الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

جامعة الجزائر

معهد العلوم الإقتصادية

الموضوع : الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية

مع

دراسة حالة : الصندوق النقدي الدولي

إعداد : خالدي الهادي

تحت إشراف : الدكتور اقاسم قادة

أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

لجنة المناقشة :

السيد :

السيد :

السيد :

طـــرح الاشكاليـــة :

الواقع أن ظاهرة الهيمنة موجودة عبر التاريخ الانساني ، ولربما أخذت أشكالا مختلفة وذلك من حقبة تاريخية لأخرى الا أنها تعبر على حقيقة واحـــدة ، فالدراسات الاقتصادية لم تعــر اهتمامها لهذا الموضوع ، حيث يعتقد الباحثون في هذا المجال بأن الهيمنة ماهي الا نتيجة للعلاقات الانسانية داخل المجتمع الواحد ، أو تكون نتيجة للمعاملات التي قد تنشأ بين الأمم . ومن ثم فانهم لـــم يبحثوا في أسباب ومسببات نشوء هذه الظاهرة التي سايرت الحضارة الانسانيـــة منذ الزمن الأول ، ولقد وردت أمثلة عديدة في القرآن الكريم تصور لنا مظاهرها عبر التاريخ وحدد متغيراتها وعلى سبيل المثال ذكر الاستعباد ونهب الأمم لبعضها البعض . كما ورد في القاموس اللغوي شرحا لمعنى هذا المصطلح اذ فسّرهـــا بتسلط مجموعة على مجموعة أخرى ، وقد عرفها بعض المفكرين على أنها تعبيرا عـــن الاستعباد والتعسف والتحكم ، وفي ذات الوقت تعبر عن السيطرة والبؤس والتبعيـــة فكل هذه المرادفات ماهي الا صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما للتصرف في شؤون الآخرين ، وهي أيضا تملك النفوذ كما تتضمن حكومة الحاكم الفرد المطلـــق الذي تولى الحكم بالغلبة ، وهي بصفة عامة مصطلح تنطوي تحت طائلة الاستبداد - على تعبير الكواكبي - (1)

وهكذا يتبين لنا المعنى الواسع الذي يحمله مصطلح الهيمنة وهذا ماجعلنا نفضـــل

---

1) عبد الرحمن الكواكبي - طبائع الاستبداد - تقديم محمد خالد - مؤسسة المنشر الجزائر سنة 1981 ص 10 .

استخدامه بدلا عن مصطلح السيطرة المألوف والشائع الاستعمال ، وفي ذات الوقت عمدنا الى تكميمه من خلال ربطه بموضوع التجارة الدولية حتى يتسنى لنا رسم معالمه التي تظهر من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومن ثم فان اختيار هذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة اذ لا يمكن - وهذا حسب اعتقادي - فهم أزمة الدول المتخلفة والوضع المزري الذي تعاني منه دون البحث في جذورها ، بدونها يستحيل فك لغز الأزمة الحالية التي قلبت الجزائر وحالت دون ارادتها في تحقيق تنمية حقيقية وسعيها المتواصل للخروج من ذلك التخلف والتبعية ، لا سيما بعد أن برزت هذه الدول كمجموعة تسعى الى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي ولقد سطرت لذلك استراتيجيات متنوعة للتنمية ، هذه الاستراتيجيات أفرزت آثارا سلبية نذكر منها في هذا المجال تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي سواء في شكل قروض أو استثمارات وكما يبرز أيضا اعتمادها في استيراد السلع والخدمات والتي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة ، هذا ما جعل موازين مدفوعاتها تعاني من حالات العجز المستمرة وهذا ما حال دون تحقيق ذلك ، ومن ثم أصبحت بذلك أمل لا سيما بعد أن تفاقمت مديونيتها ونتج عن ذلك آثار سلبية من بينها ارتباطها ارتباطا عضويا بالسوق العالمية واجبارها على تخصيص جانب كبير من مواردها المتأتية من التصدير لتغطية خدمة الديون ، وهكذا أتيحت الفرصة أمام الدول المتقدمة والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية للتدخل بحجة دفع عجلة التنمية من هذه الدول وتحقيق الاستقرار والتوازن وهكذا أقامت الحجة التي

تستتر بها للضغط على هذه الدول والمساس بسيادتها واستقلالها - ومن هنا جاءت فكرة اعداد هذا البحث الذي يسعى الى اثبات هذه الحقائق من خلال عرض الأطروحات الشائعة للتجارة الدولية وأما اختيارنا لدراسة حالة الصندوق النقدي الدولي يستند الى كون هذه المؤسسة المالية الدولية يمتاز بنشاط مكثف مع هذه البلدان ، ومن جهة أخرى فانه يعبر عن حقيقة النظام النقدي الدولي الراهن كما أنه يعد الورقة الرابحة لانجاز وارساء قواعد النظام الدولي الجديد .

فبالنسبة للنظام الحالي ، فقد بدأ التفكير في وضع أسسه منذ وقت طويل وبالتحديد منذ نهاية القرن 19 ومطلع القرن العشرين ، ولقد تعددت المشاريع في هذا المضمار ولاسيما خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى ، الا أن هذه المحاولات التي سبقت الحرب العالمية الثانية باءت كلها بالفشل . لانعدام الظروف الموضوعية لانجاحها . هذه الظروف ستكتشف جميعها بجو شوصمير بريتون وودز والتي هي من ايجاد المنظرين كينز وهوايت وهما الأنجليزي والأمريكي على الترتيب ولقد تمخض من توقيع هذه الاتفاقية الصندوق النقدي والبنك الدولي لاعادة الانشاء والتعمير ، وقد انشأت هاتين المؤسستين بعد أن عانى العالم من حرب وقيسه انهكت قواه وكانت خاتمة الأزمة اقتصادية خانقة دامت لمدة سنوات بغرض بناء اقتصاديات الدول الحليفة التي دمرتها الحرب وهكذا توفر المناخ الذي ساعد على نجاحهما في أداء الوظائف المنوطة بهما لاسيما اذا علمنا أن مشروع مارشال ساهم جنب الى جنب بتقديمه المساعدات المالية والفنية عن كل تملص البلدان الأوروبية المتضررة . من هنا نرى أن الصندوق قد أعد لمهام جد حساسة

الأونكتاد يعد أحد مصادر التمويل الدولية التي تعمل على توفير السيولة وتساهم بقسط وافر في تحرير المبادلات التجارية . وهذا ما جعلنا في هذا المقام نسلط الأضواء على ميكانيزمات الدور قصد استخلاص متغيرات الهيمنة . ولهذه الأسباب ومن أجلها تولدت الرغبة في البحث عن المتغيرات التي على ضوئها نحدد مفهوم الهيمنة وذلك من خلال الاجابة عن الأسئلة التاليــة : -

1 - كيف يمكن ربط مفهوم الهيمنة بأطروحات التجارة الدولية وما هي المتغيرات التي يمكن استخلاصها للتعبير عن هذه العلاقة ومن ثم مدى امكانية تطبيــق ذلك على النظام النقدي الدولي .

2 - هل يمكن الاعتقاد بأن الصندوق النقدي الدولي بحجمه وأبعاده يشكل أحــد المكونات الرئيسيــة التي تكرس مفهوم الهيمنة في ظل النظام الحالي وهل يمكــن اعتبار التعديلات التي قام بها تعميقا لها أم استجابة لارادة الدول المتقدمــة لمواجهة أزماتها والتخفيف من وطأتها ؟ .

هذه التساؤلات تمثل المحاور الرئيسية التي نعمل جاهدين للاجابة عنها متبعيــن في ذلك المنهجية التاليــة : -

القســـم الأول : -

في هذا القسم نقوم باستعراض أهم الأطروحات التي أثارت اشكالية التجارة الدولية ، ونحاول وضع الأسس التي نراها مناسبة لقيام المبادلات الدولية ، فالغاية من هذا القسم لا يتمثل في عرض هذه الأطروحات وانما يتمثل في استغلال هذه الأطروحات للكشــف عن المواطن الضعف فيها والتي تعد متغيرات لمفهوم الهيمنة ، وفي هذا الاطـــار

نشير الى أننا نستخدم عبارة المتغيرات ذلك لأن أي نظرية انما تتكون من جملة العوامل الثابتة وجملة أخرى تعد عوامل متغيرة ، ولبلوغ هذه الغاية نتتبع الخطوات التالية :-

1 - ان مصطلح الهيمنة غير وارد البتة لدى المدرسة التقليدية بصفة خاصة ومنظري الاتجاه الحر بصفة عامة ، الا أن المتفحص في أطروحاتهم ومناقشتها وتحليلها يجد أن هذه الأطروحات تحمل في طياتها فكرة الهيمنة ، وبعبارة أصح وأدق ، تتميز بخلفية تعتبر أساسا لفلسفتهم ولذا فانه من الأهمية بمكان عرضها لاستخلاص هذه الخلفيات التي تبرز الهيمنة من خلال عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي نفسها والتي ينجم عنها علاقات التشابك والتبعية المحكمة مع الرأسمالية العالمية وهكذا فان هذا ينعكس على الاقتصاديات الوطنية للدول المتخلفة وتتنامى فيه الرأسمالية المحلية بطريقة تلقائية وسنعتمد في ذلك على جملة من الأطروحات التي تعرضت الى تقسيم العمل والتخصص الدوليين واعتبرتها أساسا لنجاح التجارة الدولية فما هي الحجج التي اعتمدتها كل أطروحة وكيف يمكن على ضوئها استخلاص متغيرات الهيمنة ؟ .

2 - ان مصطلح الهيمنة شائع الاستعمال في الأدبيات الاشتراكية ويظهر ذلك من خلال أطروحاتهم لا سيما تلك المتعلقة بالاستعمار والامبريالية ، ولقد أثاروا ظاهرة تدويل الانتاج وتدويل الرساميل ، والحق يقال فان المنظرون في هذه المدرسة قد توصلوا بدراستهم النقدية لبنية النظام الرأسمالي الى كشف النقاب عن الأساليب الاستغلالية وطرق النهب والتي تعد من أهم الأدوات المستخدمة لتفسير عملية

تراكم رأس المال لديهم . وهكذا فان معالجة هذه الأطروحات لديهم ستمكننا
من تحديد المتغيرات والتي من دون شك تشكل حجر الزاوية في ابراز آليات الهيمنة
التي نصبو الى استخلاصها .

٣ - من الأهمية بمكان عرض الأطروحات المعاصرة ولا سيما تلك التي جاء بهـــا
منظرو الدول المتخلفة والتي في معظمها سارت على نهج المدرسة الماركسية
واستخدمت نفس الأدوات . وفي هذا الاطار نطرح على بساط البحث المقولات التي
وردت في تحليل العلاقة القائمة بين الدول المهيمنة والدول المهيمن عليها .
وقد استخدم هؤلاء المنظرون في تحليلهم عبارة المركز والمحيط . وقد اختلف الباحثين
في نسبة هذا المصطلح . الا أن الرأي الأرجح ينسبها للباحث راؤول بربيش
- R. Berbish من أمريكا اللاتينية والذي استخدم مصطلح القلب النابض دلالة
عن الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف ويقصد بها دول أمريكا اللاتينية وقـــد
توسعت هذه المقولة وتلاه مجموعة كبيرة من الباحثين دارت بينهم مناقشات عديدة
في الموضوع ذاته وخطابهم في ذلك ترسيخ فكرة التبادل اللامتكافئ في اطار العلاقات
الاقتصادية الدولية . وهذه المناقشات تقيدت بأدوات تحليل معينة ومتغيرات تـــم
تحديدها مسبقا لهذا الغرض ولقد كانت تدور وكلها في مجال الميزان التجاري فهـل
يمكن استخدام نفس البناء النظري في مجال ميزان حركة رؤوس الأموال ؟ واذا كان
ذلك ممكننا فما هو مدى انسجامها والغرض الذي يعمل البحث على تحقيقه ؟ .
وما هي الأدوات التحليلية المستخدمة ؟ .

٤ ان الاجابة على هذا السؤال تزيد وأهمية قصوى ذلك لأنه سيبين لنا جليـــا
ظاهرة الهيمنة والتي لا يمكن تصورها بأي حال من الأحوال في اطار التبادل اللامتكافئ .

فقط بل تتجاوزها الى مجال حركة رؤوس الأموال التي أصبحت تحتل صدارة الأحداث المعاصرة . بالاضافة الى الأطروحات السابقة ،نجد من المفكرين من اعتمد التحليل البنيوي وغايته في ذلك تحديد مفهول الهيمنة ،وقد اختلف عن كل الأطروحات السابقة ذلك لكونه استخدم أدوات تحليل متميزة نذكر منهـا في هذا السياق آلية السوق وحجم المشروع الاقتصادي ويهدف من وراء ذلك تحديد المشروع الاقتصادي المهيمن بنفس الوتيرة يسعها الى تحديد الاقتصاد المهيمن على، الاقتصاد الدولي .

4 - ان الخطوات السابقة يطغى عليها الطابع النظري بالرغم من استدلالنا ببعض الوقائع التاريخية وبعض الاحصائيات تدعم الآراء الواردة في عرض الأطروحات محل الدراسة ومع ذلك فاننا نعتقد بأنها تستدعي تكييفها والأوضاع الحالية ،ومن ثم فانه من الضروري البحث في مدى امكانية اخضاعها والعلاقات المالية الدولية وهل يمكن أن تطابق مفهول الهيمنة على النظام النقدي الدولي ،من خلال دراسة حالة الصندوق النقدي الدولي .

القســـم الثانـــــي :-

لقد خصصنا هذا القسم لدراسة حالة الصندوق النقدي الدولي ،اذ من ضمن الأهداف التي أنشأ من أجلها العمل على تحرير المبادلات التجارية وكذلك توفير السيولة الدولية ،ومن جهة أخرى فبرز الدور الذي تلعبه النقود والذي لا نجد لــه أثر في الأطروحات التي تم عرضها في القسم الأول ،وعليه فان دراسة هذه الحالة - وهذا حسب اجتهادي - سيغطي هذا النقص وسيوضح لنا الدور الذي تلعبـــه النقود في التأثير على تطور التجارة الدولية ،وهذا في الواقع يعد موقف الاتجــاه النقدي "les monétaristes" وما الصندوق الا انعكاسا لفلسفتهم وآرائهم فـــي التجارة الدولية . وهكذا فان المحاور الأساسية لهذا القسم نسعى من خلالهـــا

الى ابراز النتائج المتوصل اليها في القسم الأول وللوصول لذلك نتبع المراحل التالية :-
أ - من الأهمية بمكان عرض أوضاع النظام النقدي الدولي قبيل مؤتمر بريتون وودز مركزا منا على تقييم الوضع خلال هذه الحقبة التاريخية وتقصي الحقائق التي ساعدت على نجاح هذا المؤتمر وتوقيع الاتفاقية والتي بموجبها تم انشاء الصندوق النقدي الدولي وفي هذا الاطار نستعرض مخططي كينز وهوايت وتقييمهما وبناء عليه فاننا نقدم مضمون الاتفاقية والتي تضمنت أهداف الصندوق وكذلك القوانين الداخلية التي تحدد أساليب دوره ومهامه والغاية من ذلك كشف مواطن الضعف من خلال تحديد فلسفة الصندوق والتي من خلالها نحدد مفعول الهيمنة ومدى انسجامها والنتائج المتوصل اليها فـــي القسم الأول .

2 ـ لقد تأثر الصندوق النقدي الدولي بالازمات التي هزت النظام النقدي الدولي هذه الأزمات انتهت آخر المطاف بسقوط نظام بريتون وودز ، وينسب البعض هذه الأزمات الى أنها أزمة النظام الرأسمالي ومنهم من يرجعها الى أنهـــا أزمة مست بميزان المدفوعات الأمريكية تسبب في اهتزاز النظام النقدي برمتـــه لاعتباره اقتصاد مهيمن وله وزنه النسبي على الصعيد الدولي ومن هنا فاننـــا سنعمد الى تحليل أسباب الأزمة النقدية اذ بدونها لا يمكن فهم التعديلات التي قام بها الصندوق ومن المستفيد من هذه التعديلات وهل أشركت الدول المتخلفة في مناقشتها والموافقة عليها ومن ثم فان عرض الاصلاحات القصد منها الوصول الى تطبيق معايير الهيمنة اذ انها ـ أي الاصلاحات ـ قد ساعدت على اتساع الفجوة مابين البلدان المصنعة الفنية والبلدان المتخلفة ،وقد يذهب البعض أبعد مـن ذلك اذ يعتبر هذه الاصلاحات على أنها استراتيجية جديدة لتكريس الهيمنـــة وسلب الخيرات وذلك وفق قواعد وقوانين تخضع لها جميع الأطراف .

3 ـ لقد كادت هذه الأزمات النقدية أن تحدث شرخا في بنية النظام الرأسمالـي وهددت الانسجام القائم بين الدول المتقدمة ومن ثم فلا غرابة ان كانت التعديلات المعتمدة والمذكورة سالفا قد نالت رضى هذه الدول ،لكنها لم تراع مصالح الدول المتخلفة ،هذا ماجعل البعض يشك في مصداقية الصندوق النقدي الدولي فـــي تعامله مع هذه المجموعة والتي تمثل الأغلبية الا أنها لا تملك سوى حصص ضعيفـــة تجعلها عاجزة على المساهمة في رسم سياسته ،ذلك لاعتباره ـ أي الصندوق ـ مؤسسة مالية دولية يعتمد في أدائه وانفاقه على المساهمات التي تشترك بهـــا

الدول الأعضاء وعليه فانه من الضروري تحديد علاقته بهذه البلدان من خلال الآليات التي يطبقها المساعدات على تصحيح الاختلالات التي تميز موازين مدفوعاتها .

ان استمرار العجز في موازين المدفوعات للدول المتخلفة دفعت بالمندوبين الى اعتماد بعض التسهيلات الموجهة لتصحيح الاختلال وتوفير مصادر السيولة ، الا أن هذه التسهيلات رافقتها جملة من الشروط والقيود انعكست سلبا على اقتصاديات هذه الدول ، وأصبحت عاجزة على الوفاء بالتزاماتها وهذا ما أدى الى ظهور بعض الحلول الجانبية نذكر في هذا المجال الدعوة الى اعادة الجدولة وذلك من خلال نادي باريس ونادي لندن للدول التي أعلنت عجزها عن الوفاء بالتزاماتها ، كما ظهرت الى الأفق بعض المقترحات سوف نتطرق الى بعضها .

د - أخيرا فانه من الصعب الحديث عن حلول تمكن الدول المتخلفة التخلص من الهيمنة التي فرضت عليها منذ القديم ، الا اذا توفرت جملة من الشروط لمواجهة النظام الدولي الجديد الذي بدأت معالمه تظهر في الأفق لا سيما بعد أفول المعسكر الاشتراكي والوحدة الأوروبية المنتظرة والتصدع الذي عرفته منظمة الدول المصدرة للنفط ... الخ من المتغيرات الجديدة والتي من شأنها أن تكرس الهيمنة وعليه فان الدول المتخلفة مجبرة على اعادة النظر في علاقاتها مع الدول المتقدمة من جهة ومن جهة أخرى فانه أصبح من الضروري احياء فكرة التعاون جنوب - جنوب .

القسم الأول : الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية .

مقدمة :

ان الحديث عن معالم الهيمنة لا يمكن فصله عن موضوع التجارة الدولية بصفة خاصة والعلاقات الاقتصادية بصفة عامة فأقرب شرح لمعنى كلمة الهيمنة يتبادر الى الأذهان التوسع الاستعماري ،واستعمال القوة لتحقيق هذا الغرض ،فالبحث في حقيقة الاستعمار تستند الى حقيقة تاريخية لا يمكن تجاهلها تكمن في أن التوسع الاستعماري الذي ساد العالم في القرون الغابرة لم يكن لغاية التوسع ذاتها بل كان يستند الى ذرائع اقتصادية بحتة فالاكتشافات الجغرافية وما رافقها من جلب المعدن النفيس والبحث عن طريق الهند لضمان القوافل التجارية وآخرها البحث عن منافذ للحصول على المواد الخام من جهة وتصريف المنتجات كل هذه الأسباب تجعلنا نجزم بأن موضوع الهيمنة لا يمكن طرحه خارج اطار العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة وبصفة عامة والتجارة الدولية من جهة أخرى وبصفة خاصة .

لقد كان لأطروحات التجارة الدولية دورا كبير وحاسم في رسم اطار النظام الدولي قديما وحديثا ،فهذه الأطروحات انما جاءت لتترجم وقائعا اقتصادية

وتحويلات لم يشهد لها التاريخ مثيلا، حيث ظهرت المانيفكتورات وبداية تولد الرأسمال الصناعي ، هذا التطور الجديد سمح بزيادة الانتاج الصناعي وهكذا تولدت الحاجة الماسة الى ضرورة توفير منافذ لتصريف المنتجات من جهة وجلب المواد الخام من جهة ثانية . وبالاضافة الى ذلك تطور الشركات ذات الطابع التجاري والتي كانت همزة وصل بين أوروبا وباقي العالم الذي كان يسبح في فلك الظلام . ولقد استفادت بريطانيا وفرنسا في ذلك الوقت من هذا الوضع وعملتا على تعزيز ودفع النهضة الصناعية ، وهكذا فان التوسع الاستعماري بالرغم من كونه قد أخذ طابعا عسكريا الا أن جوهره يبقى اقتصاديا ، ومن هنا فان ظاهرة الهيمنة بالرغم من كونها لم تأت صراحة في أدبيات المنظرين الكلاسيك اذ يعتبرون المستعمرات على أساس انها امتداد طبيعي لبلدانهم فان هذه الظاهرة قد اثيرت في الفكر الماركسي والمعاصر وبينوا الأسباب والمسببات لها وقد اجمعوا على تسمية ذلك بمفهوم الامبريالية ، فهذا المصطلح قد ورد أيضا لدى بعض المفكرين الرأسماليين الا انهم مقاصدهم في ذلك كانت خلافا لمقاصد المدرسة الماركسية ومع تطور النظام الرأسمالي وارساء قواعد النظام الدولي وجدت أطروحات أخرى قامت باستعمال المنهج التاريخي لاستخلاص النتائج وبناء تحليلاتهم للوضع السائد اليوم وتتمثل هذه الأطروحات في فكرة التبادل اللامتكافئ والتبعية وآثار الهيمنة والتي سنعالجها باسهاب في هذا

القسم محاولين بذلك التوصل الى تحديد جملة من المتغيرات التي تساعدنا على رسم معالم هذه الظاهرة . وذلك مانحاول تحليله من خلال الفصول التالية :-

- الفصل الأول :- الهيمنة من خلال الفكر الرأسمالي .
- الفصل الثاني :- الهيمنة من خلال الفكر الماركسي .
- الفصل الثالث :- الهيمنة من خلال الفكر الاقتصادي المعاصر .
- الخاتمة :- على النظام النقدي الدولي وامكانية تطبيق مفهوم الهيمنة على النظام النقدي الدولي .

الفصـــــل الأول : - الهيمنة من خلال الفكر الاقتصادي الرأسمالي :

تمهيـــــد :

ان مصطلح الهيمنة لم يرد البتة في أطروحات المفكرين الرأسماليين ، الا أن المتفحص بامعان في خلفيات نظرياتهم وأطروحاتهم يجدها قد انطلقت من هذا المبدأ . وفي هذا المجال أكثر من مثال ولا بضاح ذلك نذكر في هذا المجال على سبيل المثال لا على سبيل الحصر طروحاتهم حول المنافذ وبالتالي تشجيع التوسع الاستعماري وغزو الأمم ولم تتوقف عند هذا الحد بل تعدته الى المتاجرة بالرقيق ونذكر في هذا الاطار تلك الحركة غير العادية التي مدت جسرا بين قارتي امريكا بشقيها الشمالي والجنوبي من جهة وافريقيا من جهة أخرى ، وبطبيعة الحال تم هذا تحت غطاء الشعار الذي شاع في أوروبا وتم تجسيده على أرض الواقع والمتمثل في الحرية في العمل والحرية في العبور أي دعه يعمل دعه يمر . ولقد برزت ظاهرة الهيمنة خاصة في المعاملات التي كانت تتم بين الأمم الأوروبية وباقي العالم وذلك لكونها - أي أوروبا - عرفت نهضة (ثورة) صناعية وتقنية لم يسبق العالم أن عرف مثيلا لها وكانت بحق ثورة على كل ماكان سائدا آنذاك ومن ثم يمكن اعتبارها قفزة

نوعية وكمية في مجال التطور . ومالجوء أوروبا الى العالم الخارجي والبحث عن منافذ إلا خطوة لاحقة سبقتها خطوة أين قامت الأمم الأوروبية بتهيئة مجتمعاتها من خلال القضاء على الأساليب القديمة فكانت حركة التسييج في بريطانيا ونظام المزارع في فرنسا وهكذا ساعدت هذه الحركات والتي تمثل ثورة زراعية ـ تحرير اليد العاملة من كل العلاقات الاجتماعية السابقة وتركز الملكية لدى فئة تمتاز بروح المبادرة والابداع ومن ثم حُطّم الهرم الاجتماعي السائد وقوّضت معالمه واستبدل بهرم منسجم والمرحلة الجديدة التي تميزت بتحولا جذريا وجوهريا هذا التغيير يتمثل في الثورة الصناعية والتنظيم الجديد للدورة الاقتصادية من الانتاج الى السوق ومن هنا فان هذه الجملة من التحولات يمكن اعتبارها شكلا من أشكال الهيمنة الداخلية ـ أي الوطنية ـ أما البحث عن المنافذ والتوسع الاقليمي وتجارة الرقيق فانه يمكن اعتبارها بحق الشكل الآخر لظاهرة الهيمنة والتي هي موضوع بحثنا والتي نحاول أن نبرزها من خلال قراءتنا في أطروحات مفكري هذه الحقبة التاريخية الهامة . لاسيما أطروحاتهم المتعلقة بالتجارة الدولية والتي يمكن أن نستخلص من خلالها جملة من المتغيرات تعبر في الواقع وصريح العبارة على مظاهر الهيمنة . حيث دام هذا الوضع مدة طويلة بالرغم من تحولــه

الى صراع حاد علمت الأمم المنهوبة على انتزاع حريتها وتحطيم القيود التي تكتنفها والتي تحول دون تقدمها وازدهارها ،هذا الصراع في الواقع يعتبر على تطور الوعي الاجتماعي لدى هذه الأمم ورغبتها في التطور والالتحاق بركب الدول المتقدمة التي استنزفت ثرواتها المعدنية وحتى البشرية وهكذا فان الدول المتقدمة التي عرفت تقدما كبيرا لاسيما بعد الحرب الكونية الثانية قد تأكدت من أن تواجدها أصبح مكلفا من جهة ولعدم الاستقرار بهذه الأقطار من جهة أخرى جعلها تفكر في انتهاج اساليب أخرى تضمن لها امتيازاتها ومصالحها وهذا ماتم بالفعل في العقود الموالية للحرب العالمية الثانية من خلال وضع وارساء نظام دولي تحكمه قوانين وانشأت له مؤسسات انخرطت فيها معظم هذه الدول المستقلة حديثا والتي في اطارها - أي المؤسسات يتم حسم كل النزاعات وابرام العقود والاتفاقيات .... الخ .

هذا النظام الدولي انما أرسيت دعائمه استجابة لمتطلبات المرحلة التي تميزت بالتكتلات والمعسكرات - هذه المسيرة الطويلة التي عرفت فيها الرأسمالية ديناميكية جادة تمخض عنها فكر اقتصادي يبدو للوهلة الأولى أنه مختلف في أدوات تحليله ونظرته للعلاقات الاقتصادية الدولية الا أنه في الواقع عكس ذلك فهو محافظ على الجوهر الذي جاء به المنظرون السابقون ولم

بغيره بل أعطاه نفساً جديداً بأقدمه والمرحلة الجديدة أي مرحلة الاحتكارات والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات وفي اعتقادنا فان الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة يعتبر المرآة العاكسة لسلوك هذه الشركات العملاقة والتي تمتاز بخصوصيات منها هيمنتها على قوى السوق العالمية .

ومما سبق فان دراسة أطروحات الاتجاه الحر له أهمية بمكان ،فالمعالجة لن تكون بهدف تقييم هذه النظريات من حيث أهدافها وانما سنقوم بتحليل خلفياتها ونزع النقاب عن نواياهم التي تترجم السلوك العام للنظام الرأسمالي وبعبارة أصح وأدق فان المعالجة التي نحن بصدد اثرائها تعد معالجة مبحثية بحتة أي ابستيمولوجية لكيفية التنظير شكلا ومضمونا .

المبحث الأول : - الهيمنة من خلال أطروحة آدم سميث :

لقد تطرق آدم سميث في مؤلفه الشهير " أسباب وطبيعة ثروة الأمم وذلك سنة 1776 الى موضوع التجارة الخارجية ولم يتوسع في عرضه لهذا الموضوع ،وحسب رأيه فان " العمل السنوي لكل أمة انما هو الرصيد الذي يمدها مباشرة بكل ضروريات وكماليات الحياة التي تستهلكها سنويا والتي تتكون دائما من الناتج المباشر لهذا العمل أو مما تشتريه بهذا الناتج من الأمم الأخرى " (1)

وهكذا نلاحظ أن آدم سميث يعتبر المبادلات الدولية تقتصر على السلع والخدمات

(1) André GRJEBINE : La nouvelle économie internationale. 2e éd : PUF PARIS 1980 p 20

واعتبر قيام التجارة الخارجية لأي دولة من الدول انما هي عنصرا مكملا للناتج الوطني وذلك بهدف اشباع الحاجات الداخلية ويفرقه سميث في هذا المجال بين السلع الضرورية وأخرى كمالية . ويسترسل سميث في عرض آرائه في هذا المجال بأن " السلع الرفيعة - أي التي تنتج في ظروف وشروط انتاج أفضل - والتي نعجز عن انتاجها - على حد تعبيره - فانه من الأفضل أن نشتريها وذلك عن طريق تخصيص جزء معين من الناتج المتحصل عليه في هذا المجال الذي تكون متفوقين فيه "(1) وبذلك فانه يحاول رسم الاطار الذي يتحدد فيه شروط التبادل من جهة ، والالحاح على فكرة تقسيم العمل الدولي من جهة أخرى ، هذه الفكرة التي سيستند اليها كل أصحاب هذه المدرسة لبناء نظرياتهم في التجارة الدولية ، ولا سيما سعيهم لتحديد شروط التبادل الدولي ، فالتخصص وتقسيم العمل الدوليان يعتبرهما آدم سميث الأساس الأول في وفرة الانتاج وزيادة ثروات الأمم ، فاختلاف النفقات المطلقة التي تنتج بها السلع من دولة الى أخرى يعد القاعدة التي استند اليها سميث في دعوته الى التخصص الدولي والذي يمكن من تحقيق المزيد من المهارة وهذا يؤدي دون شك الى انخفاض في النفقات المطلقة ومزيد من وفرة الانتاج - ويعتقد بأن التجارة الدولية تؤدي بالضرورة الى اتساع السوق المتاحة أمام كل دولة من الدول ، وبالتالي تؤدي الى المزيد من التخصص

---

(1) IBidem p 20

وتقسيم العمل وتطور الكفاءة في الانتاج .(1)

مطلب أول : - مناقشة الأطروحة :

في الواقع ،لقد أخفى آ . سميث في سياق تحليله لمكونات التجارة الخارجية مايسمى بالتجارة الاستغلالية . حيث أن المرحلة التي عاشها آدم سميث أي المرحلة الأولى للرأسمالية الصناعية نجد أن هناك تحولا في شكل ومضمون المبادلات اتسمت بنوعية جديدة وخاصة . ففي هذا العهد هناك التجارة المبنية على العلاقات الدولية وتقوم بها عادة المؤسسات الكبري المنتشرة في سائر أنحاء العالم مثل الشركة الهندية والشركة الملكية الافريقية والتجارة الخارجية في هذه الفترة ثلاثة أنواع - لا نجد لذكرها أثرا في تحليل سميث (2) الشكل الأول وهو الشائع يعتمد على مبدأ المقايضة مبادلة سلعة لقاء سلعة أخرى والشكل الثاني يعتمد على الحمولة حيث نجد الهيئة فيه تشتري أو تقوم بصنع السفن والمراكب تؤجرها للتجار لاستغلالها في حمل بضائعهم وتقوم بهذا النوع البلدان الفقيرة التي لاتملك ماتصدره ولكنها تملك الأساطيل مثل هولندا (3) . أما الشكل الثالث فهو يتمثل في القرصنة أو الهيمنة على أعالي البحار وفرض الضرائب

1) د / سعيد النجار : تاريخ الفكر الاقتصادي . بين التجاريين الى التطبيعيين دار النهضة العربية للطباعة والنشر : بيروت سنة 73 ، ص٤٦
2) تكونت سنة 1719 من الشركة الغربية ، وشركة الهند الشرقية والشركة الصينية .
3) د / محمد العربي الزبيري التجارة الخارجية للشرق الجزائري للفترة مابين - 1792 - 1830 -
المؤسسة الوطنية للكتاب ط . ٢ سنة 1984 ص 78

على الأساطيل التي تستعملها وتقوم بهذا النوع البلدان التي لها قوة بحرية ممتازة ومثالنا في ذلك الجزائر التي ترد على التصرفات العدوانية التي يقوم بها التجار الأوروبيون لابعاد وتهميش الجزائريين [1] وهذا مادفع الأوروبيون وعلى وجه الخصوص فرنسا وبريطانيا الى التخطيط لضم أكبر عدد ممكن من المستعمرات واتسمت في نفس الوقت - أي هذه المرحلة - بعبادلات مابين دول المستعمرة والمستعمرات بحيث تصدر لها المواد الاستهلاكية والكمالية وتقوم باستيراد المواد الخام بل وتعدتها الى المتاجرة بالعبيد خلال هذه الحقبة التاريخية ،

حيث قامت أوروبا مابين القرن الخامس عشرة ومنتصف القرن التاسع عشرة بابعاد حوالي 100 مليون زنجي (13 مليون من حوض الكونغو وحده) [2] فادركت بذلك نتيجة مضاعفة حيث حازت على يد عاملة جيدة مجانية وكانت هي العامل الرئيسي لازدهارها في أمريكا ومن جهة أخرى أوهنت أفريقيا وجردتها من خيرة سكانها مما أتاح لها أن تحتلها وتستعمدها في القرن التاسع عشرة دون مقاومة تذكر ،

هذه الحركة تبرز أشكال الهيمنة بشقيها الاقتصادي والعسكري فالشق الأول لا يمكن تأمينه الا عن طريق تغطية عسكرية وهذا مايبرر العنف الذي عرفته شعوب القارات الأخرى التي لم يشر اليها سميث في أطروحاته حول التجارة الدولية - التي كانت

---

1) - مرجع أعلاه ص 79 ([illegible]

(2) مرجع أعلاه ص 80 .

تعاني ضعفا هيكليا وتخلفا لا زالت تعاني من آثاره . الى يومنا هذا لتطور أساليب الهيمنة الطبقة عليها ، ولقد أدركت أوروبا مواطن ضعف هذه الشعوب عن طريق الرحلات الاستكشافية والبعثات التنصيرية التي كانت تقدم تقاريرا وافية عن درجة تخلف هذه الشعوب بعاداتها وتقاليدها والمشاكل التي تعاني منها والخيرات التي تزخر بها أوطانها هذه الأساليب يمكن اعتبارها بحق وهذا حسب اعتقادنا - الأسلوب الأكثر شيوعا آنذاك للتجسس وهكذا فان الاحتلال ماهو الا وسيلة استخدمتها الدول الأوروبية لدعم انتعاشها الاقتصادي والثورة الصناعية والتي أدت الى ظهور الفائض مما جعلها تفكر في البحث عن أسواق خارجية لتصريفها واقتناء المواد الخام التي أضحت نادرة نسبيا وهكذا ساهمت أوروبا في تحويل اقتصاديات المستعمرات بما يخدم التطور الرأسمالي ، وقد شكل ذلك قاطرة للتطور الرأسمالي ، (الرسملة) أين يقرنون التجارة بالنمو هذا الربط يظهر جليا عند المفكرين الذين سنتعرض اليهم لاحقا (1) .

---

1) - د / حسين عمر التطور الاقتصادي دار الفكر العربي ط 1 سنة 1988 - بيروت - ص 34

مطلـــــب ثاني : - استخـلاص متغيرات الهيمنـة :

لقـد تزامن العصر الذي عاصرة سميث وعصر الثورة الصناعيـة التي ساهمت في التحول النوعي والكمي الذي عرفتـه أوربا ولا سيما بريطانيا وفرنسا ولذلـــك فلا غرابـة ان ركـز سميث على فكرة التخصص وتقسيم العمل الدوليان ولقد أدرك وظيفة التجارة الخارجية على أنها " توليد فائض لا يمكن الحصول عليه نظرا لضيق السوق الزراعية المحليـة " .

ولم تكن التجارة الخارجية في نظره الا امتدادا للتجارة الداخلية ولذا فهـــو يدحض حجج الحماية لدعم الصناعات الناشئة ويقدم نقدا لاذعا لمعتقدات التجاريين . وهنا نجده متحمسا لسياسة حرية التجارة . وهكذا فان سميث يعتقد بأن التجارة الخارجية تحمل الى الخارج ذلك الفائض من الناتج الوطني الذي يزيـد على حاجـة الاستهلاك المحلي وبالمقابل تجلب الى الدولة سلعا أخرى يكون لها طلب محلـــي وعرضها اما أن يكون منعدما أو قاصـــرا عن الوفاء بحاجـة الطلـــب .(1)

وعليه يمكننا أن نستخلص النتائج التالية من أفكار سميث حول التجارة الدوليـــة :

1 - a - لقد تطرق الى فكرة التخصص وتقسيم العمل الدوليان . الا أن نصـــح في هذا المجال أن يكون التخصص في السلع التي يمكن انتاجها أما السلع الـــتي

1) مرجع اعلاه ص 34

نعجز على انتاجها فانه يرى من الضروري تخصيص جزءا معين من الناتج لاستيراد هذه السلع ،وهكذا نلاحظ بأن عملية الاستيراد ربطها بتخصيص جزء ا من الناتج فهو يفترض في هذه الحالة وجود فائض كما أشرنا سابقا ويبدو أن سميث بمقولته هذه يشير الى أن المبادلات تكون سلعة مقابل سلعة أي بعملية البيع والشراء كما ذكرنا آنفا الا أن الوقائع تثبت عكس ذلك فالميزان التجاري الجزائر تميز بالعجز ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار المواد الجاهزة المستوردة وانخفاض أثمان المواد الأولية المصدرة ،وقد تسبب هذا الاختلال في خسارة مالية تحملتها الخزينة آنذاك - وذلك سنة 1792 - وتقدر هذه الخسارة المالية حسب المعلومات التي أوردها شالير بـ 000 ،937 دولار .(1)

هذه المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا يمكن الحكم عليها من الجانب المالي ، بأنها منافية لمصلحة الدولة الجزائرية ،ويخالف كل تطور اقتصادي يعتمد على تنمية الموارد الداخلية للبلاد . وقد أثر ذلك على العلاقات الخارجية للجزائر وانعكست ذلك سلبا على الأوضاع الداخلية حيث أصبحت الدولة تسوق ضرائب أثقلت كاهل السكان وزادت في شقائهم وخصوصا الريفيين منهم ونظرا لهذه الضائقة المالية والتي تسببت في الانهيار الاقتصادي الى حين عملية الانزال للجيوش الفرنسية في 14 جوان بسيدي فرج (2) ومن ثم نلاحظ أنه في حالة انعدام الفائض فان الدول ستلجأ

---

1) - د / ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792 - 1830 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ط 2 ص 82.

2) - مرجع اعلاه ص 84 .

لا محالة الى نهج نفس الأسلوب الذي نهجته الجزائر وهكذا تجد نفسها أمام خطر الغزو فالاحتلال . فالدول التي هي على شاكلة الوضع الجزائري عانت من مستوى الانتاج الضعيف والذي حال دون اقتطاع فائض كاف لسيادة الطبقة التي كان بمقدورها أن تشرع بالبناء الوطني ومصير هذه الطبقة سيرتبط اذن بقدرتها وذلك عن طريق التجارة الكبرى ويكون ذلك بحيازة فائض ذي أصول خارجية (1) .

2 - 3 - تطرق سميث في أطروحته أيضا الى السلع الرفيعة فهو لا يقصد بالرفيعة السلع الكمالية وانما يقصد بذلك السلع التي تحتاج الى مهارة متميزة وكمية عالية من رأس المال . والسلع التي هي دون ذلك فهي السلع التي لا تحتاج الى المهارات ويمكن انتاجها بكميات معقولة من رأس المال . وبالنظر الى واردات بريطانيا من القطن الخام خلال الفترة التي عاصرها سميث نجد مايلي : -

---

1) د / سمير أمين التطور اللامتكافئ " ترجمة برهان غليون ط 3 دار الطليعة - بيروت سنة 80 - ص 27 .

الجـــدول التالي يبين واردات بريطانيا من القطن الخــام •

(وحــدة القياس ملايين الأرطــال الأنجليزيــة ه

السنـــــــة	المعدل السنوي	السنـــــة	المعدل السنوي
1730 - 1721	1، 60	1775 - 1771	4، 76
1740 - 1731	1، 90	1780 - 1776	6، 77
1740 - 1741	2، 27	1785 - 1781	11، 33
1760 - 1751	3، 37	1790 - 1786	25، 44
1770 - 1761	4، 54	1795 - 1791	26، 69
	[illegible]	1800 - 1796	37، 35

Source.. MAURICE NIVEAU - Histoire des faits économiques contemporaines
المرجع
Edit PUF - PARIS 1966 . 2 .

وهكذا يبين الجدول السابق تزايد الطلب الأنجليزي على القطن الخام خــلا ل
هذه المدة وهذا في الواقع يفسر رواج صناعة النسيج بها ومدى حاجتهـــــا
الى هذه المادة الأولية الهامة وبطبيعــة الحال فقد أمنت بريطانيا مصـاد ر
الحصول عليها وذلك باستيلائها على أقالــيم وراء البحار التي ازدهرت فيهــــا
زراعــة القطن ه ونفس الشيء يقال بالنسبة للعلاقات التجارية القائمة بــــين
الجزائر وفرنســا خلال نفس الحقبــة المذكورة حيث ساهمت المراكز التجاريــــة
الفرنسيــة على استنزاف المنتوجــات الجزائرية بأسعار جدّ منخفضة وبكميات كبيرة ه
وحسبما يذكره فانتور دي بارادي فان المواد الأولية المصدرة من الجزائـــــر

الى فرنسا كانت تقدر بـ 300 الى 400 قنطار من الشمع والعسل وبـ 7 الى 8 الاف قنطار من الصوف ومن 20 الى 23 ألف قطعة من الجلد هذا من ميناء الجزائر فقط أما حركة للسلع من ميناء عنابة فهي تفوق هذه الأرقام بكثير (1) وكانت نتيجة هذه الأوضاع ارتفاع أسعار المواد الأولية بالأسواق الداخلية بعد أن قلت كميتها وزاد الطلب عليها داخل البلاد .

من المثالين السابقين يتبين لنا أن عملية الاستيراد والتصدير لا يمكن البتة أن تتم في اطارها البسيط الذي أشار اليه سميث بل - كما رأينا في المثالين - تحكمه عوامل أخرى نذكر في هذا المجال تهريب السلع دون علم السلطات والفوائد الفاحشة التي تتحصل عليها الشركات العاملة في هذه البلدان والتي تسهر على مد بلدانها بما تحتاجه والتخلص من دفع رسوم الجمارك التي كانت تفرضها هذه البلدان . (2) كل هذه العوامل لم ترد في مقولة آدم سميث ومن ثم فان حديثه عن التخصص والتجارة الدولية القائمة على عملية بيع وشراء السلع يمكن اعتبارها - وهذا حسب رأينا - أفكارا مجردة بعيدة كل البعد عن الواقع وأن الأمثلة السابقة أظهرت أن أي تعامل تجاري يقوم بين دولتين أو أكثر ه الاعاد بالفائدة على طرف دون الآخر لا سيما اذا كان هناك تفاوت في الهيكل الاقتصادي للأطراف محل التبادل .

---

1) النظام المالي الجزائري مرجع سبق ذكره ص 80

2) مرجع اعلاه ص 81 حيث يبين المؤلف الدور الذي لعبه اليهود في الحصول على الفوائد الفاحشة .

وخلاصة القول فان اعتماده على فكرة الفائض وأن تحقيقه يمكن التجارة الخارجية من أداء وظيفتها على أحسن ما يرام وكما رأينا في الأمثلة السالفة أن تحقيق الفائض ليس ممكنا دائما فان الدول التي تعجز عن تحقيق ذلك قد تسعى الى الاستيراد حتى وان أدى ذلك الى عجز في ميزانها التجاري - كما رأينا آنفا - وهكذا فانما سنحتفظ في هذا المجال بدور الفائض في نجاح التجارة الخارجية ويمكن اعتباره احدى الأدوات التي ستعتمد عليها في ابراز المتغيرات الأخرى لظاهرة الهيمنة ،وقد اعتبره المفكرون أحدى الأسباب الرئيسية للتطور الرأسمالي وسوف نحاول في المبحث الآتي ابراز متغيرات أخرى للهيمنة من خلال عرضنا لأطروحات دافيد ريكارد وفي التجارة الدولية .

مبحث ثاني : الهيمنة من خلال أطروحة ريكارد و في التجارة الدولية :

ان المنطلق النظري لريكارد و في سرد أفكاره حول التجارة الخارجية أو ما اصطلح على تسميتها بنظرية التكاليف النسبية تستند أساسا الى نظرية القيمة في العمل ولوعدنا الى تعريف هذا الأخير - أي نظرية القيمة - العمل لخلصنا الى تناسق منطقي بينها وبين نموذج التكاليف النسبية وحتى نوضح ذلك فانه من الأهمية بمكان عرض هذه النظرية وابراز المغالطات الجمة التي تعمدها ريكارد و لترسيخ أفكاره في هذا المجال . هذه المغالطات انما تمثل

في حقيقة الأمر مظاهر الهيمنة التي نحن بصدد استخلاصها من خلال عرضنا لأطروحته .

مطلـــب أول : عرض أطروحة النفقات النسبيـة :

1 - 1 - فرضيات النمـوذج : - تستند نظريات النفقات النسبية الى جملة من الفرضيات نوردها على النحو التالـي : -

1 - فرض وجود دولتين - حسب النظرية - البرتغال وانجلترا .

2 - يفترض وجود سلعتين وهما القماش والخمر .

3 - افتراض عدم وجود الحواجز والقيود على حركة السلع والخدمات .

وذلك عملا بشعار هذه المرحلة دعه يعمل دعه يمر .

4 - عدم وجـود نفقات النقل .

5 - أن كل المنتوجات مقدرة بعدد الساعات الضرورية اللازمة لعملية انتاجها .

6 - قدرة عوامل الانتاج على التنقل بسهولة داخل الدولة الواحدة وانعدام حركيتهـا مابين الدول .

7 - التجارة تتم بالمقايضة سلعة بسلعة.

2 - 1 - أهـداف الأطروحة :

1 - ابراز أهمية تقسيم العمل والتخصص الدوليان .

2 - زيادة حجم الربح الفعلي المتحقق من جراء حركة السلع والخدمات بين الأمـم .

3 ـ 1 محتوى الأطروحة :

لدينا دولتان وهما البرتغال وأنجلترا اللتين تنتجان سلعتين هما على التوالي الخمر والقماش فمن أجل انتاج كمية من القماش تخصص أنجلترا لذلك 100 سع/عمل[1] للقيام بهذا العمل خلال مدة تقدر بسنة بينما تخصص البرتغال 90 سع/عمل لنفس الغاية . ونفس الشيء من أجل انتاج نفس الكمية من الخمر يتوجب على أنجلترا تخصيص 120 سع/عمل[2] للقيام بهذه العملية بينما يحقق انتاج ذلك بواسطة 80 سع/عمل فقط بالبرتغال . وللتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي " .

(1) تكلفة عنصر العمل بالساعات

	الأقمشة	الخمر	مج
أنجلترا	100	120	220 سع/عمل
البرتغال	90	80	170
مج	190 سع/عمل	200 سع/عمل	390

1) ـ د / أحمد الصفتي : اقتصاديات التجارة الدولية مكتبة النهضة الشرق مصر ـ 1977 ص 48 .

ومنه فعند مقارنة تكاليف الانتاج لكلا من السلعتين نجد :-

- بالنسبة للخمر : $\frac{80}{120}$ = 66 ،0 بمعنى أن انتاجية المزارعين الأنجليز

لا تمثل سوى 66٪ من انتاجية المزارعين البرتغال .

- بالنسبة للأقمشة : $\frac{90}{100}$ = 9 ،0 وهذا يعني أن انتاجية الصناعين في

أنجلترا بلغت 90٪ من انتاجية الصناعين البرتغال .

والنتيجة ،أن البرتغال يتميز في هذا المثال بتفوق نسبي في انتاج الخمر

بينما أنجلترا لها تفوق نسبيا في انتاج الأقمشة وهكذا يقترح ريكارد وعلى كل

من الدولتين التخصص في السلعة التي تعرف تفوقا في انتاجها .

فمن أجل نفس كمية العمل المذكورة سابقا ينتج البرتغال [1]

وحدة خمر 125 ،2 = PI^* + (انتاج اضافي) 125 ،1 = $\frac{PI^* \times 90}{80}$

حيث : PI^* : تمثل الانتاج الأولي ويعطي في المجال كوحدة قياس .

اذن ،خلال نفس الفترة الزمنية ،ومن أجل نفس كمية العمل السابقة تنتج

أنجلترا :-

وحدة من 2 ،2 = PI^* + (انتاج اضافي) 2 ،1 = $\frac{120 \times PI^*}{100}$

القماش .

---

(1) - André GRJEBINE. op-cit. p:-
La nouvelle économie internationale de la crise mondiale au développement autocentré op-cit. p.

وهكذا يصل ريكاردو الى ضرورة العمل على توسيع فكرة التخ

على أساس قانون التكاليف النسبية والتي تسمح بالزيادة العط العيني

العالمي لكل من السلعتين موضع الدراسة ومنه نتسآل ما اذا

الدولي سيعود بالفائدة على البلدين ؟ للاجابة على هذا السؤا

الحالات التالية : (1)

ففي الحالة الأولى : - لنفرضنا أن انجلترا والبرتغال اتغلقتا على نفسه

وبالتالي فكل منهما مجبر على انتاج كلا من السلعتين وهذا سيؤدي الى أن انجلترا

ستخصص 220 سع/عمل لانتاج السلعتين بينما تخصص البرتغال 170 سع/عمل

وتكون بذلك الكلفة العالمية مقدرة بـ 390 سع/عمل .

وفي الحالة الثانية : - نفترض أن انجلترا تقوم بعملية الاستيراد من البرتغال لكلتا

السلعتين فتكون بذلك التكلفة 170 سع/عمل × 2 = 340 سع/عمل .

والحالة الثالثة والاخيرة : - والتي سبق وأن ذكرناها آنفا بحيث يقوم البرتغال

بانتاج الخمر لأنه متفوقا نسبيا فيه بينما تتخصص أنجلترا في انتاج القماش وفي

هذه الحالة : ينتج البرتغال وحدتين من الخمر يحتفظ بوحدة واحدة ويصدر الأخرى

الى بريطانيا وعليه تكون التكلفة 160 سع/عمل .

---

1) - د / محمد خالد الحريري - الاقتصاد الدولي - دمشق - مطبعة الجديد
- 16 / 77 ص - 49-50

تقوم انجلترا بانتاج وحدتين من القماش تقوم بتصدير وحدة واحدة الى البرتغال وعليه تكون الكلفة 200 سع/عمل . والنتيجة أن الكلفة العالمية تكون في هذه الحالة 320 سع/عمل .

فالغاية من ذلك تبدو جليا حيث من خلال هذه المثال ونتيجة خضوع الدولتين بمبدأ التخصص فان ذلك يعود بالفائدة على الطرفين وعليه تحقق البرتغال 10 سع/عمل فائدة وحينما تستفيد انجلترا من 20 سع/عمل .

مطلب ثاني : مناقشة النموذج .

من خلال عرض الأطروحة السابقة نصل الى نتيجة هامة فحواها أن ريكارد و باعتماده على دولتين وسلعتين فقط قد أفرط في التبسيط ذلك لأن التجارة الدولية أكثر تعقيدا نجد الشكل [illegible] وقد يصعب تطبيق هذا النموذج لو كان المثال يتعلق بأكثر من دولتين وسلعتين وفرضا لو عممنا هذه الفكرة على جملة من الدول والسلع لظهرت الحقيقة التي أخفاها ريكارد و عنوة والمتمثلة في التبعية واعتماد اقتصاديات دول أخرى وبالتالي تبرز فكرة الهيمنة . فالنموذج غايته التأكيد على أهمية التخصص والتي يراها ضرورة لا مناص منها حيث أن التخصص وتقسيم العمل الدوليان يساهمان في خلق تكامل اقتصادي بين الأمم والواقع يثبت عكس ذلك . ويبرز قصور هذه النظرية أيضا من خلال اعتمادها على نظرية العمل للقيمة والتي تحدد قيمة

السلعة بكمية العمل المبذول في انتاجها فقط في حين أن الأرض ورأس المال يشتركان بدورهما في العملية الانتاجية ،أضف الى ذلك أن عنصر العمل غير متجانس[1] .

2 - لوسلمنا بصحة هذه النظرية فان الفكرة تدور أساسا حول ضرورة بروز مجموعتين من الدول - وهذا حسب رأينا - بحيث تتخصص المجموعة الأولى في الانتاج الصناعي وهذا مايصطلح على تسميتها حديثا بالدول المصنعة نتيجة لتفوقها النسبي - ان لم نقل المطلق - في هذا الميدان ،فمن المعروف أن الحقبة التي عاصرها ريكارد وعرفت انجلترا فيها عصرها الذهبي وقفزت - كما سبق وأن أشرنا سابقا - قفزة نوعية وكمية بفضل زيادتها في الثورة الصناعية الهائلة التي غيرت مجريات الأحداث وقلبت موازين القوى وكان للنسيج فيها حصة الأسد والذي بفضله عرفت القطاعات الأخرى ازدهارا مرموقا نتيجة لارتباطها بهذا القطاع الحيوي بطريقة أو بأخرى، ونتيجة لهذا التقدم فان المنتجات فاقت الطاقة الاستيعابية للأسواق الداخلية ، وفي آن واحد باتت عاجزة على تلبية احتياجات الصناعيين من المواد الأولية .

أما المجموعة الثانية التي برزت من خلال هذا النموذج فهي تتمثل في دول يقترح ريكارد وأن تتخصص في الانتاج الزراعي أو ماتفق على تسميتها اليوم بالدول

---

1) د / أحمد الصفتي - اقتصاديات التجارة الدولية - مكتبة النهضة الشرق - مصر - 1977 ص 55 .

الزراعية ويمكننا ـ وهذا حسب اعتقادي ـ أن ندرج ضمنها الدول التي تزخر بثروات طبيعية هائلة وما المثال الذي استعان به ريكاردو الا تأكيدا على هذه الفكرة التي تدخل حيز التطبيق مع ولادة النظام الدولي الراهن بعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا يبدو لنا في هذا المقام أن التخصص وتقسيم العمل الدوليان سيعود بالفائدة على طرف واحد دون الآخر ،هذا الطرف الذي يتحكم في والسبب التكنولوجيا وتتمتع بعوامل الانتاج التي تمكنه من الهيمنة على الأطراف الأخرى المتعاملة معه . وهكذا تصبح مقولة التخصص وتقسيم العمل الدوليان مظهرا من مظاهر الهيمنة . اذ أنهما لا يمكن اعتبارهما عاملان يشجعان على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأمم . اذ يجب التميز بين مفهوم التكامل والارتباط أو التبعية فالتكامل انما يمثل ارتباط متبادل ويعبر عن التشابك القطاعي أما الارتباط العضوي أو التبعية فهي اعتماد أمة من الأمم كليا على ماتوفره لها الأمم الأخرى . وتأكيدا لهذه الرؤية فان اقتصاديات الدول التي تزخر بالثروات الطبيعية تعاني من مظاهر التخلف والذي جوهرها روح الاتكالية حيث تعتبر الدول الصناعية الرئة التي تتنفس بها وتمثل مركز اتخاذ كل القرارات ماعظم منها وماصغر فهي ـ بعبارة اخرى ـ تؤثر تأثيرا بالغا لما يتمتع به اقتصادياتها من قوة ومنافسة .

وتأكيدا لما سبق نذكر في هذا السياق المظهر السلبي لعلاقة الجزائر بالدول الأوروبية ،حيث أن الامتيازات التي تحصلوا عليها من طرف الدولة الجزائرية جعلت الشركات الأوروبية تهيمن على بعض المناطق الساحلية مثل أرزيو وعنابة والقالة والقل وذلك خلال الفترة 1637 - 1799 ،وتبرز هذه الهيمنة من خلال تدخل موظفي الشركات الأوروبية في المسائل المتعلقة بالاقتصاد المحلي .

وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر كان مسيرو الشركة الفرنسية يقومون بتوزيع الحبوب المخصصة للزرع على الأهالي ليستفيدوا من تصديرها من جديد .[1] وهذا ان دل على شيء فانه يدل على أن العلاقات التجارية لا يمكن أن تتم بمعزل عن عوامل أخرى تؤثر فيها وتتأثر بها وهذا ما أردنا اثباته بهذا المثال المستمد من واقع التاريخ الجزائري ولربما يعتقد البعض أن الفترة المذكورة كانت تتسم بانتصاراتنا وقوتنا التي عمت أرجاء المعمورة فهذا قد يصبح حينما تكون بصدد الحديث عن البحرية الجزائرية لكن الواقع الاقتصادي عكس ذلك تماما فهيمنة المستعمر وتحطيم الاقتصاد الجزائري كان من أهداف هذه الدول الأوروبية - لاسيما فرنسا - الى انتهى الأمر بغزوها واحتلالها نهائيا .

3 - النتيجة الثالثة : التي يمكن استخلاصها من النموذج تتمثل في دعوته التي

---

1) - النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني مرجع سبق ذكره ص 79.

قد مها الى كلا الدولتين حيث نجح بريطانيا بالتخصص في قطاع النسيج - وهو قطاع صناعي - ذلك القطاع الاستراتيجي والذي يمثل أحد دعائم الثورة الصناعية التي اكتشفت بالاقتصاد الأنجليزي وهكذا فان تخليها عن انتاج الخمر يسمح لها بتوجيه كل طاقاتها المالية والبشرية لانتاج القماش ،والواقع أن هذه الرؤية أو المقولة . قد وجدت الأرضية الخصبة في تطبيقها حيث سار على نهج الفكر الرأسمالي الذي جاء من بعد ريكاردو فالمتفحص لتركيبة اقتصاديات الدول المتخلفة يجد أن الصناعات القائمة بها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الانتاج العالمي وقد أقيمت هذه الصناعات في الواقع بناء على رغبة الدول المتقدمة التي تخلت على أنواع معينة وتنازلت عنها لفائدة الدول المتخلفة لأسباب عديدة نذكر منها في هذا السياق :-

أن هذه الصناعات تسبب تلوث البيئة وتفاديا للتصادم مع الجمعيات التي تأسست لحماية البيئة فان أوروبا نقلت هذه الصناعات الى الدول المتخلفة ،وقد تكون هذه الصناعات باتت تكاليفها انتاجها مرتفعة ... الخ من الأسباب التي شجعت الدول المتقدمة لنقل مثل هذه الصناعات الى الدول المتخلفة والواقع أن قيامها لا يمكن اعتباره عاملا من عوامل التقدم والقضاء على الهيمنة بل على العكس من ذلك فقد زاد في الفجوة القائمة بين هاتين المجموعتين وزاد من نفوذ الدول المتقدمة ذلك لكون

هذه العملية تدخل في اطار نقل التكنولوجيا والتي سنأتي عليها لاحقا - وهذا
مايؤكده منظرو الدول المتخلفة في أطروحاتهم ، حيث اتفقوا على أن الاستراتيجيات
وسياسات التنمية المتبعة في دولهم ماهي الا استراتيجيات وسياسات تابعة . وهكذا
فبالرغم من كون هذا النموذج مبالغ في التبسيط من جهة وعقوبة من جهة أخرى الا أنه
شكل الأرضية التي بنى عليها المنظرون لاحقا أطروحاتهم في مجال التجارة الخارجية
وعليه فان دافيد ريكاردو يعد بحق أول من وضع الاطار الذي يمكن فيه تحديد
معالم التجارة الدولية ومن خلال أطروحته نخلص الى نتيجة هامة تتمثل - كما ذكرنا -
في تقسيم العالم الى مجموعتين وفي نفس السياق نلاحظ أن المعادلة التي تحدث
عنها ريكاردو تعتمد على مقدار الساعات العمل المنفقة في الانتاج وبعبارة أصح
قيم السلع وفق معيار يختلف عن ذلك الذي يحكمه السوق من خلال ميكانيزمات
(أي العرض والطلب) فهو بذلك أهمل دور الأسعار والنقود وهكذا فان تحليله
يخلو من فكرة تأرجح الأسعار من دولة لأخرى .(1) ولكن ليس معنى هذا أن نظرية
النفقات النسبية تفقد صحتها بسبب النقد الموجه الى نظرية قيمة العمل . لأن
الاقتصاديون الذين جاؤوا بعد ريكاردو وعوضوا هذه العلاقة بعلاقة أخرى تتمثل
في حساب نفقة الانتاج بما يسمى بنفقة الفرصة البديلة (2)

---

1) التطور اللاتكافؤ" مصدر سبق ذكره ص 105
2) اقتصاديات التجارة الدولية مصدر سبق ذكره ص 55 .

مطلـــــب ثالث : - استخلاص المتغيرات الأساسية التي تبرز مظاهر الهيمنة :

من أجل بلوغ المتغيرات التي يمكن استخلاصها من أطروحة ريكاردو فانه من الضروري تقديم في هذا السياق أهم الانتقادات التي وجهت له والتي نوردها على النحو التالي :-

1 - أ . لقد انطلق ريكاردو في تحليله (بل واعتمد) على مبدأ المقايضة بحيث نلمس ذلك في مثاله الذي عرضناه آنفاً أنه يعتقد بأن التبادل الدولي في هذا الاطار شأنه شأن آدم سميث وأهمل بذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود من جهة والأسعار من جهة أخرى في اطار التسويات الدولية والذي يؤثر على مستويات أسعار السلع والخدمات ومن ناحية أخرى فان بعض المنظرين يفسرون قيمة السلعة ويربطونها بالمنفعة أي في مدى قدرة هذه السلعة على اشباع الحاجات .

2 - حقيقة المبادلات الدولية هي أكثر تعقيداً من المخطط الذي قدمه ريكاردو والذي حصره في سلعتين ودولتين وقرنها بشروط جد خاصة (كنفي تكاليف النقل والانتاج بتكاليف الثابتة) . فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار التعديل الذي يحدث في النفقات النسبية في حد ذاتها وذلك وفق درجة التخصص

الدولي فان استطاعت الدولة تخصيص تكوين انتاج السلعة ذات التكلفة المرتفعة وبالتالي تتحول الى منافسة للدول المقابلة (كما هو الحال انتاج القماش انجلترا والبرتغال) فانه على هذه الدولة حماية هذا المكسب [1].

ونفس الشيء يقال بالنسبة للصناعات الناشئة ففي كلتا الحالتين تلجأ الدولة الى فرض حماية على السلع المنافسة والتي من شأنها عرقلة جهود تطويرها . أضف الى ذلك تكاليف النقل والتي من شأنها تعديل قانون النفقات النسبية .

3 - تدرج نظرية النفقات النسبية في اطار التحليل الساكن (الاستاتيكي) لكونها تنطلق من فرضية مفادها أن لكل دولة بكمية ثابتة من عناصر الانتاج وبالتالي فان طاقاتها الانتاجية ستعرف هي الأخرى ثباتا وبالتالي فانه لا يتوقع تنوع السلع المنتجة وسيعرف التخصص الذي تعتمده هذه الدولة الثبات ~~الا~~ بحيث يمكن تعديله مع التطور وعليه نستنتج أن الدولة التي تتخصص في الانتاج الصناعي ستحتكر هذا التخصص الى الأبد والدولة التي ستنتهج سبيل التخصص الزراعية ستظل في هذا التخصص لا يمكن أن تحيد عنه رغم التطور . (2)

1) SAMIR AMIN . L'Accumulation à L'échelle mondiale Ed° ANTH 1970 Tome 1 p 9

2) محمد فايد الحريري : الاقتصاد الدولي مطبعة الجديد دمشق 77 ص

4 - من الفرضيات التي اعتمد عليها ريكاردو في بناء نموذجه في التجارة الدولية اعتقاده بأن حالة التوظيف الكامل (plein - emploi) تعد الحالة الطبيعية وذلك لكون قوى السوق بامكانها اعادة التوازن الاقتصادي ، الا أن الوقائع الاقتصادية ولاسيما تاريخ الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي وخاصة الأزمة الكبرى أثبتت عدم صحة هذه الفرضية .

وخلاصة القول فان أهم المتغيرات التي يمكن الخروج بها من خلال هذا العرض الموجز لنظرية النفقات النسبية يمكن حصرها على النحو التالي : -

أ - اذا كنا قد استخلصنا دور الفائض في ابراز ظاهرة الهيمنة فاننا في هذا الاطار نضيف متغير جديد يتمثل في التخصص .

فاذا كان ريكاردو يعتقد في أن العمل بمبدأ التخصص سيعود بالفائدة على الأطراف المتبادلة فذلك يعود لكونه بنى فكرته على طريقة الاستنتاج التجريدي لاستنتاج هذه النتيجة ، وسوف نبينه من خلال نظرية التبادل اللامتكافئ وانطلاقا من مبدأ التخصص كيف أن الفائض يتم تحقيقه في الدول الأقل تطورا ويتم تحويله الى الدول المتطورة وهذا معناه أن قيام التخصص الدولي سوف لن يعود بالفائدة على طريق المبادلة وانما سيكون طرفا واحدا المستفيد من قيام المبادلة الدولية .

ب - من الفرضيات التي استعملها ريكاردو نجد فرضية قدرة عناصر الانتاج على التنقل

داخل البلد الواحد بسهولة وعدم حركيتها مابين الدول . هذه الفرضية تعد المتغير الثاني الذي نضيفه الى المتغيرات السالفة الذكر في ابراز ظاهرة الهيمنة . فلو فرضنا أن هذا الاعتقاد صحيح فان التفوق النسبي لا يمكن أن تنحصر فقط في كمية العمل المبذول في انتاج السلعة بل التفوق النسبي في أن تقوم الدولة في تصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة أقل عن تكلفتها في الخارج (1) والتكلفة في هذا السياق نقصد بها الموارد التي استخدمت في انتاج السلع كالأرض والعمل البشري ورأس المال الذي استخدم في الانتاج . ولقد عبر الكلاسيك عن التكلفة بقيمة العمل المبذول في انتاج السلعة فهذه الفرضية ترى بأنه بامكان عناصر الانتاج التنقل داخل البلد الواحد لكن لا يمكن لليد العاملة التنقل من البلد الذي تعرف أجورا منخفضة الى بلد آخر تكون به الأجور مرتفعة الا أن الواقع يثبت عكس ذلك وحتى في العصر الذي برزت فيه هذه الأطروحة مجأ الأوروبيون الى تجارة الرقيق حيث يمثل هؤلاء اليد العاملة غير المكلفة والتي ساهمت بقسط وافر في بناء حضارة أوربا وساعدتها على ازدهارها . ولقد تعرض ماركس في كتاب رأس المال الى طرق الاستغلال وصوره وقدم أمثلة على ذلك حيث استغل الأنجليز

---

1) اقتصاديات التجارة الخارجية، سبق ذكره - ص 42 .

الأطفال وحتى المسنين في ما تفكتوراتهم ، وذكر طول يوم العمل حيث تتجاوز 12 ساعة في اليوم . أما عن حركية رأس المال فيمكن أن نؤكد أن حركات الرساميل جمة عن التوزيع اللامتساوي لعناصر الانتاج ونتيجة لعدم تجانس اقتصاديات البلدان المتقدمة واقتصاديات البلدان المتخلفة فان هذه الأخيرة تعجز على توجيه الاستثمارات الأجنبية كما تعجز عن التحكم في آلية عودة الأرباح . وهكذا فان تصدير الرساميل يعتبر وسيلة هامة لتوسع الأسواق (1) . وقد مهدت الاحتكارات منذ 1880 لهذه العملية - أي تصدير الرساميل - ومن ثم فان هذه الفرضية يمكن اعتبارها متغير آخر يضاف الى المتغيرات السابقة لابراز مظاهر الهيمنة وبالتالي يمكن صياغة نظرية متكاملة نحاول من خلالها اعطاء مفهوماً دقيقاً للهيمنة في شتى صورها وأشكالها .

---

1) التطور اللامتكافئ ، مرجع سبق ذكره ص 142 .

مبحــث ثالــــث : ـ الهيمنة من خلال نظرية القيم الدولية لميل J.S.Mill

لقد رأينا كيف يفسر ريكاردو شروط التبادل الممكنة وذلك من خلال نموذجه الموضح بمثاله المتعلق بالبرتغال وأنجلترا ،ولقد خطى(1) ميل نفس الخطوة التي انتهجها ريكاردو وذلك في اعتماده على دولتين وهما ألمانيا وأنجلترا وقد أخذ سلعتين وهما الأقمشة والملابس القطنية الا أنه يحاول من خلال أطروحته اظهار دور مستوى الأسعار التي عندها يتم التبادل : حيث يرى بأن " .. منتوجات دولة ما تبادل بمنتوجات الدول الأخرى وذلك وفق معيار قيم اجمالي صادراتها والتي تضمن تغطية اجمالي وارداتها وهذا يمثل في الواقع قانونا للقيم الدولية .. والذي يعتبر أوسع من قانون القيمة الأكثر عمومية والذي أطلقنا عليه قيمة معادلة العرض والطلب ـ فالدولة الأكثر استفادة من التجارة الدولية هي تلك التي يعرف منتوجها طلبا متزايدا من طرف الدول الأخرى وفي نفس الوقت اقبالها على المنتجات الأجنبية أقل من الطلب الأجنبي على سلعها ... "

مطلــــب أول : ـ عرض نظرية القيم الدولية لميل :

1 - 1 ـ فرضيات النموذج : من أجل صياغة نظريته للقيم الدولية ،يضع ميل جملة من الفــروض نلخصها فيما يلي (2) : ـ

---

1) A.GRJEBINE op. cit. p 24

2) ـ اقتصاديات التجارة الدولية مرجع سبق ذكره : ص 45 .

1 - قيام التجارة بين دولتين .

2 - وجود سلعتين فقط .

3 - وجود نفقات النقل

4 - توافر شروط المنافسة الكاملة في كل من الدولتين .

5 - بالاضافة الى القيمة العمل يستخدم ميكانيزم السوق الدولية .

6 - مرونة العرض و الطلب .

2 - 1 - أهداف النموذج :-

1 - اثراء أطروحتي آدم سميث وريكاردو في التجارة الدولية وذلك باضافة عناصر جديدة لم يتعرض لها المفكرين السابقين كقانون الطلب المتبادل ومرونة العرض والتبادل .

2 - اثبات أن معدل التبادل يميل الى طرف دون الآخر وذلك باستخدام لمرونة الطلب .

3 - 1 - عرض نظرية القيم الدولية :-

أ - لنفرض وجود دولتين - أنجلترا وألمانيا ينتجان الأقمشة والملابس القطنية ومنه فان عملية المبادلة تتم على الشكل التالي (1):

في ألمانيا :- 10 ياردات من الأقمشة = 20 ياردة من الملابس القطنية .

في أنجلترا :- 10 " " " = 15 ياردة " " "

بتطبيق قانون النفقات النسبية فانه من مصلحة كلا من الدولتين اللجوء الى المبادلات

1) A. GR. JEBINE op-cit p 24

الخارجية وذلك بتخصص أنجلترا في الأقمشة بينما تتخصص ألمانيا في انتاج الملابس القطنية . وهذه العملية تعود بالفائدة على ألمانيا اذا كانت ستحصل على 10 ياردات من الأقمشة مقابل 20 ياردة من الملابس القطنية . ونفس الشيء يقال بالنسبة لأنجلترا اذا كانت ستبادل 10 ياردات من الأقمشة مقابل 15 ياردة على الأقل من الملابس القطنية وبالنتيجة فان سعر التبادل يجب أن يتأرجح ببين 15 - 20 ياردة من الأقمشة مقابل 10 ياردات من الملابس القطنية .

ب - نفرض أن سعر التبادل : 18 ياردة من الملابس القطنية = 10 ياردات من الأقمشة ونفرض أن ألمانيا ترغب في بيع 486 ياردة من الملابس القطنية (وبالتالي تقتني 270 ياردة الأقمشة) . بينما تود انجلترا في مبادلة 200 ياردة من الأقمشة (وبالتالي تحصل على 360 ياردة من الملابس القطنية) فعند هذا السعر ، نلاحظ ، أن عرض الملابس القطنية تفوق الطلب بينما الطلب على الأقمشة يفوق العرض . وعليه فان ألمانيا - بناء على هذه الفرضية - تكون عاجزة على استيراد الكمية التي تحتاجها من الأقمشة . وطبقا لقانون العرض والطلب فان عملية التبادل أقمشة / ملابس قطنية ، ستعرف تعديلا الى أن يتم توافق العرض والطلب لهذين المنتوجين :

ج - نفترض أن سعر التبادل محدد بـ 19 ياردة من الألبسة القطنية مقابل 10 - ياردات من الأقمشة . فعند هذا السعر ، تبادل ألمانيا 418 ياردة من الألبسة

القطنية وتحصل بالمقابل على 220 يارد ة من الأقمشة ،أما أنجلترا فانها تبادل 220 يارد ة من الأقمشة للحصول على 418 يارد ة من الألبسة القطنية . وهكذا نلاحظ أن أنجلترا لها مصلحة في قيام التبادل الدولي أكثر من ألمانيا ،وهذه النتيجة تؤكد قانون ميل حيث يرى - كما سبق وأن أشرنا الى ذلك - أن الدول الأكثر استفادة من التجارة الدولية هي تلك الدول التي تعرف منتجاتها طلبا أكبر بالخارج وأن اقبالها على السلع الأجنبية تكون أقل من صادراتها . وعموما فقد بين سيتوارت ميل أن فكرة تقاسم امتيازات التبادل الدولي بين دولتين يخضع لمرونة الطلب للسلع المستورد ة من طرف الد ولتين .

د - نفترض من الآن أن التبادل يتم على أساس 10 يارد ات من الأقمشة مقابل 17 يارد ة من الألبسة القطنية ،وأن تحسين تقنيات الانتاج تسمح لألمانيا بالحصول ،(وهذا بنفس كمية العمل السابقة) على 30 يارد ة من الألبسة القطنية بدلا من 20 يارد ة من نفس المنتوج فكيف سيكون عند ئذ سعر التبادل الدولي .

3 - اذا كانت مرونة الطلب الأنجليزية تساوي واحد $|e| = |1|$ (1) فان هذا سيسمح (الحالة الأولى) بزيادة نسبة مئوية تساوي مقدار الانخفاض في سعر الألبسة القطنية وذلك بدلالة الأقمشة وكذلك بالتكلفة الاجمالية في أنجلترا وبعبارة أخرى كمية الأقمشة المخصصة للتصدير بهدف الحصول على الألبسة القطنية . وبالتالي فانه يبقى دون تغيير وعليه :

---

1) المرونة تحسب على النحو التالي :

جراء انخفاض سعر الألبسة القطنية وهذا عكس انجلترا التي تستفيد استفادة كاملة من قيام التبادل في هذه الحالة .

الحالة الثانية : - اذا كانت مرونة الطلب للسلعة الأنجليزية أكبر من واحد . أي $e > 1$ فانها تزيد أكثر من نسبة انخفاض سعر الألبسة القطنية وهذا ينعكس ايجابا على تكلفة الانتاج بأنجلترا حيث تنقص . وعليه فان سعر التبادل الجديد ينحصر بين 17 - 5 ، 25 ياردة من الألبسة القطنية مقابل 10 ياردات من الأقمشة وبناءا عليه فان الفائدة المستخلصة من التقدم التقني ستتقاسمه الدولتان في هذه الحالة .

الحالة الثالثة : - في حالة ما اذا كانت مرونة الطلب الأنجليزية أقل من واحد أي $e < 1$ فانها تزداد بنسبة أقل من الانخفاض الذي حدث في سعر الملابس القطنية وكذلك انخفاض نفقاتها ومن ثم فان سعر التبادل الجديد يكون 5 ، 25 ياردة من الألبسة القطنية مقابل 10 ياردات من الأقمشة . وعليه فان ألمانيا في هذه الحالة لن يكون لها فائدة من التقدم التقني الذي حققته وليس هذا فحسب

بل والأكثر من ذلك يتقلص امتيازها الذي تجنيه من تجارتها الخارجية . بل أن هذا الامتياز يصبح معدوما بذلك عندما تصبح مرونة الطلب الأنجليزية معدومة أي ن = e ومع ذلك فانه بالرغم من انخفاض أسعار الملابس القطنية - في هذه الحالة طبعا - الا أنه لن يؤدي الى تزايد الطلب الأنجليزي (1) .

مطلب ثاني : - مناقشة أطروحة القيم الدولية : -

لقد حقق ميل ماعجز عنه ريكارد و ، فالأطروحة التي أنجزها تتخلص في تحديد معدل التبادل وهذا عن طريق استخدام الطلب المتبادل حيث بين في هذا المضمار فانه يتأثر بعاملين (2) : -

- العامل الأول : - يتمثل في قانون الطلب المتبادل (أي ميكانيزم السوق الدولية) .

- العامل الثاني : - يتمثل - كما رأينا - في مرونة العرض والطلب .

لذا اعتبرنا ماحققه ميل لم يتمكن من تحقيقه ريكارد و لأنه - أي ميل - توصل الى تحديد معدلات التبادل وقد نجح في استخدام هذه المعدلات ليس بهدف نقد أطروحة النفقات النسبية وانما لتبريرها والعمل على ترسيخ الفكرة التي عمل ريكارد و وعلى تحقيقها والمتمثلة في جدوى وأهمية تقسيم العمل والتخصص الدوليان . وفي

---

1) IBID p 25

2) التطور اللامتكافىء - مرجع سبق ذكره ص 109 .

مثاله السابق الذي سلط فيه الضوء على دولتي ألمانيا وانجلترا وكذا سلعتين الأقمشة والألبسة وحدد من خلال ذلك معدل التبادل وهذا باستخدام العاملين السالفي الذكر وبذلك توصل الى نتيجة مفادها أن معدل التبادل يميل الى الاتجاه في غير صالح الدولة التي يكون طلبها على صادرات الدولة الأخرى قليل المرونة .

ويضيف ميل في تحليله مصاريف النقل (1) حيث يرى بأنها ذات تأثير على معدلات التبادل الدولي ويعتقد بأنه اذا كان طلب احدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى غير مرن فان ذلك يؤدي الى استقرار معدل التبادل لصالحها لأنه سيعود عليها بالنفع الأكبر من التجارة والعكس صحيح . وهكذا يوضح جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة انتاجها فحسب بل تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحققه التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الآخر - وكما رأينا - فمن بين المعدلات الممكنة الكثيرة بين الحدين الأدنى والأقصى يوجد معدل أمثل وهو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة الواردات . وهكذا يتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب انجلترا على الألبسة والأقمشة بالنسبة الى شدة طلب ألمانيا . فالدولة التي يميل اليها معدل التبادل تحصل على معظم الربح من التجارة الخارجية لأن النفع في واقع الأمر - من التجارة يعود الى صاحب الطلب الأقل والعكس (2)

1) د / صبحي تادريس قريصة .. مرجع سبق ذكره ص 289 .

2) د / محمد عبد العزيز عجمية - د / مصطفى رشدي شيحة - النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية - الدار الجامعية ص 335

صحيح . وقد توصل ميل من خلال هذه القاعدة الى أن النفع الأكبر من المبادلات تعود الى الدول الفقيرة بينما يكون أقل بالنسبة للدول الغنية الا أن هذا الاستنتاج لا يمكن هضمه بسهولة وذلك لكون هذه الأخيرة - وهذا من خلال الوقائع - تحصل على فوائد جمة من جراء تعاملها مع الدول الفقيرة اذ تحصل على أرباح طائلة لاسيما من خلال استيرادها للمواد الأولية والزراعية والتي تمتاز بأسعارها المنخفضة بينما تصدر السلع المصنعة بأثمان مرتفعة .

لقد ركز ميل أيضا في تحليله على مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى واستخلص الى كون نسبة الاستبدال تميل الى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليل المرونة وهذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرنا (1) فزيادة المرونة معناه زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض ثمن السلعة . الا أن هذه القاعدة لا يمكن التسليم بها لأن ميل ركز على مرونة طلب أحداهما مع اغفالها لدى البلد الآخر . فهو - أي ميل - بذلك يرى أن المرونة الكاملة للأسعار نظرا لتحديدها في اطار ... المنافسة الكاملة وذلك في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج يكون قد أسقط من تحليله كافة العقبات في شتى أشكالها

---

1 - مرجع أعلاه - ص 336 .

الاقتصادية والسياسية والقانونية أمام قوى السوق التي يولدها جهاز الثمن .

وهو بذلك يستبعد الصور الاحتكارية التي تنظم أسواق الانتاج والاستهلاك في عصرنا من جهة ،ومن جهة أخرى يستبعد ظاهرة تنوع المنتجات والتي تكون ذات طابع تنافسي لاكتسابها النوعية وتقبل ذوق المستهلك ... الخ .(1)

مطلب ثالث : - الهيمنة من خلال النتائج المستخلصة من نظرية القيم الدولية .

هذه النظرية تعتبر كسابقتها من حيث المنهج والمضمون ،حيث ترتكز الى مثال مبالغ في التبسيط نظرا لاعتماده على دولتين وسلعتين الا أنه قدم متغير جديد لا نجده لدى سميث وريكاردو ويتمثل في معدل التبادل ومن خلال المثال السابق وعن طريق استخدام مرونة الطلب يعترف ميل بأن التبادل الدولي قد لا يخدم سوى طرف واحد . هذا الاعتراف تجاهله ريكاردو ،فاقتصاديات الدول المتخلفة تعتمد أساسا على استيراد مجموعة لا يستهان بها من السلع وبالمقابل نجد أن صادراتها تقتصر على تصدير المواد الخام أو الزراعية وأسعار هذه السلع أي المصنعة تعرف تزايد مستمرا بينما أسعار المواد الخام والزراعية تعرف اسعارها زيادة بطيئة وتكاد أن تكون مستقرة .

ولاثبات ذلك نقدم الجدول التالي الذي يظهر العلاقة الموجودة بين الارقام القياسية

1) - د / سامي عفيفي حاتم - دراسات في الاقتصاد الدولي - الدار المصرية اللبنانية - طبعة 3 - سنة 1989 - ص 18 .

لأسعار السلع الصناعية بالنسبة للأسعار الزراعية والتي عرفت انخفاضا بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1850 - 1910 . (1)

الجدول : - الأرقام القياسية للأسعار الصناعية بالنسبة للأسعار الزراعية .

1،01	1890	1،41	1850
1،00	1900	1،08	1860
1،81	1910	0،94	1870
——	——	1،07	1880

1) Source: S. AMIN Accumulation à L'Echelle Mondiale. Anth PARIS 1

أما الجدول التالي فانه يبين التطور القديم لمعدلات التبادل من خلال العلاقة القائمة بين أسعار المواد الأولية من جهة وأسعار السلع المصنعة من جهة أخرى ونظهرهما على النحو التالي : - (2)

1) S. AMIN : L'accumulation à L'Echelle Mondiale ed: Anthr PARIS 1970 p. 129

2) S. AMIN . Ibid p: 130

الجـــدول : ـ تطـور معـدلات التبادل ـ حالـة بريطانيـــا .

الفـترة	العلاقة بين : ـ أسعار المواد الأولية / أسعار السلع المانيفكتورية في التجارة العالميـة .	العلاقة بين : ـ أسعار الواردات / الى الصادرات لأنجلترا
1880 -1876	1 4 7	1 6 3
1885 -1881	1 4 5	1 6 7
1930 -1926	1 1 8	1 2 0

Source: IBid p 128.

ما نستنتجه من الجدولين السابقين الاختلاف الموجود بين مستوى أسعار السلع المانفكتورية (المصنعة) والسلع الزراعية والمواد الأولية من جهة أخرى وانطلاقا من فكرة ميل القائلة بأن الفائدة تجنيها الدولة التي يكون معدل التبادل لصالحها ومن الجدولين السابقين نلاحظ أن معدل التبادل لصالح انجلترا . ومن ثم فان التبادل محل الدراسة أحادي الاتجاه . ويترتب على ذلك الارتباط العضوي لاقتصاديات الدول المصدرة للسلع الزراعية والمواد الخام

1)

2)

باقتصاد الدول التي تصدر السلع المانفكتورية . وهذا سيعمل على اتساع الفجوة بين هاتين الدولتين وهكذا فان قيام عطية التبادل لا يعني بالضرورة أنها ستخدم طرفي المبادلة - كما يعتقد ريكاردو - بل ستعود بالفائدة على طرف واحد . وهذا المنطق شائع في العصر الحالي بل والأخطر من ذلك أن الدول المسماة زراعيـــة أصبحت اليوم مهددة لأنها باتت عاجزة على تأمين غذائها لأسباب عديدة نذكر مثالاً لاحصراً الظروف الطبيعية ومشكلة الجفاف ، واعتماد دول أخرى لاستراتيجيات تعتمد على ارساء قواعد صناعية - وفي اعتقادها أنها ستمكنها من تجاوز دائرة التخلف - وأهملت الزراعة الا أنها بأسلوبها هذا وقعت في فخ - ان لم نقل فخاخ - المديونية والتبعية بشتى أشكالها وصورها ... الخ من المشاكل التي ثبطت العزائم وأوهنت الطموحات وأفرزت بذلك اضطرابات اجتماعية وسياسيـــة واقتصادية هددت الاستقرار داخل هذه الدول .

2 - النتيجة الثانية التي يمكن استخلاصها من خلال هذه الأطروحة استخدام ميل للعاملين السالفي الذكر ورغم ذلك أهمل آلية السوق ولم يوليها اهتمامه لكـــون هذه الآليات تلعب دورا حاسما وفعالا في تحديد أسعار السلع وأسقط من تحليله الدور الذي يمكن أن تلعبه السلع البديلة المنافسة والتي لها وزن لا يمكن تجاهله في تحديد أسعار السلع محل المبادلة . ضف الى ذلك التناقض في سلوك الأسعار في

الدول الصناعية من جهة والدول المنتجة للمواد الأولية من جهة أخرى ، حيث نلاحظ أن أسعار المواد الصناعية تمتاز بمرونة متصاعدة وأنها ذات طابع احتكاري ومن ثم يمكننا القول بأنه مع مرور السنوات تزداد التباين بين مستوى أسعار السلع المصنعة وأسعار السلع والمواد الأولية (أنظر الجدول السابق للأرقام القياسية ص 39) . وهذا له أثره السلبي - كما ذكرنا - على اقتصاديات الدول المتخلفة ومنه فان حركة الأسعار التفاضلية بين طرفي التبادل قد زادت حدتها الانخفاض النسبي في الطلب على المنتجات الأولية وزيادة نسب الطلب على المنتجات الصناعية ويرجع ذلك الى التقدم التقني في انتاج السلع المصنعة الذي يقلل كمية المواد الأولية المستخدمة في كل وحدة من الناتج كما يتولد عن انخفاض المرونة الدخلية على الطلب والتغيرات الهيكلية ، انخفاض دوري في الطلب على المواد الأولية - وبعبارة أخرى فان الاستهلاك الذي تمتاز به الدول المتخلفة يعكس تفسيرا سيكولوجيا للتصدير وكذلك للتجارة بينما سلوك الدول الصناعية يتمثل ميولها في الاستيراد .(11) ومع كل هذا فان ميل وبالرغم من اغفاله لهذه العوامل الا أنه أكد وبصراحة على أن كل عملية تبادل دولية تكون فائدتها لطرف دون الآخر وهذا عكس ريكاردو الذي يجزم على تقاسم الفائدة بين طرفي التبادل - فمنذ الاغفال يعكس

---

(11) ج . م . مايير - التجارة الدولية والتنمية - ترجمة أحمد سعيد دويدار ، دار النهضة - مصر العربية 1968 - ص 64 .

يمكن ارجاعه لجملة من الأسباب نذكر منها في هذا المقام مايلــي : -

أ - غياب ما أطلقنا عليه مجموعة الدول المصدرة للمواد الأولية ، حيث نجد هذا التصنيف حديث العهد وقد برز بعد أن عرف العالم موجة استقلال الدول التي كانت تحت الاستعمار الغربي ، ففي عهده كانت هذه الدول تشكل امتــداد طبيعي للدول الغربية وكانت حركة السلع بينها وبين الدولة الأم تدخل في اطــار الحركة الداخلية للسلع والمنتجات . وهكذا كانت الدول الأوروبية تمثل النواة التي تسبح في فلكها باقي الدول . وهذه الدول التي فرض عليها بعض النشاطات الاقتصادية الثانوية التي كانت تكمل الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية في الدول الأم ، وقد اصطلح على تسمية هذه الأنشطة كالزراعة الموجهة للخارج (EXTRAVERTI) وقطاع المناجم ... الخ وهي مرتكزة على تمثل هذه الأنشطة . ومنه فان أطروحاتهم كانت ضيقة الأفق نظرا للمعطيات الظرفية التي أحاطت بهذا العصر ، ومع ذلــــك ومن باب الانصاف ، فان ميل وريكاردو بأطروحاتهما قد ساهما في بناء نظريــــة تعد بحق المنطلق الجاد لرسم معالم الفهم الحقيقي للتجارة الدولية .

ب - عند معالجتنا لأطروحته وبالرغم من حديثه عن المرونة ومعدل التبادل الدولي ، الا أنه أعطى لعملية المبادلات الدولية صبغة المقايضة - مثله فـــي ذلك مثل ريكاردو - حيث ركز في مثاله على مبادلة سلعــة بسلعة أخرى وهــذا انما يدل على غياب واهمال دور النقود والمعاملات النقدية لدى ميل وريكـــاردو -

ويمكن القول لدى التقليديون بصفة عامة - ويبرز هذا الاغفال عدم تبلور السوق الدولية لديهم حيث نجد في هذا العهد بالذات بعض الدول الأوروبية قد لجأت الى ضرب الحصار واقامة نظام الحماية الجمركية وهذا خوفا من تسرب الاختراعات التي زخرت بها هذه الحقبة وكانت ثمرة الثورة الصناعية . ونضرب في المجال المثال التالي حيث ابتداءا من سنة 1818 قررت حكومة بروسيا تطوير صناعتها وكذلك تجارتها وقامت بطلب قروض من أنجلترا سنة 1818 و 1828 من أجل الانعاش الاقتصادي ومن أجل تحقيق ذلك أنشأ الزولفران (le Zoulverein) وهو عبارة عن اتحاد جمركي يساهم في حماية الصناعات الناشئة .(1) وهكذا نتأكد من أن الشعار الذي صاغه المفكرين التقليديين ينادون به والمتمثل في تحرير العمل وتحرير العبور الا دعوة منهم لكسر كل الحواجز التي تحول دون هذه الحركة والتي من شأنها دفع عجلة التنمية واعتبروها عاملا محركا للمرحلة الرأسمالية الأولى . وبالتالي فان كسر الحواجز الجمركية والسماح بتنقل المنتجات واليد العاملة سيمكن لا محالة من تشجيع حركة الرساميل الحافز النشيط الذي يمكن من ترسيخ فكرة تقسيم العمل والتخصص الدوليين وتؤدي بالضرورة - وهذا حسب اعتقادهم - الى زيادة الانتاجية وتوسيع مجال الاستغلال عناصر الانتاج العاطلة في السوق المحلية

---

1) MAURICE NIVEAU. op-cit p. 93

وبالتالي بلوغ مستوى التشغيل الكامل (1) .

مطلب ثالث : ـ الهيمنة من خلال أطروحة القيم الدولية .

بعد عرض نظرية القيم الدولية ومناقشتها ، نلاحظ أن ملامح فكرة الهيمنة بدأت في الوضوح ، حيث كشف ميل ـ وهذا عكس ريكارد و وسميث ـ بل واعترف على أن قيام التبادل الدولي سيخدم طرف دون الآخر وقد توصل الى هذه النتيجة من خلال استخدامه لمعدل التبادل مستعينا في ذلك بمرونة الطلب المتبادل ومنه فان المتغير الجديد الذي يمكن الاحتفاظ به في هذا المجال لابراز مفهوم الهيمنة يبرز من خلال تقديمنا لحركة السلع التي قد تنشأ مابين الأمم ، اذ أن هذه الحركة ـ كما ثبت عن ميل ـ تخدم الدولة التي تعرف صادراتها اقبالا كبيرا وبنسبة أقل من اقبالها على الاستيراد" ـ وبعبارة أخرى ـ أصح وأدق ـ الدولة التي يكون ميزانها التجاري في حالة فائض (وضعية موجبة) .

وقد عبر ميل عن ذلك بقوله " .... أن منتوجات دولة ما تبادل بسلع دولة أخرى (2) وذلك وفق قيم بحيث يكون اجمالي صادراتها يغطي اجمالي الواردات " .

أي : $1 < 100 \times \frac{M}{X}$ = معدل التغطية حيث M : تمثل الصادرات بينما X تمثل الواردات . ومن خلال ذلك نتأكد بأن ميل يعتقد بأن الدولة

---

1) ـ د / محمد يحيى ربيع ـ محاضرات في التخلف والتنمية ـ معهد الاقتصاد سنة 1981 جامعة الجزائر ـ ص 42 .

2) André Piettre Pensée économique et théories Contemporaine 5e Ed. Précis Dalloz - FRANCE. p: 91

التي تزغب في الاستيراد عليها بالتصدير حتى تغطي احتياجاتها من مجموع السلع المستوردة . فاذا كان ميل قد توصل الى ذلك لكونه بنى أطروحته على فكرة المقايضة فانه - وهذا حسب رأيي - بأن التجارة الدولية يمكن أن تتم حتى وان عانت الدولة من عجز في ميزانها التجاري وذلك لأنه بامكانها تغطية احتياجاتها خلال استخدام رصيدها النقدي وقد تلجأ الى الاستدانة وهذا مايمكن اعتباره المتغير الثاني الذي نبرز من خلاله ملامح الهيمنة والتي هي موضوع بحثنا .

وهكذا من خلال عرض هذه الأطروحات نكون قد توصلنا الى تحديد بعض المتغيرات التي من شأنها ابراز ملامح الهيمنة نلخصها كما يلي :-

1 . الدور الذي قد يلعبه الفائض في قيام التجارة الدولية - وهذا ما استنتجناه من عرضنا لنظرية آدم سميث ، وقد يتم انتاج هذا الفائض لدى الدول المتخلفة ويتم تحويله بطرق شتى الى الدول المتقدمة وهذا سيكون محور أطروحة التبادل اللامتكافىء .

2 - التخصص وتقسيم العمل الدوليان - وهذا من أطروحة ريكاردو حيث أعتمد هذا المنطلق سيكون بذلك الاطار الذي يتم فيه تقسيم الأمم الى فيئتين ، فئة الدول المصنعة وهي الغنية والمتقدمة وفئة الدول الزراعية والمنتجة للمواد الطبيعية وهي الدول الفقيرة والمتخلفة فالتخصص وتقسيم العمل يمكن اعتباره من العوامل التي

نستند اليها في ابراز ملامح ومضمون الهيمنة .

3 - أما المتغير الثالث التي استخلصناه من خلال عرضنا لهذه الأطروحات فيمثل في معدل التبادل ، حيث يكشف ميل صراحة على أن المبادلات الدولية تكون لصالح طرف دون الآخر ، بحيث يكون ميل معدل التبادل لصالح الطرف المستفيد من قيام التجارة الدولية .

خلاصة القول فان النظريات السالفة الذكر قد اعتمدت على جملة من الفرضيات المبسطة ، جعلتها تبتعد عن الواقع - كما بينا سابقا - وقدمت بذلك نتائج ناقصة لم تشمل كل الجوانب المرتبطة بالتجارة الدولية . ومن بينها نذكر اغفال دور النقود حيث عطت هذه النظريات بمبدأ حياد النقود (1) .

وتم بذلك تحديد المتغيرات الحقيقية للنظام الاقتصادي بعيدا عن متغيراته النقدية والتي لها دور حاسم ومؤثر على الأسعار والنفقات النسبية كما استبعدوا في أطروحاتهم الصور الاحتكارية التي تنظم أسواق الانتاج والاستهلاك من جهة ، وتنوع المنتجات من جهة أخرى .

ولقد أغفلوا نفقات النقل ووجود الحماية الجمركية وأذواق المستهلكين والندرة النسبية لعوامل الانتاج . هذه الاسقاطات نجد بعضها قد شكل الأرضية التي اعتمدت عليها

---

1) دراسات في الاقتصاد الدولي مرجع سبق ذكره - ص 14 .

أطروحة عوامل الانتاج لبكثر وأولين فكيف استفادا من هذه النقائص وما هي شروط الأساسية - في اعتقادهم - لقيام التجارة الدولية وما هي الأدوات التي يستخدمونها في تحليلهم أو ماهي المتغيرات الجديدة التي أدخلوها في أطروحتهم ؟ وهذا ستتعرض اليه في المبحث الموالي ومن خلاله سنستنتج متغيرات جديدة لابراز مفهوم الهيمنة .

مبحث رابع : - عرض نظرية هيكشر وأولين : = نسب هواسل الانتاج
La théorie des dotalim en facteur de production ==============

اذا كان ريكارد و قد توصل الى أن توزيع العمل " .. يكون ناجعا دا ئمـا

اذا كانت كل دولـة تقوم بانتاج السلع التي تتناسب أكثر مع طبيعتها ووضعها مـع

وفق امتيازاتها الطبيعية والاصطناعية ،ويظهر ذلك عندما تقوم بمبادلة سلعها

مع الدول الأخرى " فان هذه الفكرة جعل هيكشر وأولين (ELIE HICKCHER -) (Bertil-Ohlin (1) بالخوض في البحث ومناقشة مفارقات التكاليف النسبية وذلـك

بتفسير التبادل عن طريق استعمال مفهوم الندرة النسبية لمختلف عوامل الانتاج .

وفي هذا السياق يرى هيكشر بأن " اختلاف الندرة النسبية لعوامل الانتاج بين

دولتين يعتبر شرط ضروري لبروز التباين في التكاليف المقارنة وبالنتيجة يكـون

هناك تباين في التجارة الدولية ،اضف الى ذلك شرط تكميلي ولكنه ضروري والمتمثل

في التوليفة (Combinaison) بين عوامل الانتاج التي لا يمكن أن تتم

بنفس النسب في كل من السلعتين وهكذا فان انعدم الشرط الأخير ،يؤدي الى

بقاء السعر النسبي للسلعتين متجانسا في كل الدول مهما كان التباين في الأسعار

النسبية لعوامل الانتاج " (2)

---

1) النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سبق ذكره ص، 318

2) A. GRJEBINE op.cit p. 26-27

مطلب أول : - نموذج هيكشر وأولين :

1 - 1 - فرضيات النموذج : -

لتحديد معالم النظرية محل الدراسة لجأ هيكشر وأولين الى وضع جملة من الفرضيات تعد الاطار العام والمنطلق الأساسي لتحقيق الغاية التي عملا على بلوغها والمتمثلة في التعريف بدوافع قيام التجارة الدولية وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي : - (1)

1 - وفرة وندرة عناصر الانتاج .

2 - تجانس التكنولوجيا المستخدمة في انتاج السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين كما أن دالة الانتاج واحدة وهي تمثل العلاقة القائمة دنيا بين كمية الانتاج من سلعة معينة والتوليفات المستقلة لعناصر الانتاج بحيث تساعد على حساب الناتج الكلي والمتوسط وكذلك الحدي لأي سلعة من السلع .

3 - تفاوت كثافة استخدام عناصر الانتاج من سلعة الى أخرى .

4 - أذواق المستهلكين معطاة وهي لا تختلف كثيرا من دولة لأخرى - والغاية من ذلك التركيز على التجارة الدولية تفاديا للتضارب الذي قد يقع بين عدم تطابق أذواق المستهلكين من جهة والسلع محل التبادل الدولي من جهة أخرى .

---

1) دراسات في الاقتصاد الدولي - مرجع سابق ذكره ص 20 .

5 - عطية توزيع الدخل معطاة وهي في نفس الوقت معروفة ويميزان - أي هيكشر وأولين - بين توزيع الدخل بين عناصر الانتاج وذلك بناءا على مساهمة كل عنصر في العطية الانتاجية وهذا ما اتفق على تسميته التوزيع الوظيفي للدخل ،ومن جهة أخرى توزيع الدخل على الأفراد وهو اصطلح على تسميته بالتوزيع الفردي للدخل .

اذا كان ريكارد و ميل قدما ... جدوى التخصص وتقسيم العمل الدولي فان هيكشر و أولين يبحثان على العوامل الواجب توفرها لتحقيق ذلك ،هذه العوامل تشكل في حقيقة الأمر حجر الزاوية لنظريتهما في التجارة الدولية وتنحصر هذه العوامل في وفرة أو ندرة عوامل الانتاج ومبدأ تناقص النفقة وتزايد الغلة وذلك عن طريق التوسع في الانتاج .

أ - بالنسبة لوفرة أو ندرة عوامل الانتاج (1) :-

تتصف عوامل الانتاج بتوزيع غير عادل وغير متكافئ ويرجع ذلك للطبيعة حيث يعتقدان بأنها المسؤولة عن ذلك يؤمنان بأن طريقة التوزيع هذه تعتبر الاطار الذي يشجع قيام التخصص وتقسيم العمل الدوليين وبذلك تقوم التجارة الدولية بين الدول على أساس اختلاف وفرة نسب عوامل الانتاج بها حيث تعمل التجارة الخارجية على

---

1) - ثبات الغلة بالنسبة للحجم يعني أنه لو زادت كل عناصر الانتاج بنسبة معينة فان الانتاج يزيد بنفس النسبة .

تعويض الدول من نقص عوامل الانتاج بها .[1] وهكذا ينجم عن اختلاف التوليفات القائمة بين عناصر الانتاج من دولة لأخرى تباين في الأجور والمكافآت التي تحصل عليها هذه العوامل وبالتالي في ظل المنافسة تتخصص كل دولة في انتاج وتصدير جملة من السلع التي تتكيف والطرق التقنية لانتاجها وذلك في ظروف وفرة مواردها وحتى في حالة قدرتها وبالمقابل تقوم باستيراد السلع التي تمتاز بنفس خصائص السلع التي تقوم بتصديرها ، وفي هذا الاطار تقدم المثالي التالي[2]

لدينا دولتين أنجلترا وأستراليا . بحيث تمتاز أنجلترا بوفرة في رأس المال والعمل لكنها تعرف ندرة في الأرض الزراعية ، بينما استراليا تمتاز بوفرة الأرض الزراعية وتعاني من ندرة المال والعمل . وعليه فان التكلفة المقارنة بأستراليا للأرض ضعيفة ، ومن ثم فانه من مصلحة استراليا التخصص في الانتاج الزراعي وهذا باستغلال عامل وفرة الأرض ، وبالمقابل فانه من مصلحة أنجلترا التخصص في الانتاج المانفكتوري الذي يتطلب وفرة عنصري العمل ورأس المال .

وعليه فانه من مصلحة كل من أستراليا وأنجلترا التخصص في المجال الذي تتمتع

---

1) La nouvelle économie internationale op. cit p 27

2) La nouvelle économie internationale ... Ibid p28.

فيه بالوفرة للعوامل المتاحة وذلك بالنسبة للدول الأخرى وبالتالي فانها ستلجأ الى تصدير منتجاتها واستيراد سلع أخرى بحيث تكون عوامل انتاج هذه السلع المستوردة تعرف نقصا ملحوظا بها وأن انتاجها سيكون مكلفا لها [1]. وهكذا تتم المبادلة بين الدول وتتجسد بذلك صورة التجارة في شكلها الدولي .

ب - علاقة تناقص الكلفة وتزايد الغلة بالتوسع في الانتاج :-

يعتبر التباين النسبي لوفرة أو ندرة عوامل الانتاج عاملا هاما يدفع بالدول الى التخصص وتقسيم العمل الدولي فيما بينها ومن أجل قيام ذلك تعمل على توسيع مجال الانتاج وينجم عن هذه الزيادة انخفاض في تكاليف انتاج السلع محل المبادلة وهذا يدفع بأسعارها الى الانخفاض، وهكذا تقبل الدول على استيرادها دون أن يهمل صاحبا النظرية من الحسبان مصاريف النقل والتي - حسب اعتقادهم - تتحملها الدول المستوردة ورغم تحملها لهذه التكاليف تبقى عملية الاستيراد مفيدة ويبقى سعرها دون الأسعار المحلية وذلك فيما لو تم انتاجها محليا [2].

وهكذا بحثا - أي هيكشر أولين - في الدوافع التي تؤدي الى ضرورة قيام التخصص وتقسيم العمل الدولي، ولضمان نجاح ذلك فانه من الواجب توافر الشروط التالية :-

---

1) د. محمد عبد العزيز عجيمية . مرجع سابق الذكر. ص 351

2) اقتصاديات التجارة الدولية مرجع سبق ذكره ص 71 .

1 - فكـرة التـوازن فـي الأثمـان الـدوليـة : -

اذا كـان ريكاردو وميـل قد بحثا في التجارة الدولية من أجل اظهار جدوى التخصص واعتمدا بذلك على مفهوم القيمة - العمل ، حيث يرينها على أساس أنها جوهر الموضوع محل البحث والمعيار الرئيسي المحدد لقيمة البضائع ، فان هيكشر أولين رفضا هذا الاعتقاد - وهو السائد لدى كل الكلاسيك - بل ورفضاه وقدما بذلك البديل والمتمثل في الانسجام بين قيمة السلع الداخلية من جهة وقيمة السلع محل التبادل الدولي ، وهكذا توصلا الى أن التوازن في الا ثمان الدولية يمثل حصيلة حاصـل للارتباط بين الاثمان على المستوى الداخلي من جهة ونظيرتها في الخارج من جهة أخـرى .

2 - السـوق : - يعتقد هيكشر أولين - على غرار سابقيهما - في كون السوق يخضع للمنافسة الكاملة وذلك بغية الوصول الى تحقيق التوازن الداخلي والدولي . بأسعار السلع تميل الى التعادل مع أثمان عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجها كما أن أسعار السلع من الأمد الطويل تساعد على تحديد حجم الطلب وبعبارة أخرى تحقيق التوازن الداخلي ، أما التوازن فانه مرهون بتعادل قيمة الواردات مع قيمة الصادرات واستعادة سعر الصرف المكانة المناسبة بين العملات ، حيث انخفاض سعر صرف العملة احدى الدول سينجم عنه زيادة في الطلب على سلعها،

وهذا يؤدي الى زيادة صادراتها فينتج عن ذلك ميل سلع الدولة الأخرى الى الارتفاع وهذا ينجم عنه ضررا في صادراتها حيث ينكمش حجم الطلب على سلعها لارتفاع اسعارها .[1]

3 - انتقالية - حركية - عوامل الانتاج :-

اذا كانت عوامل الانتاج تمتاز بسهولة تنقلها داخليا - وهذا حسب الاعتقاد الكلاسيكي - فان حركيتها هذه تساعد على تعادل أثمانها داخليا . أما على المستوى الدولي فانه توجد عراقيل تحول دون ذلك وهذا مايجعل أثمانها مختلفة عند هذا المستوى .

وعليه فان الأمر عند هيكشر وأولين مبني على حقيقة جزئية وتتمثل في كون السهولة التي تتمتع بها السلع في الانتقال بين الدول وبذلك تعتبر بديلا جزئيا عند انتقال عوامل الانتاج وهذا يساعد على ازدهار التجارة الدولية مادام الاختلاف قائما في أثمان عوامل الانتاج الذي يشكل جوهر التباين في تكلفة السلع .[2]

1) - دراسات في الاقتصاد مرجع سبق ذكره - ص 22 - 23

2) - د / محمد خالد الحريري - الاقتصاد الدولي - المطبعة الجديدة دمشق ص - 54 .

مما سبق نلاحظ أن هيكثر وأولين جعلا من وفرة وندرة عوامل الانتاج أساسا أطروحتهما المتعلقة بقيام التجارة الدولية وعليه فان استراليا - وهذا حسب المثال السابق - تقوم بتطوير انتاجها الزراعي الموجه للتصدير والذي ينتج عنه ارتفاع في الطلب على الأراضي الزراعية ومن ثم يزداد سعرها وبالعكس ففي أنجلترا فان الانتاج الزراعي يتقلص مقارنة باستراليا وهذا بسبب استيراد حاجتها منها - أي استراليا - مما يتسبب في تقلص الطلب على الأراضي الزراعية وبالنتيجة تنخفض أسعارها . ومن ناحية أخرى تقوم انجلترا بتطوير انتاجها الصناعي الموجه للتصدير وهذا يترتب عليه ارتفاع الطلب على رأس المال والعمل وبالنتيجة يعرف كل من رأس المال والعمل ارتفاعا في سعرها . وهكذا يبدو - كما سبق وأن اشرنا الى ذلك - أن التبادل الدولي يقلص الفوارق القائمة بين أسعار عوامل الانتاج المتاحة بين الأمم .(1)

المطلب الثاني : مناقشة أطروحة هيكشور أولين : -

لقد قام ليونتيف (WASSILI-LeonTief) بالتحقيق في نظرية هيكثروأولين من خلال دراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للفترة مابين - 1947 - و 1952 في مؤلفه " الانتاج الداخلي والتجارة الدولية (2) حيث توصل الى أن الولايات المتحدة الأمريكية لها امتياز في انتاج السلع ذات كثافة لعنصر رأس المال

1) La nouvelle économie internationale op-cit p 27-29

2) Ibid p28

وكميات ضعيفة من العمل . ومنه يفترض أنه بمقدورها تصدير هذه السلع مقابل استيراد سلع ذات كثافة لعنصر العمل ، إلا أن انعدام المعطيات الضرورية لمعرفة العلاقة رأس المال / العمل في الانتاج الأجنبي للسلع المصدرة الى الولايات المتحدة ، أدى بليونتيف الى مقارنة الصادرات الأمريكية من جهة ، والانتاج الأمريكي للسلع المنافسة للسلع المستوردة من جهة أخرى وتوصل من خلال هذه المقارنة الى النتيجة التالية والتي مفادها بأن المساهمة الأمريكية في تقسيم العمل الدولي تعتمد على تخصص متميز بأنواع من الانتاج تحتوي نسبيا على كثافة العمل أكبر من مساهمة عنصر رأس المال ، وبعبارة أخرى ، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في التبادل الدولي بهدف الاقتصاد في عنصر رأس المال وفي نفس الوقت استغلال الفائض المتاح لديها من اليد العاملة وقد يكون العكس أحيانا أخرى . والأرجح عند مقارنة هذه الدولة بباقي العالم فان اقتصادها يتميز بفائض نسبي في رأس المال وندرة نسبية للعمل . الا أن ذلك غير صحيح .(1)

مما سبق فان نظرية هيكشر اولين تبدو من خلال العرض السابق لمقارنة ليونتيف غير مطابق للواقع العملي ومن ثم يقدم ليونتيف وجهة نظره حيث يبين بأن الانتاجية القوية لليد العاملة الأمريكية تكافئ 3 سنوات من العمل الذي يقوم به نظرائهم فيما عداها من الدول وعليه يصل الى أن وفرة رأس المال بالولايات المتحدة

---

1) *La nouvelle économie internationale* IBid p: 28

الأمريكية بالنسبة لعنصر العمل تصبح نسبيا ضعيفة وذلك مقارنة بمجموعة كبيرة من الدول الأخرى . وعليه يبين لنا ونشيف من خلال هذا التحقيق بأنه لا يمكن الاقتصار فقط على عوامل الانتاج (أرض ، عمل ، رأس المال) ومن أجل فهم تطور المبادلات الدولية فانه من الضروري دراسة المميزات الخاصة التي يمتاز بها كل عنصر من العناصر السالفة وذلك حسب مدى توفرها في كل دولة .

وهكذا نصل من خلال هذا التحقيق لجملة من الاستنتاجات نوردها على النحو التالي :

1 - لقد ركز هيكشر وأولين على وفرة وندرة عوامل الانتاج أي أنهما اهتما بالجانب الكمي ، وأهملا بذلك الجانب النوعي فالتحقيق الذي قدمه ليونتيف بين الاختلاف الموجود على مستوى انتاجية العمل وهذه الانتاجية التي يمكن تطويرها من خلال توفير الظروف المساعدة على ذلك كالتربية والتكوين وبالتالي تأهيل اليد العاملة على مسايرة كل تطور وتقدم وتمكينها من التقنيات الرائدة والتي تمكن من تعظيم انتاجيتهما .

2 - لقد بين هذا التحقيق أيضا ثغرة أخرى في تحليل هيكشر وأولين وتتمثل في كونهما قاما بمقارنة وفرة وندرة عوامل الانتاج على المستوى الداخلي لكل دولة وبالتالي أهملا امكانية حركية هذه العوامل بين الدول .

فالأطروحة تمحورت حول تبادل السلع المنتجة داخل كل دولة والتي تمتـــاز بوفرة نسبية لعوامل انتاجها وهكذا أغفلا الدور الذي تلعبه القروض والاستثمارات المباشرة وكذلك نقل التكنولوجيا وهجرة اليد العاملة والأمثلة على ذلك كثيرة عـبر المراحل التاريخية للنظام الرأسمالي والتي لازالت الى يومنا هذا والجدول التالي يبين هجرة الأيدي العاملة نحو الولايات المتحدة الأمريكية (1) .

الجـــدول : - الهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية (1820 - 1950
المتوسط السنوي للفترة (مقدرة بالألف) .

المتوسط السنوي	الفـــترة	المتوسط السنوي	الفـــترة
347	1880 - 1876	15	1830 -1821
595	1885 - 1881	60	1840 -1831
454	1890 - 1886	171	1850 - 1841
385	1895 - 1891	350	1855 - 1851
313	1900 -1896	170	1860 - 1856
767	1905 - 1901	160	1865 - 1861
992	1910 - 1906	290	1870 - 1866
892	1915 - 1911	215	1875 - 1871
255	1920 - 1916		

1) Source : Histoire du faits économiques contemporaine MAURICE NIVEAU op-cit p 72.

من خلال الجدول يتبين العدد الهائل الذي هاجر نحو الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعتبر رصيدا لا يستهان به قدم الكثير لتطوير الاقتصاديـــة والمساهمة في بنائه والعكس بالنسبة للدول المتخلفة التي عانت لقرون مــن الاستعمار في شتى أشكاله وهدر طاقاتها واستنزافها سواء الطبيعة أو البشريـــة . إلا أننا نجد بعض الدول عملت على تنمية اقتصادياتها وذلك باستغلال طاقاتهـــا وكرست جهودها لاستيعاب التقنيات المتطورة فكانت بحق النموذج الفذ ونذكر في هذا المجال التجربة اليابانية الذي بلغ اليوم ذروة التقدم والتصنيع وأضحى عملاقـــا من عمالقة العالم بالرغم أن الجغرافية الاقتصادية لليابان تبين على افتقار هـــذه الدولة للثروات الطبيعية وقلة الأراضي الزراعية بها . وقد أشار أحد الاقتصاديين .(1)

---

1) - الاقتصادي الياباني هو " كانام أكاماتسو KANAME AKAMATSU .
قدم أطروحة تحت عنوان "le dweloppement en vol d'oies sauvages" هذه الأطروحـــة قدمها سنة 1935 وتعد بمثابة نظرية في التنمية وفيها يشترط جملة من الشروط يجب اتخاذها في دائرة الانتاج من طرف الدول المتخلفة وهذه المراحل هي المرحلة الأولى : انه يرى بأنه على هذه الدول أن لا تستورد الا المواد الأولية ويقترح في هذه المرحلة على الدول محل البحث أن تطور مبادلاتها مع جيرانها لأن الدول المجاورة لها تمتاز بهياكل اقتصادية غالبا ماتكون مطابقة لهيكلها الاقتصادي .
أما المرحلة الثانية : فتتمثل في تزايد الطلب الداخلي والذي يسمح بزيادة مردودية الانتاج الوطني للسلع الاستهلاكية وبالتالي يعمل الانتاج بالتدرج الى أخذ مكانته والذي توجب تشجيعه والعمل على حمايته من منافسة السلع الأجنبية .
أما المرحلة الثالثة : فانه يحددها بتوجه المنتجين المحليين الى تصدير سلعهم الى أسواق الدول المجاورة . وفي نفس الوقت زيادة استيراد المواد الأولية من الدول الأقل تطـــورا .

بها الى المراحل التي انتهجتها اليابان حتى بلغت هذه المكانة وقد حددها
ثلاثة مراحل وعليه فان كثافة المبادلات الطبيعية وطبيعتها تتغير تدريجيا
وفقا لمكانة كل دولة تجاه دولة أخرى (أو مجموعة من الدول) . وهكذا خطت
اليابان خطوة نوعية وتحولت من وضع المقلد للتكنولوجيات المخترعة الى وضع الدولة
المبتكرة فغزت بذلك أسواق العالم وأقلقت الدول الصناعية الأوروبية وحتى الولايات
المتحدة الأمريكية وعموما فان الدولة التي تنتج ابتكارات تتمتع بأفضلية تجارية
ولمدة من الزمن الى حين تتمكن فيه الدول الأخرى من تقليده وبعبارة أخرى
الى حين تقليص هذه الفجوة التكنولوجية . (1)

3 - لقد بين تحقيق ليونتيف من خلال مقارنته للسلع المستوردة من طرف الولايات
المتحدة الأمريكية والتي تنافس سلعا يتم انتاجها محليا ، ويكون بذلك قد أشار
التباين الموجود في تركيبة التوليفة رأس مال / عمل المخصصة لانتاج هذه السلع .
وهذا ما أغفله هيكرو أولين في تحليلهما ، الا أنه حسب - ليونتيف - لا يكفي
لا سيما لفهم تطور التبادل الدولي ، ومن أجل استيعاب هذا التطور فانه من الضروري
تفحص المميزات الخصوصية التي يتمتع بها كل عامل من العوامل وهذا تبعا لكل

---

1) *La nouvelle économie internationale op-cit p 28.*

ـــة على حـدة .[1] حيث التباين في أساليب الانتاج أهمها هيكشـر وأولـين ،

ـا لا شك فيه فان هذا التباين سيخدم الدول التي بقبضتها د واليب التحكم في

تنولوجيا من جهة والمهارات من جهة أخرى وهو مالا نجد له أثر ـ سواء مجتمعـة

منفردة ـ في الدول المتخلفة وبالتالي فهي تعد حكرا على الدول المتقدمة .

نسبة للمهارات أثار ليونتييف في تحقيقة مشكلة الانتاجية ـ كما رأينا سالفا ـ

تالي فان قيام التبادل الدولي سيكون لصالح الدول التي تتمتع بتوافر عنصر رأس

ال من جهة وتملك يد عاملة ذات مهارة من جهة أخرى وينعكس ذلك ايجابا على

ـية المنتوجات وعلى العكس فان الندرة النسبية لرأس المال وانخفاض انتاجيــــة

مل يجعل من الدول الأقل تطورا سوقا رائجا أمام السلع التي تصدرها الـــدول

قدمة وهكذا ستساهم الدول المتخلفة في التجارة الدولية بما يتوفر لديها مـــن

وات طبيعية حيث تقوم بتصديرها في شكلها الخام أو نصف المصنع .[2] أضف الى ذلك

توجات الزراعية مع العلم أن القطاع الزراعي في هذه الدول متأخر ويعاني مــــن

جيته الضعيفة ويلاقي معارضة حادة من طرف المزارعين في الدول المتقدمة . وهذه

سباب كلها تؤثر سلبا على ميزان التجارة الخارجية لهذه البلدان ومن أجل اعادة

ازن فانها ستتخذ جملة من الاجراءات سنذكرها في أوانها وعليه فان نظرية هيكشرو

ريمون فرنون Rymand vernon قدم نظرية في التجارة الدولية تحت عنوان دورة المنتـج La theorie du cycle de production انظر voir: la nouvelle économie internationale op-cit p 29

(2) Pierre Jallée. Le pillage du tiers-monde. FM/ Petit Collec Edi MASPERO 1980. p 35.

ربة هيكشر وأولين عجزت في تحديد دوافع التخصص اذ اقتصرت على مبدأ
باين في التطور وماينتج عن ذلك من تقسيم للعمل الدولي والتخصص كأمر
يعي والغاية من وراء ذلك تبرير الوضع الذي آلت اليه التجارة الخارجية للدول
نامية فهي - أي نظرية هيكشر وأولين - ترجع أسباب التردي هذه الى
طبيعة وتجاهل السبب الحقيقي والمتمثل في دور الاستعمار ومانجم عنه من نهب
ثروات فهم بذلك وضعوا الاطار الذي رأوه مناسبا لضرورة قيام التجارة الدولية
تي جوهرها ضرورة العمل بمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدوليين .

بحث ثالث : - متغيرات الهيمنة من خلال نظرية نسب عوامل الانتاج .

لقد توصلنا من خلال النظريات السابقة الى أن البلدان الرأسمالية قد فرضت
تخصص وتقسيم العمل الدوليين بوسائل مختلفة نذكر منها وسيلة الاجبار العسكرية
مرحلة الاستعمار المباشر - ووسيلة أخرى لا تقل أهمية والمتمثلة في تعميق
تفاوت في التطور الاقتصادي عن طريق تقييدها للدول المتخلفة (1) . هذا مايجعلنا
نجزم بأن التقسيم الدولي للعمل قد أخذ طابعا مشوها حيث أدى في ظروف
منافسة الاحتكارية من طرف الدول المتقدمة ومن خلال قنوات الشركات الاحتكارية
ى بروز معالم الهيمنة من خلال استغلال هذه البلدان المتخلفة ونهب خيراتها .

---

(1) د / طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث . دار الطليعة - بيروت . ط 3 سنة 1986 - ص 26 .

يه فان مايمكن استخلاصه من خلال عرضنا لأطروحة هيكثرو أولين يتمثل في
حتفاظ بالعامل الرئيسي في أطروحتهما والمتمثل في وفرة وندرة عناصر الانتاج
يث تعد عناصر الانتاج من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تحديد مفهوم
هيمنة . لاسيما اذا أخذنا بعين الاعتبار في هذا السياق التركيز على نوعية
سلع والتوليفات المستخدمة في انتاجها وهذا سيجرنا بطبيعة الحال الى
ناقشة اختلاف أسعارها بناءا على اختلاف تكاليفها .

وهكذا فمن خلال عرض هذه الأطروحات يمكننا القول بأن العناصر التي استخلصناها
مد مجتمعة متغيرات هامة تمكننا من بناء تصور محدد لمفهوم الهيمنة وأشكالها .
ذه المتغيرات تتمثل في الدور الذي يلعبه الفائض في التجارة الدولية - وهذا
ستخلصناه من أطروحة آدم سميث - سبل تحقيقه وسبل تحويله - ضف الى تقسيم
لعمل الدولي والتخصص ومن خلالهما ثم تضيف الدول الى مجموعتين - من خلال
طروحة - ريكارد و - مجموعة الدول المصنعة ومجموع الدول الزراعية والمنتجة للمواد
لأولية . أما المتغير الآخر فيتمثل في الدور الذي سيلعبه معدل التبادل وكيف
يبين سبل أن الدولة التي يميل اليها معدل التبادل تكون مستفيدة من التبادل الدولي
- وهذا ما انكره ريكارد و حيث أصر على قيام التجارة الدولية تعود بالفائدة على
الأطراف المتبادلة . وأخيرا وفرة وندرة عوامل الانتاج والمناقشات التي أثيرت حولها
من طرف ليونتيف لا سيما المتعلقة باختلاف انتاجية العمل بين الدول . كل هذه

لمتغيرات المستخلصة سيتم من خلالها ـ بالاضافة الى متغيرات لاحقة تستخلص

من الأطروحات الآتية :

بناء تصور لمفهوم الهيمنة وتبعا لأشكالها المختلفة .

الخـــــلاصـــــة :

مما لا شك فيه أن الأطروحات التي تم التطرق اليها تميزت بتنوعها من حيث الشكل والمضمون الا أننا اتفقت في مجطها على فكرة التخصص وتقسيم العمـــل الدولي ـ واذا كان التقليد يبن ممثلين بريكارد و وجون استيوارت ميل يرون بـــأن هذين العاملين أساسيين لقيام التجارة الدولية فان هيكشرو أولين بحثا في العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك . والواقع اننا اقتصرنا في هذا الفصل التركيز علــى الأطروحات الأكثر شيوعا بالرغم من وجود مجموعة أخرى من الأطروحات [1] والــتي دارت كلها حول رسم معالم دقيقة للتجارة الدولية وفي نفس الوقت أخذت الآثـــار السلبية التي تنجم عنها والتي تتمثل في هيمنة طرف على طرف آخر بحيـــث أن العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي علـم تكن في جميع الأحوال ـ آنذاك ـ تتخذ أشكالا تحكمها القوانين والأعراف الدولية وانما كانت ومازال في كثـــير

---

1) نذكر في هذا الصدد نظرية التوسيع النوعي للسوق لصاحبها برنستام ليندر .
- la theorie du sentier d'expansion typique du marché. par: (Burenstein Linder)
- la théorie de la demande de différence.
par: Bernard Lassudrie-Duchêne.

، الأحيان تتخذ أشكالا لا اقتصادية كالنهب المباشر بصورة القديمة والحديثة .(1)

لعالم الجديد وافريقيا وآسيا كانت تؤخذ على أساس أنها امتداد طبيعي

- ول الرأسمالية - وفي اعتقادي - فان المنظرين الرأسماليين قد وضعوا أطروحاتهم

للقين من هذا الاعتبار ولذا اتصفت الأطروحات بالمبالغة في التبسيط لأخذهم

في أمثلتهم - دولتين وسلعتين ، أضف الى ذلك أن دعوتهم الصريحة

امة قواعد للتجارة الدولية وارساء الأطر الخاصة بالتخصص وتقسيم العمل الدولي

ا تعتبر في الواقع دعوة منهم للحث على ازالت الحواجز الجمركية التي كانت ولا زالت

نا أمام حرية التجارة ولذا فلا غرابة ان رفعوا شعارهم المعروف والذي يطالب

ية العمل وحرية المرور كمبدأ من المبادئ الأساسية لنجاح النظام الرأسمالي .

ب ساي J.B SAY في قانونه للأسواق فانه يعتقد بأن حرية تنقل السلع

ر الحافز الأساسي للانتاج بالعرض يخلق طلبا مساويا له ويترتب على ذلك

ه النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي .(2)

ا فان السلعة بمجرد انتاجها ، تخلق سوقا لسلع أخرى تتساوى في قيمتها

مة هذه السلعة المنتجة .(3) ومن ثم كلما زاد عدد المنتجين وكلما تنوعت

تهم زادت وتنوعت فرص البيع لهذه المنتجات من جهة ، ومن جهة أخرى تتوسع

- / عارف دليلة : بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصاد العالمي - دار الطليعة ببيروت - ط 1 سنة 1982 ص 148 .
- / سيد عبد المولى - أصول الاقتصاد - دار الفكر العربي سنة 1977 ص 126 .
- / حسين عمر - التطور الاقتصادي - دار الفكر العربي ط 1 سنة 1988 ص 55

لسوق بدون هوادة بحثا عن تعظيم الربح الذي يولد بدوره المزاحمة وهـــذه
دورها تدفع بكل مؤسسة الى الزيادة في الاستثمار الى أن تحقــق الأمثلـيـــة
تلجأ بالبحث بعيدا عن المواد الأولية رخيصة وأسواقا تصريـف منتجاتها .
نفس الميكانيزم الذي دفع الى توسيع الأسواق المحلية تلجأ اليه الشركات من أجـل
خلق أسواق خارجية . ومن ثم فان هذه الأطروحات تعكس في الواقع المبادئ
الأساسيــة التي ترتكز عليها الرأسمالية وتعمل على تجسيدها من خلال فرض نمـــط
معين للمبادلات التجارية القائمة بين الأمم . وعليه فالنظريات السالفة الذكـــر
ـــت أفكارها في غياب الحماية الجمركية والحواجز التي من شأنها تنشيط هـــذه
الحركة بالاضافة الى ذلك غياب المعاملات النقدية كما أسقطت فكرة وجود السلعـة
بديلة المنافسة والتي من شأنها قلب شروط المبادلة المقترحة رأسا على عقـــب
ليه فانـه من الضروري عرض أطروحات مدرسة اعتمدت في أطروحاتها نقد هـــذا
نظام وكشف نقائصه فاختلفت عنه بذلك في المنهج وأدوات التحليل الا وهي المدرسة
ماركسية فما هي تصورات هذه المدرسة لموضوع التجارة الدولية ؟ .

فصـــــل الثانـــي : ـ الهيمنة من خلال الفكر الماركسي .

مقـــدمـــة : ـ

ازا كنا أشرنا سابقا الى كون ابن خلدون قد أشار في مقدمته الى الهيمنة
اها طابعا سيكولوجيا فانه من باب الانصاف أن نشير في هذا المجـــال
المدرسة الماركسيـــة ـ وعلى رأسها ماركس ـ التي فضحت منذ البدايـــة
ات النظام الرأسمالي ـ بالرغم من كونه لم يتعرض الى مشكلة المبادلة الدولية
ى بتقديم بعض الملاحظات العابرة . (1) ـ ومن بين ملاحظاته التي قدمهـــا
التجارة الدولية ، جاء رأيه واضحا في هذا الاطار حين يقول " .. يقولون
ى سبيل المثال أن حرية التجارة ستؤدي الى تقسيم العمل الدولي ، وستحدد
لد صنف الانتاج الملائم لمزاياه الطبيعية ، لعلكم تحسبون أيها السادة ، أن
القهوة والسكر دعوة طبيعية للهند الشرقية (ويقصد الشركة العالمية) .
قرن خلى لم تنبت الطبيعة .. التي لم يكن لها أي عمل قبل التجارة هناك ،
جار القهوة ولا قصب السكر ..." (2)
ستخلصه في هذا المقام من الرأي المذكور أشجار القهوة وقصب السكر التي انصب

التطور اللامتكافئ " مرجع سبق ذكره ص 110 .
كارل ماركس ـ ف ـ أنجلترا ـ المختارات ـ الجزء 4 ص 417 .

ـا اهتمام الدول الرأسمالية فهذا النوع من الزراعة الموجهة للخارج .

(Extravertie يخدم مصلحة الدول التي تنتج هذه المحاصيل لكونها

ـة رأسماليـة ،وعليه فان الرأسمالية الأجنبية تتحول الى سلاح في أيدي الرأسمالية

ـالميـة التي اصطلح على تسميتها بالامبريالية ،هذه الأخيرة تستغله للقيـام

ـمليات النهب وتوسيع الفجوة القائمة بينها وبين هذه البلدان(المستعمرات)وذلك

حفاظ على علاقات التبعية وهكذا فقد أكد ماركس وركز على موضوع الهيمنة بالرغم

ن أنه لم يتعرض الى موضوع التجارة الدولية في مؤلفه المشهور رأس المال وانما

ـصر فقط على ابداء ملاحظات عابرة في هذا الشأن وذلك من خلال المراسلات التي كانـت

ـم مع أنجلز - واعتقادي - فان عدم معالجته لموضوع التجارة الدولية لم يكـن

ادريا اراديا كما يعتقد البعض (1) وانما كان تفاديا متصودا ويمكن اعتبارها انقطـة

ضعف عند ماركس الذي كرس كتاباته لنقد النظام الرأسمالي شكلا ومضمونا وما التجارة

دولية الا جزء لا يتجزأ من ميكانيزمات هذا النظام ولذا أفاض معاصروه في هـذا

موضوع وأولوه كل اهتماماتهم فهل يمكن عندئذ اعتبار عدم تطرق ماركس لهذا الموضوع

ـاديا وتجنبا ياترى ..؟

تأكيـدا لاستنتاجنا كيف يخص ماركس هذا الموضوع بملاحظات رغم أنه اهتم مجملة

من المواضيع نذكرها فيما يلي :-

---

1) يعتقد سمير أمين أن كارل ماركس قد حفظ نفسه بعدم تعرضه لموضوع التبادل الدولي أنظر المرجع اعلاه ص 110

1 - لقد ركز أبحاثه على بلورة مفهوم القيمة وما يكتنفها من عوامل مؤثرة فيها نذكر منها في هذا المجال على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أطروحاته حول الأجر والسعر والربح ... الخ . وهكذا انهمك ماركس في دراسته للقيمة ويظهر ذلك جليا من خلال مؤلفه رأس المال أين نجد لهذا المبحث - أي القيمة حصة الأسد فيه . ورغم أن ريكاردو . لم يخرج عن نطاق القيمة / العمل في بناء طروحته للتجارة الدولية الا أن ماركس لم يوليه اهتمامه .

2 - يعتقد ماركس بعدم حركية رأس المال والعمل مثله في ذلك مثل التقليديين ومن ثم يتوقع أن النتائج المحتملة بسبب نقص أو انعدام الحركية ستكون مشابهة لنتائج النقص المماثل على المستوى الداخلي للأمة (1) وهو في هذا الاطار لا يناقض الكلاسيك ويمكن الباسه في ذلك تجنب ماركس في معالجة هذه القضية والتي نرى أنها جوهر التجارة الدولية والتي أثارت نقاشا حاميا سنأتي على بحثه في الفصل اللاحق .

3 - يجزم كارل ماركس في نقده اللاذع لنظام الرأسمالي الى وجود طبقتين أولهما . تمثل الأولى الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الانتاج - أي الطبقة البرجوازية وهذا المصطلح الماركسي - والطبقة العاملة التي لا تملك سوى جهدها

---

(1) لقد قمنا باستدلال هذه الفكرة اعتمادا على جريدة أسسها ماركس بأنجلترا شعارها " باعمال العالم اتحدوا " وهو نداء الى الطبقة العاملة للنضال ضد ما يسميه ماركس باستغلال الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الانتاج .

ة العمل وهو المصطلح الماركسي للتعبير عن اليد العاملة ـ وأن ماركس

الى المستعمرات على أنها امتداد طبيعي للدول الاستعمارية آنذاك فهو

ق بين ما يسمى اليوم بالرأسمالية الوطنية والرأسمالية الأجنبية أو قوة العمل

نية وقوة العمل الأجنبية ، وهكذا يحاول ماركس ترسيخ فكرة مفادها أن العالم

سم الى كيانات قطرية بقدر ما تنقسم الى برجوازية مهيمنة وطبقة معدومة

ية مهيمن عليها . وماهذه النظرية في الواقع الا موقفا ايديولوجيا جاء بها

س تحت غطاء ما اتفق على تسميته " مفاهيم الطبقات الاجتماعية و " النضال

قي " و " التناقضات الطبقية " الا أن هذه قد ولى عهدها حيث أن المجتمع

مالي المعاصر تحول الى مجتمع صناعي متطور تنعدم فيه التناحرات الاجتماعية (1)

ـة مانصل اليه في هذه التوطئة أن ماركس لم يدرس هذه المشاكل ولم يعالج

اشكالية التجارة الدولية بالرغم من أن الفكر الكلاسيكي ـ وقد كان محل دراسة

بية من طرف ماركس ـ قد أولى الموضوع اهتمامه ـ ومع ذلك فانه من باب

اف كما ذكرنا سالفا فانه ينبغي أن نشير الى أن ماركس والمنظرون الذين

ا حذوة هم السباقون الى كشف النقاب عن هوية النظام الرأسمالي الذي قام

، قائما الى يومنا هذا على مبدأ استنزاف طاقات وقدرات الدول المتخلفة والتي

، الى يومنا هذا تعاني من آفات عديدة أكبرها الفقر والمجاعة وأدناها التبعية

---

(1) د / محمود عبد المولى ـ العالم الثالث ونمو التخلف ـ الدار العربية للكتاب طبعة 2 سنة 1910 ص 29 .

شتى الميادين وعليه فان رأي ماركس يدون هذه الحقيقة لا سيما اذا علمنـــا
عملية انشاء المزارع للقصب في العالم الجديد وخاصة في جزر الأنتيل حوالـــي
؟ 1640 أدى الى تزايد الحاجة الى استقدام واستخدام العبيد الافريقيـــين
مجال الانتاج الزراعي حيث عرفت هذه الحقبة التاريخية رواج تجارة الرقيـــق
يما بعد صدور المرسوم الملكي بفرنسا سنة 1670 والذي بمقتضاه يبيح ممارسة
ا النشاط.(1) ورغم تجنب ماركس الخوض في موضوع التجارة الدولية الا أن أتباعـه
وا أطروحات في هذا الشأن وأهمها نظرية لينين والتي تضمنها مؤلفه الشهـير
لأمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية " حيث تجد هذه النظرية جذورها في مؤلفات
نسية نذكر منها على سبيل المثال مقالات ماركس وأنجلز عن الاستعمار ،ضف الـى
هذا ،ماكتبه بوخارين عن الأمبريالية والاقتصاد العالمي " وكذلك " رأس المال
لي " لهيلفرد ينج . وهكذا فان أطروحة الأمبريالية تعد أهم عملا قام بـه
كسيون لكشف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة ويذهب البعض الـى
اعتبار نظرية التبادل اللامتكافئ على كونها تحليلا حديثا للامبريالية ،ومـن
ان ماكتبه لينين وبوخارين يعد في واقع الأمر الأطروحة التقليدية للامبريالية .(2)
قد جاء تعريفا الأمبريالية في منجد لاروس "Le Larousse" للقرن العشرين

د / محمود عبد الشفيع ـ قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ دار الوحدة طبعة 1 سنة 1986 ص 69 .
مرجع اعلاه ص 42 .

لصادر سنة 1931 على أنها : "مذهب سياسي يهدف الى توطيد العلاقات (1)
لتي تربط بين بريطانيا ومستعمراتها من جهة ،وتوسيع مجال نفوذها من جهة
خرى الا أن مؤلفة لينين - والذي يعد أهم ماكتب في هذا الشأن - يعد بحق
عادلة حقيقية بين الامبريالية من جهة والرأسمالية في أعلى مراحل تطورها من
جهة أخرى . ولقد ألف لينين هذا المرجع سنة 1916 بهدف تفسير حقيقة
نزاع العالمي من ناحية وخيانة جزء من الطبقة العاملة الأوروبية من ناحية
خرى وذلك خلال نفس السنة . والغاية من ذلك الوصول الى اظهار ضرورة قيام
ثورة والتي من شأنها تغيير الوضع القائم . (2)

وعلى نفس المنوال ينسج بوخارين أطروحته حول الأمبريالية والتي تثير مشكلة
سع الامبريالية وضرورة ضمان منافذ خارجية وذلك من أجل تصريف فائض الانتاج
جهة وتنظيم معدل الربح من ناحية أخرى (3) . الا أن روز ليكسمبورغ .
Rosa Luxembou - تعتبر الأمبريالية كنتيجة لتطور النظام الرأسمالي في مرحلته
خيرة - وهكذا ونظرا لأهمية هذه الأطروحات فضلت عرضها من خلال هذا الفصل
المالها من أهمية في استكمال البناء النظري لمتغيرات الهيمنة والتي هي موضوع
ستنا الا أنه قبل الشروع في عرض هذه الأطروحات فانه من الأهمية يمكن

1) P. Braillard / Pierre De SENARCLENS - L'imperialisme - Que Sais-Je ? Edᵉ P.U.F 1980
2) IBID P7
3) IBID P25

الوقوف عند بعض المفاهيم والتي نراها ضرورية لفهم منهجية التحليل لدى المدرسة الماركسية وخلفياتها الأيديولوجية التي تشكل المنطلقات الأساسية لأفكارهم التي نحن بصدد معالجتها ونوردها على النحو التالي : -

1 - التحول من الرأسمالية التنافسية الى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية : -

تعتبر المرحلة الانتقالية من الرأسمالية التنافسية الى المرحلة الاحتكارية جوهر الأطروحات الماركسية في الأمبريالية ، حيث تتميز المرحلة الاحتكارية بتكوين شركات احتكارية كبرى والتي تمتاز بهيمنتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعالم الرأسمالي . ولقد ظهرت هذه الشركات في نهاية القرن التاسع عشرة وبداية القرن العشرين ، حيث نشأت في هذه المرحلة الملكية الكبيرة وتتمثل أهمية هذه المشروعات في الأموال المستثمرة وعدد العمال الموظفين للقيام بالعملية الانتاجية وكذا رقم أعمال المشروعات وتضخمها وقد أتفق على تسمية ذلك بظاهرة التركز والذي من نتائجة تحقيق الانتاج الوافر كما يحقق استقرارا في العمل وشروطه . فعملية تركز المشاريع تعد من أهم العوامل التي تقضي على المشروعات الصغيرة وذلك عن طريق الابتلاع في المرحلة الاحتكارية (1) ولقد شكلت هذه الظاهرة المنطلق الحقيقي لأطروحات الماركسيين في الأمبريالية ونذكر منها على وجه الخصوص التروست والكارتل (التي نحاول)

1) د / شمعون شمعون - محاضرات في نظرية المشروع - سنة 1982 جامعة الجزائر - معهد الاقتصاد -

والتي نحـاول فيما يلي تعريفها وتحديد معالمها على النحو التالي : -

أ - الكـــارتــــل : -

يجمع المنظرون الاقتصاديون على أن الكارتل ماهو الا اتفاق مابين المشاريع التي تنتج نفس السلعة . والغاية من انشاؤها الغاء المنافسة واحلال الاحتكار محله . ونجاح الكارتل يتوقف على اتفاق عدد محدود من المنتجين لا سيما مابين المشاريع المهمة بحيث يحوي 75٪ على الأقل من حجم الانتاج الكلي كما يشترط أن تتقارب هذه المشاريع من ناحية تكاليف الانتاج وأن تكون السلع محل الانتاج متجانسة ولا تقبل لها بديلا ومن أهم شروط نجاحه الانضباط واحترام الشروط التي يتم الاتفاق عليها (1) .وعموما نفرق بين الأنواع البسيطة والمعقدة للكارتل .

1) - الأنـــواع البسيطـــة : -

1 - كارتل تحديد الأسعـار : - وفيه يتفق الأعضاء على سعر محدد . هذا السعر يحترم داخل الوطن الواحد .أما على المستوى الخارجي فهم أحرار في تصريف منتجاتهم وابرام الصفقات وبالسعر الذي يرغبون فيه وهذا مايعرف بسياسة الاغـراق .

2 - كارتل تحديـد الانتاج : - ويتعلق هذا الشكل بتحديد حجم الانتاج بحيث أنه لا يتجاوز الطلب والهدف من وراء ذلك المحافظة على مستوى محدد

---

1) محاظـرات في نظريـة المشـروع - مرجع أعلاه .

من الأسعار ويتم توزيع هذا السقف على الأعضاء حسب النسب المئوية التي توزع بالتراضي على جميع الأطراف .

3 - كارتل توزيع الأسواق : - من خلال التسمية ندرك أن هذا النوع يهدف الى تقسيم السوق الوطنية الى مناطق بحيث يكون لكل عضو منطقة معينة يبيع فيها بضاعته وبالتالي يتجنب الأعضاء منطق المنافسة فيما بينهم .

2) - الأشكال المعقدة : - من بين هذه الأشكال نذكر مايلي : -

1 - كارتل توزيع الطلبات : - لهذا النوع مكتب رئيسي يتلقى كل الطلبيات من المشاريع الأعضاء ، ويقوم بدوره بتوزيع هذه الطلبات على الأعضاء حسب النسبة المئوية المتفق عليها سابقا .

2 - كارتل توزيع الأرباح : - ويتميز هذا النوع عن الأنواع الأخرى في كونه يحدد ثمن مبيع السلعة وثمن تكلفتها مقابل التزام كل عضو بدفع الأرباح المحققة الى المكتب الرئيسي والذي يقوم باعادة توزيعها عليهم حسب النسب المئوية المتفق عليها سابقا وليس حسب مبيعات كل شركة .

ب - الترست : -

نشأ هذا الشكل في أواخر القرن 19م في ميدان البترول بالولايات المتحدة

الأمريكيـة بناءا على فكـرة خطرت ببال أحد المحامين ،وقد أجمع الاقتصاديـون

بعدها على أن التروسـت يمثل اندماج عدة مشاريع صغيرة في مشروع كبـير

بحيث تفقد - وهذا بعد الاندماج استقلالها الاقتصادي والمالي والقانوني .(1)

ولقد كانت بالولايات المتحدة الأمريكية 60 شركة أو يزيد قليلا تشتغل في صناعة

البترول وهكذا مع نشأة التروسـت تجمعت تحت ادارة " روك فيلـر" وبالتالـي

أصبحت قوة مالية واقتصادية ضاربـة . وقد تـم هذا الاندماج عن طريق انشاء لجنة

يتم بموجبها تنازل المساهمون المنظمون الى الترسـت عن أسهمهم لهذه النقابـة

وبالمقابل يستفيدوا من الأرباح دون أن يكون لهم الحق في التدخل في ادارة الشركة .

مما سبق يمكننا القول أن تركيز الانتاج ونمو مثل هذه المشروعات الاحتكارية بأنواعها

المذكورة آنفا قد أديا الى ظهور شكل جديد للملكية الرأسمالية والمتمثلة في الشكل

الأحتكاري ،والذي يسمح للمستثمرين بالحصول على قدر كبير من رؤوس الأمـوال

يستغلها - وهذا حسب المنظور الماركسي - في انتاج فائض القيمة وذلك عن طريـق

استغلال قوة العمل لا على أساس توزيع الانتاج أو ما يسمى باعادة الانتاج الموسعـة

ويعد هذا محور نقاشنا في هذا الفصـل .

2 - عمليـة تركـيز وتمركـز رأس المال : -

تستند أطروحـة الأمبريالية - بالاضافة الى عملية ربطها بالانتقال من المرحلة التنافسية

---

1) محاضرات نظريـة المشروع - مرجـع ذكر اعـلاه .

مرحلـة الاحتكـار ـ الى أدوات أخرى لا تقل أهميـة والمتمثلـة في عملية تركيز

كز رأس المال ، حيث يمكننا تعريف هذا الأخير ـ أي تمركز رأس المـــال ـ

أنـه عملية تجميع الرساميـل في مشروع واحد يكون أكثر ضخامة وقد ينتج عـــن

ـاق المصارف الكبرى على الاحتكار المصرفي والتطبيق على المصارف الصغـــرى

ـلاعبهـــا .(1)

بحسب الماركسيون ـ كما سنرى ـ فانـه لا يحدث نمو في رأس المال الاجتماعي ،

ركـز مثلا يحدث في حالة تكوين شركة مساهمة ، وفي مجال تمركز رأس المـــال

المشاريع الكبرى بعمليـة ابتلاع المشاريع الصغرى .(2)

ما تركيز رأس المال فيتمثـل (LaConcentration) فيتمثل في أهميـة المشروع

حيث الأموال المستثمرة وكذلك من ناحية عدد العمال المستخدمين أو برقـــم

ل المشروع أو من خلال القيمة المضافة وبعبارة أصح وأدق فان التركز يترجــــم

ـم المشـــروع .

ن وجهة نظر المدرسة الماركسية فهو الزيادة في رأس المال بواسطة فائض القيمة .

سباب التركز أن المشاريع الصغيرة تتحمل نفقات أكبر بكثير من المشروع الضخـــم

د / جماويـل عبـود ـ الاقتصاد السياسي للرأسمالية ـ ديوان المطبوعات الجامعية 1990 ص 96 .

فيكيتـين ـ الاقتصاد السياسي للرأسمالية ـ النظرية الماركسية ـ موسكو دار التقـدم ـ ص ـ 134 .

نحن بصدد الحديث عن النفقة المتوسطة ،ومما لا شك فيه فان النفقـــة

ة للمشروع الضخم أعلى لكن حجم الانتاج الكبير يؤدي بالضرورة الى انخفاض

ـة المتوسطة حيث يمتاز المشروعات الكبرى عن الصغرى في طفرق حصولها علـى

ل الانتاج وكذا سبل تصريف السلع وهكذا نجد ماركس يعتقد جازما بأن تركــز

المال يؤدي الى زوال المشاريع الصغرى فاسحا المجال أمام الشركات الاحتكارية

لاقة (1) .

، نرى من خلال عرض الأطروحات الماركسية الى كيفية الاعتماد على هذه الأدوات

، من خلالها يبرزون ظاهرة الهيمنة التي هي صلب موضوع دراستنــا .

ـــث أول : ـ الهيمنة من خلال أطروحة لينين حول طبيعة الامبريالية

ومفـهومهـــا : ـ

ـد أطروحة لينين في الأمبريالية الأطروحة الأكثر شيوعا وتعد أطروحـــة

مية في الفكر الماركسي ،ولقد برزت هذه الأطروحة الى الوجود وعشية الحرب

مية الأولى ،الآ أنها لا تعتبر الوحيدة في هذا المجال ،حيث نجد مفكريـــن

ن قدموا مساهماتهم في تحديد طبيعة الأمبريالية ومفهومها ـ وهم من الاتجـــاه

مالي ـ فذكر في هذا الصدد الاقتصادي النمساوي شـومبـتر ،

_Joseph schumpeter (2)

نظريـة المشـروع . مرجع سبق ذكره .

كريستيان بالو ـ الاقتصاد الرأسمالي العالمي ط 1 سنة 1978 ترجمـــة عادل عبد المهدي ـ دار ابن خلدون ـ ص 43 .

ي عرف الأمبريالية على أنها ذلك السلوك التوسعي لدولة خارج حدودها
طبيعية ، الا أنه يرفض أن يربط بين طبيعة الأمبريالية والرأسمالية وهذا
س ما ذهب اليه الماركسيون الذين عملوا من خلال أطروحاتهم على اثبات
ه العلاقة الوطيدة ، ودائما من التيار الرأسمالي ، نجد هوبسن الذي رفض
الآخر ربط الأمبريالية بالنظام الرأسمالي واكتفى بالتركيز على المظاهر الطفيلية
تبذيرية للامبريالية . وأول عمل ماركسي في هذا الشأن يعود الفضل فيه
ى " هيلفردينغ والذي عكف من خلال مؤلفه الرأسمالي ابراز طرق التحول من
رأسمالية التنافسية الى الرأسمال المالي ، حيث يقصد في هذا المجال بالرأسمال
مالي ، المصارف ، وبالتالي بين في أطروحته الدور الجديد الذي تلعبه البنوك
عملية تركيز الانتاج يدعمها الدور الجديد المنوط بالبنوك في الاقتصاد الرأسمالي .
قد حاول أن يبين أن تطور هذا التركز بدأ في الانتشار منذ نهاية القرن 19 م .
هو يترجم في حقيقة الأمر الدخول في مرحلة جديدة للرأسمالية والمتمثلة في
رأسمالية الاحتكارية فمن خلال هذا الدور الكبير الذي تقوم به البنوك في الاقتصاد
رأسمالي قد أدت بالصناعات في حركة تركزها - أي تصبح تابعة أكثر فأكثر
تركز المصرفي (المالي) ، بحيث أن هذا الشكل الأخير ساعد على تطور الطرق
جديدة للتمويل (أسهم ، التزامات ... الخ) . قد سمح للبنوك بأداء

جديد يتمثل في تنظيم الانتاج الرأسمالي وتوجيهها .(1)

وعليه فان الرأسمال المالي - في نظر هيلفرد ينغ - عبارة عن الرأسمال المصرفي
، تحول وأخذ شكل الرأسمال الصناعي .(2) ومنه فان جمع رأس المال يؤدي الى
المؤسسات وتتولد عنه التكتلات وتأخذ أشكالا فالكارتلات بشتى أنواعها
لغة الذكر أو التروست وفي مرحلة لاحقة ينجم عن تجميع الرساميل تركز
يك في حد ذاتها وهكذا فان الرأسمال المالي تولد عنه الرأسمال البنكي وهذا
ه اندمج بالرأسمال الصناعي وبذلك تصبح تراقب سير الاقتصاد والأكثر من هذا
هذا دليلنا حسب رأي هيلفرد ينغ - فان المصارف توسع دائرة نشاطها بحيث
م بتصدير الرساميل بدلا من تصدير السلع ،وهذا يعتبر من الأسباب الرئيسية
برياليه التي يستند عليها لينين كما سنرى .

طلب أول : - طبيعة الأمبريالية ومفهومها عند لينين : -

قد أولى لينين أهمية قصوى للاقتصاد الرأسمالي وقام بدراسته ،دراسة نقدية
يا من وراء ذلك ابراز أساليب الاستغلال التي يسلكها النظام الرأسمالي في سبيل
نيق أكبر معدل ممكن من فائض القيمة . ولقد تناول من قبله ماركس موضوع فائض
مة واعتبره القانون الأساسي لنمط الانتاج الرأسمالي ولقد استخدمه لاظهار

1)L'impérialisme op-cit p22

الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرجع سبق ذكره ص 44 .

استغلال الطبقة المالكة لوسائل الانتاج واستنزافها للطبقة العاملة (البروليتارية)
بين ذلك من خلال دراسته النقدية للمرحلة التنافسية ، ومن ثم استخدم لينين
لقانون لبيين استمرارية الاستغلال في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية والتي يطلق
لينين تسمية "الامبريالية" .

. أعطى لينين جملة من التعريفات محاولا بذلك تحديد معالمها وابراز أدواتها .
يرى بأن الأمبريالية هي الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية . الا أنه لم
بهذه الصياغة واعتبره تعريفا ناقصا ومن ثم يقترح هذا التعريف الشامل المبني
خصائص التالية :- (1)

تركيز الانتاج والرأسمال بدرجة عالية ، بحيث يتيح الفرصة لنشوء الشركات
لاحتكارية .
- مج الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي من أجل الحصول على الرأسمال المالي ،
وكما يسميها لينين " الطغمة المالية " .
تصدير رأس المال وتفضيله على تصدير البضائع .
لتقسيم الاقتصادي للعالم ما بين الاحتكارات عن طريق تكون اتحادات رأسمالية
حتكارية .
نهاية التقسيم الاقليمي للعالم فيما بين الدول العظمى .

نين - الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية - دار التقدم - موسكو ص119 .

ذا فان الامبريالية تعتبر حقيقة جامعة ،اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية

ة وعليه فان الهيمنة التي تحملها ليست مجرد هيمنة اقتصادية ممثلة في

الرساميل والسلع ـ كما أنها ليست مجرد هيمنة سياسية تبرز من خلال عملية

رادة السياسية للدولة الأمبريالية على الدول المتخلفة للاقلال من استقلاله

سي ،كما لا يمكن اعتبار الأمبريالية مجرد هيمنة عسكرية التي تترجم بعملية

ل ،أو اجتماعية من خلال فرض هيمنة العنصر الأوروبي ،فالامبريالية ليست

من هذه الأشكال للهيمنة بل هي كلها مجتمعة . (1) وعليه فان الأمبريالية ـ

ينها لينين ـ تعبر عن المضمون الذي تقدمه الرأسمالية الصناعية والرأسمالية

ة في علاقتها بالعالم الخارجي ومن يصل الى نتيجة مفادها أن الأمبريالية

لبناء الفوقي للرأسمالية . (2)

ضية التصنيع ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 109 .

2) Linine: L'impérialisme le stade suprême des capit
PARIS. Edᵗ Sociales 1971. p 117

ـــب أول : ـ مناقشة وتقييم أطروحة لينين في الأمبريالية :

ا انطلقنا في تحليلنا من القانون العام الذي يرتكز عليه أسلوب الانتاج الرأسمالي
ثل في أكبر ربح ممكن ،فانه سيبرر لنا دون شكر الحافز الذي دفع الى التهافت
لاستثمار الخارجي أي تصدير الرساميل بدلا من تصدير السلع وهذا للاستفادة
فارق الكبير لعوامل الانتاج حيث تمتاز الدول المتخلفة بتدني مستوى الأجور بها
ى قيمة الأرض ولبلوغ هذه الغاية وضمان نجاح تصدير الرساميل ،جعل الدول
ية الكبرى تقيم تحالفات ثابتة موجهة أساسا للهيمنة السياسية على دول باقي
ا التي كان الضعف والتخلف يميزها ،بينما عرفت أوربا خلال هذه الفترة الثورة
ية واحتكارها لها هذا ماولد الرغبة في الهيمنة ورغم تعدد أبعادها ،الا أن
ا تمثل في ضرورة تصدير الرساميل وذلك باستخدام الأدوات السياسية والعسكرية. (1)
أن الأطروحة محل البحث وضعها لينين قبل الحرب العالمية الأولى ،حيث سعى
عن طبيعة الامبريالية التي ستفرزها هذه الحرب وسينشأ عنها تحالف طبيعي
زية للهيمنة على الطبقة البروليتارية داخل الدول المتناحرة ،وعليه يعتقد
باحثين أن أطروحة لينين مرجعا تاريخيا ولا يمكن باعتبارها أطروحة نظرية
لظاهرة ،الموجهة بالعوامل الاقتصادية . وباعتمادها على مبدأ الهيمنة ،فهي
الى اقامة نظام عالمي شامل يجد أسسه في النظام الاقتصادي العالمي . لقد (2)

1) G.LABICA. La théorie léniniste de l'impérialisme. Coll Sur l'impérialisme. Université d'ALge

2) IBID P84

لينين بعض المؤشرات لحركة الرساميل المتجهة الى المستعمرات لا قامة اطار النظـام •

جـدول 1 • الرأسمال المستثمر في الخارج • (بمليارات فرنك)

سنة	أنجلترا	السنة	فرنسا
186	3• 6	1862	—
187	• 15	1869	1 0
18	22	1880	15
18	42	1890	20
19	62	1902	37 - 27
19	100 - 75		60

المصدر : لينين
الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية • ص 89

ـدول (2) التوزيع الجغرافي للانتشارات البريطانية طويلة الأجل عام 1913 .

بلاد الأمبراطورية البريطانية :	47،3 ٪	بلاد خارج الأمبراطورية	52،7 ٪
كنـــــــد	13، 7	الولايات المتحدة	20،1 ٪
ستراليا ونيوزيلندا	11، 1	أمريكا اللاتينيـــة	20،1 ٪
نوب افريقيـــــا	9، 8	أوروبـــــا	5،8 ٪
هنـــــد	10، 1	مناطق أخرى	6،7 ٪
مناطق أخـرى	2،6	3	100 ٪

المصـــدر : محمود عبد الشفيع ـ قضية التصنيع مرجع سبق ذكره ص 118

ول السابق يبين الأستثمارات الكلية لانجلترا داخل حُدود الأمبراطورية ـ أي في
ـعمرات ـ وخارجها حيث كان نصيب المستعمرات 47،3 ٪ بينما خارجها كـان
ـ يقــدر بـ 52،7 .

لقد طرحنا فيما سبق الوجه الآخر للامبريالية ـ وهذا حسب التعريف ـ والمتمثل
مستعمرات (الكـولونياليـة) علىأنها ذلك السلوك التوسعي لدولة خارج حدودها
ـمية فهي اذن نموذج خاص بالعلاقات الدولية والذي يفرض من خلاله شعب معين
، وسلطته على آخر هو الشعب المستعمر . وهذا يترجم أشكال الهيمنة المختلفة
ـورها العسكرى والاقتصادي وقد يرافق هذه الأشكال المظاهرة المختلفـــــة

للاستغلال وقد يصل الأمر بالدول المستعمرة أن تلجأ الى ابادة الشعوب المستضعفة والحقائق التاريخية التي تثبت ذلك كثيرة .

والمثال التالي يؤكد هذه الحقائق السالفة الذكر . (1)

جدول - 3 - التقسيم الأقليمي والنظام المستعمرات .

أشكال الهيمنة الكولونيالية	أهمية المستعمرات بالنسبة للدول الامبريالية
1 - المستعمرات	- مواد أولية - قوة عمل رخيصة
2 - المحميات	- أسواق لبيع السلع - الاستثمار المباشر
3 - مناطق الانتداب	- توظيف الرأسمال .
4 - أقاليم تحت الوصاية	- تصدير قوة العمل الى المتروبولات
5 - تبعية المستعمرات	- قوا عسكرية استراتيجية

المصدر : صماويل عبود ،الاقتصاد السياسي للرأسمالية ص 108.

وهكذا يبين الجدول أعلاه التقسيم الأقليمي وحسب اعتقادي - يتم في التقسيم وفقا لأهمية كل دولة وهكذا فالدول التي تملك الثروات الطبيعية وتزخر بها تتعرض الى الاستعمار المباشر أما الدول التي تفتقر لهذه الثروات فانها تعد سوقا رائجا لبيع السلع المصنعة واستغلال الثروات البشرية بها . وقد تحتل دولا أخرى لمكانتها

الجغرافية والاستراتيجية وتستغل كقواعد عسكرية والجدول التالي يبين الاحتلال الاستعماري للأهم الدول الكبرى مبينة بدلالة الكثافة السكانية .

الجدول (4) - الاحتلال الاستعماري للقوى الأمبريالية -
1876 - 1914 (بالملايين) .

الدول الأمبريالية	الكولونيات 1876		الكولونيات 1914		البلدان المستعمرة 1914	
	كم2	عدد السكان	كم2	عدد السكان	كم2	عدد السكان
بريطانيا	22،5	251،9	33،5	393،5	0،3	46،5
فرنسا	0،9	6،0	10،6	55،5	0،5	39،6
ألمانيا	—	—	2،9	12،3	0،5	64،9
الولايات المتحدة الأمريكية	—	—	0،3	9،7	9،4	97،0

المصدر : صماويل عبود : الاقتصاد السياسي للرأسمالية ص108 مرجع سابق

من الجدول السابق تظهر بريطانيا في الدرجة الأولى من حيث المساحة وحتى الكثافة السكانية للمستعمرات . وهكذا تعبر المستعمرات عن ممارسات الهيمنة الأوروبية فهي اذن - أي المستعمرات - تمثل احدى المؤشرات الهامة - كما يعتقد لينين - للامبريالية .

ولقد شرح لينين العلاقة الموجودة بين المستعمرات وتصدير الرساميل حيث يقول : (1)

بالنسبة لأنجلترا فان مستعمراتها تحتل المرتبة الأولى ،وهي كثيرة في أمريكا فضلا عن آسيا وافريقيا ،ويختلف وضعها عن وضع فرنسا حيث وظفت رأس المال في أوروبا بصورة رئيسية وبالدرجة الأولى في روسيا وهي معظمة بأخذ تصدير الرساميل لشكل القروض ،بينما الامبريالية الأنجليزية فهي قائمة على حيازة المستعمرات وعليه يمكن اعتبار الامبريالية الفرنسية على أنها امبريالية مرابية .

3 - من خلال الأطروحة دائما يرى لينين بأن الأمبريالية لا يمكن ربطها فقط باحدى المؤشرات السالفة الذكر ،بل الأمبريالية هي اجتماع العوامل الخمسة المحددة في التعريف . ولقد ناقشنا سالفا قضية المستعمرات وتصدير الرساميل . فالدوافع التي تجعل الدول المهيمنة تميل الى تصدير الرساميل بدلا من تصدير السلع - وهذا حسب لينين - يكمن في تمركز الانتاج والرأسمال واللذين ساهما في نشوء الأحتكارات تختلف أنواعها من جهة ،وفي اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي والتي تولد عنها نشوء الطغمة المالية . وهكذا يستند لينين الى حد اعتبار الأحتكار الخاصية المميزة للشكل الذي تستند عليه علاقات الانتاج الأمبريالية وما تركز الانتاج ورأس المال الا عاملا من العوامل التي تميز هذه المرحلة عن

1) قضية التصنيع - مرجع سبق ذكره - ص 118 .

سابقتها كما تتميز أيضا - أي مرحلة الاحتكار - بالقضاء على المزاحمة والمنافسة الحرة والمثال التالي يبين تركيز الرأسمال وذلك في الولايات المتحدة خلال الفترة 1904 - 1924 وهو يوضح مساهمة الشركات الكبرى من خلال العدد الاجمالي للشركات المندمجة وكذلك من خلال العدد الاجمالي للعمال وأخيرا من خلال الانتاج الذي يعد ثمرة هذه التركيز (1) .

الجدول (4) : التركيز الرأسمالي في الولايات المتحدة 1904 - 1929 .

مساهمة الشركات الكبرى : من خلال :	1904	1909	1914	1929	/
العدد الاجمالي للشركات	0، 9	1، 1	1، 4	5، 6	/
العدد الاجمالي للعمال	25،6	30،5	35،7	58،0	/
الانتاج	38،0	43،8	48،8	69،3	/

المصدر : - الاقتصاد السياسي للرأسمالية مرجع سبق ذكره - ص 91 .

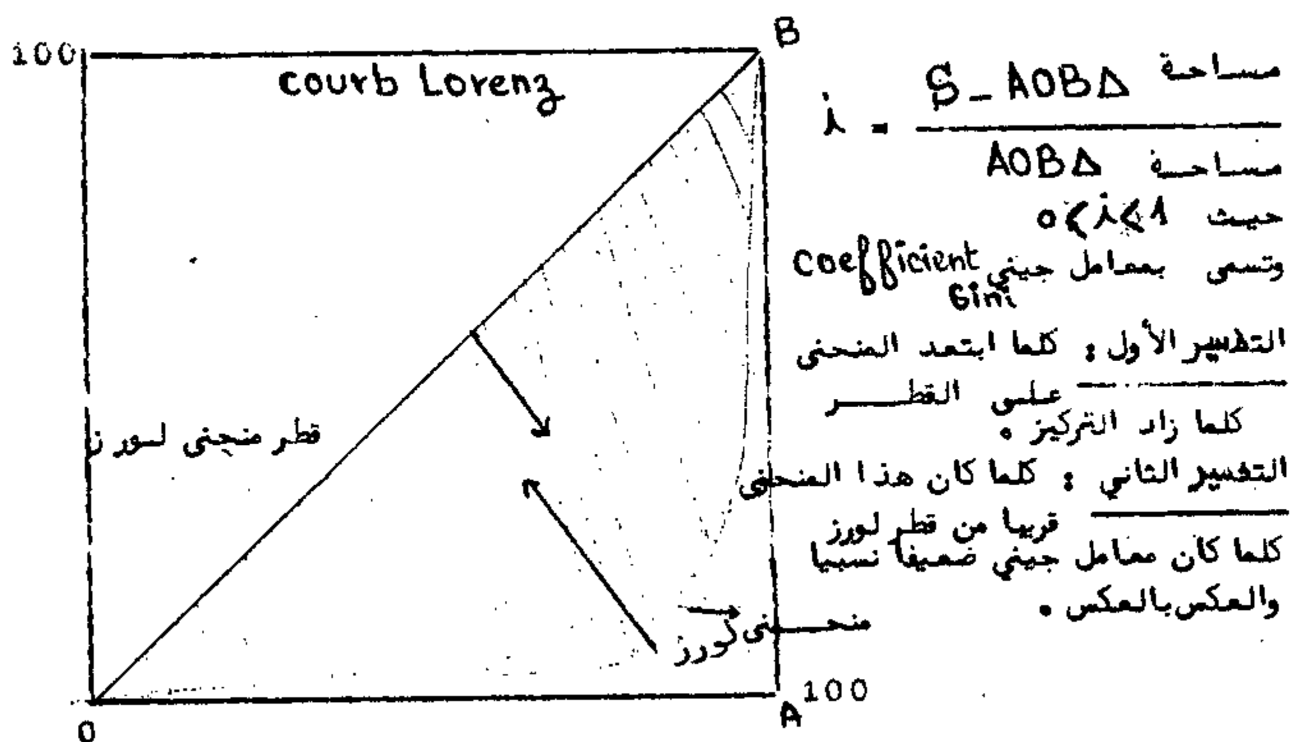
1) الاقتصاد السياسي للرأسمالية - ص 91 .

ان الجدول السابق يبين مساهمة الشركات الكبرى ذات الانتاج السنوي الذي يفوق مليون دولار .

وقد تم التوصل الى الجدول وفق طرقا معينة لقياس التركز . (1)

---

(1) يتم قياس التركز باستخدام منحنى لورز courb Lorenz وفق الطريقة التالية :



ملاحظة : يوضع عادة على شكل نسبة مئوية (%) للنسب المختلفة المستعملة لقياس التركز (concentration)

Source: J Lecaillon: Elément de théorie économique. Ed Cujas 1re ed° 1978 p 172.

مثـال عـد دي لتوضيـح ذ لك نأخـذ ه من محاظـرات الأستـاذ شمعون شمعـون .

	Σ	0 - 9	10 - 49	50 - 999	+ 2 00
عـد د المشاريـع	351 608	302 739	34 878	10 301	3626
%	100 %	86 %	10 %	3 %	1 %
عدد العمال (بالآلاف)	54 76 •5	4 21 •8	766 •6	9 75 •7	3311•0
%	100 %	8 %	14 %	18 %	60 %

اذ ن ، ومن خلال المثال السابق فان التركز تطور ايجابيا خلال الفترة المد روسة ، 1904 - 1929 وهذا التطور يترجم في الواقع السبل التي استعملتها هـــذ ه الشركات الكبرى في اقصاء المشاريع الصغرى . وهذا ما أكد ه لينين من خلال تأكيد ه على الد وافع الملحة فى التحول من الرأسمالية التنافسية الى المرحلة الا حتكاريـــــة والتي حصرها في البحث عن أسواق جد يد ة وتحقيق معد لا ت ربح عالية والتحكم فـــي مشكلة التموين بالمواد الأولية . ولضمان نجاح ذ لك وامكانية تحقيقها فانـــــه ربطها بالبنوك والد ور الجد يد الذي ستلعبه خلال هذ ه الفترة ويبين في أطروحته بـــأن هذ ه المرحلة ـ أي الا حتكار ـ يتم فيها اند ماج الرأسمال المصرفي بالرأسمـــا ل

الصناعي ويتم بذلك تولد الرأسمال المالي . ولقد كشف لينين النقاب عن تطور الوظائف المصرفية وتمركزها في مؤسسات قليلة العدد وهذا هو الوجه الآخر للاحتكارات وهو يعكس الصورة الحقيقية للامبريالية .

مطلب ثاني : - الهيمنة من خلال أطروحة لينين في الأمبريالية .

لقد استخدم لينين كلمة أو مصطلح الهيمنة ولقد سفنز الى ابرازها من خلال بحثه في طبيعة ومفهوم الأمبريالية . فكلما رأينا سابقا فقد ربطها بالتركيز وتصدير الرساميل ولتحقيق ذلك فان الأمبريالية تستخدم وسيلة تعد هامة وتتمثل في اتباع الأسلوب الكولونيالي لنهب واستعباد شعوب الأمم الأخرى . ولم يقتصر هدف التغلغل الاستعماري على النهب والاستيلاء على ثروة البلدان المستعمرة بل حاول بكل الوسائل ضمان استمرارية هذا النهب ومن أجل ذلك قامت الأمبريالية بضرب كل عوامل النمو حتى ولوكانت على أساس رأسمالي واذ لا يمكن أن تستمر الهيمنة الاقتصادية للمستعمر وأن يسمح في الوقت نفسه بتطور رأسمالية مزاحمة لهذه الهيمنة . وبالرغم من أن حجم الثروة التي نهبتها بريطانيا من الهند - على سبيل المثال - المستعمرة والتي أضيفت اليها تنامي رأس المال في بريطانيا لا يمكن تقديرها بشكل دقيق . ولم تكتف بريطانيا بذلك بل ضربت بشكل

وحشي واجرامي امكانية التطور الرأسمالي في هذا البلد . فقد كانت الهند في القرن 18 م بلدا صناعيا كبيرا بقدر ماكانت بلدا زراعيا حيث كانت منتجات المغزل الهندي تمد أسواق آسيا وأوروبا ، الا أن شركة الهند الشرقية والبرلمان البريطاني ، باتباعهما السياسة التجارية ثبطت من عزيمة رجال الصناعة الهنود خلال العشرية الأولى من الحكم البريطاني وبالمقابل شجعت رجال الصناعة الأنجليز الناشئين . ولقد عملت بريطانيا على جعل الهند خاضعة لصناعة بريطانيا وبالتالي لا يبقى أمام الهند سوى زراعة المنتجات الأولية والمواد الغذائية التي تخدم الصناعات وتموين مجموع السكان بأنجلترا - وهذا ما أكدناه عليه خلال الفصل الأول عند معالجتنا لأطروحة النفقات النسبية - وحسب لينين لا يمكن الحديث عن الأمبريالية بدون توفر الأسواق الخارجية التي بدونها لا يمكن الوصول الى هذه المرحلة المتميزة من الانتاج الرأسمالي ، كما وأنه لا يمكن تصور أسواق خارجية بدون الهيمنة السياسية والاقتصادية للدول الرأسمالية على هذه الأسواق وحمايتها . ومن ثم فان المتغيرات التي يمكن استنتاجها من أطروحة لينين في الأمبريالية نلخصها في النقاط التالية : -

1 - اقامة المستعمرات من خلال تقاسم الأرض [illegible] اقليميا مابين الدول الكبرى .

2 ـ دور الأحتكارات التي ظهرت نتيجة لتركز وتمركز الانتاج ورأس المال .

3 ـ حركية الرساميل من خلال الميل انحو تصدير الرأسمال بدلا من تصدير البضائع .

حيث تصدر رؤوس الأموال اما بهدف الاستثمار المباشر أو في شكل قروض .

هذه أهم العناصر التي يمكن استخلاصها من أطروحة لينين في الأمبريالية ، ومع ذلك فان هذه الأطروحة قد تغلب عليها التحليل الايدولوجي وحسب بعض المفكرين فان يمكن قبولها كاطار للدراسة التاريخية الا أنهم يرفضونها كأطروحة تهتم بالتنظير في مجال دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية . ولذلك فان من الأهمية بمكان عرض أفكار بوخارين الذي قام بتحليل نفس الموضوع ـ أي الأمبريالية ـ وذلك على الصعيد العالمي وناقش من خلال ذلك سبل تدويل رأس المال نظرا لوجود اختلاف في الأطروحتين فاننا سنقوم في المبحث الموالي ابراز أوجه الاختلاف بينهما وهذا ـ طبعا بعد عرض أطروحته ـ أي بوخارين ـ فما هو اذن مفهوم الأمبريالية وطبيعتها أو ماهي الأدوات التي استخدمها في التحليل ؟ وهل يمكن بناء على ذلك استخلاص متغيرات يمكن اعتبارها مؤشرات لرسم معالم ظاهرة الهيمنة .

مبحث ثاني : - أطروحة بوخارين في الأمبريالية .

اذا كان لينين قد عالج في أطروحته طبيعة وآليات وآثار الأمبريالية هذه الآثار التي تندرج جميعها تحت غطاء الهيمنة ،فان مساهمة بوخارين تكمن في تشخيصه لقاعدة الأمبريالية ،وقد انطلق في تحليله للامبريالية من خلال تدويل رأس المال وكذلك من خلال بنية الاقتصاد على الصعيد العالمي . يميز بوخارين في دراسته للاقتصاد العالمي بين سوقين ،حيث يؤكد على وجود سوق للمبادلات التجارية - أي تصدير واستيراد البضائع والخدمات - وسوقا آخر لحركة رؤوس الأموال - وذلك عن طريق تنظيم رأس المال تحت كنف الرأسمال المالي". والذي يتناسب مع التوسع الهائل والسريع للرأسمالية الاحتكارية (عن طريق انشاء الكارتل الكونزوتريغوم المنكي ،النقابات الصناعية ...الخ) وهذا يؤدي الى سيرورة التكتل على المستوى الوطني ،الى نضال متنامي على مستوى السوق العالمي .

ففي هذه السيرورة ،نجد الرأسمال المالي يستخدم كل دواليب الدولة ،التي تتكفل أيضا بفوائد الاحتكارات الكبرى . وهكذا فان الانتقال من سياسة التبادل الحر الى السياسية الحمائية هي في الواقع ،التعبير الأكثر واقعية لهذه السيرورة . ففي المرحلة الرأسمالية التنافسية نجد الحواجز الجمركية تلعب دورا حمائيا للاقتصاد الوطني ،لأنها تعطي الأولوية للصناعات الناشئة التي لا يمكنها الصمود أمام المنافسة

الدولية . أما الوظيفة الحمائية في المرحلة الاحتكارية تميل الى التعميم ، ذلك لأنها تكون في خدمة الصناعات التي بامكانها الدخول بقوة في المنافسة الدولية وفي هذا السياق يكتب بوخارين (وذلك من خلال مؤلف المعنون - " الاقتصاد العالمي والامبريالية) قائلا :- (1)

" في أيامنا هذه الأسلوب الحمائي العالي (Protectionnisme superieur) ما هو الا ممتثل للدول يترجم السياسة الاقتصادية للكارتلات . وما الرسوم الجمركية الحديثة الا رسوما تعود بالفائدة على الكلارتلات ، فهي وسيلة تستخدمها هذه الاحتكارات للحصول على ربح اضافي . لأنه من الواضح ، اذا كان السوق الداخلي خالي من المنافسة أو ضعيفة منافسه بامكان المنتجين رفع الأسعار وبذلك يتحصلون على أرباح اضافية تمكنهم من اغراق السوق الخارجي وبأسعار أقل من أسعار الكلفة (أي البيع بأقل سعر ممكن) ومن ثم يمكن تفسير الرسوم الجمركية الحديثة التي تحمي الصناعة الموجهة للتصدير .

وتكون سياسة الحماية الجمركية في خدمة الاحتكارات والتي بالضرورة ترسم ميولا نحو التوسع وهذا ماتعكسه سياسة الاكتشافات الجغرافية ، وضم الأقاليم وهذا مايدعم موقع الدولة الأمبريالية ومركزها الاقتصادي . ومن ثم فان الفوائد التي تجنيها الاحتكارات من الحماية تسمح لها بتمويل سياسة الأغراق وكذلك محافظة منها على

---

1) L'impérialisme op-cit p. 24

المنافذ المكتسبة في السوق العالمي ،والتي هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بامكانيات الامتصاص للسوق الداخلي . وعملية الامتصاص يمكن معالجتها من خلال زيادة مداخيل اليد العاملة وبذلك يتم ارتفاع الطلب الداخلي على السلع المعروضة .
مما سبق يبدو لنا أن التحليل أولى أهمية كبيرة للسياسة الحمائية للرأسمال المالي ،والذي له مكانة هامة في أطروحة بوخارين ،حيث عمل ابراز أبعاد النظرية الماركسية لمفهوم توسع الأمبريالية وذلك بهدف ضمان المنافذ الخارجية لتصريف الانتاج والذي يسمح برفع معدل الربح ،الآ أن تصريف الانتاج ،حسب التصور الماركسي ،لا يمكن اعتباره العامل الوحيد المحدد للامبريالية في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ،وزيادة على ذلك لا يمكن اعتباره العامل الأكثر أهمية ،فحسب بوخارين ، (كما هو الشأن عند هيلفرد ينج ولنين) ،يرى بأن العامل المهم المحدد للامبريالية يتمثل في تصدير رؤوس الأموال اذ يعتبره كسبب لظهور الأمبريالية وفي نفس الوقت يعتبر هذا العامل غايتها ،وعليه فان بوخارين ،يرى بأن تطور الرأسمالية في نهاية القرن 19م قد حققت تراكما رأسماليا معتبرا . ويرجع ذلك للتقدم التقني وتطور الانتاج في عهد الاحتكار حيث ساهما هذين السببين في خلق كتل كبيرة لرؤوس الأموال ،والتي تعاني دائما من ايجاد منافذ في الأسواق الداخلية . وهكذا فان الامبريالية تعمل على تطوير امكانيات الاستثمار لرؤوس

الأموال في المجالات الخارجية (1) . وهكذا تصبح طبيعة الامبريالية تكمن في التناقض بين خلق الفائض وتحققه ، وبعبارة أخرى ، بين تراكم رأس المال وحدود استثماره . وعليه فان تصدير رؤوس الأموال - عند بوخارين - يتوقف على معدل الربح الذي يحققه دون البحث على سبل تطوير وزيادة الانتاجية في البلد المصدر اليه ولتحقيق ماسبق ، يقدم بوخارين العوامل التالية التي تتعلق بميكانيزمات الأمبريالية وآثارها نوردها على النحو التالي (2) : -

أ - يعتقد بأن تقسيم العمل الدولي يتطابق تماما مع تقسيم العمل الداخلي وذلك بين قطاعات الاقتصاد الوطني الصناعة والزراعة ، حيث يا اقتصاديات بعض الدول تتسم بقطاع صناعي متقدم ومحيط زراعي متخلف وعليه فان تقسيم العمل الدولي . يمكن تطبيق هذه الميزة عليه حيث توجد بعض الدول تمتاز بقطاع صناعي متقدم ودولا أخرى تمتاز بالنشاط الزراعي الا أنه متخلف لا يفي بالحاجة .

ب - أن تصدير رؤوس الأموال يعتبر أساس قيام شبكة التبادل الدولية لأنه يخلق الشروط الملائمة لحركة السلع المصنعة للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال .

جـ - دافع بوخارين من خلال أطروحته على ضرورة الزيادة في أسعار المواد الأولية ، حيث يرى بأن انخفاض أسعار المواد الأولية يعد من الآليات التي تستند اليها

---

1) L'impérialisme op-cit p 24-25.

2) S Amin: L'Accumulation à L'echelle mondiale. op-cit p 153

الأمبريالية في تعزيز موقعها وهي من الوسائل التي تساعد على تحقيق معدل الربح الاضافي - فالدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية والمواد الزراعية تعاني من انخفاض في معدل الربح لتخليها على جزء من فائض القيمة لصالح الدول المصدرة لرؤوس الأموال .

لقد توصل بوخارين الى أن تطور قوى الانتاج من جهة مع ضيق الأسواق من جهة أخرى وكذلك السياسات الحمائية للقوى المرتبطة بهيمنة الرأسمال المالي سوف يخلق وضعا مأساويا يصبح فيه العمل العسكري الوسيلة الوحيدة ، ومن ثم تصبح طبيعة الأمبريالية متمثلة في التناقض بين خلق الفائض من ناحية وطرق تحقيقه من ناحية أخرى ، ودائما حسب بوخارين فانه لا يمكن الحصول على فائض الا عن طريق الاختلاف في الترتيب العضوي لرأسمال وقد توصل الى هذه النتيجة باعتماده على ميل معدل الأجور العالمي للتعادل وذلك عن طريق امكانية حركية قوة العمل من دولة لأخرى (1) .

---

1) L'Impérialisme op-cit. p 25

مطلب أول : - مناقشة أطروحة بوخارين .

لقد بحث بوخارين في موضوع الأمبريالية وحاول تحديد طبيعتها ويمكننا في هذا السياق سرد العناصر التي وردت في أطروحته لهذا الغرض ثم مناقشتها وتقييمها

1) - الفائدة التي تجنيها الاحتكارات من السياسة الحمائية .

2) - يميز بين سوقين على الصعيد العالمي فبالاضافة الى سوق تصدير رؤوس الأموال ، يسلط الأضواء على سوق المبادلات التجارية ، الآ أنه يعتبر تصدير رؤوس الأموال أهم العوامل لتحديد طبيعة الأمبريالية .

3) - تقسيم العمل الدولي يتطابق وتقسيم العمل على المستوى الداخلي بين الصناعة والزراعة .

4) - اختلاف الأسعار بين الدول المصنعة والدول المصدرة للمواد الأولية يعدها من الآليات التي تعزز موقع الامبريالية حيث انخفاض أسعار المواد الأولية يساعد على تحقيق معدل ربح اضافي حيث يتم تحويل جزء من فائض القيمة المتحول وذلك نظرا لاختلاف في التركيب العضوي لرأس المال .

1 - يشير بوخارين موضوع الرسوم الجمركية ، حيث يركز في أطروحته على السياسة الحمائية التي تنتهجها الدول الرأسمالية ، ولقد بين في أطروحته بأنه في مرحلة

الرأسمالية التنافسية تلجأ الدولة الى اتباع هذه السياسة عملا منها على حماية الصناعة الناشئة والعمل على النهوض بالكفاية الفنية في هذه الصناعات القائمة ، ولقد بين بوخارين أن السياسة الحمائية ستكون أكثر حزما وتصمم ، لأنها تحزم الصناعات الوطنية وتمكنها من الدخول بقوة في السوق الدولية ، ولقد اعتبر السياسة الحمائية احدى أدوات السياسة الاقتصادية للكارتلات تستغلها للحصول على ربح اضافي حيث على مستوى السوق الداخلي يقوم المنتجين برفع الأسعار فيحققون بذلك ربحا اضافيا تمكنهم من اغراق السوق الخارجي وبأسعار زهيدة تمكنها من القضاء على المنافسة فتحتكر بذلك السوق الدولية . وعليه فان الاحتفاظ بالسياسة الحمائية سيؤدي الى زيادة المكاسب من التجارة ويساعد على النهوض بالكفاية الفنية في الصناعات القائمة ، وهو يعد عاملا يشجع على اقامة صناعات جديدة ضف الى[1] ذلك أن السياسة الحمائية ستعمل على تحسين معدل التبادل للدولة الأمبريالية ويفسر البعض هذه المقولة - أي الابقاء على الرسوم الجمركية - على أنها حجة لتحسين معدل التبادل وذلك باعتمادها على المرونة السعرية للطلب والعرض عند نقطة معطاة من الزمن ، الا أنها تعتبر حجة واهية لا تخدم الا مصلحة الشركات الكبرى الاحتكارية التي تعتمد على سياسة الاغراق وهي تتمتع بحرية تامة

---

1) التطور اللامتكافئ - مرجع سبق ذكره ص 143 .

في تحديد أسعار المنتجات لانعدام المنافسة .

2 - لقد ميّز بوخارين بين سوقين ، حيث السوق الأول خاص بالمبادلات التجارية الدولية أما الثاني فهو خاص بحركة رؤوس الأموال . والتي تأخذ أشكالا مختلفة كالاستثمار المباشر والقروض ... الخ . وفي هذا السياق لا يمكن اغفال العلاقة القائمة بين الهيمنة على المستعمرات وبين نفوذ الرأسمالية الصناعية والمالية .

فعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر كانت أنجلترا تستحوذ في بداية القرن العشرين على نحو ثلث الانتاج الصناعي العالمي كله كما تستحوذ على 50٪ من اجمالي الاستثمارات الخارجية بحيث شكلت استثماراتها الخارجية في الفترة 1893 - 1913 من 75٪ - الى 80٪ من تكوينها الرأسمالي الاجمالي (1) - واعتبر الجنيه الاسترليني خلال هذه الحقبة التاريخية وسيلة الدفع الدولية المقبول عالميا لتسوية المعاملات ، وعلى ضوء ذلك يمكننا القول بأن بوخارين استطاع من خلال تمييزه بين حركة السلع من ناحية وتدفقات رؤوس الأموال من جهة أخرى أن يؤكد على أن الامبريالية لا يمكن حصرها في مجال تصدير رؤوس الأموال بل أنها تراقب وتسير السوق العالمي للسلع والخدمات . ويرجع السبب في ذلك الى

---

1) لينين . مرجع سابق الذكر ص 141

التقدم العلمي - التقني أحدث زيادة كبيرة في حاجة الاحتكارات الى المواد الخام من ناحية ومجالات توظيف رؤوس الأموال من ناحية أخرى ،وهي بحاجة فوق ذلك - كما أشرنا سابقا - الآن ليس الى سوق لتصريف المواد الاستهلاكية وحسب ،بل والى أسواق أوسع بكثير لتصريف وسائل الانتاج أيضا ،وهذا كله أصبح من المستلزمات التي لابد منها لاعادة عملية الانتاج في النظام الرأسمالي العالمي .
فلقد كان من الضروري جدا توسيع أسواق البلدان المتخلفة - المستعمرات - ذات الامكانيات الكبيرة للتوسع ،وتطوير مجالات توظيف رؤوس الأموال والابقاء على هيمنتها في هذه المستعمرات ،بل وتدعيمها أيضا الهيمنة على المصادر المهمة للمواد الخام فيها .

لقد بين بوخارين من خلال دراسته للنظام الكولونيالي أن الوظيفة الأساسية للمستعمرات تكمن في تجهيز الدول الرأسمالية - المتروبول - بالمواد الخام هذه المواد التي تحولت مصادرها الى ملكية احتكارية للدول الامبريالية .

لقد نشأت في المستعمرات المواد الخام الكولونيالية فرعا صناعيا ذو صناعة مستوى عال من التطور منسجما تمام الانسجام مع التطور الصناعي في الدول المتقدمة ويعد جزءا لا ينجزأ من عملية اعادة الانتاج فيها ،وشكلت بذلك مجالات اضافية لتوظيف رؤوس الأموال ،وأسواق جديدة لتصريف السلع الاستهلاكية ووسائل الانتاج -

والجدير بالذكر في هذا المجال أنه القطاع الزراعي ،الذي يعد الفرع الأساسي لاقتصاد المستعمرات والمتميز بالركود وتخلف العملية الانتاجية به جعل منه مجالا غير مناسب لتوظيف رؤوس الأموال أو حتى اعتباره كسوق لتصريف وسائل الانتاج .

3 - يعتقد بوخارين بأن تقسيم العمل الدولي ينسجم وتقسيمه على المستوى الداخلي بين الصناعة والزراعة حيث أورد قائلا بأن توسيع الاقليم الاقتصادي يعيد للكارتلات الوطنية مناطق زراعية ،وكذلك يمدها بأسواق للمواد الأولية ،وهذا يساعد على توسيع وزيادة المنافذ وكذا مجالات استثمار رؤوس الأموال ،ومايشجع ذلك السياسة الجمركية التي تسحق التنافس الأجنبي ،وبالتالي والحصول على فائض القيمة . وهكذا يساهم النظام برمته في رفع معدل الربح للاحتكارات ،هذه السياسة للرأسمال المالي ،هي التي سميناها الامبريالية[1] وهكذا من خلال هذا النص يبدو أن الأمبريالية تقوم بضم الأقاليم لغاية معينة تتمثل في جعلها اقليما يمدها بما تحتاجه من المواد الزراعية والمواد الأولية . والحقيقة أن صادرات المستعمرات من المنتوجات الزراعية لا تتألف أساسا من المنتوجات الزراعية المتأتية من قطاعات متأخرة ذات انتاجية ضعيفة ذلك لأن هذا القطاع في المستعمرات يتميز بالأزدواجية

1) L'impérialisme op. cit p28.

(أي وجود قطاعين قطاع تقليدي يتميز بضعف عنصر رأس المال وكثافة عنصر العمل بينما القطاع الحديث هو قطاع ديناميي يمتاز برأس المال المكثف) ،

وهكذا فان المتروبول سيعتمد على القطاع الحديث لمده بما يحتاجه من المنتوجات الزراعية . ولقد بينا في الفصل السابق فمن خلال أطروحة ريكارد و والتي من شأنها تقسيم العالم الى مجموعتين تختص المجموعة الأولى في المجال الصناعي بينما تختص المجموعة الثانية في مجال الزراعة وحجته في ذلك أن التبادل الدولي القائم على أساس التكاليف المقارنة ، يسبب اللاتكافؤ في التطور اذا ما اختص البلد المتقدم في النشاطات المتمتعة بامكانات تطور كبير في الانتاجية ، واضطر البلد الأقل تقدما الى التخصص في القطاعات التي لا تتمتع الا بطاقات جد محدودة على تطور الانتاجية وهكذا تبرز هيمنة الدولة المتقدمة (المتروبول) على الدول الأقل تقدما (أي المستعمرات) (1) .

4 - يؤكد بوخارين على ان انخفاض أسعار المواد الأولية يساعد على تحقيق معدل ربح اضافي حيث يتم تحويل جزء من فائض القيمة الى المتروبول نظرا لإختلاف التركيب العضوي لرأس المال ويستند في ذلك الى المكانة التي تحتلها الاحتكارات في التجارة الدولية ، وهيمنتها على معظم المواد الأولية ومصادرها جعلها تشرف مباشرة على عملية الانتاج وكذا على عملية تسويقها . وهكذا فان كمية الربح المحققة تتناسب

---

1) التطور اللامتكافئ ، مرجع سبق ذكره ص 117 .

مع ثقل هذه الشركات في السوق الدولية والسبب يكمن في بنية الصادرات والواردات للدول من ناحية وفي مرونة الأسعار والمداخيل المتعلقة بالتجارة الخارجية من ناحية أخرى وأخيرا مرونة الاستبدال[1]، وفي هذا السياق يمكن ارجاع ذلك الى انخفاض كلفة قوة العمل بالمستعمرات ونظرا لوجود علاقة عكسية بين معدل الربح والأجور فان ميزة انخفاض الأجور ستؤدي حتما الى تعظيم معدل الربح كما أن التجارة الدولية في حد ذاتها تساعد على تخفيض تكاليف المواد الأولية باستخدام آليات التبادل والمقابل تزداد فرص تصدير رؤوس الأموال والذي يضاعف بدوره في نقل الفائض المتحقق في المستعمرات والدول المتخلفة بصفة عامة وسوف نأتي على شرح هذه النقطة بالتفصيل في سياق حديثنا عن أطروحة التبادل اللامتكافئ .

---

1) مرجع أعلاه ، ص 120 .

مطلـــــب ثانـــي : ـ الهيمنة على ضــوء أطروحة بوخاريـــن .

ان التدقيق في جوهر أطروحة الامبريالية والبحث في الهدف الذى تصبو الـــــى تحقيقــه لوجدناه يتمثل في تعرية النظام الرأسمالي وابراز سلبياتــه وأولهـــــــا الهيمنة . فالمدرسة الماركسية عكفت على دراسة النظام الرأسمالي منطلقـــــة في دراستها من حكم مسبـــق Jugement à priori مفاده أن هذا النظام يقــوم على الاستغلال . ويستدلون في حكمهم الى طبيعة الملكية وعلاقات الانتاج القائمة هذا التحليل نجده عند ماركس وكل من سار على نهجه ،ولقد شاعت في أدبياتهـــم مصطلحات نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر مصطلح استغلال ،هيمنـــــة ، سيطرة ،... الخ . وهكذا توصلوا ـ كما سبق وأن أشرنا الى ذلك ـ الى العلاقات القائمة داخل المجتمع الواحد هى علاقات استغلال وهيمنة مالكي وسائل الانتاج على طبقة المعدومين من الملكية أي قوة العمل .

وباستخدام هذا المنهج يرتقون الى تحليل موضوع التجارة الدولية وأهم أطروحاتهـم في هذا المجال نجد موضوع الامبريالية الذي نحن بصدد دراسته ومن ثم فــــــا ن أطروحاتهم في الامبريالية تعتبر في حد ذاتها أطروحات لتحديد مفهوم الهيمنة ،وهكـــذا فبالاضافة الى المتغيرات التي استخلصناها من أطروحة لينين يمكن استخلاص متغيرات أخرى لا تقل أهمية من خلال أطروحة بوخارين ،والتي ـ أي الأطروحة ـ لا يمكـــــن

اعتبارها كنقد لأطروحة لينين أو نقيضتها بل يعتبرها المحللون على أنها مكملة لها . وأهم المؤشرات التي وردت في نص بوخارين على النحو التالي : -

1) - الرسوم الجمركية وسبل استغلالها من طرف الاحتكارات .

2) - تقسيم العمل الدولي يتم على أساس الصناعة والزراعة .

3) - تدني أسعار المواد الأولية والمنتجات الزراعية يساهم في تحقيق ربح اضافي للمتروبول .

لقد استخدم بوخارين هذه المتغيرات لابراز جوهر الامبريالية وبالتالي كشف المهيمنة التي تفرضها من أجل بلوغ مآربها . واذا كان لينين قد أكد على أن الهيمنة تأخذ اشكالا عديدة اقتصادية ،اجتماعية ،سياسية وعسكرية وحتى الثقافية ،فان بوخارين من خلال أطروحته قد حاول حصرها في جانبها الاقتصادي ،حيث يعتبره الجانب الأكثر حساسية وما الأشكال الأخرى الا افرازات ناجمة في الواقع عن الهيمنة الاقتصادية بل واعتبر الهيمنة العسكرية مجرد سلاح أو وسيلة تستخدمها الاحتكارات للمحافظة على مصالحها ان شعرت بالخطر ،ومن ثم فلا غرابة ان اعتبر البعض أطروحة لينين أخذت بعد تاريخيا أفقدتها بعدها التنظيري في هذا المجال . وحتى أطروحة بوخارين تعرضت لانتقادات نذكر منها في هذا المجال مايلي : -

1 - كونه يعتبر النظام الرأسمالي العالمي متجانسا ، وهذا غير صحيح لأنه يستحيل أخذه على أنه نمطا واحدا ، وهذا ما اصطلح على تسميته بتقسيم العمل الدولـــي (1)

2 - تحدث عن تدني اسعار المنتجات الزراعية والمواد الأولية وتحقيق الربـــح الاضافي ومن ثم تحديد جزء من فائض القيمة الى المحروبول ، الا أنه لم يبين الطريقة التي يبرهن بها على عملية الاستنزاف وهذا هو موضوع النقاش .

3 - يعتقد بأن تصدير رأس المال هو الأساس لايجاد شبكة دولية للتبادل ، وهذا شبكة دولية للتبادل ، وهذا لا يتعارض مع عملية تصدير البضائع بل يعتبر مشجعـــا لها ويكون شبكة استغلالية (2) ، ومما سبق يتبين لنا أن ما قدم بوخارين قد يتناول ثلاث نقاط أساسية تعالج في حقيقة الأمر آليات وآثار الأمبريالية ولم يناقش طبيعتها وهـذا عكس ما فعله لينين الذي قام بتسليط الضوء على الجانبين المذكورين الوقت نفسه .

لقد وصف البعض أطروحة بوخارين على أنها تتوسط أطروحتي لينين وروز الكسمبورغ دون أن تكون أطروحته محاولة للجميع بين الأطروحتين ويظهر ذلك جليا عند الحديث عن طبيعة الامبريالية ، فهو من جهة يميل الى أسر تحليلها باعتماده على أطروحـــة فائض تراكم رأس المال وذلك بحكم عمل قانون اتجاه معدل الربح الى الانخفاض ، ومن جهة أخرى يعتقد بعدم تحقق الانتاج الرأسمالي أو فائض القيمة دون وجود الأسواق السابقة للرأسمالية فهو بذلك يحاول تطوير الأطروحة اللكسمبورغية ، فكيف وصلت روز السكمبورغ من خلال هذه المقولة الى تحديد طبيعة الأمبريالية ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه في المبحث التالـــي :-

1) التطـــور اللامتكافىء - مرجع سبق ذكره - ص 116 .
2) الاقتصاد الرأسمالي العالمي - كريستيان بالوا ت عادل عبد المهدي دار ابن خلدون - ط 1 سنة 1978 ص 78

مبحـــــث ثالث : ـ الأطروحة اللكسمبورغية في الأمبريالية Rosa Luxembourg .

على غرار المنظرين الماركسيين ـ الذين أوردنا ذكرهم آنفا ـ نقـــدم في هذا المبحث أطروحة روز الكسمبورغ Rosa Luxembourg في الأمبريالية ، اذ تعتبرها حتمية تاريخية لتطور النظام الرأسمالي في مرحلته الأخيرة ، حيــــث تقدم طرحا مغايرا للأطروحات السابقة . اذ تعتقد لكسمبورغ بأن الأمبرياليـــة ناجمة عن تناقض أساسي لنمط الانتاج الرأسمالي ، وبعبارة أخرى أصح وأدق ، ذلك التناقض بين القوى المنتجة والقدرات الاستيعابية المحدودة للسوق ، في هـــذا السياق ، تقدم نقدا لماركس يتمثل في تصوره الخاطئ* للمخطط النظري لتراكـــم رأس المال schéma marxiste حيث يحصر مخططه في طبقتين رئيسيتــــين هما الطبقة المالكة لوسائل الانتاج والطبقة العاملة وبذلك يكون قد قدم تصــورا مجردا للقطاعات غير الرأسمالية ، حيث يعتبر النظام الرأسمالي نظاما مغلقا ، ليـــس له أي ترابط بالتشكيلات الاجتماعية الأخرى . ومن ثم فان هذا المخطط تراه لكسمبورغ عاجزا عن تفسير سيرورة التراكم الرأسمالي وبالتالي فهو عاجز عن تفســير عملية اعادة الانتاج ولتوضيح ذلك تقدم مخطط الانتاج الموسع كما يتصوره ماركـــس لتبين من خلاله مواطن الضعف التي أشرت اليها سالفا . (1)

1) R. Luxembourg: Oeuvres IV L'Accumulation du capital FM PARIS 1972 P10

السنـــة الأولـــى .

I . 5000C + 1000V + 1000pL = 7000 (انتاج وسائل الانتاج)

II . 1430C + 285V + 285pL = 2000 (انتاج وسائل الاستهلاك)

9000

السنـــة الثانيـــة .

I . 5417C + 1083V + 1083pL = 7583

II . 1583C + 316V + 316pL = 2215

9 798

السنـــة الثالثـــة .

I . 5869C + 1173V + 1173pL = 8215

II . 1715C + 342V + 342pL = 2399

10614

السنـــة الرابعـــة .

I . 6358C + 1271V + 1271pL = 8900

II . 1858C + 371V + 371pL = 2600

11 500

في المثال السابق يفترض أن درجة الاستغلال هي 100٪ = $\frac{PL}{V}$ وأن الجزء المخصص للتراكم يمثل 50٪ من فائض القيمة يوزع حسب التركيب العضوي لرأس المال $\frac{C}{V}$. وعلى سبيل المثال في السنة الأولى رأينا أن V = 1000 ، وعليه فان فائض القيمة هي الأخرى قدرت بـ 1000 وحدة نقدية .

أما في السنة الثانية فقد خصص 50٪ من فائض القيمة (PL) للتراكم تم توزيعها وفق النسبة ٪ (التركيب العضوي لرأس المال وفي مثالنا : $\frac{5}{1} = \frac{C}{V}$

وعليه فان 500 ÷ 6 = 83 ومنه في السنة الثانية أصبح لدينا .

$$C = 5000 + (83 \times 5) = 5000 + 415 = 5415$$

$$V = 1000 + (83 \times 1) = 1000 + 83 = 1083$$

وهكذا تتم عملية الحساب عند ماركس كما قدمتها روزا لكسمبورغ لتفسير سيرورة التراكم الرأسمالي . ففي المثال السابق التراكم يزيد من سنة لأخرى بدون انقطاع حيث تأخذ فائض القيمة مسارين ، جزء يوجه للاستهلاك الطبقة المالكة لوسائل الانتاج بينما يوجه الجزء الثاني والمقدر بـ 50٪ الى عملية التراكم الرأسمالي ويحتفظ ماركس في مخططه الوارد أعلاه ـ بالقاعدة التقنية نفسها أي بنفس الترتيب العضوي لرأسمال كما يحتفظ بمعدل الاستغلال ثابت مقدر بـ 100٪ ومن ثم فان مخططه ـ تقول روزا ـ قد أهمل تماما تنامي انتاجية العمل(1) وعليه فان هذا

المخطط اعتبرته ـ كما أسلفنا .. عاجزا عن تفسير سيرورة التراكم الرأسمالي وعجز على تفسير عملية اعادة الانتاج ، وبالفعل ، في اطار اعادة الانتاج الموسعة والذي يمثل قاعدة وجوهر أسلوب الانتاج الرأسمالي ويسمح اذن بتراكم رأس المال ، أي في السيرورات التي تمكن من اعادة استثمار جزء من فائض القيمة بهدف الزيادة في الرأسمال المنتج وتنظيمه ، وهكذا يزيد الانتاج . هذه الزيادة تفوق الطاقة الاستيعابية للسوق الرأسمالي أي أن الانتاج الرأسمالي يفوق الطلب الفعلي (1) .
وعليه تميز لكسمبورغ بين ثلاثة أجزاء من مجموع الانتاج الرأسمالي : -
الجزء الأول = يوجه الى تجديد وسائل الانتاج أي الى تعويض الرأسمال الثابت .
الجزء الثاني = يوجه الى صيانة وتعويض العمال والرأسماليين .
أما الجزء الثالث = فهو في التصور الماركسي ، يمثل نصيب فائض القيمة الذي يستم نهبه من مالكي قوة العمل ، والذي يسمح باعادة انتاج رأس المال ، أي التراكم ، ويطرح تعريف هذا الجزء الأخير مشكلا جوهريا يتمثل في نوعية السلع وأي فئة في المجتمع التي بامكانها اقتناؤها حتى تمكن الرأسماليين من تحقيق ربح وافر يكسون فيه فائض القيمة الجزء الأكثر أهمية (2) . الا أن هذه الغاية والتي تعد أساس التراكم لا يمكن تحقيقها الا اذا توفرت منافذ خارجية وبعبارة أخرى أن يتم تعريف المنتجات

---

1) L'impérialisme: op-cit p 29.
2) IBid . p. 30 .

في الدول الأقل تطورا (1) . ومن ثم فان التناقض بالنسبة لروزا لكسمبورغ يكمن في الفائض المتزايد وامتصاصه المحدود في الأسواق التي يحددها العمل الداخلي للنظام ، وبذلك (2) تعكس النتائج المتناقضة التي تقوم بعملها انطلاقا من قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض ، وذلك لأنه يعد من السمات الجوهرية للرأسمالية التنافسية ولا زالة هذا التناقض ، تعتقد روز الكسمبورغ ، بأن الأمبريالية تعد المسلك الأمثل لازالة تناقضات أسلوب الانتاج الرأسمالي وذلك لأن التراكم - كما وأن أشرنا - لا يتم الا في حالة توسع مجالات التصريف ، وعليه فان الأمبريالية تعمل على ازالة التناقض القائم بين القوى المنتجة وحدود السوق ، ومن ثم فان علاقات التبادل مع الدول غير الرأسمالية سواء التجارية أو تصدير رؤوس الأموال ستعود بالفائدة ويتم من خلالها تحقيق فائض القيمة والذي يعد في واقع الأمر - حسب لكسمبورغ - جوهر التراكم الرأسمالي والذي بدوره يعد أساس تطور النظام الرأسمالي ولتحقيق ذلك فانه من الضروري أن تكون له جملة من العلاقات مع الوسط غير الرأسمالي الذي يكتنفه ، هذه العلاقات تتسم بهيمنة رأس المال عن طريق التوسع أين استعملت القوة العسكرية لتحقيق ذلك وتستند لكسمبورغ في ذلك الى وقائع القرن التاسع عشر التي تميزت باشتعال العنف والمواجهة بين الدول الرأسمالية من جهة والأمم

---

1) - التراكم على الصعيد العالمي - مرجع سبق ذكره - ص74

2) M. Dowidar. colloque D' Alger sur L'impérialisme. op-cit p

التي حاولت مقاومتها وعدم الخضوع لها ،وفي نفس السياق ترى لكسمبورغ بأن نهاية

القرن 19م تميز بارتباط مابين رأس المال وسبل التراكم من جهة والتوسع الامبريالي
(1)
من جهة أخرى هذه الحركة التوسعية ماهي الا تعبير سياسي لسيرورة التراكم الرأسمالي

التي تظهر بالمنافسة بين الدول الكبرى وآخر المناطق غير الرأسمالية التى مازالت

تتمتع بالحرية (2) وعموما فان توسع الاسواق وامتدادها لتشمل العالم يكمن في

طبيعة تطورا لرأسمالية نفسها وتحقيق فائض القيمة وهكذا فان تصدير الرأسمال على

نطاق واسع يصبح ابتداءا من لحظة معينة من التطور لا مناص منه .

مطلب أول : - مناقشة أطروحة لكسمبورغ .

من العرض السابق لمحتوى أطروحة ر و ز الكسمبورغ ،يمكننا القول بأنها قد

أثرت الاشكالية التي طرحها ماركس حول أثر هيكل أسلوب الانتاج الرأسمالي

(قانون ميل معدل الربح) على ديناميكية النظام في مرحلة معينة من التطور

الاقتصادي ،والانتقال من الرأسمالية التنافسية الى الرأسمالية الاحتكارية .

1 - لقد شعرت لكسمبورغ بأثر بغية نمط الانتاج الرأسمالي عند مستوى يختلف

عن المستوى الذي عمل به ماركس ويتمثل مستوى تحليل لكسمبورغ في طريقة امتصاص

الفائض أو فائض القيمة والتناقض الصادر بين الطاقات غير المحدودة لتوسع القوى

1) L'impérialisme op-cit p.34

2) IBID P 30

المنتجة والطاقات المحدودة للاستهلاك الاجتماعي الذي يستند الى علاقات التوزيع الرأسمالية[1]، هذا التناقض في الواقع يعكس القانون المخالف لميل الربح للانخفاض.[2] وعليه فان التراسم لا يمكن أن يتحقق الا اذا توفرت منافذ أخرى خارج القطاعين 1 و 2.[3]

ان التصدع النظري لأطروحة لكسمبورغ يكمن في عدم تشكيلها لنموذج عمل يوضح عمل الرأسمالية الاحتكارية والذي يعد أساسي لتحديد طبيعة الأمبريالية وآليات هيمنتها واستغلالها، وآثرها على تنمية الأمم الخاضعة لها.

2 - اذا كان ماركس يميز بين قطاعين - كما أشرنا في السابق - للانتاج.

1) - انتاج وسائل الانتاج

2) - انتاج وسائل الاستهلاك.

فالقطاع الأول موجه لتجديد سيرورة العمل، أما القطاع الثاني فهو موجه لصيانة السكان، والتي يعتبرها ماركس في أطروحته، موجهة للرأسماليين من جهة، ولقوة العمل من جهة أخرى.

ان لكسمبورغ تقترح اضافة قطاع ثالث - 3 - مخصص للتراكم وبعبارة أخرى أن نصيبا من الربح يوجه للرسطة والذي يمثل حصة فائض القيمة المسلوب من قوة العمل والذي يشكل

---

1) Rosa Luxembourg op cit Tome 2 p: 21

2) Rosa Luxembourg op cit Tome 2 p: 24

3) Rosa Luxembourg op cit Tome 2 p: 142

الهدف الرئيسي لرأس المال [1] ،وهذا المشكل الذي اثارته الا يمكن أن يكون لـه سوى نوعين من الحلـول . [2]

1 - الحلـول المستحيلـة : -

أنه يوجد طبقتين تقبل على استهلاك هذا الانتاج في السـوق : -

أ) - الطبقة العاملة ؛ وهؤلاء لا يمكنهم الحصول على احتياجاتهم الا في حدود الأجور التي يتقاضونها وماد امت هذه الأجور لا تمثل سوى الحد الأدنى الذي يسمح بتجديد قوة عملهم ،فانهم - أي الطبقة العاملة - لا يحققون الغاية التي حددتها لكسمبورغ .

ب) - الطبقـة الرأسمالية ؛ وهؤلاء سيقبلون فقط على اقتناء السلع الكماليـة لأنهم قاموا باشباع حاجاتهم بطريقة أو بأخرى ومن ناحية أخرى فان فائض القيمـة يخضعونه كليا لعملية التراكم ويحظى بأهمية بهذه الطبقة وبالنتيجة فان الطبقة المالكة لوسائل الانتاج لا يمكن أن تحقق الغرض المحدد أعلاه .

ومن هنا تخلص لكسمبورغ الى نتيجـة من سيقبل اذن على استهلاك هذا الجزء من السلع والتي بتصريفها يصبح التراكم ممكننا ؟ هل هناك شرائح أخرى بامكانهـا استهلاك هذا الجزء . [3]

---

1) I BID P: 147.
2) LABICA op cit p70.
3) Rosa Luxembourg op cit p:147.

2 ـ الحلول الممكنة : ـ وتعبر عنها لكسمبورغ في مستويين : ـ

أ ـ على المستوى الاقتصادي : ـ من خلال العلاقة بين العالم الرأسمالي والأمم غير الرأسمالية هذه العلاقة تسمح للرأس المال من تحقيق فائض القيمة نقدى والذي يمكّن من استمرار الرسملة ،ومن جهة أخرى الحصول على السلع التي تعد ضرورية لتوسع الانتاج الخاص به ،وأخيرا يمكنه من تحطيم الأشكال غير الرأسمالية للانتاج وهذا يضمن له علاقة مستمرة بقوى العمل التي يحولها الى طبقة عاملة .(1)

وبعبارة أخرى ،فان لكسمبورغ الى جانب اهتمامها بنمط الانتاج الرأسمالي ومشكلة التوسع العالمي للرأسمالية فقد أثارت مشكلة العلاقات بين تشكيلات اجتماعية مختلفة ومشكلة تحول التشكيلات غير الرأسمالية ومن أجل تحطيم الأسلوب لماقبل الرأسمالية وتحويلها فانه من الضروري توافر شروط التراكم البدائي والتي هي على النحو التالي :

1) ـ تحرير المجتمع من أي علاقة اجتماعية سابقة وظهور الطبقة البروليتارية

2) ـ ظهور طبقة مالكة لوسائل الانتاج .

ولكي يتحقق هذين الشرطين فان من الضروري تحويل جزء من فائض الناتج الاجتماعي الى قوة منتجة جديدة وبالتالي الانتقال من عملية اعادة الانتاج البسيط الى اعادة

---

1) LABICA opcit p71

الانتاج الموسع وحتى يتحقق ذلك فانه من الضروري ظهور التداول والعمل على تحقيق الربح .

ب - على المستوى السياسي : - فان هذه النظرية تعبر عن انهيار مضاعف للرأسمالية حيث :-

- أن هذه العطية ستعجل بالقضاء على التحايز الطبقي الموجود والذي يتشكل من طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة .

- أن هذه العطية ولد تسخطا من جراء الفوضى في الانتاج والعداوة بين الطبقات سواء على المستوى الداخلي وحتى على المستوى الدولي والتي تسببت في أزمات خانقة والحروب والثورات التي تعد مؤشرا لنهاية الرأسمالية [1] في العالم .
ومهما يكن فان نظرية لكسمبورغ حول الامبريالية قد حددت طبيعة الأمبريالية وذلك باعتمادها على العناصر التالية :-

1 - اذا استطاع الانتاج الرأسمالي أن يوفر لنفسه سوقا غير محدود خاص به أي أن الانتاج يتطابق والامكانيات الإستيعابية للسوق .
فان الأزمات تصبح غير قابلة للتفسير على أنها ظاهرة دورية [2] .

2 - اذا كان الانتاج الرأسمالي يحققه سوقا كافيا لتصريف منتجاته فان مستقبل التراكم

---

1) RosaLuxembourg p: 152.

2) I Bid p: 164

الرأسمالي غير محدود[1].

3 - اذا كان الانتاج الرأسمالي يشكل في حد ذاته منفذا كافيا لتصريف منتجاته واذا كان توسعه لا يحدده سوى حجم القيمة المتراكمة ،فاننا نجد ظاهرة أخرى تصبح غير قابلة للتفسير والمتمثلة في اقتناص الأسواق والمنافذ الجديدة وكذا تصدير رؤوس الأموال ،وهي المؤشرات الأكثر دلالة للامبريالية الحالية[2].

وهكذا ففي الفرضية الأولى تنعدم الأزمات ،أما الثانية فان نمط الانتاج الرأسمالي يعرف تطورا غير محدود وفي الحالة الثالثة بينت لكسمبورغ بأن الامبريالية تصبح مبهمة[3] وعموما فان لكسمبورغ من خلال معالجتها لمنافذ تصريف المنتجات في غير المرحلة الرأسمالية تبرز تصريح البناء النظري لأطروحتها وعدم وصولها الى استنباطات فيما يخص الرأسمالية الاحتكارية وعليه فانها لم تستطع التوصل الى تعريف الأمبريالية والوقوف على آلياتها للهيمنة وآثارها على تطور الأمم التي تخضع للعلاقات الأمبريالية[4].

---

1) Rosa Luxembourg IBID p: 165

2) IBID p:165.

3) LABICA opcit p72.

4) التراكم على الصعيد الدولي - مرجع سبق ذكره - ص 75.

مطلـــب ثانـــي : ـ استخلاص متغيرات الهيمنة على ضوء الأطروحة اللكسمبورغية :

ان اللجوء الى اقامة علاقات مع الأمم غير الرأسمالية تعد ضرورية لتحقيق فائض القيمة . واذا كان ماركس بين من خلال مخططه أن ذلك يتم تحقيقه من خلال استغلال الطبقة المالكة لوسائل الانتاج للطبقة المعدومة دون السعي للاستعانة بالأمم غير الرأسمالية . ومن هنا تنطلق لكسمبورغ بهدف استخلاص نتيجتين : ـ

ـ من جهة ،تريد أن تبين أن الرأسمالية ليست بأسلوب الانتاج الضروري والمنطقي في تاريخ الاقتصاد العالمي .

ـ ومن جهة أخرى ،تريد أن تظهر أن التناقضات الداخلية للعالم الرأسمالي لا تزول الا بزوال الأمم غير الرأسمالية وحينها يزول أسلوب الانتاج الرأسمالي بدوره ،ومن ثم فان أطروحة ر و ز الكسمبورغ لا تتعارض مع الأطروحات السابقة بل تختلف في بنائها النظري والزاوية التي يحدد كل منهم على ضوئها طبيعة الامبريالية ومن ثم فان لكسمبورغ سلكت نهجا ميزها عن سابقيها اذ اعتمدت على مخطط ماركس وذلك لتبين من خلالها المنافذ المقدمة ،وذلك قبل تحقيق فائض القيمة لأن في تحليلها قد أثبتت أن فائض القيمة لا يمكن تحقيقه بدون منفذ خارجي . فالسبب الأساسي لتوسع التجارة الدولية يقوم اذن بشكل فطري لدى الرأسمالية لتوسيع الأسواق ،ولا ينجم أبدا عن أية مشكلة تتعلق بامتصاص الفائض لا في المرحلة التنافسية ولا في مرحلة الاحتكارات.(1)

1) التطور اللامتكافئ ـ مرجع سبق ذكره ـ ص 137 .

الا أن ايمانويل كما سنرى سينتهج نفس الخط الذي رسمته لكسمبورغ حيث يؤكد على أن الفائض يتم انتاجه في الدول الأقل تطورا ويتم تحويله الى الدول الأكثر تطورا وهذا سنبينه في الفصل اللاحق من خلال عرضنا لأطروحة التبادل اللامتكافئ.

مما سبق نتوصل الى استخلاص متغيرات الهيمنة انطلاقا من الأطروحة اللكسمبورغية بالرغم من أنها لم تستطع التخلص في تحليلها من النموذج التنافسي حيث تحدد مفهوم الأمبريالية ومن ثم التوصل الى تحديد آلياتها للهيمنة والعقبات التي تصطنعها للحيلولة دون تطور الأمم الأخرى.(1) ومع ذلك فانها ساهمت بأطروحتها في اثراء الموضوع محل الدراسة والمتغير الذي يمكن استخلاصه في هذا المجال يتمثل في الدور الذي يلعبه فائض القيمة وسبل تحقيقه وعلاقته بالمنافذ الخارجية.

وهكذا نصل في آخر المطاف الى جملة من المتغيرات على ضوء دراستنا لأطروحات الفكر الماركسي والتي نلخصها في مايلي :-

1) - المستعمرات من خلال تقاسم الأرض اقليميا

2) - تركز وتمركز رأس المال وظهور الاحتكارات

3) - تصدير رأس المال.

4) - تقسيم العمل الدولي وظهور مجموعة الدول الصناعية ومجموعة الدول الزراعية.

5) - تدني أسعار المواد الأولية والمنتجات الزراعية.

6) - فائض القيمة أو الفائض وعلاقته بالمنافذ الخارجية.

---

1) التراكم على الصعيد العالمي - مرجع سبق ذكره ص 75.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه المتغيرات التي استخلصناها والتي نعتبرها أهم العوامل التي يمكن لأي باحث الاستدلال بها لتحديد مفهوم خاص بالهيمنة وذلك في اطار العلاقات الاقتصادية - وهكذا يمكن القول أن المتغير الذي توصلنا اليه من خلال الأطروحة اللكسمبورغية يتفق مع ذلك الذي توصلنا اليه في البحث الخاص بنظريات النفقات المطلقة لآدم سميث والذي - كما أشرنا - قد أكد على ضرورة وجود الفائض والذي يعتبره الشرط الضروري واللازم لقيام التجارة الدولية ونفس الشيء بالنسبة لروز الكسمبورغ الذي أظهرت التناقض في بنية أسلوب الانتاج الرأسمالي هذا التناقض يكمن حله في قيام الأمبريالية ،وقد فسرت ذلك من خلال مخططات اعادة الانتاج الموسع للرأسمال الاجتماعي . فمثل هذا الميكانيزم يكاد لا يحتوى على أي محرك يدفع تطور الأمم المنتجة الى الامام ،أما الأمبريالية فهي عكس ذلك تماما ،انها بطموحها الدائم الى العمل الاضافي مرتبطة حتميا بتطور القوى المنتجة وادخال تعديلات جذرية ومتواصلة في أسلوب الانتاج ،يضاف الى ذلك الركض وراء مصادر مضمونة للمواد الأولية يتصاعد مع تنامي سرعة تطور القوى المنتجة في مرحلة الأمبريالية وهذا عكس ما كان عليه في المرحلة التنافسية ،ومن ثم يتولد طموح محموم للهيمنة على مصادر المواد الأولية القائمة والبحث عن مصادر أخرى جديدة وهذا يستفحل ويظهر جليا في المرحلة الأمبريالية . ولقد كان لهذا الطموح المحموم للهيمنة على مصادر المواد الأولية وانشاء أسواق لتصريف المنتجات بالمستعمرات وشبه

المستعمرات نتائج كثيرة مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر تغيير النظم الاقتصادية لما قبل الرأسمالية بها précapitaliste حيث أنشأت بها فروع ذات ارتباط وثيق يوطد ظاهر الهيمنة بها ، حيث نجد هذه الفروع تنسجم كليا مع مصالح وحاجات المتروبول وهذه الفروع هي بالذات تلك التي قالت بصددها روز الكسمبورغ أن الاقتصاديين والسياسية البرجوازيين الليبراليين اعتبروها بمثابة تقدم وحضارة منحتها الدول الأمبريالية للمستعمرات وشبه المستعمرات . الا أن الواقع يعكس ذلك حيث أن القوة المحركة للتغير تتمثل في ركض الأمبريالية وراء تحقيق الأرباح الطائلة ، هذه اللهفة والركض تكمن صفته المميزة في الهيمنة على الأسواق .

خاتمة : - استنتاجات عامة :

من باب الانصاف أن نشير بأن موضوع الأمبريالية لم يحضى فقط باهتمام المدرسة الماركسية بل نجد تحاليل أخرى متنوعة لغير الماركسيين حول هذا الموضوع، وقد تميزوا عن الماركسيين في كونهم لا يقرنون بين تطور النظام الرأسمالي والأمبريالية- وهذا ماتجده عند الماركسيين - اذ يعتقدون بأنها - أي الأمبريالية - تجد أسسها في جملة من العوامل ذات طابع اجتماعي - اقتصادي أو سياسي وهذه العوامل ليست بالضرورة وليدة النظام الرأسمالي (1) .

وأهم ماقدموا في هذا السياق وفي اطار تحليلهم الاجتماعي - الاقتصادي نذكر أطروحة التوزيع غير المتكافئ " للمداخيل لصاحبها هوبسون Hobson والذي من خلالها يثبت وجود علاقة مباشرة بين طريقة عمل النظام الاقتصادي والأمبريالية حيث يرى بأن حركة التوسع الكولونيالي لا تستجيب للضرورة الاقتصادية . بل يعتقد بأن وجود الفائض الكبير لرؤوس الأموال في الدول الصناعية الكبرى يعد - وهذا حسب اعتقاده - العامل المحدد للامبريالية وذلك لقلة المنافذ على المستوى الوطني ،ومن ثم فان الصناعيين والصيارفة يسعون جاهدين لايجاد مجالات استثمار خارجية تحقق الأرباح الطائلة، وعليه فان الأمبريالية تستجيب لتحقيق أغراض بعض الفروع الاقتصادية .

وفي نفس الاتجاه نجد من يربط الأمبريالية بالهياكل الاجتماعية المتخلفة وبذلك يعطيها

---

1) L'imperialisme op cit p38.

طابعا إجتماعيا بحت للتوسع الكولونيالي . وفي هذا الاطار يبين شومبيتر ، Josephschumpeter - بأن الأمبريالية ليست موجهة لهدف محدد وملموس، اذ تقوم على انقاض جطة من الهياكل الاجتماعية الموروثة وعليه فانه يعتقد بان الامبريالية تعود جذورها الى العهد الاقطاعي . وهكذا يتوصل الى نتيجة مفادها أن الأمبريالية لا يمكن اعتبارها نتيجة للنظام الرأسمالي . لأنه لا يمكن لنظام يعتمد على المنافسة الحرة وله امكانية امتصاص كل الطاقات الناجمة عن النشاط الاقتصادي أن يتوجه نحو الاكتشافات في الحروب [1]. وفي آن واحد يؤمن شومبيتر بميول هذا النظام نحو الحماية الجمركية والاحتكارات ويعتبر هذه الميولات العوامل المشجعة للامبريالية ، والتي باستطاعتها الاستجابة لطموحات عدد صغير من المنظمين والصيارفة ، ومن ثم كان من الضروري جدا البحث عن أسواق جديدة والتي تحقق امكانيات التوسع الكبيرة وتطوير مجالات توظيف رؤوس الأموال وترسيخ مبدأ هيمنة الاحتكارات بل وتوطيدها أيضا على المصادر المهمة للمواد الخام في هذه المستعمرات وشبه المستعمرات . غير أن التركيب الكورونيالي لها - أي المستعمرات - يشكل عقبة جوهرية أمام تحقيق هذه الأهداف .

من الأطروحات التي سلطنا الأضواء عليها وقمنا بمناقشتها توصلنا الى حقيقة

---

1) IBID p44.

تعد نقطة التقاء الأطروحات الماركسية التي مفادها أن في العهد الكولونيالي كانت الوظيفة الأساسية للمستعمرات تتمثل في تجهيز الدول الرأسمالية المتطورة بالمواد الخام ، وتحولت مصادرها الى ملكية احتكارية للدول الأمبريالية وسرعان ما نشأت في المستعمرات صناعة المواد الخام والتي شكلت فرعا صناعيا ذات مستوى عالي من التطور منسجما تماما الانسجام مع التطور الصناعي في الدول المتقدمة . ويشكل جزءا لا يتجزأ من عملية اعادة الانتاج فيها .

وقد تمكنت فعلا الدول الأمبريالية أن تربط مصادر الخام هذه ربطا عضويا بعملية اعادة الانتاج فيها . الآ أنها كانت عاجزة وغير راغبة أيضا في احداث تحولات جذرية في عموم اقتصاد المستعمرات وربطه عضويا في عملية اعادة الانتاج الرأسمالية .(1)

يضاف الى ذلك أنه في سبيل ضمان احتكارهم للمصادر الغنية بمواد الخام ، كان على الدول الأمبريالية القضاء على منافسة الأمبرياليين الآخرين لهم . ومنع نشوء رأسمالية محلية قد تتكون لها المطامح ذاتها هناك ، وهكذا كانت الحصيلة المنطقية لهذه الحالة هي نشوء الملكية الكولونيالية كتجسيد للاحتكار الكولونيالي . ومع التحول الحاصل في بنى الدول الرأسمالية المتقدمة وانتقالها الى مرحلة جديدة . كثفت سعيها للحصول - زيادة على مواد الخام - على مجالات اضافية لتوظيف رؤوس الأموال

---

(1) التراكم على الصعيد العالمي - مرجع سابق الذكر ص 73

وأسواق جديدة لتصريف السلع الاستهلاكية ووسائل الانتاج ،غير أن التركيب المتخلف والمتردي للمستعمرات ،والذي يمتاز بالركود وتخلف الانتاج الزراعي ،يجعل منه - أي القطاع الزراعي - فرعا غير مناسب على الاطلاق لتوظيف رؤوس الأموال أو كسوق لتصريف وسائل الانتاج .

هذا التحليل يمكن الاعتماد عليه ذلك لأنه يقدم وجهة نظر تاريخية صرفة للعلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والتي اصطلح على تسميتها الأمبريالية وباقي دول العالم والتي اعتبرها نظام كولونيالي أو مستعمرات وشبه مستعمرات . والتي تسمى اليوم بالدول المتخلفة أو الدول النامية . هذه البلدان تشكل طرازا خاصا وتتميز بملامح ومشاكل معينة تنفرد بها عن غيرها . ومن الطبيعي أن هناك جملة من المعالم المشتركة الناجمة عن منشأها المشترك . هذه الدول بعد استقلالها ستعتمد على أساليب للتنمية وستعمل على التحرر النهائي وقد أقامت علاقات تجارية ومالية مع الدول المتقدمة وهكذا برزت الى الساحة جملة من النظريات نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نظرية نمو التخلف والتبادل اللامتكافئ* والتي يحرص المنظرون على اعتبارها النظرية الحديثة للامبريالية . ونظرا لأهميتها النظرية فاننا سنحاول تسليط الأضواء عليها في الفصل اللاحق محاولين من خلال أطروحاتهم ابراز مقولاتهم في التجارة الدولية والآثار التي تنجم من جراء حركة السلع ورؤوس الأموال وما هو موقع الهيمنة في نظرياتهم .

الفصل الثالث : - الهيمنة من خلال الفكر المعاصر .

- مقدمة -

منذ الثلاثينات ،عرفت العلاقات الاقتصادية تحولا كبيرا . وذلك بانفصالها تدريجيا عن الفلسفة السياسية ،والقانون الدولي العام وكذا بانفصالها عن التاريخ السياسي ،وتوجهت دراسة العلاقات الدولية في اطار العلوم الاجتماعية ،حيث أصبحت تشكل اشكالية بحث خاصة متميزة عن غيرها من الفروع ،ولم تبلغ ذروتها الا بعد الحرب العالمية الثانية . وهكذا فكل الدراسات التي سبقت هذه الحقبة التاريخية تعد دراسات تقليدية ذلك لأن أغلبها اعتمدت على المنهج الوصفي ،والواقع أن العلاقات الدولية تمثل نطاقا مستقلا من نطاقات النشاط البشري ،تملك خصوصية متميزة حتى هذه اللحظة من تاريخ الانسانية ومن ثم اعتقد معظم الباحثين بوجود هيكل النظام الدولي ويترجم في الواقع الخط العام لعلاقة الهيمنة والنفوذ بين وحدات النظام الدولي [1] . والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي ،وانعكاس المشكلات الاقتصادية على مجريات الأحداث الدولية وفي سياق هذا التصور الذي يعرف تزايد الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية العالمية فان من الضرورة بمكان أن نميز في المجال بين مفهومين أساسيين ،الأول والمتمثل في مفهوم النظام الاقتصادي العالمي ،والمفهوم الثاني يمثل في النظام الاقتصادي

1) قضية التصنيع مرجع سبق ذكره . ص 27

الدولي والعلاقة القائمة بينهما والغاية من تحديد هذه المفاهيم التوطئـــة للأطروحات التي سنعالجها في هذا الفصل والتي هي في حقيقة الأمر تستنـــد الى هذه المفاهيم ومدى بلورتها . وقد تطرق الى هذا الموضوع الدكتور اسماعيل صبري عبد الله الذي حاول رفع الالتباس حيث يعتبر النظام الاقتصادي العالمـي على أنه يترجم العلاقات الاقتصادية التي تقوم على النطاق البشري مابين الشعوب نفسها ،بينما يقوم النظام الاقتصادي الدولي مابين الدول كتكوينات سياسية .(1)

ومن ثم فان العلاقة بين النظامين هي علاقة بين المضمون والشكل . فالمفهوم الأول من الناحية التاريخية يعد أقدم من المفهوم الثاني ،فكما رأينا في الفصول السابقة لم تكن العلاقات في جميع الأحوال اقتصادية ،وانما كانت ولا تزال تتخذ في كثـير من الأحيان أشكالا لا اقتصادية كالنهب المباشر بصورة وأشكاله القديمة والحديثة .(2)

ولقد استطعنا في الفصول السابقة الى ابراز القصور الواضح في أطروحـــــــتي آدم سميث لدى الكلاسيك من جهة وكارل ماركس لدى المدرسة الماركسية من جهـة أخرى ويمكن ارجاع ذلك كما ذكرنا أعلاه - الى كون العلاقات الاقتصادية الدوليـة لم تكن انفصلت بعد عن الفلسفة السياسية والقانون الدولي العام كما أنها لـــم تكن منفصلة عن التاريخ السياسي ،ولذا فلا غرابة اذا كان سميث أو ماركس لم يوليا اهتمامهما لهذا الموضوع بل اشترط الأول وجود الفائض كشرط لحدوث المبادلـــة

---

1) د / عارف دليلة ـ بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم ـ دار الطليعة الطبعـة (1) سنة 1982 ص - 146 .

2) د / عارف دليلة ـ بحث في الاقتصد السياسي للتخلف دار الطليعة الطبعة (2) سنـــة 1987 - ص 168 .

الدولية واكتفى ماركس بملاحظاته العابرة وهدفه في ذلك فقد النظام الرأسمالـــــي لا سيما في ركضه وراء تحقيقه الأرباح الطائلة واستنزاف طاقات قوة العمـل .

أما المفهوم الثاني والمتمثل في العلاقات الاقتصادية الدولية والذي حدده اسماعيل صبري عبد الله على أنه يقوم بين الكيانات القطرية ممثلة بتكويناتها السياسيـــــة وعبر قنوات مؤسساتها - أي البناء الفوقي في التعبير الماركسي - أي مجالهـــــا السياسي . وهذا يبدو واضحا وجليا في الأطروحات المتبقية والتي بينت علـــى فرضيات كحرية التجارة والمنافسة وامكانية حركية السلع ... الخ ووضع شروطـــا أساسية اذا توفرت ، فانها تسهّل وتشجع قيام المبادلات الدولية .نذكر هنـــا الفائض ومعدل التبادل وضرورة تقسيم العمل والتخصص الدوليين ونسب عوامل الانتاج فيما غطت المدرسة الماركسية وفق منهج مغاير تماما حيث حاولت من خلال كشفهـــا لميكانيزم الانتقال من المرحلة التنافسية الى الاحتكار عن طبيعة الأمبريالية وآلياتهـا وقد بينوا بأن ممارسات الدول الأ ميريالية انما تترجم في حقيقة الأمر ممارســـات الهيمنة وذلك وفق أساليب عديدة نذكر منها التمركز العالمي للانتاج ورأس المال ، حيث يحقق الاحتكار عند درجة عالية من تطوره اندماج رأس المال الصناعي بـــرأس المال المصرفي ومن ثم تبرز الهيمنة من خلال أساليب النهب والسلب وتحويـــل المستعمرات الشاسعة الى مجالات اقتصادية نشيطة تخدم الرأسمالية الاحتكاريـــة

كمصادر تموين بالمواد الأولية وأسواق لتصريف المنتجات . وهكذا تم تقسيم العالم جغرافيا واقتصاديا وذلك تبعا لتغير موازين القوى الاقتصادية بين المتروبولات .(1)

والحقيقة أن بروز هيمنة النظام الرأسمالي خارج حدود الاقليمية تكمن في انعدام امكانية فائض القيمة والنمو داخليا في النظام ذاته .

لقد نجم عن الحرب العالمية الثانية ضعفا معتبرا للقوى الكولونيالية - أي الدول الأمبريالية . حيث عرف العالم غداة انهاء هذه الحرب استقلال مجموعة لا يستهان بها من المستعمرات وشبه المستعمرات ومن جهة أخرى بروز القطب الاشتراكي كقوة لا يمكن اهمالها والتي شجعت المستعمرات على المطالبة باستقلالها وذلك رغبة في الحصول على ثقتها . الا أن جملة من الدول المستقلة حديثا حاولت قصار جهدها تجنب هذه المواجهة القائمة بين القطبين - أو مايسمى بالحرب الباردة - بانشاء مجموعة الدول غير المنحازة . وهكذا نلاحظ أنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تبرز قواعد ارساء نظام دولي عند طريق انشاء المؤسسات الدولية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والمالي والتي تعد تنظيما حديثا لم يسبق له مثيل من قبل . ولقد توفر المناخ الذي ساهم في انجاح هذا النظام نذكر منها الأزمة الاقتصادية الكبري 1929 وتلتها الحرب العالمية الثانية التي انهكت الاقتصاديات الأوروبية خاصة وخرجت من الحرب

---

1) مرجع سبق ذكره - ص 169 .

في حالة انهيار شبه كلي ، هذه الاقتصاديات لقت دفعا أمريكيا قويا من خلال مساعدتها المعروضة لاعادة البناء وتنمية النظام الرأسمالي ، وبالفعل لقد لعبت المساعدات الأمريكية دورا هاما في تحرير المبادلات وذلك عن طريق العودة التدريجية الى قاعدة الصرف ومراقبة حركات رؤوس الأموال ولقد استغلت الولايات المتحدة من أجل تحقيق هذه الأهداف المؤسسات الدولية التي أنشأت لتكريس النظام الاقتصادي الدولي في هذه الفترة نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر صندوق النقد الدولي F.M.I والمؤسسة الدولية للتنمية A.I.D والبنك الدولي لاعادة الانشاء والتعمير BIRD والمؤسسة الدولية للتعاون والتعريفة الجمركية GATT ... الخ بالاضافة الى ذلك تم انشاء مناطق اقتصادية جهوية وذلك في الخمسينات ولقد سايرت الاقتصاديات الرأسمالية هذه التحولات الهيكلية الهامة ، فمن جهة أخذ التركيز شكلا آخر ويظهر ذلك من خلال حجم الشركات وتنوع أنشطتها الصناعية وتوسعها الى الصعيد العالمي وهذا مايعرف اليوم بالشركات المتعددة الجنسيات والشركات العملاقة .

والتي أصبحت تساهم في أنشطة غير انتاجية أي أنشطة الخدمات . ومن جهة أخرى فان هذه المرحلة لتطور الرأسمالية عرفت تدخلا متزايدا للدولة في المجال الاجتماعي وفي مجموع الأنشطة الاقتصادية للدول المصنعة .

ومع حلول السنوات الخمسين ، تزداد الفجوة اتساعا بين مستوى التنمية للدول

المتخلفة ومستوى التنمية للدول المتقدمة هذه الفجوة تظهر جليا من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية وترجمة برامج المساعدات المقترحة من طرف هيئة الأمم المتحدة وكذا مساعدات الدول الصناعية نفسها والمخصصة لدفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة . ومن ثم فان مسألة التنمية الاقتصادية تعد الشغل الشاغل لعدد كبير من المناقشات التي تركز من جهة على مفهوم التبادل اللامتكافئ" بين هاتين المجموعتين ومن جهة أخرى الصعوبات التي تواجه التصنيع وتنوع المنتجات للدول المتخلفة .(1) وهكذا فان الاقتصاديين الرأسماليين ينطلقون عند وضعهم لنظريتهم التنموية من الجوانب الكمية للتخلف . فهم يلاحظون جملة من الفوارق الكمية بين مرحلة بدء" التطور الرأسمالي في الدول الرأسمالية المتطورة حاليا وبين المرحلة ذاتها في البلدان المتخلفة . مثل انخفاض حصة الفرد من الدخل الوطني ، وندرة رأس المال ، وارتفاع معدل الولادات ، والنمو الديمغرافي ، والأمية . . . الخ وبالاعتماد على هذه المؤشرات الكمية يقرر الاقتصاديين الرأسماليين القاعدة التي يرونها مناسبة للانطلاق في عملية التنمية للبلدان المتخلفة . وبهذه المؤشرات الكمية يقررون القاعدة التي تنطلق منها البلدان المتخلفة في عملية التنمية الاقتصادية ، وبذلك يهملون دور العلاقات الانتاجية ويطمسون دورها . ولكن حقيقة الأمر هي أن هذه الظواهر الكمية ، بما في ذلك نصيب الفرد من الانتاج الاجمالي ماهي الا معالم ظاهرية فقط للتخلف تكمن

1) L'impérialisme op cit p 59.

أسبابها العميقة في الماضي الكولونيالي للبلدان المتخلفة ذات التركيب ماقبل الرأسمالي وشبه الكولونيالي وفي الهيمنة الكولونيالية للامبريالية . ومن ثم فان التخلف لا يمكن اعتباره وضعا قائما فحسب انما عملية تاريخية أيضا لا يمكن فهمها واستيعابها الا بالارتباط ومع النظام الذي أنتجها .

ومن ثم نجد من يعتقد بأن التخلف مجرد تأخر في النمو وهذا الاعتقاد الشائع بين المفكرين الرأسماليين وهناك من يحمل الدول الامبريالية مسؤولية تخلف الدول المستقلة حديثا ويعتبرها ظاهرة تاريخية وهذا المسلك يتبناه الفكر الماركسي - حيث رأينا سابقا - أن عملية التراكم البدائي لرأس المال قد تمت عن طريق استخدام النهب والعنف - وهذه العملية يهدف من ورائها اعادة توظيفها في عملية الانتاج الموسع وبالاضافة الى انتاج فائض القيمة - روزا لكسمبورغ - والتي تعتبر المصدر الرئيسي للتراكم،هناك سبل أخرى لتحقيق تركز رأس المال كنا قد سردناها في الفصل السابق منها : النظام الاستعماري (الكولونيالي) والنظام الضريبي وكذا نظام الحماية من خلال رفع التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة وكذلك الطرق الاستغلالية لاستثمار القوة العاملة وحتى الأطفال لم ينجوا من هذا الاستغلال .(1) (2)

ان مصطلح التخلف لم يرد البتة في الأدبيات الاقتصادية وأول من استعمل

---

1) - طلال البابا . قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ط-3 .دار الطليعة بيروت ص 22
2) - د / محمد يحيى ربيع - نظرية التخلف والتنمية - مطبوعات معهد العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر .

(1)
هذا المصطلح أندري سوني في مجلة السكان وكان ذلك سنة 1952 - وقد

جاء هذا المصطلح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين ظهرت فوارق اقتصادية

وسياسية واجتماعية وعسكرية بين الدول المتخلفة والمتقدمة حيث ظهرت مجموعات تجمعها

خصائص مشتركة من ثم جاء الاشتقاق على تسمية الدول المتخلفة مجموعة دول العالم

الثالث والتي رغم تناقض الايديولوجيات فيها وتفاوت اقتصادياتها الا أنها

تواجه مشاكل مشتركة تظهر جليا من خلال علاقاتها الاقتصادية مع المجموعتين

الأولى والثانية (. أي البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان ذات التوجه الأشتراكي)

ومن ثم برزت أطروحات تعالج ظاهرة التخلف ومن أهمها تلك الأطر التي ظهرت

في الدول المتخلفة أهمها مدرسة أمريكا اللاتينية والتي تعد صاحبة فكرة المركز

والمحيط والتي سعت الى اظهار مدى هيمنة المركز أو القلب النابض على الدول

المتخلفة والتي يدرجونها تحت مصطلح المحيط والأطراف ومن ثم فانه من الضروري

التطرق الى رواد هذه المدرسة وعرض أطروحتهم التي يحاولون من خلالها تشخيص

ظاهرة التخلف وابراز التهيمنة كأساس للعلاقات القائمة بين هاتين المنظومتين

---

1) - اتفق على هذه التسمية سنة 1964 في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف وهي دول لا تنتمي من حيث المستوى الاقتصادي الى المجموعة الرأسمالية المتقدمة ولا أي مجموعة الدول الاشتراكية ويفوق عدد دول العالم الثالث 130 دولة .

وتعد أطروحاتهم تعبيرا عن التخلف التي تعاني منه دولهم وقد ذهب البعض الى اعتبارها نظريات للامبريالية الحديثة New Imperialisme، اذ تأخذ شكل التبادل اللامتكافئ* والاستقطاب * هذا ماسنحاول دراسته في هذا الفصل الذي يضم العناصر التالية : -

مبحث أول : - والذي نتطرق فيه الى أطروحة نمو التخلف لفرانسك .

أما المبحث الثاني : - فانه يثير مشكلة التبادل اللامتكافئ* لايمانويل وأثرائها بمناقشة سمير أمين وبريش وماندبيل .

بينما المبحث الثالث : - فانه يطرح نظرية الهيمنة لصاحبها فرنسوا بيرو .

الخاتمة : - مدى تطبيق مفهوم الهيمنة على النظام النقدي الدولي .

مبحث أول : ـ الهيمنة من خلال أطروحة نمو التخلف : *

مقدمة : ـ

توصنا فيما سبق الى اظهار الهيمنة من خلال العلاقات المتباينة التي تربط المتربول بالمستعمرات ،وكيف تسخر هذه الأخيرة لخدمة اقتصاديات الدول الأم ،أين كانت المستعمرات تشكل سوقارئيا لتصريف المنتجات وفي نفس الوقت تعد مصدرا لاستنزاف الثروات الطبيعية والمواد الزراعية .

ان أطروحة نمو التخلف تعد امتداد لأطروحات الامبريالية ،فهي تعتمد على المنهج التاريخي ذلك لأن التجربة التارخية للبلدان المتخلفة ،تبرز مسئولية الدول الأمبريالية ،ذلك لأن التخلف ليس حالة متأصلة أو متوارثة بحيث يعود ذلك لانعدام الترابط بين ماضي البلدان المتخلفة أو حاضرها وبين ماضي البلدان المتقدمة التي لم تكن متخلفة في يوم من الأيام ومن ثم فان التخلف ـ كما يراه فرانك ـ هو النتيجة التارخية للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستمرة بين التوابع ومن البلدان المتطورة حاليا والتي تندرج في دائرة التبادل اللامتكافئ (1) وقد عالج ذلك

---

* نمو التخلف Le développement du sous-développement
Auteur: André Gunder Frank

1) ـ أ ـ ق ـ فرانك ،الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ـ ترجمة عصام الخفاجي ،دار ابن خلدون سنة 1974 . ص110 .

في اطار التناقضات التي تميز النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي وذلك عكس ماقام به لينين ولكسمبورغ . وقد أوردها على النحو التالي [1] :-

1 - نهب الفائض الاقتصادي لاكبر عدد ممكن من المستعمرات وامتلاكه من طرف الأقلية .

2 - استقطاب النظام الرأسمالي في المركز المتروبول والمحيط التابع .

3 - المحافظة على البنية الأساسية للنظام الرأسمالي عبر تاريخ توسعهما وتحويلها بأن تولد ميلا نحو تنمية المتروبول في اطارها العالمي كما تولد ميلا آخر نحو تخلف التابع .

وهكذا فقد ركز فرانك على تشخيص ميكانيزمات الأمبريالية وتعد نضريته تصورا معاصر للامبريالية الحديثة .

مطلب أول : - عرض أطروحة نمو التخلف .

لقد أدرك فرانك بأن التبادل اللامتكافئ يمثل حصيلة حاصل للبنية الاحتكارية للمبادلات والتي تفرز تبعية خارجية للأطراف بالنسبة للمتروبول .

وهكذا فان مفهوم التبادل اللامتكافئ والاستقطاب مرتبطين وغير مستقلين في البناء النظري لفرانك . فاقتطاع الفائض مرتبط مباشرة بالبنية الاحتكارية للمبادلات . ويهدف من وراء ذلك ابراز مقولة الاستغلال الرأسمالية ،والتي تخلق سلسلة توحد

---

1) L'Impérialisme opcit p 132

العالم الرأسمالي كله بالمتروولات وهكذا فان الهيمنة يحصرها في كونها علاقة تكنولوجية لربط المستوى المتطور المتباينة وتعزز هذه العلاقة عن طريق استقطاب العالم وفق شبكة معقدة تربط بين المتروبول والدول التابعة (1) ولقد حدد هذه الشبكة في مؤلفة نمو التخلف (2) ذلك تحت عنوان " حول آليات الأمبريالية " .

ومن أجل ابراز آليات الامبريالية ، يقدم فندر فرانك دراسة يبرز من خلالها العلاقات القائمة بين البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وقد حصرها في العناصر التالية (3) :-

1 - التدفقات المالية من البرازيل نحو الولايات المتحدة الأمريكية .

2 - آثارها على البنية الاقتصادية والصناعية البرازيلية .

3 - التخلف والتصنيع والاستثمار الأجنبي .

1) - التدفقات المالية من البرازيل باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية : -

اذا كان لينين قد أكد على فكرة تصدير رؤوس الأموال بهدف الاستثمار في المستعمرات وشبه المستعمرات ، وقد خطى بوخارين نفس النهج وأكد على ذلك واعتبرا ذلك من خصائص الأمبريالية ، ومن ثم ينطلق فرنك مخالفا هذا الرأي ، معتمدا في ذلك على توافر احصائيات لدى منظمات رسمية بالدول المتقدمة تناقض المقولة

1) الاقتصاد الرأسمالي العالمي - مرجع سبق ذكره - ص

2) A. Gunder frunk developpement du sous développement ed MASPERO traduit par ch. passadéos. Année 1970 p 145.

3) IBID p 145.

السالفة الذكر . وفي هذا السياق يبين أن حجم الاستثمار خلال الفترة 1947 ،
- 1960 - لرؤوس الأموال الخاص الأمريكية بالبرازيل فقدر بـ 1814 مليون دولار ،
وفي نفس الوقت ،تدفق رأس المال الناتج عن الاهتلاكات والأرباح وكذلك الفوائد
والتحويلات الأخرى الصادرة من البرازيل باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بلغت
3481 مليون دولار وهذا ان دل على شيء فانما يدل على وجود تدفق لرأس
المال من البلدان الفقيرة المتخلفة باتجاه الدول المتقدمة - على حد تعبير -
فالدول المتقدمة ترى في هذا التدفق بأنه سلوك طبيعي منطقي ويمكس ذلك
مكافأة لعملية الاستثمار والقرض وبالتالي فان التدفق العكسي من الضروري أن يكون
أكبر من تدفق رأس المال الى البرازيل لأنه يحمل في طياته الأرباح المحققة
وكذلك الفوائد بطريقة شرعية . وحسب الرئيس كينيدي فان تيار رأس المال القادم
من الدول المتخلفة يبلغ 1300 مليون دولار بينما تدفق رأس المال المصدر الى
نفس الدول بلغ 200 مليون دولار الا أنه في هذا السياق نجد أن تدفق رؤوس
الأموال باتجاه أوروبا الغربية يبلغ 1500 مليون دولار وهو يتجاوز تدفق رأس المال
العائد الى الولايات المتحدة والذي يبلغ 1000 مليون دولار ؟ بهذا الطرح يهدف
فرانك الى الوصول الى أن المعاملات تختلف بين الولايات المتحدة والدول المتخلفة
على معاملاتها مع الدول الغربية ،وفي هذا السياق يتساءل هل يجب علينا أن
نعتقد على أنه من الطبيعي أن تكون الفوائد والأرباح المحققة في الدول المتخلفة

أعلى من تلك المحققة بالدول القوية والمتقدمة ،وهكذا فان تحقيق هذه الأرباح (1)
الطائلة يرجعها فرانك لوجود برازيليين يتعاونون مع المشاريع الأمريكية ويمونونها
وذلك برأس المال البرازيلي شريطة الحصول على امتيازات وحصص من الأرباح (2) •

2 - أثارها على البنية الاقتصادية والصناعية البرازيلية : -

يعتقد الكثير بأن الاستثمارات الأمريكية بالبرازيل تدعم البنية الاقتصادية البرازيلية من توزيع هذه الأستثمارات والقروض على القطاعات الانتاجية للدول المستقلة وبذلك تساهم في التنمية الاقتصادية إلا أن الحقيقة عكس ذلك فمن بين 791 شركة أمريكية بالبرازيل - وذلك سنة 1960 - نجد منها 125 شركة تمارس نشاط التصدير والاستيراد وما تبقى فان تمارس أنشطة تجارية لاعلاقة لها بالقطاع الانتاجي كالمصارف والتأمين العقاري وشبكات توزيع البترول والفندقة والاشهار هذه الشركات ذات الطابع التجاري تمثل حوالي 46٪ من حجم رأس المال الأمريكي المستثمر بالبرازيل أما 54٪ من رؤوس الأموال الأمريكية والتي قدمتها كتابة الدولة للتجارة الأمريكية للانتاج الصناعي فانها قد وجهت لانتاج السلع الاستهلاكية والتي تمثل 48٪ من الانتاج الصناعي الأجنبي بالبرازيل ،منها 20٪ موجهة لقطاع المنتجات

---

1) I BID P 149

2) I BID P 150

الزراعية والمشروبات والتي تضم 17 شركة . وبصفة عامة فان الشركات الأمريكية بالبرازيل موجهة لانتاج سلع غير أساسية برؤوس أموال برازيلية . ومن ثم فان تركيبة الأستثمارات الأجنبية وآثارها على البنية الاقتصادية البرازيلية تشكل عوامل أساسية للتخلف في هذا البلد . واذ تندرج هذه الاستثمارات في اطار دفع عجلة التنمية وانجاح استراتيجية احلال الواردات الا أن الواقع يثبت عكس ذلك فالصانع البرازيلية تقوم بالتركيب وهي تندرج في اطار عقود نقل التكنولوجيا سواء مفتاح باليد أو منتوج باليد وبالتالي تتسع فجوة التخلف وتتعمق بتبعية الاقتصاد البرازيلي للاقتصاد الأمريكي . وعليه فان الهيمنة بالنسبة لفرانك هي علاقة تكنولوجية ترتبط بمستويات التطور المتباينة وأكثر من ذلك فهي علاقة للتبعية بالمتروبول الاحتكاري بحيث تتدعم هذه العلاقة عن طريق استقطاب العالم حسب شبكة معقدة تربط بين المتروبول والدول التابعة[1].

3 - التخلف وعلاقته بالاستثمار الأجنبي .

يربط فرانك في هذا المجال بين ظاهرة التخلف والتصنيع والاستثمار الأجنبي ومن أجل فهم هذه المعادلة فانه يرى من الضروري معرفة التاريخ الاقتصادي للتخلف والتنمية والدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية . فالتوسع

1) الاقتصاد الرأسمالي العالمي - مرجع سبق ذكره - ص 171 .

التجارى للرأسمال المتروبول في أمريكا اللاتينية ، وافريقيا وآسيا قد تسببت في تحطيم الاقتصاديات الزراعية وكذلك الصناعية الانتاجية منها وحتى الاستهلاكية وذلك باستخدام القوة العسكرية من أجل نهب هذه الشعوب وتذليلها لخدمة اقتصادياتها ، وهكذا بفضل تفكيك البنى الاقتصادية لها ودمجها في السوق العالمي تولدت قا ظاهرة التخلف .[1] عن طريق اقتطاع الفائض وحسبه فرانك دائما فانه عندما يظهر التخلف البنيوى ، الذي يتفوق أهميته أهمية امتصاص الفائض الاقتصادي للبلد التابع ، وذلك عندما يندمج هذا البلد بالنظام الرأسمالي العالمي ويدعم مقولته السالفة بالرجوع الى تاريخ البرازيل أين قام الاقتصاد العالمي الموسع منذ بداية القرن 16 م بتحويل مناطق بالبرازيل تحويلا تدريجيا الاقتصاد التصديري مرتبط ارتباطا كليا ببنية وتطور النظام الرأسمالي العالمي ولقد مرت هذه المناطق بمرحلة نمو اقتصادي ظاهري ، الا أنه كان نموا تابعا عاجزا عن توليد المزيد من النمو ، وما أن تدهورت الانتاجية بهذه المناطق تقلصت المصالح الاقتصادية الأجنبية فيها وهكذا بدأت عملية تطور التخلف تأخذ مجراها والتي لا زالت قائمة الى يومنا هذا ، وهكذا فان الشروط التي تولد التخلف هي نفسها العملية التاريخية التي تولد التطور أي تطور الرأسمالية نفسها ، وأن نماذج التنمية على الطريقة[2]

---

1) *Le developpement du sous developpement opcit p 155.*

2) الأمبريالية وقضايا التطور ... مرجع سبق ذكره ص 108 - 109 .

الغربية المعـــدة للتصدير الى البلدان المتخلفة تعتمد سوسيولجيا متخلفـــة وخلفيات ايدولوجيـة متخلفة والغاية من ذلك ربط هذه البلدان بعجلة الأمبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا فان ظاهرة التخلف والتقــدم - كما أشرنا - ظاهرة واحدة لا تتجزأ وتربطهما عضويا جدلية سببية واحـدة . وبعبارة أصح وأدق فان التخلف والتقدم هما وجهان لعملة واحدة (1) ، وعليه نصل الى النموذج النظري الذي قام باثرائه فرانك يتكون من أربعة عناصر مرتبطـــة فيما بينها ارتباطا وثيقا :-

العامل - 1 - : استقطاب المتروبول للدول التابعــة *

العامل - 2 - : عـلاقـة الهيمنـة .

العامل - 3 - : تغيير مستوى القوى الانتاجية واعادة الانتاج الموسع الاجتماعي .

العامل - 4 - : امتـــلاك الفـائـض .

ان انشاء المتروبول لشبكة معقدة لاستقطاب الدول التابعة في سلسلة من المراحــــل تسمح باندماج اقتصاد الاحتلال في دائرة الاستغلال الرأسمالي . ومن ثـم فان مفهوم الهيمنة داخل شبكة المتروبول وعلاقته بالدول التابعة يؤدي الى تحول مستوى القوى الانتاجية وكذلك تحول عملية اعادة الانتاج الموسعة لرأس المــــال الاجتماعي والتي تقدم تحت شكل سوء الاستخدام والتوجيه للموارد المتاحة داخــل النظام وعبر كل مراحله (2) وهكذا فان امتلاك الفائض يبدو في هذا المقام كنتيجـة

---

1) محمود عبد المولى التطور ... مرجع سبق ذكره ص 93

*) Satellite. الدول التابعة .

2) A.G. Frunk. op.cit p 142.

لعملية الاستقطاب السالفة الذكر .

من جهة أخرى ، يقوم المتروبول بسلب الفائض الاقتصادي الذي يتم تحقيقه في الدول التابعة بحيث توجهه الى تطوير وتنمية اقتصادياتها . ومن ثم تبقى ظاهرة التخلف قائمة في التوابع لعدم قدرتها على استغلال فائضها .(1)

وبالفعل فان استقطاب المتروبول للبلدان التابعة يأخذ طابع متميز يتمثل في علاقات الهيمنة والتي تنجر في اطارها قوة العمل المهمشة في اقتصاد الاحلال بالمتروبول الرأسمالي المهيمن ، ويشكلون دفعا قويا لشبكة الاستغلال (2) ، وهكذا تفرز هذه العلاقات اشكالا مختلفة للتبعية منها التبعية التكنولوجية والمالية وكذا التبعية السياسية والعسكرية وعموما فان قسما كبيرا من تجارة البلدان التابعة لا يخضع للتبادل اللامتكافئ ، لأنه لا يمثل (3) سوى تحويل للسلع بين فروعا متكاملة عمودية لمنشآت دولية ، هذه المبادلات تؤدي الى تقليص الفائض الاقتصادي المحقق في البلدان التابعة .

مطلب ثاني :- مناقشة أطروحة فرانك .

انكب قوندر فرانك على دراسة ظاهرة التخلف وحاول من خلال مؤلفاته تحديد العوامل التي ساهمت في نشوء الظاهرة والتي لا يمكن فصلها عن ظواهر

---

1) A.G Fvunk op cit p 24.
2) I BiDEM p 24.
3) I BiDEM p 38.

ومؤشرات التبعية للبلد المتخلف ببنيته الاجتماعية - الاقتصادية . وانعكاس التخلف سلبيا على اقتصاديات البلاد المتخلفة وعلى وجه الخصوص في الزراعة والصناعة ،واذا كان تحول أوروبا الغربية الى طريق النمو الرأسمالي مرتبطا بقانون فائض القيمة والذي يعد العامل المحدد والرئيسي للتطور ونظرا لقدرة هذه الدول الانتاجية وتطور الانتاج فانها أصبحت تعمل على البحث على أسواق خارجية من أجل زيادة التراكم عبر النهب المباشر ومن أجل تصريف البضائع المنتجة في البلد الأم وهذا ما جعل فرانك يركز على العلاقات القائمة بين المتروبول والبلدان التابعة وحصر هذه العلاقات في ابراز طابع الهيمنة الذي يظهر جليا من خلال نهب الفائض أي جزء من الثروة الوطنية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وتحويلها الى المتروبول من أجل ادماجها في العملية الانتاجية ،المتطلبة والموسعة . ولقد أورد بول باران في كتابه الاقتصاد السياسي للتنمية بعض الملامح التي تدعم مقولة فرانك حيث يبين الطرق التي مارستها الدول الأوروبية في بداية تطورها الرأسمالي في نهب البلدان المتخلفة وكيف كان هذا النهب والثروات المسلوبة تصب في أقنية تراكم رأس المال ودورها في عملية التطور الرأسمالي في البلدان الأوروبية وتوسيع الفجوة بينها وبين البلدان المنهوبة وبالتالي نمو تخلفها (1) . وعلى هذا

---

1) د / طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ،ط 3 دار الطليعة بيروت- 1986 ص 31

الأساس يعتبر فرانسك أن الرأسمالية هي التي تتحمل ،تاريخيا، مسؤولية التخلف والفقر في البلدان المتخلفة وذلك من خلال النهب الذي مارسته في بداية تطورها واستمرارها لعملية النهب من خلال التقسيم الدولي للعمل ومن خلال ارساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية .

ان فرانسك يحلل التخلف على أنه نتيجة لهيمنة اقتصاد الولايات المتحدة على اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية ،حيث نجدها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - عمدت الى بلوغ الاستراتيجية الجديدة في الهيمنة والمتمثلة في التحكم في اقتصاديات الدول التابعة وهذا لا يمكن تحقيقه الا عن طريق تفكيك الاقتصاد لهذه الدول الى قطاعين ،وبعبارة أصح وأدق ،أن الولايات المتحدة تعمدت في خلق وفرض الازدواجية (1) حيث يكون القطاع الحديث تحت هيمنة واشراف المتروبول ويرتبط به ارتباطا عضويا وهذا من كل الجوانب (سواء التكنولوجي ،المالي ،... الخ) ،فالتوسع الرأسمالي قد تغلغل بشكل كلي وفعال في أكثر القطاعات الحيوية في البلدان التابعة ،ومن ثم فان هذه القطاعات تعد نتيجة التطور التاريخي للنظام الرأسمالي مثلها مثل المعالم التي تبدو أكثر عصرية أو رأسمالية في متروبولات هذه البلدان المتخلفة ،هذه الأخيرة تشكل التوابع التي تحوم في فلك حول المركز - أي المتروبول - ويصل فرانك الى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة ستتخلى عن هذه القطاعات حين تتآكل انتاجيتها

---

1) الازدواجية " Dualisme " .

وأسواقها . هذا ما يعتبره فرانك في أطروحة تطور التخلف .

بالاضافة الى ماسبق ،عالج فرانك قضية " التبادل اللامتكافئ " وهو يرى بأن ناتج عن البنية الاحتكارية للمبادلات التي تفرز الهيمنة الاقتصادية ،من خلال ميل معدل التبادل لصالحها . والواقع يثبت ذلك فهي تهيمن على حصة الأسد في التجارة الدولية كما تهيمن على الانتاج الصناعي ولها تفوق مطلق في مجال التكنولوجيا ومن هنا فانه يعتقد بأن تعبيري التبادل اللامتكافئ والهيمنة الاقتصادية غير منفصلين في البناء النظري لفرانك ،ويمكننا أن نضيف هنا وفي هذا المجال أن الاحتكار بشكله الاستعماري أو في اطار التبادل الحر قد وضع على أساس تقنيات عالية أو مستوى مرتفع من تركز رأس المال وهذا مايسمح للمستثمرين الأجانب من احتلال وضع احتكاري في مجال تصدير البضائع الى دول أمريكا اللاتينية ،هذا الاحتكار يترجم الهيمنة الاقتصادية سواء في ظل الاستعمار المباشر أو في ظل الحماية وحتى عن طريق التدخل في السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول التابعة وهكذا فانه يرى أن السبب الجوهري والمركزي للتخلف الاقتصادي لهذه البلدان يكمن في هيمنة الامبريالية والغبن الذي يلحق بهذه البلدان من جراء اندماجها في النظام الرأسمالي العالمي . ومن ثم يرى فرانك أن مقاييس التخلف التي استند اليها الاقتصاديون الرأسماليون نذكر منها في هذا السياق على سبيل المثال لا على سبيل

الحصر وسائل تمويل التنمية ،وانخفاض انتاجية العمل ،والمستوى المعيشي وكذلك شيوع الأمية ... الخ غير كافية ،حيث أن الواقع يثبت أن الدول الغنية أي الأمبريالية ،تعد المسؤولة الأولى عن تدني البلدان التابعة وخضوعها لهيمنتها نتيجة نشاطاتها الحضارية[1] الى بلدان متخلفة . ولقد أدت العلاقات الاقتصادية في مرحلة الأمبريالية ، الى تقسيم العالم اقتصاديا وجغرافيا الى جانب تصدير الرساميل ومن ثم أصبح العالم مقسم الى مجموعتين : جملة من الدول الأمبريالية المهيمنة والتي تنشأ على استغلال الطبقة العاملة على المستويين الداخلي والخارجي وفئة ثانية . وهي الغالبية الساحقة - تمثل بقية العالم والتي تمثل ميدانا حيويا لنشاطات الفئة الأولى وتقع تحت الهيمنة الاقتصادية له رغم أن هذه البلدان التابعة تتمتع باستقلالها السياسي ،الا أنها مقيدة بأغلال التبعية المالية والتكنولوجية وعليه فان التقدم والتخلف ماهما الا وجهان لعملة واحدة ،وهذان المفهومان يدلان عن علاقة قائمة بينهما بالرغم من أن أحدهما نقيض للثاني[1] ،ومن ثم فان التقدم ذو صلة وثيقة بالهيمنة ،أما التخلف فانه يتميز بظاهرة التبعية . ومما لا شك فيه فان النظرية التقليدية للتخلف التي برزت خلال الخمسينات ما انفكت تركز على الاعتقاد القائل بأن النقص في رأس المال يعد من الأسباب الرئيسية لتخلف الأطراف ولذا

1) ch.palloix colloque sur L'imperialisme. opcit p141.
2) طلال الباب مرجع سبق ذكره - ص 25
3) الأمبريالية وقضايا التخلف ... مرجع سبق ذكره ص 109 .

كانوا ينصحونهم ويحثونهم للجوء الى القروض والتوظيفات من الخارج والتي يرونها أنجع السبل لتحقيق النمو الذي يسمح بالتطور .

مطلب ثاني : استخلاص متغيرات الهيمنة

تعد أطروحة فرانك اثراء الأطروحة ر و ز الكسمبورغ بل وملحلة لها اذ يتمحور بحثه حول فكرة اقتطاع الفائض من البلدان المتخلفة واستغلالها في اعادة الانتاج الموسع للدول الأمبريالية . فهو يركز على مقولة الاستغلال وربط البلدان التابعة بالمتروبول ويتجاهل مفهوم الهيمنة / القيمة .

ان الهيمنة - في نظر فرانك - هي علاقة تكنولوجية ذات صلة وثيقة بمستوى التطور المتباينة بالمتروبول الاحتكاري وهذه العلاقة تتميز عن طريق استقطاب العالم وفق شبكة معقدة ومن ثم لا يرتبط الاستغلال مباشرة بالهيمنة بل بالبنية المتروبولية للتبادل (1) .

لقد رأينا عند عرضنا للأطروحات المختلفة للامبريالية الدور الهام الذي تلعبه عملية تصدير رؤوس الأموال وقد بين فرانك هذا الدور بل أضاف الى ذلك فكرة التصدير العكسي وقدمنا مثال لذلك تدفق رؤوس الأموال من البرازيل نحو الولايات المتحدة الأمريكية حيث بين بأن حجم الرساميل المستثمرة بالبرازيل أقل بكثير من تلك المحولة

1) التراكم على الصعيد العالمي - مرجع سابق ص 170

في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد سلط الأضواء أيضا على المساعدات التي يقدمها المتروبول - وهذا ما لا نجده في الأطروحات السابقة - ومن ثم يتساءل عن مدى تأثير هذه المساعدات على دعم التنمية الاقتصادية أو الحيلولة دون تحقيقها - ومن أجل فك لغز هذه الاشكالية بحث فرانك في حجم رأس المال التي تم تحويله في الاتجاهين - أي من البرازيل نحو الولايات المتحدة والعكس وقد توصل الى حقيقة مفادها أن المساعدة المقدمة تسمح بسحب رؤوس أموالهم المستخدمة في الخدمات العمومية والتي تمتاز بضعف المردودية وتحويلها (80٪ على الأقل) نحو فروع أخرى . تمتاز بمردودية أكبر ،ضف الى ذلك أن رأسمال الولايات المتحدة يتمتع بامتيازات مالية وتكنولوجية ويتمتع برعاية خاصة من طرف الحكومة البرازيلية عملا منها على جلب رؤوس الأموال الأجنبية .(1)

ومن ثم يصل الى ابراز فعالية رؤوس الأموال الأمريكية بالبرازيل وعلى سبيل المثال يبين بأن المساعدات النقدية الأمريكية تم استعمالها استعمالا محكما من طرف البرازيل حيث استغلت 90٪ منها في استيراد المواد الأولية الأساسية وكذلك المواد الغذائية ،وقطع الغيار.(2) ولقد استخلص من ذلك أن المساعدات تحمل في طياتها مؤشرات للهيمنة وكما قال جورج واشنطن معبرا عن ذلك أنه من الجنون أن تنتظر(3) أمة من الأمم مساعدات من أمم أخرى بدون مقابل .

---

1) A Gunder Frunk opcit p 135.

2) A Gunder Frunk IBDEM p 143

3) A Gunder Frunk IBDEM P 144 · هذا المثال أورده فرانك في مؤلفه نمو التخلف ص 144

مما سبق ،واذا كانت الأطروحة السابقة قد بحثتفي طبيعة الأمبريالية ومفهومها فان فرانك قد ركز على آلياتها حيث يؤكد في أطروحته بأن الأمبريالية تعد في حد ذاتهاميكانيزم من ميكانيزما الهيمنة والاستغلال والتي ظهرت مع ظهور أسلوب الانتاج الرأسمالي من ثم فان آثار الأمبريالية الدولية في البلدان المتخلفة تظهر عن طريق تشويه كامل لهذه الاقتصاديات وهكذا فعلى كافة المستويات يقوم النظام الرأسمالي والوطني بتحقيق التطور الاقتصادي للأقلية والتخلف للأغلبية ،وعموما فان البناء النظري الذي بلوره أندري فرانك يتكون من أربعة عناصر - تم ذكرها سابقا (1).

1) - الاستقطاب بين المتروبول - التابع .

2) - عـلاقة الهيمنـة .

3) - الانحراف في مستوى القوى الانتاجية الموسع لرأس المال الاجتماعي .

4) - الاستحواذ على الفائض .

ويصل بذلك الى نتيجة مفادها أن الدول التابعة يمكنها تحقيق التطور الاقتصادي وتحطيم قيود الهيمنة الأمبريالية من خلال عرضه لمسيرة التنمية الاقتصادية البرازيل حيث يظهر أنها تمكنت من تحقيق فترات تطور بسبب تفكك هيمنة المتروبول عليها بسبب الضعف والأزمات التي أصابت هذا الأخير . وفي هذا السياق يمكن تعميم فكرة فرانك بأن الخروج من دائرة التخلف ممكنة بشرط أن تنتفي علاقة الهيمنة

---

1) ch. palloix opcit p 141.

المفروضة من طرف الأمبريالية - ولقد توصل الى هذه النتيجة بفضل اعتماده على المنهج التجريبي فضلا على استخدامه للمنهج التاريخي فالمنهج الأول تمثل في دراسته دراسة ميدانية وعلمية لتدفقات رؤوس الأموال بأشكالها المختلفة وقد أخذ في دراسته حالة البرازيل بصفة خاصة ودول أمريكا اللاتنية بصفة عامة ،كما أن أطروحته اعتمدت على المنهج التاريخي حيث يرى بأن البحوث التاريخية تبين بأن جانبا كبيرا من واقع التخلف القائم انما هو النتيجة التاريخية للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستمرة بين التوابع وبين البلدان المتقدمة (المتروبول) حاليا .
وخلاصة القول أن فرانك قد توصل الى الكشف عن طرق سلب الفائض الاقتصادي كما كشف عن عدم تكافؤ العادلات على مستوى السوق العالمي وكذا استقطاب النظام الرأسمالي في المركز المتروبولي والتوابع السائرة في فلكه الا أن فرانك لم يتمكن من تطوير فكرة التبادل اللامتكافؤ بل اكتفى بوضع قواعد شبكة انتزاع الفائض وهذه هي احدى مساهمته الأساسية .(1) فكيف سيتم بلورة مقولة التبادل اللامتكافىء ؟
وماهي الأدوات التي سيعتمد عليها ايمانويل للوصول الى تحقيق هذه الغاية ؟
وهل يمكن اعتبارها بحق أطروحة تبرز الهيمنة الاقتصادية لدول المركز من جهة وفي آن واحد أطروحة تبين تبعية المحيط من ناحية أخرى ؟ .

---

(1) سمير أمين - التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة - الطبعة الأولى - دار الحقيقة - بيروت - ترجمة عادل عبد المهدي ص 19

المبحث الثاني : - أطروحة التبادل اللامتكافىء La théorie de l'échange inégale (A.EMMANUEL)

مقدمة : -

اذا كانت نظريات الأمبريالية قد عملت على كشف النقاب على الهيمنة التي تضربها الدول الاحتكارية على المستعمرات وشبه المستعمرات وتستخدم في ذلك أساليب اقتصادية وغير اقتصادية ، فان نظرية التبادل اللامتكافىء تعمل على ابراز الهيمنة من خلال تحليلها للمعاملات التجارية القائمة بين الدول المتطورة والدول المتخلفة ، أين تتم المعاملات في سوق دولية واحدة وذلك وفق ميكانيزمات محددة ويخضع للمنافسة ويهدف التبادل الى تحقيق وتعظيم الربح ، وحسب اعتقادي - فان الأسباب التي تحتج بها بعض المنظرين تبدو قاصرة لابراز أسباب ومسببات الهيمنة الاقتصادية ، اذ يتفقون على أن الهيمنة الأمبريالية تعد من أسباب التخلف نتيجة الغبن وهيمنتها على السوق الرأسمالي العالمي (1) ، وحسب رأيي - فان الأسباب والمسببات لا تقتصر فقط على اندماج اقتصاديات هذه الدول في السوق العالمي الرأسمالي ، فهذا التحليل ، في واقع الأمر ، ينظر الى الهيمنة الاقتصادية على أساس أنها هيمنة واقعة في اطار دائرة التداول وكأنهم في هذا السياق يسلمون بانعدام هيمنة المركز على دائرة الانتاج الا أن الواقع يثبت عكس ذلك أين دول المحيط لم تصل بعد الى تحقيق استقلالها في هذا المجال ، ولا زالت تعاني من الازدواجية القطاعية ، والقطاع الحديث

(1) S. AMIN : L'accumulation à l'échelle mondiale T: 1 p: 57

بها يشكل إمتدادًا للفروع الصناعية المتواجدة بالمركز ،فدول المحيط تمتاز بضعف رؤوس الأموال ومن أجل تنفيذ سياساتها التنموية تلجأ الى المردود المركز لتغطية هذا النقص وتعمل بشتى الطرق وتقدم التنازلات للحصول عليه سواء بفتح الباب أمام الاستثمارات المباشرة أو عن طريق القروض المشروطة ... الخ من الوسائل المعمول بها . فاللجوء الى الخارج يكمن في ضعف رؤوس الأموال المحلية وعدم ثقة الرأسمال الوطني الخاص بالقيادات السياسية نظرا لعدم استقرارها وتخوفه من عمليات التأميم والمصادرة ،ضف الى ذلك أن رأس المال الوطني لا يمكنه الاستثمار في المشاريع الكبرى والتي تكون دورة انتاجها طويلة وربحيتها تتحقق في المدى القصير وأخيرا فان رأس المال الخاص يلجأ الى المشاريع الصغيرة والتقليدية بصفة عامة والى قطاع الخدمات بصفة خاصة ،وهكذا فان هيمنة المركز على المحيط وجره في دوامة التبعية تكمن في متغيرين أساسيين ،الأول يتمثل في مصادر التمويل أما الثاني ف من في مصادر التموين .

من هنا يتضح لنا أن القطاع الاقتصادي الحديث يحوم في فلك اقتصاديات دول المركز التي تتحكم فيه من خلال مراقبتها وهيمنتها على مدخلاته ومخرجاته في آن واحد وبالتالي نؤكد بأن المحيط يقدم مالديه من ثروات طبيعية لدول المركز بأسعار تكاد تكون رمزية مقارنة بأسعار السلع المصنعة ويصدق في هذا المجال قول لينين معبرا عن الهيمنة الاقتصادية أين يعتقد بوجود بلدان تتمتع باستقلال سياسي ظاهريا الا أنها

في الواقع مكبلة بهيمنة الطغمة المالية وهذا ما حاولن بلوغه واصطلحنا تسميته بالهيمنة المالية والتجارية . وهذا يتجلى من خلال تقسيم العمل الدولي . ولقد جاءت أطروحة ايمانويل لتبرز مبدأ "اللاتكافؤ" في المعاملات التجارية ما بين الدول المتطورة من جهة والدول الأقل تطورا من جهة أخرى فكيف يبلغ ايمانويل تحقيق هذه الغاية ؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرضنا لأطروحته ومناقشتها .

مطلب أول : - عرض أطروحة التبادل اللاتكافىء :

يهدف ايمانويل من وراء عرضه لأطروحة التبادل اللاتكافىء الى ابراز العلاقات القائمة بين المركز الرأسمالي والمحيط المتخلف ، ويعتمد في ذلك على الانطلاق من الأطروحات السابقة - الذي سبق عرضها - واظهار مواطن الضعف فيها وكذا اظهار الأسس النظرية التي تحتج بها . حيث يؤكد ايمانويل على موضوع حركية عوامل الانتاج ، حيث عمل في أطروحته - التي نحن بصدد معالجتها - على التأكيد على وجود امكانية تنقل دولي للبضائع وكذلك لرؤوس الأموال ونفي امكانية حركية العمل على المستوى الدولي (1)

1 . 1 - خصوصيات القيم الدولية : -

يعالج ايمانويل فرضية وجود عاملين فقط وهما رأس المال والعمل وذلك بالغاء الدور الذي قد تلعبه عناصر أخرى ذات تأثير نذكر منها الريع والضرائب وذلك

1) د / سمير أمين : التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة . دار الحقيقة - بيروت سنة 1974 ص 15 .

بغية الوصول الى معرفة سيرورة تكوين أسعار التوازن في الاطار الوطني وهل يتأثر اذا تجاوز الاطار المحلي ؟(1)

وللاجابة على هذا السؤال فان من الضروري معرفة جملة من الشروط ومدى امكانية تغييرها عند الانتقال عن التبادل الداخلي الى التبادل الدولي .

فعند افتراض وجود نظام مبادلة حر ، ونسقط من التحليل تكاليف النقل - فاننا نكتشف بأن تحديد المناطق الجغرافية للمبادلة تكون تحت تأثير العامل السياسي ، وكذلك تقسيم العالم الى دول وهذا يمكن من انتقالية عوامل الانتاج .

في حالة حركية العاملين على المستوى الخارجي بنفس القابلة على المستوى الداخلي(2) فان خصوصية القيم الدولية تختفي وبالتالي فان نظرية اسعار الانتاج تكفي للتعبير عن كل عطية عملية تبادل قد تمت .

عن الغرضيتين يمكننا القول بأن أصحاب الفرضية الأولى لا يرون ضرورة في وجود نظرية خاصة بالقيم الدولية اذ يرون بأن نظريتهم في القيمة تعد كافية للتعبير عن التجارة الخارجية . وهكذا فانهم يرتكزون الى التكاليف كأداة لتحديد السعر ، بينما الفرضية الثانية فان الأسعار تعد الأداة المحددة للتكاليف ، ومن ثم يتحدد الأسعار - كما يقول ميل - وفق قانون سابق لقانون القيمة ، العمل ويقصد بذلك قانون

---

1) A. EMMANUEL. L'Echange Inégale. Présentation et remarques théoriques de ch. Bettelheim. édit. F. MASPERO Anné 1969 P. 86

2) بالنسبة لموريس بيين يعتقد بأن عوامل الانتاج لهما قابلة الحركية تقريبا على المستوى الداخلي وكذلك على المستوى الخارجي وفي نفس الوقت يعتقد باستحالة حركية هذه العوامل على المستويين وهذا ما يجعلنا نعتقد بأنه يميل نحو الفرضية الأولى .

العـــرض والطلـــب .[1]

أما الفرضيـة الثالثـة ،فان انجـل Angel قد ركـز اهتمامه على امكانيـة انتقال عوامل الانتاج على المستوى الداخلي ،بينما يراها غير قابلة للانتقـا ل على المستوى الخارجي بينما ويتلي Weatley الذي يعتقد بأن الأجور تميل الـى التعادل حتى يتحقق ذلك يشترط عدم وجود حواجز تحول دون حركـة اليد العاملة[2].

اذا كان آدم سميث - كما يسميه البعض - مؤسس علم الاقتصاد ،فان ريكارد و يستحـق هذا اللقب في مجال التجارة الخارجية ، اذ أكـد على ضرورة وجود نظرية خاصة بالقيم الدولية تقوم على أساس عدم قابلية الانتقال لعوامل الانتاج وهذه تعـد احـدى فرضيات أطروحـة التكاليف المقارنة . فهو - أي ريكارد و - قد صب اهتمامه على ابراز ضرورة التقسيم الدولي للعمل والامتيازات التي تجنيها الدول من وراء حرية المبادلة - ومن ثم فان انتقالية عوامل الانتاج لا يوليها لريكارد و اهتمامه لأنه ركـــز على سبـــل توزيع عوائد عوامل الانتاج ،فهو لا يتحدث الا عن توزيع الأرباح . العائد الوحيد الـــذي سيتأثر من عدم حركية عوامل الانتاج ،وعلى الخصوص عدم قابلية انتقال رأس المال كما يولي اهتمامه لتوزيع الأجور والتي تتأثر بالنمو الديمغرافي[3] ، ولقد أولى ميـــل MILL اهتمامه بفرضية عدم قابلية انتقال رأس المال وقد اثبت أن قابلية

---

1) A.EMMANUEL. op. cit p 88.
2) EMMANUEL. IBdem p 89.
3) A.EMMANUEL. op. cit p 90.

الانتقـال ممكنـة وذلك لظروف العصر (- أي منتصف القرن 19 م -) وتطوراته وذلك على المستوى الدولي حيث تميز هذا العصر بتصدير رؤوس الأموال ، وفي هذا السياق نجد كارنز Cairnes الذي يعتقد بفكرة القابلية الكاملة لانتقال رأس المال والعمل على المستوى الداخلي للامة واستحالتها على المستوى الخارجي خاطئـة في شقيها فالعمل لا يمكن اعتباره قابلا للانتقال كليا على المستوى الداخلي فيمـا يؤمن بحركية رأس المال على المستوى الخارجي . ويصل في النهاية الى حركيـة نسبية لعوامل الانتاج . أما مارشال MARCHALL فانه يتبنى هو الآخر فرضيـة الحركية النسبيـة للعوامل على المستوى الخارجي ويرى بأن تقبل هذه الفرضيـة يسمح باثراء نظرية النفقات النسبية دون اهمال ظاهرة هامة والمتمثلة في تصديـر رؤوس الأموال [1]، أما الاقتصاديون الماركسيون فهم عموما يقفون موقف الحيـاد من الأطروحة الريكاردية للتكاليف المقارنة ، وحسب ايمانويل ، فان حيادهم هـذا ناجم عن قلة اعمالهم حول التجارة الدولية وان وجدت فهي تمتاز بالضعف وفي هذا السياق يقدم موقف سويزي SWEEZY المساند ودون تحفظ لمبدأ حركية عوامـل الانتاج حيث يقول " . . . عندما نتحدث عن ميل معدلات فائض القيمة الى التعادل وذلك في ظل الانتاج الرأسمالي ، فاننا نجعل من حرية حركية العمل طرفا مؤشـرا

---

1) A. EMMANUEL. IBdem p 91

على ميل معدلات الفائض نحو التعادل ... وهذا غير وارد البتة في العلاقات الاقتصادية الدولية " ويعلق ايمانويل على رأي موبزي بأنه لا يوجد أي منظر من قبل عالج تعادل معدلات فائض القيمة على المستوى الدولي ولكن وجدت أطروحات ناقشة مشكلة تعادل معدلات الربح ، وحتى يمكن استبدال قانون تكوين الأسعار بقانون التكاليف النسبية فانه يشترط في هذا المجال امكانية حركية رأس المال وحتى يبين علاقة حركية رأسمال بتوزيع الأرباح باعتباره تصنيف تجريبي واحصائي فيما سيقدم أكثلة تبين هذه العلاقة سيصل بذلك الى جملة من الحقائق نذكرها على النحو التالي :[1]

أ - اذا افترضنا انعدام التنافس لعنصر رأس المال ، فان الاختلافات الكبيرة في معدلات الربح تنعكس في توزيعها بين الدول المصنعة الكبرى والدول السائرة في طريق النمو ، حيث المعدلات التي تكون لصالح هذه الأخيرة يجب أن تكون أعلى ويستشهد في ذلك بالوضع الحالي ، حيث تداول رؤوس الأموال يتم في اتجاه عكسي أي من الدول المتخلفة نحو الدول المتقدمة ومثاله في ذلك استثمارات الطبقة البرجوازية للدول المتخلفة في الدول الكبرى الصناعية ويستند الى هذا المثال لاثبات أن معدل الربح المحقق في الدول المتخلفة أعلى من ذلك المتحقق[2] في الدول المتقدمة ، ومن ثم فهو يقبل بوجود حركية نامية لعنصر رأس المال على الصعيد الدولي غير متعارض مع معدلات الربح

1) A. EMMANUEL. IBdem P 92

2) A. EMMANUEL IBID P 94

والتي هي على الأقل متساوية بين المجموعتين - أي الدول المتقدمة والدول المتخلفة - وهكذا فان قابلية الانتقال لعنصر رأس المال في الاتجاه العكسي قد تم ملاحظتها من طرف العديد من الاقتصاديين* وحسب تقرير مقدم من طرف صندوق الدولي FMI، في مارس 1964 للملتقى العالمي للتجارة، يبين معاناة الدول المتخلفة في أمريكا اللاتينية وفي منطقة الفرنك على وجه الخصوص من الاستنزاف المستمر للرخاميل الخاصة . حيث عرفت عملية الاستنزاف تطورا كبيرا اذ بلغت 800 مليون دولار خلال الفترة التي تتراوح مابين 1952 - 1961 وقد[1] أرجعت السبب في ذلك الى انعدام الأمن السياسي من جهة ،والتحكيم بين فرص الاستثمار الوطنية ومردوديتها ومثيلتها الأجنبية .

بنفس الطريقة التي ناقش بها معدل الربح ،فانه يعتقد بعدم وجود ميلا لتعادل معدلات الأجور على المستوى الدولي وذلك بالرغم من طول الفترة التي عرفت حرية التنقل لليد العاملة اذ التباين في الأجور واضح وشاسع في المجموعتين ويزداد التباين اذا اضفنا الى الأجور المنح الاجتماعية الهامة التي تتقضاها اليد العاملة في الدول الصناعية والمنعدمة في الدول المتخلفة ومن جهة أخرى يمكن تقييم متوسط انتاجية العمل للعامل في المناطق المتخلفة لنفس العمل المقدم من طرف عامل في الدول المتقدمة ،نجد

---

1) A. EMMANUEL. IBID P 95

* أنظر البحث السابق حول أطروحة فرانك A.G.Frank .

أن الأول يقدم 50 - 60٪ من متوسط انتاجية العامل في الدول المتقدمة (1)
وبالنتيجة فانه يجب حساب تكلفة ساعة العمل التي يقوم بها العامل للمجتمع
بدلا من حساب الأجر الذي يتقاضاه . وبهذه الطريقة نتوصل - على حد تعبير
ايمانويل - متوسط الأجر في الدول المتقدمة يقدر تقريبا 30 مرة من المتوسط
في الدول المتخلفة ، أخذا بعين الاعتبار فروق انتاجية العمل ، التي هي تقريبا
15 مرة . وكذلك المنح الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة . وهكذا نميز بين
نوعين من الأجور . والجدير بالملاحظة أن هذا الاختلاف بين الأجور تزامن مع
مرحلة حرية تنقل اليد العاملة بصفة عامة والهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية
بصفة خاصة ، ومن ثم - على حد تعبير ايمانويل - يجب أن تتوفر قابلية حدية للانتقال
اليد العاملة حتى يمكن لنا تشخيص توزيع الأجور . (2)

2 - 1 - تعديل سعر الانتاج للمبادلات الدولية :- (التبادل اللامتكافئ)

أ - الشكل الأول لعدم التكافؤ : معدل فائض القيمة المتساوي ، التركيب العضوي لرأس المال المتباين :-

مما سبق ذكره ، ظهرت جليا واقعية الفرضية التي سنرتكز عليها لابراز فكرة
التبادل الا متكافئ . حيث انعدام التنافس لعنصر العمل يسمح ببروز معدلات فائض
القيمة مختلفة ، بينما تنافس رؤوس الأموال فانه سيعمل على الميل نحو تعادل معدلات

---

1) A. EMMANUEL. IBid p 98.
2) A. EMMANUEL. IBidem p 102

الربح .[1] وللتوضيح أكثر نورد فيما يلي شرحا خاصا بالمفاهيم السالفة الذكره

1 - معدل فائض القيمة : وهي من أدوات التحليل الماركسية ،وهو يعبر عن العلاقة بين مجموع فائض القيمة عنسوبا الى مجموع الأجور ويين معدل فائض القيمة بمعدل الاستغلال . *

2 - معدل الربح : وهو عبارة عن مجموع فائض القيمة مقسوما على مجموع رأس المال المستخدم .* *

وحسب ايمانويل فان مجموع فائض القيمة يكون مساويا بالنسبة لمجموع المجتمع، الى اجمالي الربح ،وهذا ما يصطلح على تسميته عن الكلاسيك بالدخل الصافي للمجتمع .

3 - التركيب العضوي لرأس المال : وهو تسمية رأس المال الثابت الى مجموع رأس المال * * * .

بعد تعريفا أدوات التحليل التي استند اليها ايمانويل ،والتي استخدمها لبلورة فكرة التبادل اللامتكافىء وذلك وفق مخططات ثلاث نوردها في هذا السياق لبلوغ الهدف المسطر في أطروحته ،وهي على النحو التالي :-

---

1) A.EMMANUEL. IBidem 103.

* $PL' = \frac{\Sigma PL}{\Sigma V} \times 100$ درجة الاستغلال = معدل فائض القيمة مثال على ذلك

* * $\Pi = \frac{\Sigma PL}{\Sigma(C+V)} \times 100$ معدل الربح

* * * التركيب العضوي لرأس المال $\frac{C}{V}$

الجـدول الأول : يبرز التبادل اللامتكافئ •

البلد	C الرأسمال الثابت	V الرأسمال المتغير	m فائض القيمة	V القيمة $C+V+m$	T معدل الربح $\frac{\Sigma m}{\Sigma C+\Sigma V}$	P الربح $T(C+V)$	L سعر الانتاج $C+V+P$
A	240	60	60	360	2500	75	375
B	120	60	60	240		45	225
Z	360	120	120	600			600

Source. A. EMMANUEL. op. cit. p 105.

الجدول السابق يفترض تساوي معدل فائض القيمة متساوي في البلدين وكذلك الأجور مع اختلاف التركيب العضوي لرأس المال ، فالبلدين A و B بدلا من أن يقوما بتبادل منتجاتهم وفقا لقانون القيمة أي A 360 = B 240 فانهما يقومان بمبادلة السلع وفق سعر الانتاج (L) أي 375A = B 225 ،وبما أنه افترضنا أن القيمة الاسمية للأعمال السابقة لكل من الدولتين هي على التوالي 240 و 120 ، فان الاختلاف لا يعني سوى القيمة المضافة حيث بدلا من أن يتم التبادل على أساس - 120 A = 120 B فانها تبادل 135 B = 105 A [1] وقد أولى ايما نويل

---

1) A. EMMANUEL. Ibidem p 105.

اهتماما لساعة العمل وميز بين العمل الماضي والعمل الحي ومن ثم فان

النتيجة تكون ساعة عمل حي للدولة B = $\frac{21}{27}$ ساعة عمل من A وهكذا

تستفيد A من 20 وحدة اضافية في الجدول السابق يفترض اجمالي رأس

المال الثابت يستهلك كليا في دورة انتاج واحدة وهذه الفريضة تعتبر غير واقعية

حيث لا يمكننا أن نميز الاستهلاك الوسيط والذي يعد عاملا محايدا من اجمالي

رأس المال المستخدم في عملية الانتاج وهو في آن واحد يعد عاملا نشيطا (1)

ومن فان التمييز بين رأس المال الثابت المستخدم ورأس المال الثابت المستهلك

خلال دورة الانتاج يمثل امتياز الاضافي - من الناحية المنهجية - حيث يسمح

لنا بعزل أثر الثاني وذلك من أجل اظهار آثار الأول على الأسعار وهذا نحاول

اظهاره في المثال الثاني .

---

1) A. EMMANUEL IBidem p 107.

الجـــــدول : 2 : - التميــيز بين رأس المال الثابت المستخدم ورأس الثابـــت المستهلــك .

الدول	رأس المال الثابت المستخدم G	رأس المال الثابت المستهلك C	رأس المال المتغير V	فائض القيمة m	القيمة V $C+V+m$	تكلفة الانتاج R $C+V$	معدل الربح T $\frac{\Sigma m}{\Sigma C + \Sigma V}$	الربح P $T(C+V)$	سعر الانتاج L $R+P$
A	240	50	60	60	170	110	25%	75	185
B	120	50	60	60	170	110		45	155
Σ	360	100	120	120	340	220		120	340

في هذا المثال لا يحصل البلد B مقابـل 170 ساعة عمل وطنية سوى على 155 ساعة عمل دولية بينما الدولة A تحصل من أجل نفس الكمية من العمـل الوطنية على 185 ساعة عمل دوليـة .

ومن المثال السابقة دائما نرى بأن كلفتهما متساوية ومـع ذلك المبادلة تكون وفـــق الآتـي $B\ 185 = 155\ A$.(1)

بالمقابل نجد تفسير آخر أكثر تبسيطا وينطبق مع الواقع الاقتصادي لا سيما مـــع الرأسمالية المعاصرة ويتمثل هذا التفسير في معرفة رأس المال الثابت المستخدم الى اجمالـي رأس المال . وفي هذا السياق نجد المخطط الماركسي يستند الى فرضية سرعة دوران

1) EMMANUEL - Ibid P. 107

رأس المال الثابت . ففي الصناعة الرائدة نأخذ بعين الاعتبار قيمة المنشآت فقط بالاضافة الى قيمة جزء من المخزون المتكون من المواد الأولية ، وكذلك سرعة دوران المجموع الضروري للمدفوعات من الأجور ، هذا الجزء من رأس المال يتم تغطيته وفق تسهيلات بنكية بسيطة . وفي هذا السياق فان سرعة دوران رأس المال المتغير تكون ضعيفة ، وقد تعادل تقريبا سرعة المنتجات الوسيطة ، وهكذا فان تمويل المصارف لرأس المال المتغير في الصناعات أين هذا القطاع يمتاز بسرعة دوران كبيرة . وهذا التمويل يكون بمعدل فائدة وعادة ما يكون دون معدل الربح ، ولهذه الأسباب فانه من الخطأ دمج رأس المال الثابت ورأس المال المتغير لعدم وجود أي سبب يدفع بنا الى اعتبار سرعة دورانهما متساوية كما أنه من الخطأ اهمال الدور الذي يلعبه رأس المال المتغير والاعتماد فقط على رأس المال الثابت للتعبير عن اجمالي رأس المال المستخدم .(1)

---

1) A.EMMANUEL . IBid P 108

ب ـ الشكل الثاني لعدم التكافؤ : من خلال معدل فائض القيمة اللامتكافئ :

لقد وضع ايمانويل الأمثلة المقدمة سالفا بناء ا على فرضية أساسية تتمثل في امكانية انتقال MOBILITE رؤوس الأموال من جهة ،وأن معدل الأجور متساوي في كلا من الدولتين A و B من جهة أخرى .

فاذا كانت الفرضية الأولى والمتمثلة في تنافس رؤوس الأموال وسبل توزيع الأرباح يمكن اعتبارها واقعية في تحقيق شروط العالم العصري ،فان الفرضية الثانية والتي تخص تعادل الأجور فانها تعد غير واقعية فاذا فرضنا أن الأجور في الدولة A تساوي 10 مرات الأجور في الدولة B فان كلفة اليد العاملة في A ، تكون أعلى 5 مرات من كلفة اليد العاملة في B ،وهذا مايمكن اعتباره معيارا معتدلا ،ومن ثم فان ايمانويل يبني مخططه بناءا على ذلك ونورده على النحو التالي : (1)

1) EMMANUEL I Bidem p 110.

الدول	K رأس المال المستخدم	C رأسمال الثابت	V رأس المال المتغير	m فائض القيمة	V القيمة C+V+m	R تكليفة الانتاج C+V	T معدل الربح $\frac{\Sigma m}{\Sigma K}$	P الربح T.K	L سعر الانتاج C+V+P
A	240	50	100	20	170	150	33 $\frac{1}{3}$ %	80	230
B	120	50	20	100	170	70		40	110
Σ	360	100	120	120	340	220	—	120	340

بدلا من أن A = B حسب القيم ، أو A 150 = B 190 حسب المخطط السابق ، لدينا في هذه المرة A 110 = B 230 . "اللاتكافؤ" في التبادل في الانتقال من هذه الشروط الى شروط أخرى يفسر بالمتراجحة التالية :

$$\frac{1}{1} > \frac{150}{190} > \frac{110}{230}$$

أما المثال التالي

أما المثال التالي يقدمه ايمانويل بافتراض أن الرأس المستخدم *Engagé* متساوي في الدولتين ومع ذلك يثبت بأن عملية تحويل القيم تتم من الدولة A الى الدولة B كما هو الحال في المثال السالف الذكر . ونورد المثال على النحو التالي :-

الدولة	K رأس المال المستخدم	C رأس المال الثابت	V رأس المال المتغير	m فائض القيمة	V القيمة c+v+m	R تكلفة الانتاج c+v	معدل الربح $\frac{\Sigma m}{\Sigma K}$	P الربح T.K	L سعر الانتاج c+v+P
A	240	50	100	20	170	150	25 %	60	210
B	240	50	20	100	170	70		60	130
Σ	480	100	120	120	340	220		120	340

في هذا المثال ،انفقت 170 ساعة عمل في كلا السلعتين الا أنها يتم مبادلتهما وفق النسبة B 210 = A 130 الملاحظة أن الاختلاف في هذا المثال يكمن فقط في الأجور . ومن ثم فان التبادل اللامتكافئ* سببه - وهذا وفقا للمثال - هو الاختلاف القائم بين الأجور - وعليه فان تأثيرها - أي الأجور - بالنسبة الى تأثير التركيب العضوي لرأس المال يتطابقان ويبدو ذلك جليا من المتراجحة السابقة . (1)

وعليه فان المتراجحة الخاصة بالمثال السابق تكون $\frac{110}{230} \gtrless \frac{150}{190} > \frac{1}{1}$ على النحو التالي :- $\frac{150}{190} > \frac{110}{230}$ وهذا تتوافق وتعريف التبادل اللامتكافئ* - على حد تعبير ايمانويل - هذا التعريف نورده كما يلي :-

---

1) EMMANUEL IBidem p111

... التبادل اللامتكافىء يمثل العلاقة بين أسعار التوازن التي تنشأ من خلال توزيع الأرباح ، وذلك بين المناطق التي تحقق فائض القيمة .

1 - الأجور ، المتغير المستقل للنظام : -

يعتقد ايمانويل بأنه من خلال أطروحته في التبادل اللامتكافىء يستخدم الأجور على أساس أنها متغير مستقل عن النظام وذلك لكون المخططات السابقة أثبتت بأن الأجور تعد المحدد الأساسي للأسعار النسبية وليس العكس - أما بخصوص فكرة توزيع الأرباح التي يفترضها في المخطط فان الغاية منها الوصول الى نتيجتين ممكنتين ، اما أن اختلاف الأسعار يتسبب في أثر سلبي على الأرباح وهذا بدوره ينعكس سلبا على الأجور ، (1) أو أن اختلاف الأجور ينعكس سلبا على الأرباح ومن ثم تتأثر الأسعار وهذين الاحتمالين واردين ولا يمكن نفي أحد منهما . وعلى المستوى الدولي يعتقد ايمانويل بانعدام المنافسة لعنصر العمل ، وانطلاقا من اختلاف مرونة الأجور من دولة لأخرى ، فانه يجعلنا نجزم - وهذا في المستوى النظري - بامكانية تغير الأجور في دولة مابدلالة تغير أسعار منتجاتها ، أو بدلالة قطاعات تصديرها ، ومن ثم فان ارتفاع أو انخفاض الأسعار يتناسب دائما مع انخفاض

---

1) هذه الفكرة تعد جوهر الأطروحة الماركسية والتي يسميها بميل معدل الربح الى الارتفاع وميل معدل الربح الى الانخفاض والمعيار المحدد للارتفاع والانخفاض عند ماركس يتمثل في زيادة الأجور أو انخفاضها ومن ثم يعتقد بوجود علاقة عكسية بينهما .

أو ارتفاع الأجور . فيستخدم ايمانويل التبرير ذلك حجج وأمثلة بمقارنة الأسعار والأجور في دولتين تمتاز الأولى بمستوى تطورها بينما تمتاز الثانية بتخلفها .

وعليه يرى بأن الأجور تختلف من منطقة جغرافية الى أخرى بصفة مستقلة عن التدفقات السلعية وكذا التدفقات المتأتية من البورصات [1] ، وهكذا فان حديثه عن المتغير المستقل في اطار نظام أسعار الانتاج يستند الى كون الأجر المعيار الوحيد يمثل الاقتطاع الأول الذي يتعرض له الناتج الاجتماعي ، أما الربح فانه يمثل البقيه وفي الحالة العكسية أي اذا لم يكن الأجر متغيرا مستقلا فانه يرى عندئذ أن مسألة تحديد القيمة على أساس موضوعي أمرا غير قابل للحل وعليه لن يكون باستطاعتنا ايجاد أي سعر لتوازن الانتاج [2] ، ومنه فان الأجور تحدد بنية الأسعار الدولية فهي بذلك - أي الأسعار - تشكل المتغير الأول . وهكذا يتوصل الى وجود قانون واحد يحكم عملية التبادل على المستوى الداخلي للدولة وكذلك على المستوى الدولي ، اذ من خلاله يظهر - كما بينا اعلاه تعادل الأرباح وتباين معدلات فائض القيمة والسبب في ذلك يرجع - كما ذكرنا - الى اختلاف مستويات الأجور .

3 . 1 - حدود ومضمون التبادل اللامتكافئ :

أ - التبادل اللامتكافئ لمفهومه الواسع (من خلال التركيب العضوي المختلف وتساوي مستوى الأجور) .

---

1) A. EMMANUEL, I Bidem P 113

2) التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة مرجع سابق ذكره ص 40

يعتمد ايمانويل في هذا المجال على المخططات المقدمة سابقا وهو من خلال هذا يتوصل الى تحديد نوعين من عدم التكافؤ وهما على النحو التالي :-

1 - التبادل اللامتكافئ بمفهومه الواسع . (1)

2 - التبادل اللامتكافئ بمفهومه الضيق .

في هذا السياق يقول شارل بتلهايم بأن التبادل اللامتكافئ يكمن في اختلاف الأجور وهو ذو دلالة وأهمية من ناحية ابراز الهيمنة التي تفرضها دولة تجاه أخرى وتكون هذه الهيمنة مبنية على أساس التطور اللامتكافئ لمختلف الدول وهكذا .

فان التبادل اللامتكافئ بمفهومه الواسع يظهر من خلال مبادلة الدولة منتجاتها والتي كلفتها 120 ساعة عمل حي وكمية غير محدودة من العمل الماضي مقابل $\frac{150}{190}$ من انتاج الدولة A والتي كلفتها نفس كمية العمل الحي وكمية تعادلها من العمل الماضي . (2)

أما التبادل اللامتكافئ بمفهوم الضيق فانه يكمن في الاختلاف الكمي - ولا يوجد

---

1) A.EMMANUEL IBidem p 114 . .

2) A.EMMANUEL IBidem p 112 .

أي اختلاف من الناحية نوعية التبادل على ماهو عليه في المفهوم الواسع ويقصد بالمفهوم الضيق أنه عندما يتم التبادل بين دول يفترض فيها تساوي الأجور ومعدلات فائض القيمة الا أنهما تختلفان من حيث التركيب العضوي لرأس المال ،وهذا يتسبب في اختلاف أسعار الانتاج عند القيم المتبادلة ،وعموما يعتقد ايمانويل بأن هذا الشكل لا يقتصر فقط على التبادل القائم بين الدول المتقدمة والمتخلفة اذ يرى بأنه قد يكون على المستوى الداخلي للدولة الواحدة كما أنه يمكن أن يكون داخل النظام الرأسمالي برمته .

مطلب ثالث : ـ مناقشة وتقييم الأطروحة :

اذا كان فرانك قد استعمل في أطروحته تسمية المتروبول والتوابع فان ايمانويل قد استعمل الدول المتطورة والدول الأقل تطورا أو المتخلفة وذلك للتعبير على آلية الهيمنة التي تربط بينهما . وفي هذا السياق يرجع فضل تسمية المركز والمحيط (أو التخوم) الى المفكر راؤول بربيش R. Perbish من مدرسة أمريكا اللاتينية ـ للدلالة على صفة التقدم والتطور واقترانها بظاهرة الهيمنة فهي التي تمتلك التكنولوجيا وعوامل الانتاج المتقدمة بما فيها اليد العاملة الماهرة هذا من جهة ،وأما المحيط فانه يعبر عن مجموعة الدول السابحة في فلك المركز المتقدم حيث ترتبط به ارتباطا عضويا ومن ثم تعد اطروحته الأولى من نوعها والتي سلط من

خلالها الأضواء على طابع الهيمنة الاقتصادية (1) . وذلك من خلال سياسة القروض والاعانات التي يقدمها المركز ويرى بأنها من الأدوات المساعدة على الحد من الاستقلال السياسي والاقتصادي للتخوم ـ على حد تعبيره ـ وبعبارة أخرى وهذا حسب اعتقادنا ، فان هذه الأدوات تعد من أدوات الهيمنة التي تسعى الى اثباتها واستخدامها في هذه الأطروحة ، ولقد ذكر الدكتور محمد عبد المولى في مؤلفه العالم الثالث والتخلف عن تصورات بربيش والتي تدور أساسا الى كشف أن هذا الجزء من العالم يتكون من مركز للنشاط الاقتصادي يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ـ القلب النابض ـ يهيمن ويوجه ، كما أنه يلعب دورا مؤثرا على الأطراف ويحصرها في أمريكا اللاتينية التي تتحرك في فلك ذلك المركز مقيدة بحركته ومتأثرة بها ومتجهة دائما الى خدمة مصالحه ، كما هو الحال ، في أي بلد رأسمالي يتركز النمو الاقتصادي في أقاليم محددة بحيث تصبح هذه الأقاليم قلب النشاط الاقتصادي كله (أو كما يسميها البعض بالاستقطاب) ، في حين تظل بقية الأقاليم ـ على تفاوت حسب درجة نموها ـ في تخلف دائم بالنسبة لهذا القلب النابض كما لو كانت الأطراف تخدم مصالح الاقليم (الأقاليم) المتقدم الذي يتركز فيه العمران والنشاط الاقتصادي ، وتستقر فيه السلطة السياسية والادارة المركزية . (2)

---

(1)

2) د / محمد عبد المولى ـ مرجع سبق ذكره ص

3) R. Perbish . vers Une politique Commerciale en voie de developpement. p: 08 قدمت وثيقة بهذا العنوان في مؤتمر التجارة بجنيف

ويتطرق الدكتور اسماعيل سعود خالدي في رسالته الأطروحة راؤول بريبش [1]
حيث يرى بأن هذا الأخير قد انطلق في تحليله من العلاقات بين أمريكا اللاتينية
والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يأخذ هذا التحليل بعدا تاريخيا اذ يركز
على ميل الذهب والعملة الصعبة وهروبها من البلدان غير المصنعة وارتباطها
بالحركة المتناقصة لقابلية الاستيراد من المركز ولقد ناقش اسماعيل خالدي هذه
الأطروحة حيث يرى بأن أطروحة بريبش ترتكز على التدفقات في القرن العشرين
للمركز والتي هي أكبر من تلك الموجودة في المحيط . وفي هذا السياق يذكر
بأن حصة الاستيراد من الولايات المتحدة تتقلص 3 ،5٪ سنة 1919 الى 3 ٪
سنة 1948 ، فالنقص يراه لا يكمن في الحصة الاجمالية للبلدان المتطورة ، لكن
في حصصها من الواردات من السلع المنتجة من البلدان غير الصناعية، والتفسير
لهذه الظاهرة تتلخص في علاقة " دخل المركز " الى " دخل المحيط " قد
ارتفع بينما العلاقة " حصة المركز للاستيراد من المحيط " بالنسبة الى " حصة
استيراد المحيط من المركز " التي قاربت (؟) الى أحد في الانطلاق هي الآن في
حدود 25 ، 0 [2] وهكذا فان راؤول بريبش توصل الى ابراز ميكانيزم المبادلة القائمة
دوليا وعلى ضوء ذلك توصل الى تضنيف العالم الى فئتين : المركز وهي الدول
المتقدمة الصناعية التي تمكنت من نقل القيم وتوجيهها من أجل خدمة المصلحة

---

1) S.M. KHALDI : Integration des économies Industriels ... Thèse de d... P 55
2) S.M. KHALDI Ibidem p 75 هذه الأرقام تعبر عن معدل التبادل أي: $\frac{M}{X} \times 100$.

العليا لها [1] مما أدى الى تعزيز اقتصادياتها وزيادة الثراء لدى الطبقات البرجوازية فيها . أما الفئة الثانية والمتمثلة في المحيط تمتاز اقتصادياتها بتخلف كامل وتفكك في البنية الاقتصادية كما تمتاز بازدواجية اقتصادياتها . ومن هنا فان الاختيار غير العقلاني لسياسة اقتصادية واضحة ومتميزة لدول المحيط وعدم الاستقرار السياسي فيها يجعل من اقتصادياتها اقتصاديات واضحة لتأثير المركز ولا يقف عن هذا الحد فقط بل يذهب التأثير الى أبعد من ذلك حيث يصبح من الأكيد بمكان تدخل دول المركز في السياسات الاقتصادية لدول المحيط ، والأمثلة على ذلك كثيرة بل وقد يؤدي بها الأمر أحيانا الى التدخل في الشؤون السياسية السياسية لهذه الدول وهكذا يتبين لنا أن بريش يتفق مع فرانك في معالجة فكره التبادل اللا متكافىء اذ ركز كل منهما على الدور الذي تلعبه رؤوس الأموال وكذا الاستثمارات في ارساء جذور الهيمنة الناجمة عن البنية الاحتكارية للمبادلات وقد أكد ايمانويل من خلال تأكيده على امكانية حركية رأس المال الى بلوغ النتيجة التي بلغها كل من فرانك وبريش الا أن ما يميزه عنهما في بناء نظريته على أطروحة النظريين الرأسماليين محاولا بذلك اثبات عجز هذه النظريات في كشف الحقائق التي يرجعها - أي ايمانويل - الى تحقيقها - والواقع - وهذا حسب رأيي - أنه أعطى المفكرين

---

1) يقصد بنقل القيم : الحركات التجارية التي قامت عندما كانت الاستراتيجية المتبعة خلال القرن 19 وبداية القرن 20 عن طريق الاكتشافات المعروفة تاريخيا وعمليات النهب المرافقة لهذه المرحلة .

الرأسماليين لم يعجزوا على بلوغ هذه الحقيقة بل من باب التضليل وتبرير أطروحاتهم قالوا بنجاعة التجارة الدولية والفائدة التي تجنيها أطراف التبادل ذلك لأنهم كرسوا جهودهم لاظهار فعالية التقييم الدولي للعمل والتخصص ، وفي هذا السياق بين ميل - كما ذكرنا ذلك في الفصل الأول - أن الفائدة تعود للدولة التي يميل اليها معدل التبادل وبذلك فهو يعترف صراحة أن التجارة الدولية تخدم طرفا دون الطرف الثاني في التعامل .

لقد قام سمير أمين بعرض أطروحة التبادل اللامتكافئ لا يمانويل والمناقشات التي أحاطت بها . اذ حاول في مؤلفاته (1) التنسيق بين الأفكار والآراء التي أشارت موضوع التبادل اللامتكافئ ويلخصها سمير أمين في النقاط التالية (2) :

1 - ابراز العلاقة القائمة بين المحيط والمركز الرأسمالي على أساس غير متكافئ .

2 - اثبات عجز النظرية الرأسمالية للتجارة الدولية في كشف عدم التكافؤ في المبادلات وأنها غلبت عليها طابع التضليل وهي تعد انكارا لنظرية القيمة العمل .

3 - امكانية حركية البضائع ورؤوس الأموال .

4 - عدم امكانية الإنتقالية الدولي العنصر العمل .

---

1) تعرض سمير أمين للتبادل اللامتكافئ ، في أكثر من موقع نذكر منها التطور اللامتكافئ ، قانون القيمة والتبادل اللا متكافئ ، وكذلك التراكم على الصعيد العالمي . وهي كلها من تأليفه .
2) سمير أمين مرجع سابق ص 23 .

5 - انتاجية العمل غير قابلة للقياس بين الفروع المختلفة بالوحدة ذاتها .

6 - أن ساعة العمل التي تنجزها قوة العمل في المحيط تعادل ساعة العمل التي يؤديها زميله في المركز ذلك لأن الناتج عن كليهما تمثل بضائع دولية ، وقد توصل الى ذلك بعدها - أي ايمانويل - لاعتماده على القيم النفعية للسلع وهذا يبرز اكتشافه الأساسي القائل بأن الأجر متغير مستقل وأن اختلاف معدل فائض القيمة بين المركز والمحيط انما يمثل في الأساس جوهر الاختلاف بين الأجور ، وهذا اذا اعتقدنا مسبقا (ā priopri) بأن قوة العمل ماهي في الواقع الا بضائع دولية لها قيم دولية وكما بينا في المطلب السابق فان ايمانويل توصل الى توضيح دائرة التبادل اللامتكافىء (1) وميز بين شكلين بالاعتماد على : -

أ - فائض القيمة اعتبره متساويا في البلدين محل البحث ، مع تخصص هذين البلدين في الفروع الانتاجية التي يكون تركيبها العضوي لرأسمال مختلفا .

ب - اختلاف معدلات فائض القيمة وهذا يؤدي الى انتقال القيمة من بلد الى آخر وهذا نتيجة لعدم حركية عنصر العمل على الصعيد الدولي وهذا ينجم عليه اختلاف الأجور ومن ثم فان ايمانويل بنى أطروحته بالاعتماد على قانون القيمة .

ان اطروحة ايمانويل لها تأثير عميق على المنظرين المختصين في مجال التنمية وكذلك في مجال الاستراتيجيات الاقتصادية المقترحة من طرف المؤسسات الدولية والتي في

1) سمير أمين مرجع سابق ص 23 .

اطارها تعبر دول المحيط عن مواقفها وآرائها تجاه هيمنة دول المركز التي تقوم بها شروط انتاج تستغل قوة العمل بأجور منخفضة . ولقد حاول العديد من الباحثين توسيع أطروحة ايمانويل واثرائها وذلك من خلال وضع فرضيات أقل ابتعادا عن الشروط المنطقية للانتاج ،ومن بين هؤلاء - كما ذكر اعلاه - نجد سمير أمين في أبحاثه الأولى قد تطرق الى نتائج ايمانويل ولا سيما في حالة منتجات دول المحيط أين يرى بأن نظرية العمل لم تستغل قيمتها في هذا المجال ،حيث يعتقد بأن المنتجات التي يتم انتاجها في المركز وفي المحيط ،بالضرورة أن تكون ذات قيمة اجتماعية عالمية تختلف عن قيمتها الاجتماعية في المحيط فقط ،فالمركز يستخدم في عملية الانتاج تكنولوجيا مكثفة وقليلا من العمل وهذا عكس التوليفة التي يعتمد عليها في عملية الانتاج بالمحيط ومن ثم فان منتجات هذا الأخير ستمتاز بقيمة اجتماعية أقل من القيمة الاجتماعية لنفس المنتوج التي يتم انتاجه بالمركز ويعود السبب في ذلك الى الفارق في الانتاجية ،وحتى اذا كانت الأجور متساوية فانه لن يكون هناك تبادل غير متكافئ " - على تعبير ايمانويل - وحتى نتوصل الى حقيقة التبادل اللامتكافئ " ، ونبينه - وهذا دائما حسب اعتقاد ايمانويل - فانه يربطه بالفوارق الشاسعة بين مستويات الأجور بالمركز عن تلك الموجودة بالمحيط بحيث يكون الفارق بين مستويات الأجور أعلى من الفارق في انتاجية العمل .(2)

من جهة أخرى ،لم يشرح ايمانويل حالة انتاج سلعة في دولة لا تنتمي للمعسكر الرأسمالي - سواء من دول المركز أو دول المحيط . اذ أن أطروحته في التبادل

---

1) J ATTALI les trois mondes edi. FAYARD France 1981 p.161.

2) J ATTALI IBidem p 162.

اللامتكافئ" دارت حول العلاقات القائمة بين المركز الرأسمالي والمحيط المتخلف، وفي هذا السياق نجد أن سمير أمين يرى بأنه لا يوجد سوقان عالميان ،الأول رأسمالي والثاني اشتراكي ،بل يوجد سوق عالمي واحد ،تسهم فيه بشكل طفيف دول المعسكر الاشتراكي ،فهي تعد - كما يعتقد - جزء من النظام الرأسمالي العالمي ومكملة للسوق الرأسمالية العالمية ،ويظهر ذلك من خلال علاقاتها الاقتصادية مع المركز الرأسمالي أو المحيطي[1] ومن ثم فانه يصل الى أن كل السلع التي تدخل مجال المبادلات الدولية تخضع لمعيار التبادل اللامتكافئ" وعليه فان النظام الاشتراكي العالمي والدول المحيطية لم يخرجا من رحم النظام الرأسمالي ولم ينشقا عن جسده فتطورهما مازال محكوما كليا بقوانين تطور هذا النظام ،حيث لا توجد منظومة قوانين خاصة تحكم تطورهما وعلاقاتهما الدولية التي تتحدد بفعل قوانين تطور المركز الرأسمالي وحده على جميع مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي .[2]

من جهة يخالف سمير أمين اعتقاد ايمانويل المتمثل في كون أطروحته ناقشت فكرة التبادل اللامتكافئ" والأكثر من ذلك يعتقد أن اكتشافه الأساسي يكمن في وصوله الى حقيقة الأجر واعتباره المتغير المستقل للنظام ،هذا الاعتقاد يخالفه أمين ويرى بأن العمل الأساسي الذي قام به يتمثل في تأكيده على تفوق القيم الدولية ،فهو يقيم علاقات بين الأدوات المختلفة لمعدل فائض القيمة - القيمة والربح ورأس المال وقيمة قوة العمل داخل أسلوب الانتاج الرأسمالي وفي هذا السياق يفترض كل البضائع هي ذات طابع دولي[3] ، ونظرا لهذا الاعتبار فان نفس الكمية من العمل المبذولة في

---

1) الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرجع سبق ذكره ص 90
2) د / عارف دليلة - بحث في الاقتصاد السياسي مرجع سبق ذكره ص 173
3) التبادل غير المتكافئ" وقانون القيمة - مرجع سبق ذكره ص 26 .

مناطق شتى من العالم والمتجسدة في هذه المنتجات تنتج هي الأخرى قيمة دولية موحدة بالرغم من كونه يؤكد على أن قوة العمل ليست بضاعة دولية لأنها لا تتمتع بالحركية خارج حدود الكيان القطري الواحد ولقد رفض بالوا فكرة تفوق القيمة الدولية وفي نفس الوقت ينفي وجودها وأن الحقيقة الوحيدة بالنسبة له تتمثل في وجود المناطق الاقتصادية . أما شارل بتلهايم فانه يرى بأن قانون القيمة يقوم على المستوى الداخلي لكل تشكيلة اجتماعية رأسمالية بهدف ضمان اعادة الانتاج الموسع وكذلك ضمان مستوى معين للأجور ،فهو بذلك يقول باستقلالية تحديد الأجر داخل كل تشكيلة ،اجتماعية ،فالتبادل اللا متكافىء[1] بالنسبة لبتلهايم يرجع سببه لتفاوت الانتاجيات وهذه الأخيرة ذات ارتباط بتركيبات عضوية مختلفة تحدد - عن طريق تسوية معدل الربح - أسعار انتاج مغايرة للقيم المأخوذة على انفراد.[2]
ويعد مناقشة ارنست ماندل أهم انتقاد يوجه لأطروحة التبادل اللامتكافىء حيث يعتقد بأن التبادل اللامتكافىء هو المتسبب في عدم تكافؤ الأجور وليس العكس . ويؤكد في هذا السياق على أنه في التجارة الدولية لا يوجد مجال لتساوي معدلات الربح ويبرز ذلك بسلوك الاستثمارات التي تسعى دائما الى تعظيم الأرباح والتي تنتقل باستمرار من المحيط نحو المركز[3] - ويرى أيضا بأن انتاجية العمل في المحيط محكوم عليها بالبقاء في مستوى أدنى من مستوى الانتاجية المتوسطة الدولية ويحمل في تنسيق ذلك الى الاستثمارات التي من واجبها تحسين هذا المستوى . وبعبارة أخرى فان انتاج أي بضاعة في المحيط يتطلب أكثر كمية من العمل مقارنة بانتاجها في

---

1) مرجع اعلاه ص 26
2) التطور اللا متكافىء مرجع سبق ذكره ص 112
3) ATTALI op-cit p:162

في دول المركز وبما أن السوق الدولية تمتاز بالمنافسة فانه يتحدد سعر وحيد لهذه البضاعة يكون مساويا للمتوسط الدولي للعمل المستعمل في انتاجه . وفي هذا السياق يقول بأن المنتوج الذي يكلف يوم عمل بالمركز يبادل بمنتوج يكلف أكثر من يوم عمل بالمحيط ومن ثم فان التبادل اللامتكافىء يظهر في آخر التحليل ، من خلال كمية العمل ، وعليه فان الأجور تكون منخفضة وذلك بسبب انخفاض انتاجية العمل (1) . ومن ومن هنا يتبين لنا أن مايسميه ماندل بالتبادل اللا متكافىء انما ينحصر في الفارق في الانتاجية . وعموما فانه أربعة انتقادات أساسية تقلص من مجال تطبيق هذه النظرية وهي : -

1) - استحالة التبادل اللامتكافىء للسلع التي لا تمتاز بالنوعية .

2) - الأجور الدولية تصل الى التساوي

3) - السلع النوعية تكاد تكون منعدمة تقريبا .

4) - الى جانب العمل المأجور في المحيط يوجد جزء لا يستهان به من العمل غير المأجور .

1 - يؤكد سمير أمين على أن التبادل اللامتكافىء لا يمكن أن يبرز في حالة تبادل البضائع التي لا تمتاز بالنوعية الا اذا وجد اختلاف في مستويات الأجور المدفوعة في المركز عن تلك الأجور المدفوعة في المحيط . وحتى في هذه الحالة لا يمكن اعتباره تبادل لا متكافىء اذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلاف في الانتاجية من جهة ، ولكون سعر السوق الدولي موحد بسبب المنافسة الحرة التي تميز هذا السوق من جهة أخرى .

2 - الانتقاد الثاني مبني على أنه في الأمد الطويل ، فانه حتى في مجال تبادل

1) ATTALI IBidem p 163

البضائع التي تمتاز بالنوعية فان سوق المنافسة يميل الى تسوية الأجور الدولية وهذا اعكس مايفرضه ايمانويل الذي يفترض بأن الفوارق المبدئية للأجور يجب أن تكون دائمة وفي هذا السياق يدعم ماندبل MENDEL انتقاده هذا على حركة رؤوس الأموال من المركز نحو المحيط ويعتبرها مساعدة على تسوية فوارق الأجور ، ويرى بأن هذه الحركة للرساميل ستوفر مناصب شغل جديدة كما بامكانها تحسين المهارات وترقية مستوى العمل في المحيط وبالعكس تتقلص فرص التشغيل بالمركز وبذلك تستقر الأجور العمال .

3 - الانتقاد الثالث : يرى ماندبل بأن السلع ذات النوعية تكاد تكون منعدمة في تجارة دولة المحيط ومن ثم يرى بأن التبادل اللامتكافئ يتحقق في اطار تبادل هذا الصنف من البضائع . وفي هذا الاطار يرتب ماندبل أهم صادرات دول المحيط ويحصرها في المواد الأولية بما في ذلك المحروقات وكذلك السلع الزراعية وهذه السلع تتمتع بها بعض دول المركز أيضا .

أو أن تكون لها بدائل تجعل المركز يمتنع عن استيرادها ومن جهة أخرى فان المحيط تنتفي به وجود بضائع صناعية تمتاز بالنوعية . ولو أن بعض دول المحيط لديها بعض المنتجات الخاصة بها كالبن والكاكاو ، الا أنه على وجه العموم ، نجد المحيط يفقد جزءا لا بأس به من القيم الدولية ومن ثم يبرز التبادل اللامتكافئ جليا وهو يقتصر على بعض الدول - على حد تعبير ماندبل - التي تكون صادراتها مركبة من سلع تمتاز بخصوصيات وذات نوعية .

4 - الانتقاد الرابع : يعتقد ماندبل بأن الرأسمالية تستغل في المحيط ليس فقط

العمل المأجور بل تتعداه الى العمل غير المأجور اللا رأسمالي . ومن هنـــــــــاك يمكننـا أن نفهم هذا الانتقاد الا بعد تحليل سيرورة التطور في مجملها وهذا ما يعطي تفسير لفارق الأجور باعتباره عاملا ضمن جملة أخرى من العوامل لنظريـــــــة عامـة في التطور اللامتكافئ " . وذلك باعتباره ـ أي التطور اللامتكافئ " ـ كتبعيـة للامبرياليـة في اطار أسلوب الانتاج الرأسمالي ، وباعتباره أيضا عملية تهديم للاقتصاديات غـير الرأسماليـة من طرف الدول الرأسمالية وذلك عن طريق الاستعمار .

مطلـــــب ثـالـث : استخلاص متغيرات الهيمنة من خلال أطروحة التبـــــادل السلامتكـافــي " :

لقد ساهـم ايمانويل في اثراء الفكر الماركسي من خلال حصره لمضوع التبادل اللامتكافئ " في اطار اقتصادي بحت خال من كل طرح ايدلوجي ومذهبي وقد سعى الى ابـــراز الهيمنة الاقتصادية لا سيما من خلال تحديد لموضوع تفوق القيم الدولية وتأكيده علـــى أن الأجر متغير مستقل عن النظام . ولقد انطلق ايمانويل من حقيقة تكمن فـــــي اعتباره كل البضائع تتمتع بصفة الدولية اذ أنها انتجت بهدف المبادلة وهذه تخفـــي من ورائها جملة من الغايات (FINALITE) نذكر منها تعظيم الربح ومعـــدل الاستغلال ونهب الفائض ... الخ من خصوصيات نمط الأسلوب الانتاج الرأسمالي . ولقد استخدم ايمانويل النموذج الذي جاء به ريكاردو حيث نجد هذا الأخير اعتمـد على دولتـين وسلعتين ، واستخدم جملة من الفرضيات لبلوغ الغاية المرجوة والمتمثلة في رسم معالم أطروحة خاصة بالتجارة الدولية التي لا يمكنها أن تتحقق الا اذا رست قواعـد تقسيم العمل والتخصص الدوليان ، فاستخدام ايمانويل كان متميزا ، اذ بين

كيف أن التخصص لا يمثل الا الحد الأقصى الممكن النسبي وذلك من خلال دراسته المعمقـة والمتعلقة بامكانية حركية عوامل الانتاج .

ولقد اعتمد ايمانويل - وهذا مالم يألفه الماركسيون - على المنهج التجريبي عند وصفه الأجر بالمتغير المستقل وهذا بالاضافة الى المنهج التاريخي الذي يميز المدرسة الماركسية عن غيرها من المدارس . وعموما فان التبادل اللامتكافىء يعتبر في حد ذاته متغيرا من المتغيرات التي تمكننا من ابراز الهيمنة وتحديد معالمها .

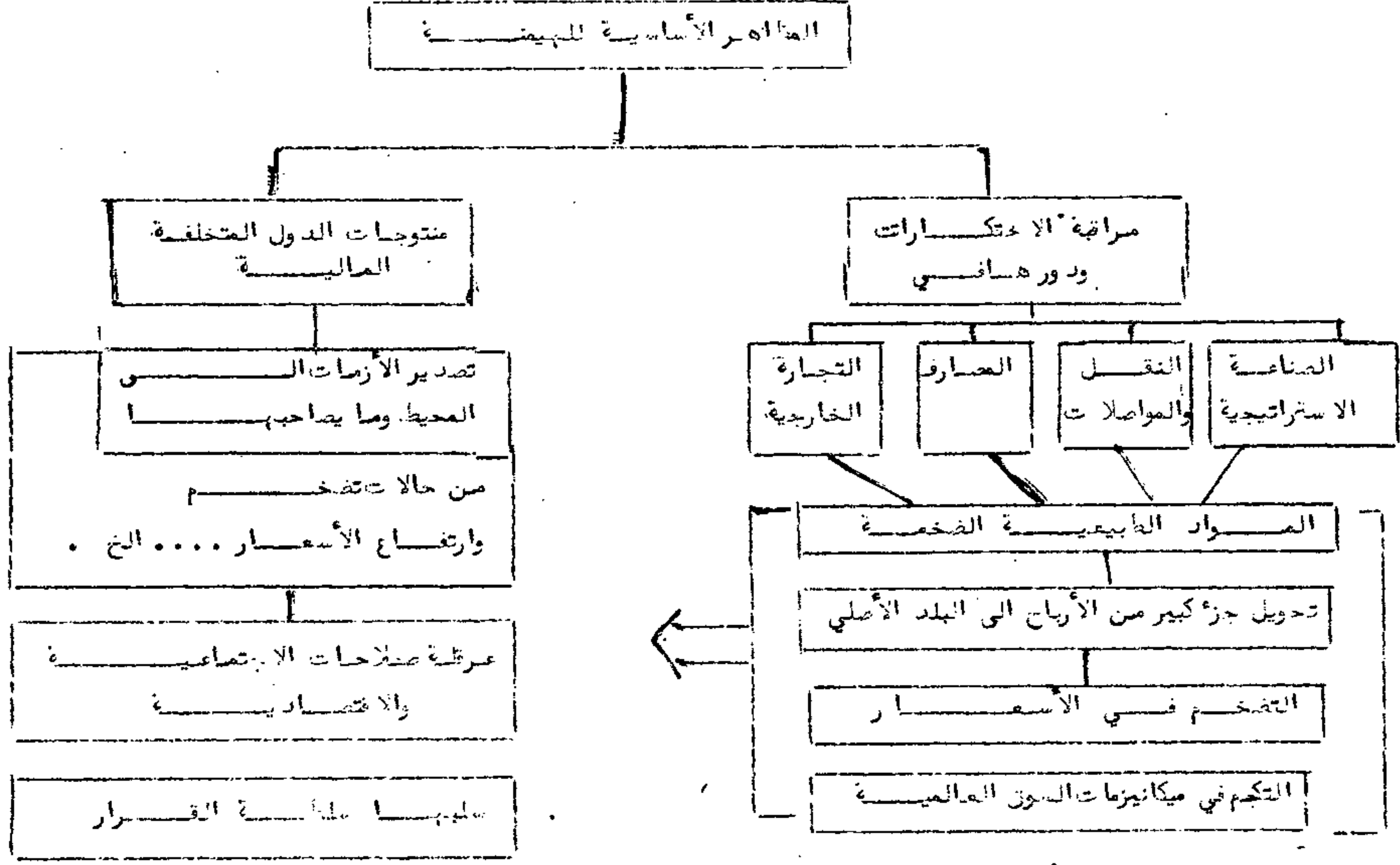
ان الهيمنة والتبعية هما وجهان لعملة واحدة وللظاهرة نفسها حيث الظاهرة الأولى خاصة بالمركز بينما الظاهرة الثانية خاصة بالمحيط فالمتروبول - كما يقول بريبش- يقوم باستغلال المحيط عن طريق تدهور شروط التبادل وهذا ماسميناه بالهيمنة ،أما ظاهرة التبعية في المحيط فهي الواقع من نتاج المجتمعات المتخلفة في حد ذاتها نظرا لا رتباطها بالرأسمال المالي الدولي ،كما ارتبطت بالأمس بالرأسمالية التجارية والصناعية لدول المركز (1) ،وهكذا تزداد الهوة بين المجموعتين وتشتد تبعية هذه البلدان بالسوق الدولية ،كما تتمكن الاحتكارات الدولية من التحكم بأسعار البضائع الرئيسيـة المصدرة من دول المحيط ومن ثم يتكرس التبادل غير المتكافىء على الصعيد الدولي بين المركز المتقدم والمحيط المتخلف وفي هذه الحالة تبقى دول المحيط فـي وضع يؤهلها فقط الى عرض بضائعها في شكلها الخام وعليه يتدعم التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل وتقع دول المحيط أكثر فأكثر تحت هيمنة الاحتكارات ومراقبتها علـى مجمل الانتاج الوطني وتوجيهه (2) .

---

1) الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرجع سبق ذكره ص 170

2) طلال البابا مرجع سبق ذكره ص 47 .

لقد أوردنا في هذا المبحث أطروحة ايمانويل وأثرنا في المناقشة أطروحات أخرى لبريبش وسمير أمين وماندل وذلك اعتقادا منا أن أطروحة ايمانويل تشكل الأطروحة المركزية التي دارت حولها هذه الأطروحات، ولقد اتفقت جميعها وأقرت بالتبادل اللامتكافىء وتوصلت الى جملة من المؤشرات كنا قد تعرضنا اليها سالفا . نلخصها في المخطط التالي كتحصيل حاصل للفصل السابق الخاص بالمدرسة الماركسية وهذا الفصل وهذه المؤشرات نوردها على النحو التالي : -


المظاهر الأساسية للهيمنة
مراقبة الاحتكارات ودورها في
منتوجات الدول المتخلفة المالية
الصناعة الاستراتيجية
النقل والمواصلات
المصارف
التجارة الخارجية
المواد الطبيعية الضخمة
تحويل جزء كبير من الأرباح الى البلد الأصلي
التضخم في الأسعار
التحكم في ميكانيزمات السوق العالمية
تصدير الأزمات الى المحيط وما يصاحبها
من حالات تضخم وارتفاع الأسعار .... الخ .
عرقلة صلاحات الاجتماعية والاقتصادية
سلبها سلطة القرار

بالرغم من توصل ايمانويل الى امكانية حركة عنصر رأس المال الا أن أطروحته في التبادل اللامتكافئ حصرها في مجال تنقل السلع والخدمات ، ولذلك اعتبرنا أن أطروحته امتداد لأطروحة ريكاردو من ناحية الطرح النظري والدليل على ذلك المخططات التي استعان بها استخدام فيها الدولة المتطورة والدولة الأقل تطورا ويبين من خلالها طرق تحويل الفائض ومن ثم فان أطر دراسته تمتد في اطار الميزان التجاري بالرغم من أنه ناقش مطولاً فكرة حركية رأس المال الا أنه حصرها في الاستثمارات الا أن الواقع المعاشي يثبت بأن التدفقات المالية من المركز نحو المحيط تأخذ أشكالا عديدة منها الاستثمارات والقروض كما يمكن أن تكون ذات طابع حكومي أو تأخذ شكل الاستثمارات والقروض الخاصة دون أن ننسى الهبات والمساعدات فهل يمكن عندئذ الحديث عن الحركة اللامتكافئة لرؤوس الأموال • (mouvement des transfert inégale de capitalisme). ان اطروحة ايمانويل وفرانك وأمين بصفة خاصة والمدرسة الماركسية بصفة عامة لم تول اهتمامها لمتغيرات أخرى للهيمنة كالتضخم والقروض المشروطة والدور الذي تلعبه أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في زيادة مديونية المحيط ، حيث تعاني هذه الدول من نقص السيولة وتجعلها مجبرة الى اللجوء الى المؤسسات الدولية والمصارف الخاصة لتلبية حاجاتها المالية من أجل اعادة التوازن لموازين مدفوعاتها من جهة وتمويل المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة يعجز رأس المال الوطني على تحقيقها من جهة أخرى ، ومن هنا يمكننا القول بأن ايمانويل قد عالج الهيمنة من زاوية التجارة الدولية واستخدامه للحركية الدولية لرأس المال كانت في اطار الاستثمارات التي تقوم دول المركز باستغلالها في دول

المحيط ولذلك استخدم أدوات محددة مثل فائض القيمة ومعدلات الربح ومستويات الأجور .... الخ ليصل بذلك الى ابراز مبدأ عدم التكافؤ ومن ثم تشخيص هيمنة المركز على المحيط .

الا أن هناك أطروحات أخرى منها من يعتقد بأن حقيقة الهيمنة ترتكز على بنية الطبقات وعلى الرأسمال المالي ،هذا التحليل البنيوي الذي استخدمها فرنسوا بيرو سنحاول معالجته لاستكمال المتغيرات الأساسية للهيمنة الاقتصادية .

La thèse de Fr. Perroux.

المبحــــث الثالــــث : - أطروحة فرنسوا بيرو حول مفهوم الهيمنة :

مقــدمــة : ان الغــايـة من طرح أفكار فرنسوا بيرو حول الهيمنة انما يهــدف الى الاطلاع على رأي آخر متميز لتحديد هذا المفهوم الذي يتميز بأدوات مغايرة عــن الأدوات المستخدمة في الأطروحات السابقة كما يتميز عنها في المنهج المتبع فــي التحليل . فاذا كانت الأطروحات السابقة قد ناقشت ظاهرة الهيمنة وحصرتها فــي اطار العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتحديد في مجال التجارة الخارجية وبنيت أن المحيط (التخوم) تعاني من ضعف في البنى الاقتصادية فان فرنسوا بــيرو يخرج من هذا الاطار من التحليل ويستخدم لبلوغ هذه الغاية التحليل البنيــوي (Structuralisme) أي أنه ينطلق من مفهوم البناء (أو البنيان) وهــي عبارة عن تجريد نظري مستنبط منطقيا من نموذج شبه رياضي لعناصر ظاهرة معينة والمقصود بالبنية (Structure) حسب التعريف أنها نظاما من العلاقــات الثابتة الكامنة خلف بعض التغيرات وبعبارة أخرى هي كل مكون من ظواهر متماسكــة يتوقف كل منها على ما عداه ولا يمكنه أن يكون ماهو الا بنقل علاقته بما عداه . (1)
ومن ثم فان بيرو يتحدث عن الهيمنة في المستوى الاقتصادي اذ يرى بأن هـــذه النظرية تسمح لنا القيام بعملية الحوصلة الأولية بين نظرية للاقتصاد ونظرية للقــوة (Force) وزيادة على ذلك نظرية السلطة وكذلك نظرية القيود وبعبارة أخرى أصح وأدق - على حد تعبير بيرو - استقلال نظرية للاقتصاد الدولي المهيمن مجهز تحت عامل مضاعف لعدم تشكل الفعاليات المهيمنة ومدى تأثير هذه الفعاليات علــى .

---

1) قضيـــة التصنيـــع مرجـع سبـق ذكـره ص 27 .

التوازن الدولي (1) .

مطلب أول : - عرض نظرية الهيمنة عند بيرو :

من أجل تقديم وعرض مفهوم الهيمنة ، فان بيرو يقترح للتعريف أداة تحليل علمية تمكن من فهم طبيعة العلاقات السلعية بين الوحدات الاقتصادية في شكلها البسيط أو المركبة ، للاستهلاك موجهة كانت أم للانتاج . وكذلك شرح مفهوم هذه العلاقات وطبيعة شكلها والنتائج التي يمكن التوصل اليها .

ان العلاقات الاقتصادية تخضع للواقع البنيوي للوحدات المتواجدة ، كما تخضع أيضا لتطور هذه البنى ، بل والأكثر عن ذلك فان هذه العلاقات تعرف تطورا وذلك عن طريق الوحدات المهيمنة ، وعليه فانه من الواجب تحديد العناصر التي أدت الى بروز مفعول الهيمنة . وعموما فان بيرو يعتقد بأن الهيمنة على الصعيد الدولي تحددها القوة التفاوضية [2] ، Bargaining Power وكذا حجم الاقتصاد الوطني وطبيعة السلع والخدمات التي تدخل حيز عملية المبادلة ، وهكذا فان القوة التفاوضية وتعد تعبيرا أو معيارا للتحكم في السوق من قبل جهاز اقتصادي معطى هذا التحكم يمكن تفسيره عن طريق عوامل بنيوية تظهر حجم السوق وطبيعة المنتجات محل المبادلة . ومن ثم فان القوة التفاوضية تعد عاملا للقياس أما حجم السوق وطبيعة المنتجات فانهما يمثلان عوامل مفسرة للعامل الأول .

تظهر القوة التفاوضية لاقتصاد ما ، على مستوى السوق العالمي أين تقاس وتحدد

---

1) F. Perroux. les économies du XX° Siècle ed. P.U.F p: 49
2) F. Perroux: op cit. p: 50-51

(كميا وبنيويا) مفعول الهيمنة التي يمارسها هذا الاقتصاد في السوق العالمي وفي هذا الاطار يحدد بيرو تعريف للهيمنة (1) بأنها تدخل في اطار سلوك اقتصادي هجومي وهذا بصفة منفصلة عن كل غاية سياسية . وعليه فان الهيمنة هي ظاهرة موضوعية تنتج عن البنية الاجتماعية الاقتصادية للاقتصاد الوطني ولا علاقة لها بالعنصر السياسي أو الدولي . وهي موجودة مهما كانت الأهداف السياسية المسطرة . وعموما فان الهيمنة على الصعيد الدولي يعرفها بيرو بالقوة التفاوضية وكذلك بحجم الاقتصاد الوطني وطبيعة السلع والخدمات محل التبادل . وهكذا فانه من خلال تقديمه لمفهوم الهيمنة يقترح تحديد أدوات تحليل علمية والتي :-

- تسمح بفهم طبيعة العلاقات التجارية (2) بين الوحدات الاقتصادية (البسيطة منها والمركبة ، سواء الاستهلاكية كانت أم الانتاجية) .
- شرح كيف تكوين هذه العلاقات في اطار الدولة الواحدة ، وما هي أشكالها والنتائج المترتبة عنها .

أن مقاربة بيرو ومقارنة بتفسيرات التقليديين تعد قفزة نوعية ; اذ يرى بأن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات طبيعية تتطور تطورا تلقائيا وذلك على مستوى التدفقات ومن خلال حركتها - أي التدفقات - والتي تميل الى تحقيق توزيع أمثل للفوائد الناجمة عن عملية التبادل . وعليه فان بيرو يعتقد بأن العلاقات الاقتصادية تخضع للموضعية البنيوية للوحدات المتواجدة من جهة ولتطور بناها من جهة أخرى ، والأكثر من هذا فانه يرى بأن تطور هذه العلاقات الاقتصادية يكون ملازما للوحدة المهيمنة * .

---

1) H. Temmar: théorie de la domination et Impérialisme. Colloque d'A... 1969 p.184

2) Temmar Ibidem p 184

*) يقصد بالوحدة المهيمنة في هذا المجال بالمشروع Firme أو الشركة المهيمنة .

ومن ثم فانه من الضروري ابراز العناصر التي تحدد الهيمنة ،ومن أجل حصر هذه العناصر ينطلق بيرو من مستوى تحليل معين يعتمد على اقتراب ذو شقين (1) ويتمثل في :-

ـ أن الأمة يعرفها على أنها وحدة مركبة ،ولبلوغ ذلك يعرف الوحدة البسيطة ثم يعمم نتائجها على مستوى الوحدة المركبة .

ـ أن الهيمنة يعبر عنها بواسطة السوق ،وعليه فانه يستخدم التحليل الكمي ثم يحدد عند مستوى البنى (Structures) عن القوى المهيمنة .

ان الوحدة البسيطة (المشروع) المهيمنة تقوم على أساس وحدة تملك بنية تسمح لها بالتحكم في السوق ولا سيما من ناحية العرض ،هذا التحكم يسمح لها بتكييف العرض وتوجيهه لتلبية أهدافها . وفي هذا السياق فانه يمكن تعريف الوحدة المهيمنة على أنها مشروع تحقق فائض يمتاز بالاستقرار والتنامي ،كما أنها لا تتأثر بالسوق بل على العكس تؤثر فيه من خلال فرض كمياتها المعروضة ووفقا للأسعار التي تحددها ... والتي تسمح بتسوية تدفقاتها المالية . هذه المعطيات البنيوية تسمح للمشروع المهيمن أن يفرض الانسجام على المحيط الذي يكتنفه (Environement) كما يفرض عليه التعديلات التي يدخلها على حجمه أو المتعلقة بهياكله ،أي أنه يفرض في السوق الكميات التي يحددها ووفق لسعر الذي يراه مناسبا . فالوحدة المهيمنة تحقق فائضا محسوبا ،ومن ثم يبين بيرو أنه يمكن قياس درجة الاستقلالية الكاملة للمشروع المهيمن بالنسبة الى السوق أي أنه يمكن قياس درجة القوة التفاوضية .الا أن تحديد الهيمنة على المستوى المشروع لا يراه بيرو بكافيها لتحديد الاقتصاد المهيمن ،وحتى يتحقق ذلك فانه يجب تنظيمه . فالاقتصاد الوطني - كما أشرنا

---

(1)

سالفا - يمثل وحدة معقدة بحيث تخضع للقوى الداخلية وكذلك لتطور علاقات هذه القوى ، ومن ثم فان مكونات الاقتصاد الوطني تكون اذن مرتبطة بالوحدات الانتاجية ، والوحدات الاستهلاكية كما أنها مرتبطة بالمؤسسات الوطنية وخاصة المؤسسات التابعة للدولة .

ذلك لأننا نقوم بالتحليل في اطار اقتصاد السوق وعليه فان الدولة في الواقع هي مؤسسة تعمل على تحقيق جملة من الغايات نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أن بنية المبادلات الخارجية تسمح بتعظيم الأصول التي يسعى وراء تحقيقها الأعوان الاقتصاديين للأمة وبذلك تقوم الدولة بتسيير المبادلات الدولية (1). وهكذا فانه من الصعب النظر الى الأمة على أنها وحدة معقدة البنية ، فالهيمنة في هذا الاطار لا يمكن ربطها فقط بالقوة التفاوضية أي بدرجة الاستقلالية عن السوق بل يجب الأخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى ، وبالفعل فان القوة أو النفوذ على مستوى الوحدة ، وكذلك الهيمنة هما عبارتان نابعتان من حقيقة واحدة . فهدف الأمة يختلف من حيث طبيعته عن هدف الوحدة ، فهذه الأخيرة تسعى الى تعظيم نموها ، أي تعظيم أرباحها ، بينما هدف الأمة يتم تحديده من خلال الأيديولوجيا المتبعة والتي توضح مكانتها ووزنها النسبي مابين الأمم ، فالأمة قد تبحث تطوير قوتها العسكرية ومن ثم توجيه اقتصادها لخدمة هذه الغاية ، وفي هذا السياق يقدم فرنسوا بيرو مثال ألمانيا النازية التي وجهت اقتصادها لخدمة أغراضها العسكرية .

من الواضح أن المشروع المهيمن يملك قوة تفاوضية قوية ومن ثم فهو يتحكم في جزء

---

1) FT. Perroux - DIALOGUE des MONOPOLES et des NATIONS - edᵒ PUG GRENOBLE - FRANCE 1982 P69

من العرض للسلع أو الخدمات (أو المجموعة من السلع والخدمات) ،أما بالنسبة للاقتصاد العالمي ،فان الاقتصاد المهيمن يظهر من خلال الحساب الخارجي والذي يمثل حساب باقي العالم بالنسبة للاقتصاد الوطني . وعليه فان الاستقلال عن السوق يعد هي اذن مؤشرا للتحكم في مكونات السوق أي العرض والطلب للسوق الدولية :(1) .

ـ بالنسبة للكميات المتبادلة ،نجد أن الاقتصاد المهيمن يحدد اتجاه التدفقات الحقيقية وفي نفس الوقت يعارض كل تعديل من شأنه التقليل من وضعه المهيمن .

ـ أما بالنسبة للأسعار ،فان الاقتصاد المهيمن يفرض أسعاره الخاصة به والتي لا تأخذ بعين الاعتبار شروط الانتاج للاقتصاديات الأخرى ،وهدفها الوحيد من وراء تحديد الأسعار تتمثل في ضرورة تحقيق وتيرة نمو مثلى (2) .

مما سبق يتضح لنا ـ على تعبير بيرو ـ أن الاقتصاد المهيمن يحدد الكميات الخاضعة المبادلة وبطبيعة الحال سينتج بأن هناك تفاوت موجب أوسالبا بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية ،هذه الأخيرة تمثل بالنسبة للكثير من الاقتصاديات التابعة مصدر تمويل للسلع الانتاجية التي تشتريها من الاقتصاد المهيمن ويكون الدفع بعملة هذا الأخير ،ومن ثم فان عملة الاقتصاد المهيمن تصبح هي الأخرى مركز لتحديد التدفقات الرساميل ،والتي بدورها تحدد التطور البنيوي للاقتصاديات التابعة . ومن هنا نلاحظ أن كل تطور في الكميات في الأجل القصير أو تطور البنى في الأجل الطويل للاقتصاد المهيمن يترجم من خلال تغير بنية الاقتصاديات المتابعة ـ أي المهيمن عليها .

وعلى العموم فان الهيمنة على الصعيد الدولي عند فرنسوا بيرو يحددها بالقوة التفاوضية ،وحجم الاقتصاد الوطني وأخيرا بطبيعة السلع والخدمات الداخلة في عملية

---

1) F. Perroux: op. cit. p.:78

2) H. Temmar. IBidem 187.

التبادل - وهكذا يعتبر المحدد الأول أي القدرة التفاوضية كعامل للقياس ومن جهة أخرى فان المحددين الآخرين أي حجم السوق وطبيعة المنتجات يعتبرهم كعاملين بنيويين - وهكذا يمكن القول بأن القوة التفاوضية لاقتصاد ما على صعيد السوق العالمية تقيس وتحدد (كميا ونوعيا) مفعول الهيمنة الذي يطبقه هذا الاقتصاد على السوق العالمي .

وفي هذا الاطار يقدم بيرو اقتراح لمواجهة الهيمنة المطبقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ويتمثل في التنظيم الجماعي للطلب وتوظيف القروض ، ويكون ذلك عن طريق استبدال بنية الواردات الأمريكية ، وعموما يطالب بيرو من المشاريع الأمريكية ، المهيمنة القيام بتسوية التداول النقدي . أي اعادة تنظيم تكوين الفائض لديها كما اقترح أيضا أن تقوم هذه المشاريع بتغيير العلاقات القائمة فيما بينها وبعبارة أخرى اعادة النظر في مفعول الهيمنة للبعض منها . وهكذا يتجلى موقف بيرو في المطالبة من النظام الرأسمالي أحداث تغييرا في هياكله ، وهذا يعتبر تناقض سنأتي على مناقشته في المطلب اللاحق .

مطلب ثاني : - مناقشة أطروحة الهيمنة لفرنسوا بيرو : -

ان أطروحة بيرو تعد من الأطروحات التي لا يمكن تجاهلها ، ذلك لأنها أثارت العديد من الأفكار التي يمكن خلالها فهم جوهر الهيمنة وفي نفس الوقت تعد مؤشرا لعدم التحكم في هذه الظاهرة ، التي هي في الأساس ظاهرة سوسيولوجية ومع ذلك فان هناك جملة من النقائص التي يمكن مآخذها على أطروحة الهيمنة لبيرو ، ومن بينها نذكر في هذا السياق أننا لا نجد لديه شرح الشروط البنيوية الداخلية للوحدة والتي

من شأنها تفسير وضعها المهيمن . وفي هذا الاطار يقدم لنا هوسيو Houssiaux بعضها نذكر منها احتكار المواد الأولية وكذلك احتكار براءات الاختراع والابداع وكذلك التقدم التقني ، والتنظيم الداخلي والتركيز الأمثل . وهكذا فان هذه المعطيات البنيوية تسمح اذن للمشروع المهيمن أي يفرض على المحيط تقبل تعديلاته المتعلقة بالحجم أو الهياكل بدون أن يحدث العكس وبنفس الدرجة ، أي أن المشروع يفرض على السوق كمياته المعروضة وكذلك الأسعار التي يحددها . كما أنه يتحكم في انتاج المشروعات الأخرى وذلك من خلال اجبارها على عرض كميات محددة من السلع والخدمات ووفق أسعار يراها مناسبة له . وهكذا ينهج هوسيو نهج بيرو من ناحية الاطار المستخدم في التحليل حيث يحصره - كما فعل بيرو - في اطار السوق الا أنه يشخص بأكثر دقة مفعول الهيمنة من خلال الميكانيزمات - أي العرض والطلب - وعملية تحديد الأسعار وبعبارة أخرى ان صح التعبير فان مفهوم الهيمنة يظهر من خلال مدى تحكمه في اتخاذ القرار بينما تبرز مفعول الهيمنة من خلال ميله لصالح صاحب متخذ القرار أي قوة سلطة القرار (1) والمقصود بالقوة - وهذا حسب تعريف نسورث ا د ج - هي القدرة العامة للدولة على تغلغل ارادتها في عملية صنع القرار في دولة أخرى أو أي منظمة أخرى في اطار النظام الدولي (2) ، وقد تكون - كما يقول ا د ج - قوة عسكرية مدعومة بقوة اقتصادية .

وهكذا بعد عرض فكرة هوسيو نرى أن التحليل لم يتعدى النطاق الذي استخدمه بيرو اذ يعتمد أساسا على السوق وذلك التشخيص بأكثر دقة مفعول الهيمنة من خلال ميكانيزماته - أي العرض والطلب - وسبل تحديد الأسعار وكما رأينا سالفا فان ذلك

---

1) H. Temmar : op. cit p 185.

2) قضية التصنيع - مرجع سبق ذكره ص 20

يتحدد من خلال مدى تحكم المشروع في اتخاذ القرار وقياس قوة سلطة هذا القرار لديه وهذا لا يكون - حسب رأيي - الا في اطار المرحلة الاحتكارية وذلك من خلال بروز المشروعات العملاقة أي الشركات المتعددة الجنسيات التي برزت كقوة ضاربة تمتاز بالصفات المذكورة سالفا ، حيث تميل هذه المشروعات الى رفع معدل الفائدة والتوحيد النسبي لجمالي الانتاج والتداول ، ومن ثم التدخل في نهاية الأمر في السوق (1) ، فهذا النوع من الشركات هي التي يسميها بيرو بالوحدة المهيمنة ، وفي هذا السياق يعرف Vernon الشركات المتعددة الجنسية بأنها مشروع مهيمن على تجمع كبير من المشروعات في عمليات عديدة وهي التي تجعل كل مجمع يبدو كما لو أن له مدخلا لمصب (input) مشترك من الموارد المالية والبشرية ، فهذا المشروع له قدر معين من الانتشار الجغرافي ومن ثم فانها تملك القوة التفاوضية التي استخدمها بيرو كأدات لقياس مفعول الهيمنة وتظهر هذه القوة من خلال .

(1) قيام هذه المشروعات بالاستثمار في الخارج .

(2) الطابع الاحتكاري لأغلبية هذه الوحدات .

(3) الطابع التنظيمي والروابط الادارية لهذه الوحدات .

فمن حيث قيام هذه المشروعات بالاستثمار في الخارج والذي يفسره البعض بأنه سلوك تتبناه هذه المشاريع لتحقيق وتعظيم معدل الربح والفائدة ولتحقيق ذلك تدخل هذه الوحدات الى السوق الأجنبية من أجل الحصول على مزايا احتكارية ، هذه المزايا تكمن في تطوير المنتجات والعمليات الانتاجية - وكما يعتقد بيرو - فان الاستثمار خارج الكيان القطري يوسع مجال تصريف المنتجات من جهة والحصول على المواد الخام من

---

1) التراكم على الصعيد العالمي - مرجع سبق ذكره ص 133 .

جهة أخرى ويكوّن عاملا فعالا لتدعيم البحيرة وهذا مايؤدي الى تقوية مراكزها على مستوى الاقتصاد الوطني - وكما رأينا في الفصل الأول - ومن ثم نجد نظرية في هذا السياق تفسّر طبيعة السوق الرأسمالية وهي نظرية دورة المنتج "Le cycle de production" لصاحبها فرنسون (Vernon) الذي يؤكد على المشروعات الأمريكية ذات امكانيات واسعة من حيث انتاج السلع الجديدة وادخال أنماط ليست متطورة للانتاج وذلك من خلال الاختراعات التكنولوجية ،هذه الاختراعات تعطيهما الصفة الاحتكارية المطلقة ومن ثم يمكن القول بأن هذه الوحدات لا تقيم وزنا كبيرا للحدود ولا للمصالح الوطنية .

تعتمد هذه المشاريع على سياسات معينة تتخذ على ضوئها قرارات الاستثمار في العالم الخارجي ،بالنسبة لكل قرار استثمار تقوم الوحدة بتقدير المناخ الاستثماري في البلد الذي تنوي القيام فيه بالاستثمار . ويحتوي جدول مناخ الاستثمار على العناصر التالية : (1)

.../... Source.. Robert B STOBAUGH. Jr. Harward Business Review. Sept-oct 1969.

1) Ch. Goux Le peril Americain.. edi

جـدول : - تقدير قياس المناخ الاستثماري لديميزا DEMIZA .

العناصر الهامة	فئة العنصر	حالات العنصر	العلامة
1 - اعادة تحويل رأس المال والدخل	0 - 12 نقطة	- لا يوجد قيود	12
		قيود زمنية	8
		قيود رأس المال	6
		قيود الدخل	4
		قيود تقنينية	2
		استحالة كلية	0
2- معدل السماح بالملكية الأجنبية	0 - 12 نقطة	مسموح بها 100% ومرحب بها	12
		- مسموح بها ولكن لا يرحب بها	10
		- مسموح بالمشاركة بالأغلبية	8
		- 50% يعتبر حد اقصى	6
		- مسموح بها بأقلية	4
		- أقل من 30%	2
		- لا يسمح بها	0
3- التسيير والرقابة على رأس المال الاجنبي مقارنا بالملكية المحلية	0 — 12	- المساواة في التعامل	12
		- بعض القيود القليلة دون رقابة	10
		- لا قيود وبعض الرقابة	8
		- قيود ورقابة	6
		- بعض القيود ورقابة شديدة	4
		- قيود ثقيلة ورقابة شديدة	2
		- لا يسمح للأجانب بالاستثمار	0

.../...

العامل	المدى	المعيار	العلامة
4 - استقرار العملة	4 - 20	- العملة قابلة للتحويل بحرية	20
		- انحراف مابين سعر الصرف والسعر الرسمي أقل من 10٪	18 علا
		- انحراف مابين 10- 40٪	14
		- انحراف مابين 40 - 100٪	8
		- انحراف أكبر من 100٪	4
5 - الاستقرار السياسي	0 — 12	- حكومة مستقرة في الأمد القصير والطويــــل	12
		- استقرار يعتمد على شخصية هــامـــة	10
		- اضطرابات مع استمرار الحكومة	8
		- ضغوط داخلية وخارجية مؤثرة	4
		- احتمال انقلاب وتغيير جذري	2
		- عدم استقرار واحتمال تغيير	0
6 - الحماية الجمركية	2 — 8	- منح حماية جمركية مكثفة	8
		- منح حماية معتدلة للصناعات المحليـــة	6
		- بعض الحماية للصناعات الجديـــدة	4
		- بعض الحماية أو عدم منحها اطـــلاقـــا	2
7 - توفر رأس المال المحلــي	0 — 10	- سوق متوفرة وتبادل للأسواق	10
		- بعض رأس المال المحلي المتاح	8
		- سوق محدودة وبعض الأرصدة الخارجية المتاحـــة	6
		- ندرة رأس المال على الصعيد الصغيـــر	4
		- هروب رأس المال بـــدون مراقبـــة	0

3 - التضخم المالي	2 — 14	- تضخم أقل من 1 %	14
		- ارتفاع الأسعار 1 - 3%	12
		- " " 3% — 7%	10
		- " " 7% — 10%	8
		- " " 10% — 15%	6
		- " " 15% — 35%	4
		- " " أكثر من 35%	2

Source : ch. Gouu- le portt American op-cit p: 58.

من خلال الجدول السابق الذي وضعه ديمزا تقوم الوحدة الاستثمارية بتقدير المناخ وذلك من خلال تعريف العناصر وتضع لكل عنصر وزنا مناسبا مقدرا بعدد من النقاط، يعكس أهمية هذا العنصر ثم تجمع هذه النقاط. ويصنف المناخ الاستثماري على أساسها الى : - (1)

- 1 / شمعون شمعون - مرجع سبق ذكره .

1 - مناخ استثماري مناسب للغاية

2 - مناخ استثماري مناسب .

3 - " " متواضع

4 - " " ردئ .

5 - " " معادي أو غير صالح .

وبناءً على الدراسة السابقة المستمدة من الجدول تقرر الشركات الاحتكارية الاستثمار أو عدم المغامرة وذلك حسب الوضع المناسب حسب الترتيب السابق الذكر وهذا مايبين أن المشروع المهيمن ، يؤثر في المحيط الذي ينشط فيه (Environement) ويخضعه لمصالحه الخاصة وليس العكس ، وهذا التأثير من خلال العمل على تعظيم الأرباح وتقليل عبئ الضريبة والتهرب منها عن طريق اخفاء جزء من أرباح المشروع الخاضع للضريبة ويصل المشروع الى تحقيق هذه الغاية عن طريق تحويل جزء من العوائد الى البنود التي تعتبرها السلطة الضريبية نفقة انتاج أو كأن تحول هذه الفوائد الى دخل غير خاضع للضريبة مثل دفع رسوم التكنولوجيا أو كأن تخفض الأرباح تماما عن طريق التحكم في سياسة التسعير .

وحسب تقرير شامل اعدته لجنة من الخبراء بطلب من هيئة الأمم المتحدة تحت عنوان الشركات المتعددة الجنسيات والتنمية العالمية توصلت هذه اللجنة الى أنه من المستحيل توافق استراتيجية المشروعات وهي بطبيعتها استراتيجية دولية مع استراتيجية التنمية في الدول المتخلفة نتيجة لتضارب المصالح - المذكورة سالفا - بين الطرفين بصورة جذرية فالمشروع يهدف - وهذا على سبيل المثال - الى اقامة صناعات تخدم مصلحة المركز ذلك لأنها تحقق ربحا أكبر وبتكلفة أقل بينما تصبو الدول المتخلفة

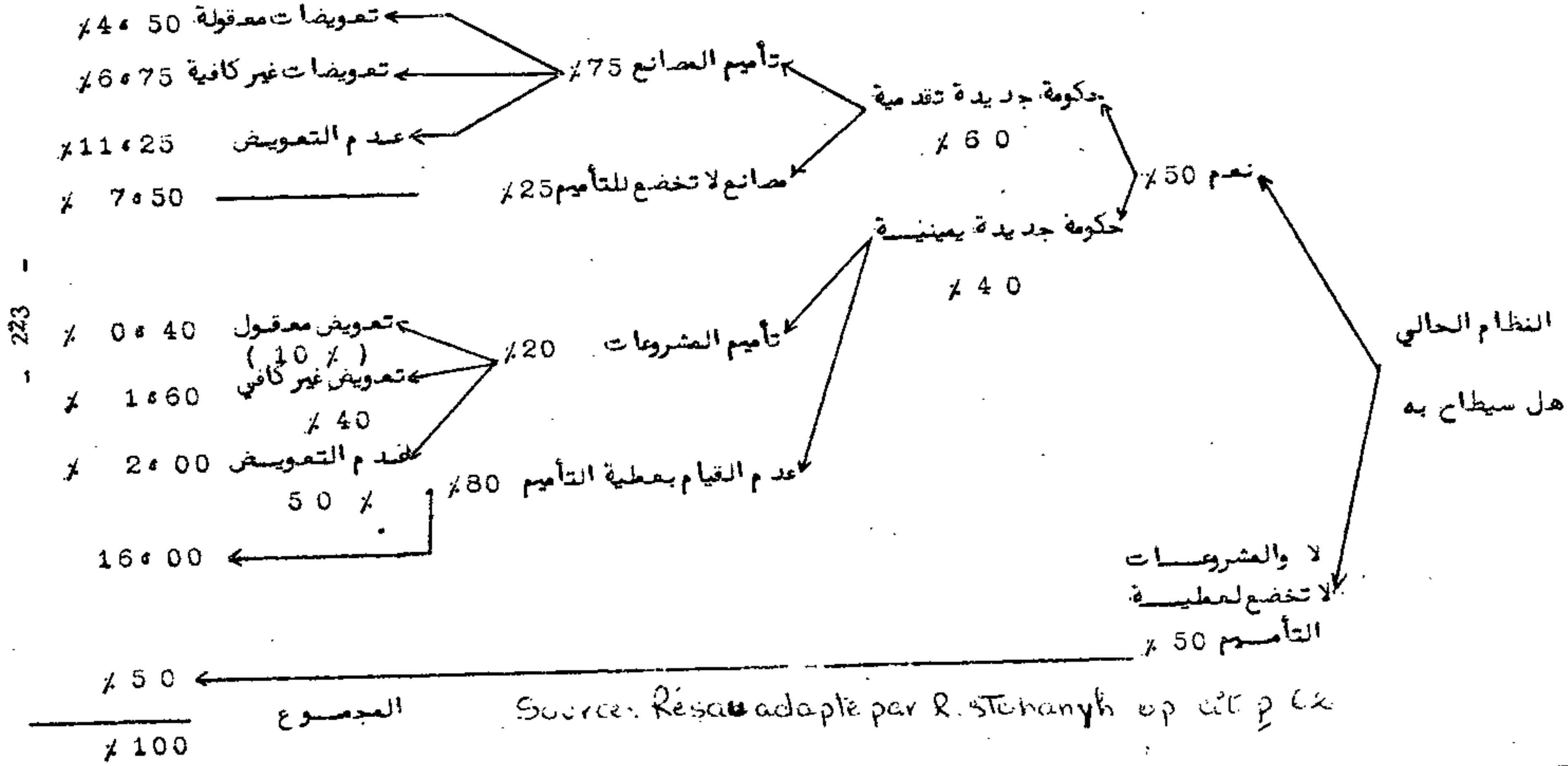
الى سناعات أساسية تمكنها من تحسين موقعها بين الأمم . وهذا طبيعي ذلك لأن المشروع الاحتكاري يقوم بنفسه بضمان التنظيم الذاتي للسوق وهذا ماسماه بيرو بقوة السوق ، أما شوفاليه J.M. chevalier فقد حدد قوة السوق بثلاثة أنواع : القوة الأفقية ، والقوة العمودية وأخيرا القوة المتجمعة .(1) حيث يقصد بالقوة الأفقية الروابط القائمة بين الوحدات المهيمنة ويصفها بكونها روابط شخصية وكذا روابط مصرفية ، هذه الروابط تسعى من خلالها الى تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال توزيع جغرافي للسوق والهيمنة على الأسعار .

أما القوة العمودية فانها تتعلق بالبنية التجارية للمجموعة التي تهيمن وتخطط دخول وخروج الناتج بالنسبة للاستهلاك الوسيط بين تخلف الوحدات الانتاجية ، وأخيرا فان القوة المتجمعة تبرز نتيجة تنوع الانتاج للمشروع الواحد أو المجموعة من المشروعات(2) كما توصل التقرير المقدم لهيئة الأمم المتحدة الى ظاهرة اختلاف التوازن النكامل في العلاقات القائمة بين المشروع المهيمن والدول المتخلفة ، اذ لاحظ امتلاك المشروع المهيمن للقوة التفاوضية - وهذا من اكتشافات بيرو - وبينوا ذلك من خلال قوة المشروع التي تتجاوز من ناحية الامكانيات المالية والتفوق التكنولوجي والمعلومات المتاحة قوة البلد المتخلف وهذا الوضع ينجم عنه اختلال التوازن ، هذا الاختلال يكون لغير صالح هذه الدول ويؤثر ذلك سلبا على طموحاتها الاقتصادية وتطلعاتها التنموية . ومن ثم يبرز هذا التقرير ظاهرة أخرى تعد كنتيجة لهذا الاختلال وتتمثل في املاء الشروط المجحفة وذلك مقابل تقديم رؤوس الأموال ، فالشركات الاحتكارية الكبرى - أي المتعددة الجنسيات - لا تقوم بالاستثمار في الدول المتخلفة الا بعد أن تتأكد من أن المناخ الاستثماري بها مناسب للغاية - كما في الجدول السابق .

---

1) الاقتصاد الرأسمالي العالمي - مصدر سبق ذكره ص 135 .
2) التراكم على الصعيد العالمي - مرجع اعلاه ، ص 136 .

* وتقدم المثال التالي لتحليل المخاصر وهذا ما اصطلح على تسميته دعم النظام القائم نورده على النحو التالي : (1)



(1) ch. Goux: op. cit p 62

وعلى ضوء ذلك تقوم بعملية الاستثمار وضخ رؤوس الأموال وهذا في شكل آلات ومعدات ومعرفة تكنولوجية وادارية ، وبطبيعة الحال فهي وحدها - أي المشروع الاحتكاري - التي تملك تقدير الأسعار ولذلك تميل في الغالب الأعم الى المبالغة في هذا التقرير . ومن هنا يتبين لنا جوهر أطروحة بيرو تطابق النتائج التي تضمنها هذا التقرير والمتمثلة في القوة التفاوضية والتحكم في السوق وأخيرا التحكم في طبيعة السلع والخدمات الداخلة في عملية التبادل .

لقد أكد بيرو في أطروحته على أن الاقتصاد الأمريكي يهيمن على الاقتصاد العالمي وهذه تعد من الحقائق التي لا ريب فيها ويظهر ذلك من خلال التوسع السريع للاستثمارات الأمريكية فيما وراء البحار منذ منتصف الستينات بنوع خاص بحيث نجد التحويلات بالنسبة لميزان المدفوعات الأمريكية قد زادت كثيرا .[1]

ولقد دلت الدراسة التي قام بها بهرمان J. Behrman سنة 1960 حول 155 مشروع Firme أمريكية كبرى تملك فروع في الخارج ، هذه المشروعات ذات تقدم كبير في مجال التكنولوجيا يجعل الفرق شاسعا بينها وبين أوروبا ويقدم على سبيل المثال لا على سبيل الحصر قطاع الهواء المضغوط والاطارات التي تنتجها شركة غود يير Good years وتسوقها الى أوروبا عن طريق ايداع العديد من البراءات ،[2] كما تسيطر الشركات الأمريكية على أكثر من نصف صناعة البترول ، ان بيرو قد استطاع أن يكشف عن الاقتصاد المهيمن وذلك من خلال هيمنة شركاته العملاقة . وعلى سبيل المثال دائما لا على سبيل الحصر .

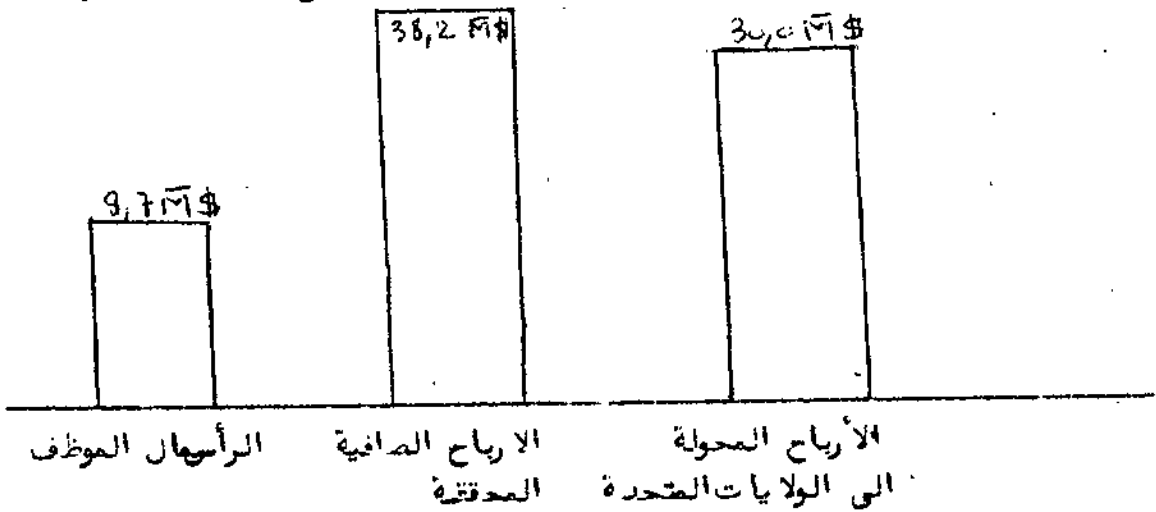
---

1) شارل باير - فخ القروض الخارجية . ت . بيار عقل ، دار الطليعة - بيروت 1977 ص 207

2) جيل برتان G. Bertin الاستثمار الدولي ترجمة علي مقلد وعلي زيعور - مكتبة الفكر الجامعي - بيروت - سنة 1970 ص 52 .

تهيمن الشركات الأمريكية على حوالي $\frac{3}{\ }$ من الصناعات الغذائية في بلجيكا ، كما تهيمن على صناعة الأدوات الهندسية والفنية وصناعة آلات الحاسوب (الكومبيوتر) ببريطانيا . وحسب تقرير للأمم المتحدة فان الشركات الأمريكية تهيمن على 30 % ، من صناعة آلات الحاسوب في السوق الأوروبية كما تهيمن على أجهزة معالجة المعلومات ولقد بين هذا التقرير أن مساهمة الشركات الامريكية في التكوين المحلي لاجمالي رأس المال والاصول الثابتة المنتجة في الصناعة حوالى 12٪ - 13٪ في فرنسا[1] . وعموما لقد استثمرت الشركة الكبرى 200 مليار دولار حصة أمريكا منها 120 مليار دولار والتي حققت أرباحا طائلة والمثال التالي يبين مدى هيمنة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي[2] .

الرسم البياني : يمثل الاستثمار الأمريكية في البلدان المتخلفة خلال الفترة 70 - 1975 من قبل الاحتكارات الأمريكية والأرباح المحققة من جراء هذا التوظيف



من الأعمدة السابقة نستنتج أن التوظيف قدر بـ 7 ، 9 مليار دولار بينما الأرباح المحولة الى الولايات المتحدة قدرت بـ 30 مليار دولار وهذا يعد مؤشرا دقيقا لايـ ... ـنه هذا

---

1) مرجع اعلاه ص 54

2) د / صماويل عبود مرجع سبق ذكره ص 105 .

الاقتصاد على اقتصاديات باقي العالم بما فيها الدول المتقدمة - كما ذكرنا ذلك اعلاه - بالاضافة الى هذا المؤشر نؤكد على وجود مؤشرات أخرى تثبت هذه الهيمنة وتؤكد مقولة بيرو فعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الانتاج الصناعي تمثل 8 ،45٪ من الانتاج العالمي سنة 1970 حيث بلغ معدل النمو الصناعي السنوي 8 ،4 . أما بالنسبة للتجارة الدولية فيلاحظ أن الشركات الأمريكية المهيمنة قد صدرت سنة 1970 حوالي 25٪ من الصادرات العالمية لكل أصناف السلع وشكلت بذلك 62٪ من الصادرات الصناعية للولايات المتحدة و 34٪ من الواردات الصناعية[1] .

وهكذا فان توصل بيرو الى النتيجة السابقة التي مفادها أن الولايات المتحدة تمتاز باقتصاد مهيمن وقد توصل الى هذه النتيجة بعد تطبيق المعايير التي اعتبرها أدوات تحليل لأطروحته . اذ أن هيمنة هذا الاقتصاد من خلال هيمنة الوحدات الاقتصادية الكبرى التابعة له تفسر من استقلال هذه الوحدات وبالتالي استقلاله عن السوق الدولية وأن قوته الحالية (أي القوة التفاوضية) محدد بسوق لا متناهي من ناحية الحجم ، ولا سيما من خلال شكل العلاقات التي يقيمها بالتفاوض مع الاقتصاديات التي يقيم بها استثماراته أو الاقتصاديات التي تمثل بالنسبة له منافذ . وهكذا فان الهيمنة التي يعرفها العالم مطبقة من طرف الوحدات المهيمنة الأمريكية - على حد تعبير بيرو - من جهة ، ومن خلال الوحدات الدولية الكبرى من جهة أخرى . هذه الهيمنة التي تجد تفسيرا لها في ديناميكية الرأسمالية الاحتكارية التي تتطور نحو تركز أكثر على الصعيد العلمي ، ومن ثم فان

---

1) Pierre Jallé : op. cit. p. 15

الرأسمالية تميل اذن الى تكوين عالم مندمج مهيمن عليه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية .

مطلب ثالث : - استخلاص متغيرات الهيمنة من خلال أطروحة بيرو F. Perroux .

بعد العرض الموجز لأطروحة بيرو في الهيمنة ومفعولها (EFFet) ، يتبين لنا المتغيرات التي اعتمد عليها بكل وضوح - وهذا عكس الأطروحات السابقة - وذلك لكون أطروحته تعالج موضوع البحث الذي نحن بصدد انجازه ، وتتميز أطروحة بيرو عن الأطروحات السابقة لكونها أثارت موضوع الهيمنة على المستوى الداخلي لأمة وانتقل بمستوى التحليل على المستوى الدولي ، كما تتميز أيضا عن غيرها في كونها سلكت منهج التحليل البنيوي فهي - أي الأطروحة - تعالج الهيمنة على الصعيد الدولي باعتبارها بنية من مجموع بنى المجال الاقتصادي ، ومن ثم واذا كانت أطروحات التبادل اللامتكافئ قد جعلت من الهيمنة نتيجة وحكم بعدي (Jugement postrieri) لآليات التجارة الدولية ، فان فرنسوا بيرو قد جعل من الهيمنة مفهوما والأكثر من ذلك جعل منها غاية لأطروحته ، وفي هذا المجال حدد - كما رأينا من خلال عرض الأطروحة - أدوات تحليل يمكن بواسطتها قياس الهيمنة ، وفي هذا السياق ميز بين الوحدة البسيطة والوحدة المركبة واعتبر الأمة في حد ذاتها وحدة مركبة ، وركز في التحليل على الوحدة البسيطة واستخدم النتائج المتوصل اليها لابراز مفعول الهيمنة للوحدة المركبة ، وتتمثل أدوات تحليله فيما يلي : -

1 - القوة التفاوضية

2 - التحكم في السوق وميكانيزماته ومنه التحكم في الأسعار .

3 - التحكم في طبيعة السلع محل المبادلة .

وهكذا فانه يعبر عن الهيمنة بواسطة السوق ، ومن أجل ذلك يستخدم التحليل اللمي لتحديد قوى الهيمنة عند مستوى البنى التي تبرز من خلالها هذه القوى .
من جهة أخرى تتميز أطروحة بيرو عن غيرها من الأطروحات من حيث تصنيف الدول ، فاذا كانت الأطروحات الماركسية بما فيها التبادل اللامتكافيء - قد صنفت الدول الى مجموعتين مجموعة الدول المتقدمة - المركز - ومجموعة الدول المتخلفة - المحيط - وحاولت أن تبين هيمنة الأولى على الثانية ، فان فرنسوا بيرو يخالف هذه الفكرة - ولو أنه لم يذكر ذلك بصريح العبارة - اذ اعتبر أن الاقتصاد المهيمن واحد وازاح عنه الستار والمتمثل في الاقتصاد الأمريكي وباقي العالم يعتبره اقتصاد مهيمن عليه - وقد ناقشنا ذلك في المطلب السابق فالولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على الاقتصاد الدولي من خلال الوحدات الاقتصادية الكبرى التابعة لها والتي نجد لها فروعا في سائر أنحاء المعمورة فهي تهيمن على الانتاج الصناعي والتجارة الدولية وكذلك التدفقات المالية ... الخ ، وهذا مايجعل بيرو يعتقد جازما بأن الهيمنة تنحصر في اقتصاد وحيد أي الولايات المتحدة وهذا على عكس النظريات السابقة التي اعتقدت بهيمنة جملة من الدول - أي الدول المتقدمة - الرأسمالية وذهب البعض الآخر الى اعتبار الدول الاشتراكية ضمن هذه المجموعة وذلك لعدم وجود سوقين عالمين بل يوجد سوق عالمي واحد وهو السوق الرأسمالي - على حد تعبير سمير آمين - على جملة من الدول الأخرى التي يسمونها بالمتخلفة أو الأطراف - وهلم

جزءًا من الأسماء والألقاب - وذلك من المعاملات التجارية المبرمة من المجموعتين ومن خلال حركة رؤوس الأموال .

الا أن الوقائع الاقتصادية التي يعرفها العالم وحتى السياسية منها أثبتت صحة المقولة التي جاء بها بيرو ،فالمتتبع لهذه الوقائع يشعر كما يلمس بأن الولايات المتحدة الأمريكية - لاسيما بعد الحرب العالمية الباردة سنة 1992 - أصبحت أكثر تحكما بمصير العالم الاقتصادي والسياسي وهي بذلك تعمل جاهدة على إرساء قواعد النظام الدولي الجديد بعد أن رسمت معالمه وشرعت في انجاز أولى الخطوات مراحله وهذا مايجعلنا نفسر تكتل أوروبا من جهة ومهادنة اليابان من جهة أخرى وتفكك الاتحاد السوفيتي الى دويلات وحرب الخليج كل هذه تعد مؤشرات تؤكد القوة الضاربة التي يتمتع بها هذا الاقتصاد وذلك من خلال تدويل الانتاج بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة المركنتيلية الجديدة ومن ثم ظهرت الولايات المتحدة - كما يسميها البعض - كقوة عظمى Super Power لاسيما بعد تلاشي مفهوم القطبية الثنائية وهكذا احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بالخاصية الجوهرية والمتمثلة في الهيمنة / التبعية في مجال الانتاج ويظهر ذلك جليا في مجال المتبادل الدولي ، أما مصدر الاستغلال فانه يتمثل - كما بينا ذلك سابقا - في مجال الاستثمار والقروض ونقل التكنولوجيا والعمليات التي تندرج في اطار المنظمات الدولية - وفي هذا السياق فان الاستثمار الأمريكي - الذي يعد أكبر الاستثمارات في العالم يقوم في نحو 36٪ منه على اعادة الاستثمار الأرباح الناتجة على النشاط الانتاجي (1) .

---

1) قضية التصنيع - مرجع سبق ذكره ص 224 .

الخاتمـــــة : استنتاجات وامكانية التطبيــق على النظـام النقدي الدولي :

لقد توصلنا في هذا القسم الى استخلاص أهم المتغيرات التي من خلالهـا يمكن وضع معالم تحدد مفهوم الهيمنة وذلك من زاوية التجارة الدولية . حيـث تختلـف أهمية التجارة الدولية من دولة الى أخرى وعادة مايشتد النزاع فيما بينهـا لاكتساب أسواق جديدة ومن ثم تعمل على زيادة الصادرات،وذلك باتباع سياسـة الاغراق ،هذه النزاعات لم تبرزها الأطروحات الرأسمالية التي تناولت هذا الموضوع، اذا اكتفت فقط بأبراز سبل تطوير المبادلات الدولية ووضعت لذلك شروطا ،حيـث أكدت على ضرورة التخصص وتقسيم العمل الدوليين وميل معدل التبادل ونسب عوامل الانتـاج ... الخ . وكما رأينا سابقا - عملت هذه الأطروحات على ارساء قواعـد ثابتة وضمانة لقيام التجارة الدولية ،وقد اكتفوا بالتركيز على الأوجه الايجابيـة للمبادلات الدولية وتغافلوا الافرازات السلبية التي تتولد من جراء هذه الحركـات. هذه الآثار السلبية نالت اهتمام المفكرين الماركسيين ،اذ ركزوا في أبحاثهم - كما بينا سابقا - على ابراز الاستغلال والنهب ومن ثم الهيمنة من خلال حركة السلـع والرساميل مابين الأمم .

واعتمدوا في ذلك على المنهج التاريخي ،وقد توصلوا الى اظهار مواطن الضعـف والاختلالات التي تنجم عن التجارة الدولية واتفقوا على تسمية هذه العلاقات القائمة فيما بين الدول المهيمنة والدول التابعة بالامبريالية ،واستخدموا للدلالة على ذلك عدة أدوات منها الكولونيالية والنهب والاستغلال وميل معدل الربح الى الانخفاض ، ... الخ وهكذا توصل الفكر الماركسي الى ازاحة الستار عن جوهر المبادلات الدولية

ومن ناحية أخرى بينوا دور المستعمرات في دفع عجلة التنمية والتطور للدول المتقدمة وعليه يحملون هذه الأخيرة المسؤولية التاريخية للتخلف الذي يعاني منه السواد الأعظم من المجتمعات . وهكذا كانت أطروحاتهم نقدا صارخا لميكانيزمات النظام الرأسمالي ، المبنية على أساس الهيمنة ، وقد ذهب البعض الآخر الى حد اعتبار المعاملات الدولية تتم في سوق عالمي وحيد وبذلك ينفي وجود سوقين ، فاذا سلمنا بصحة هذه المقولة فان تحديد مفهوم الهيمنة سيتم في هذا المستوى - أي السوق - اين تقاس بالقوة التفاوضية من ناحية وميكانيزمات السوق وطبيعة المنتجات محل المبادلة من ناحية أخرى . وهكذا فان المشروع المهيمن يحتكر السوق ويتحكم فيه كما يفرض أنواعا معينة من السلع ، هذا المشروع يعد أساس الاقتصاد المهيمن والذي يعتبره بيرو - كما أسلفنا - اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وحجته في ذلك حجم الاستثمارات التي تقيمها في العالم بما في ذلك أوروبا ومن ثم تتميز هذه المعاملات بطابع عدم التكافؤ .

ان الأطروحات التي سبق عرضها اقتصرت جلها على تحليل المبادلات التجارية أي أنها قامت بتحليل جنبة الميزان التجاري والذي يعد بندا من بنود ميزان المدفوعات والذي تسجل فيه كل العمليات المتعلقة بحركة السلع والخدمات - أي الصادرات والواردات[1] والذي من خلاله توصل البعض الى ابراز الطابع اللاتكافؤي ، اذ أثبتت الدراسات أن الميزان التجاري للدول المحيطة مشوه حيث يعتمد على تصدير منتوج واحد في الغالب الأعم يكون من المواد الأولية أو الزراعية بينما تتميز وارداتها بالتنوع وهذا ما يؤدي الى وجود حالة العجز المستمر على نطاق

---

1) J. Lecaillon: Element de Théories Economiques - CUJAS. FRANCE. ed n°1. 1978. p.312.

هذا الميزان وعليه فانها ـ أي الدول المحيطية ـ تعمل على موازنته بطـــــرق شتى ،من بينها اللجوء الى صندوق النقدي الدولي ، (الذي أنشأ لهذا الغرض) الذي يعمل على تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات للدول التي تعاني مـــن العجز . وعليه فان مفهوم الهيمنة يمكن أن يبرز من خلال ميزان حركة رؤوس الأموال والطرق المستعملة في تحويل الفوائض المالية من المحيط نحو المركز . وفي هـــذا السياق يحدد ميزان العمليات الجارية على أنه سجل محاسبي تسجل فيه رؤوس الأموال طويلة الأجل للاستثمارات والقروض وهذا للقطاع الخاص غير المصرفي وكذلـك القطاع العام كما تسجل فيه رؤوس الأموال قصيرة الأجل وكذلك السيولة (1) ، ويمكن تفسير هذا الميزان بطرق مختلفة :(2)

1) ان استيراد رأس المال يمكن أن ينظر اليه على اعتبار أنه استيراد للأوراق المالية أو الودائع المصرفيـــة من البنوك الأجنبيـــة .

2) يكون اتجاه المدفوعـــات في حالة تصدير رأس المال مماثلا لاتجاهها في حالـة الاستيراد للسلـــع .

3) ان تصدير رأس المال يعمل على زيادة عرض عملة الدولة في أسواق الصرف وهذا حال استـــيراد السلـــع .

وهكذا فان ميزان العمليات الجارية سيظهر لنا الهيمنة المالية المفروضة علـــى الدول التي تعرف ندرة الأصول المالية ،وفي الغالب الأعم تنطبق هذه الحالـــة على الدول المحيطة والتي تقبل على جلب هذه الأصول وفق شروط يتم املاؤهـــا

---

1) J. Lecaillon Ibidem . p 312

2) محمد ابراهيم غزلان ـ موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية ـ دار الجامعات المصريـــة ـ مصر ـ ص 19

من طرف الدول المصدرة لرأس المال . وتبرز هذه التبعية من خلال التحكم في أداتين تشكلان حجر الزاوية لكل نماء تتحكم في هذا الاطار وهما على التوالي سعر الصرف من جهة وسعر الفائدة من جهة أخرى . فالقصور الذي تشكو منه الدول المتخلفة من ندرة عنصر رأس المال عبر عنه الأستاذ جورج قرم بقوله " . . . لقد كان من غير المتوقع حتى أواخر الستينات بأن تصبح بلدان المحيط من المستفيدين المميزين لدى السوق الدولية لرؤوس الأموال . . ."[1] وفي هذا الاطار يرى بأن تفاقم الاستدانة تكمن في الأسباب التالية[2]:

أ) تزايد الاستدانة ناجم عن ضعف البنى الاقتصادية في غالبية الدول المتخلفة وهذا يجعلها عاجزة عن التسديد ، وهذه الديون في الغالب موجهة للاستهلاك .

ب - التقلبات الاعتباطية في ايراداتها الخارجية ، كما ذكرنا سالفا بأن ايرادات الدول المتخلفة مصدرها متأتي من صادراتها من المواد الأولية والمواد الزراعية ، وهي بطبيعة الحال تخضع لميكانيزمات السوق الرأسمالية وهذا يؤثر سلبا على احتياطيات هذه الدول من العملة الصعبة وهكذا يزداد العجز وصعوبة التسديد .

ج - ضعف الاستيعاب لرؤوس الأموال ، والسبب في ذلك يعود الى نقص الاطارات وضعف البنى الاقتصادية وكذلك ضعف اليد العاملة المؤهلة والمدربة . هذه العناصر تمثل في حقيقة الأمر الجانب الذي اعتمدت عليه الدول المتقدمة في بسط هيمنتها على دول المحيط . وعليه نرى بأنه اذا كان ايمانويل قد أظهر في أطروحته مبدأ عدم التكافؤ في اطار المبادلات التجارية ، فانه يمكن تطبيق هذا المبدأ على

---

1) G. CORM Dette et developpement O.P.U. Alger 1981 p.97

2) جورج قرم : التبعية الاقتصادية ، مأزق الاستدانة في العالم الثالث ، دار الطليعة بيروت 1980 ص 83

مستوى ميزان العمليات الجارية وبعبارة أخرى يمكن تسمية ذلك بالحركة اللامتكافئة لرؤوس الأموال . اذ تتولد هذه الحركة نتيجة لاستنزاف الثروات المتزايدة وبأسعار يتحكم السوق العالمي في تحديدها من جهة ، ولزيادة الطلب على عنصر رأس المال من جهة أخرى وذلك لأسباب عديدة منها ندرته على المستوى المحلي نظرا لنقص الادخار لدى السواد الأعظم من المجتمعات المتخلفة الذين يميلون للاستهلاك والرغبة في الظهور بمظهر اجتماعي لائق وقد يرجع ذلك لأسباب دينية وقد يكون لهذه الأسباب مجتمعة نتيجة التمدن المطرد الذي يفرض مجاراة نمط حياة الدول المصنعة والاقتداء بها ، عملا بـ"اقتداء المغلوب بالغالب"(1) وهذا مايؤدي الى تفاقم المديونية ، فهي تعد احدى محددات مفهوم الهيمنة ، ومن خلالها تهيمن دول المركز على اقتصاديات دول المحيط وذلك من خلال ممارسات بنوكها ومؤسساتها المالية والتي تعد الطريقة المثلى والمفضلة لضخ رؤوس الأموال الى هذه الدول وهذا مايؤدي تدريجيا الى حتمية سلبها استقلالية القرار بها واستدراجها في السوق الدولية ، وقد ولد ذلك آثارا سلبية نذكر منها الأزمة الاقتصادية المعاصرة والتي تظهر بمظاهر رئيسية ثلاث وهي التضخم والبطالة والشكل المعاصر والذي اصطلح على تسميته بالكساد - التضخمي ، كذا تظهر - أي الأزمة - من خلال تزايد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات والتي تملك سياسات معقدة في تغيير مراكز الفعاليات الانتاجية واعادة توزيعها على الصعيد العالمي ، هذه الأزمة مست أيضا أمما رأسمالية متطورة ، اذ تتعرض لحالات عجز مزمنة في موازين مدفوعاتها ، كما تواجه أيضا أزمات نقد متقطعة ، في بعض دول المحيط كالبلدان

---

1) ابن خلدون - المقدمة - دار القلم - بيروت - 1989 - ص 147

الرئيسية المصدرة للنفط والتي تملك فوائض كبيرة من العملة الصعبة ، وبالرغم من ذلك فان القاعدة العامة تتمثل في معاناة المحيط من نقص في العملات الأجنبية، (1)

ومن هنا تظهر أهمية دراسة حالة صندوق النقد الدولي الذي يسمح باتخاذ اجراءات تصحيحية ضد تظهر آثارها مباشرة ، اذ يمنع البلدان التي تتعرض لأزمة المدفوعات من جراء فرض قيود على التجارة ، الا أنه لم يحدث أن لعب دورا حاسما في تكييف أسعار التبادل والممارسات لدول المركز ، اذ ليس بامكانه أن يملي بسياسات معينة عليها ، الا أن هذا السلوك ، يكون مغايرا عندما يكون الأمر يتعلق بدولة من دول المحيط .

مما سبق ، يمكننا القول بأن الأطروحات التي تم عرضها والمتعلقة بالتجارة الدولية لم تتطرق الى الدور الهام الذي تلعبه المعاملات النقدية وسبل تسوية التدفقات السلعية ، بالرغم من أن جل الأطروحات قد تم وضعها في مرحلة عرفت تطورات نذكر منها التخفيضات التي مست معظم العملات ، وكذلك التعديلات في معدلات صرفها وهذا بهدف تصعيد المنافسة على صعيد التجارة الدولية والقيود التي وضعت على هذه الأخيرة وعلى عمليات الصرف والمدفوعات الدولية ، هذه الأوضاع لم تنل اهتمام الباحثين في موضوع التجارة الدولية بالنظام النقدي الدولي والذي يؤثر بشكل كبير في المعاملات الدولية وذلك في شتى المجالات . لهذه الأسباب رأينا من الأولى تخصيص القسم الثاني لدراسة حالة صندوق النقدي الدولي اذ يعد أفضل نموذج يمكن من خلاله أن نظهر مفهوم الهيمنة وذلك من خلال دراسة قوانينه وطرق تنظيمه

---

1) شاريل باير - فخ القروض الأجنبية ، ترجمة بيار عقل . دار الطليعة بيروت ط. 1 - 1977 ص 11

وتسيير وكذلك ميكانيزماته . فالكشف عن فلسفة الصندوق انما قصد في الواقع فهم لبنياته وآلياته بأبعادها المالية والاقتصادية وحتى السياسية ومن ثم فان النظام النقدي الحالي لا يمكنه أن يتفادى استغلال دول المحيط من طرف شبكة استقطاب باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية .

ولتوضيح ذلك ،فان القسم الثاني يتضمن المحاور التالية : -

- مقدمة ومن خلالها نعالج فيها الوضع السائد قبل بريتون وودز .

- الفصل الأول : - ونحاول فيه عرض مخططي كينز ،وهوايت،وعرض الأحكام العامة للصندوق واظهار مواطن الضعف فيها والتي عليها نبني مفهوم الهيمنة .

أما الفصل الثاني : - نعالج فيه مفهوم الهيمنة من خلال تطور نظام بريتون وودز الى غاية 1980 ودوره في الدول المتخلفة .

وأخيرا الفصل الثالث : - فانه سيعالج أهم الاقتراحات المقدمة لاصلاح النظام النقدي الحالي والأطروحات البديلة .

وأخيرا نكمل هذا البحث بخاتمة تكون عبارة عن تقييم عام وتقديم جملة من الاقتراحات .

القســــم الثانــــي : دراســة حـالــة صنـدوق النقـد الدولــي :

مـقــــدمـــــة :

لقد توصلنا في القسم الأول الى أن اهتمام المنظرين قد انصب على البحث في أنجع الطرق لقيام التجارة الدولية وبالتالي تحديد الأدوات اللازمة لذلك ، بينما ذهب البعض الآخر الى البحث في النتائج المترتبة عن المبادلات التجارية وتصدير رؤوس الأموال ، الآ أن السوق المالية لم تبرز بعد كسوق مستقلة بذاتها ، حيث أن فكرة تمويل التنمية على الصعيد الدولي لم تكن واردة قبل الحرب العالمية الأولى (1918) أين سادت خلال هذه الحقبة قاعدة الذهب ، ولهذا الغرض نجد هي المال الكائن بلندن يلبي حاجات التمويل المالية وحسب ويلـيـــر (Jean weiller) فان حي المال لم يكن قادرا على تلبية الطلب المتزايد على القروض ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى .(1) وقد ولد هذا الوضع أزمة ماليـة ، ومن أجل تجاوزها شرع المجلس الجديد لعصبة الأمم في فيفري 1920 في عقـد مؤتمر دولي للبحث عن السبل الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة والحد من آثارهـا السلبيـة ، وقد توصل هذا المؤتمر الى اتفاق بموجبه يتم العودة الى قاعدة الذهـب (Gold standart) والذي من شأنه تحقيق التوازن للموازنات الحكوميـة

---

1) Jean weiller : Problème d'économie mondiale Tome 1 ed. P. PARIS. FRANCE p.

وكذلك الحد من التضخم وفي هذا سيا ن تقرر انشاء بنوك مركزية في البلدان التي تتعدم فيها هذه المؤسسات كما قرر الغاء عمليات الرقابة على القطع وازالة الحواجز الجمركية (1) والتي شأنها تسهيل حركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول .

ومن أهم المشروعات التي سبقت مشروع بريتون وودز نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر مشروع دولاكروا (Delacroix) والتي تتضمن انشاء بنك دولي وكذلك مشروع سواس (Ter-meu) والذي يهدف الى انشاء هيئة أوروبية وظيفتها اصدار السندات . أما مقترحات فندرليب (VANDERLIP) والداعي لانشاء بنك لاحتياطي الذهب (Gold Reserve Bank) يضم أوروبا والولايات المتحدة (2) وفي هذا المجال نجد الكثير من المقترحات التي حاولت بطريقة أو بأخرى ايجاد صيغة يتم من خلالها تحقيق الانسجام بين الدول في تلك الفترة الا أنها باءت كلها بالفشل وذلك لانعدام الشروط الموضوعية لقيامها والتي لم تجد ارادة في التطبيق والخروج الى النور - وحسب اعتقادنا - فان الفشل يمكن أن يفسر من زاوية أن مصادر التمويل للدول لم تكن مطروحة آنذاك نتيجة لهيمنتها على العالم واستغلالها للموارد الطبيعية والبشرية عن طريق مستعمراتها التي - كما أوردنا في القسم الأول - تشكل بالنسبة لها سوق لتصريف منتجاتها وفي آن واحد مصدرا تلبي احتياجاتها ، والأكثر من ذلك تعد سوقا رائجا لليد العاملة الرخيصة - ومن شأن اللجوء الى التفكير في مثل هذه المشاريع

---

1) سيد أحمد عبد القادر - دور ال... الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد الانماء العربي الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية - بيروت - 1977 ص10

2) سيد أحمد عبد القادر مرجع ...ه ص 12 .

كان بقصد تمويل عجز بعض البلدان - وحسب اعتقادي - الذي يبرز في موازين مدفوعاتها نتيجة تخلي معظم هذه الدول عن القاعدة الذهبية من جهة ، والآثار الناجمة عن الحرب العالمية الأولى التي انهكت أوروبا على وجه الخصوص من جهة أخرى ، الا أنه رغم هذه الظروف فان الاقتراحات السالفة لم تفلح ولم يتفق عليها . وذلك لأن الاقتصاديات الرأسمالية في هذه الحقبة التاريخية اعتمدت على الرأسمال الخاص والدولة في هذه الفترة ليس لها أي نشاط اقتصادي يذكر ، فالتدولة المتدخلة لم تبرز الا بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى . حيث كانت محايدة ويقتصر نشاطها على أداء بعض الوظائف المحدودة .

بالاضافة الى مؤتمر بروكسل ، عرفت المرحلة لما بين الحربين مؤتمرا آخر ذو صبغة هامة ويعد مرجعيا عند الحديث على تاريخ النظام النقدي الدولي - والمتمثل في مؤتمر جنوة GENES والذي تم الاعداد له منذ مؤتمر بروكسل والذي تم انعقاده سنتين بعد هذا المؤتمر أي في سنة 1922 ، اذ يعد أول مؤتمر دولي أثار مسألة النظام النقدي الدولي والذي اتخذ جملة من الحلول يمكن تلخيصها في أربعة نقاط أساسية تتمحور جميعها في التعامل وفق القاعدة الذهبية ، هذه النقاط نوردها على النحو التالي (1) .

1 - العمل على ثبات قيمة الذهب لمدة ما وهذا يمكن تحقيقه بواسطة احتياطي تام للموجودات والتي ليس من الضروري أن تكون كلها من الذهب .

2 - يمكن للدول المشاركة أن تنشأ سوقا حرة للذهب - وهذا بطبيعة الحال عند ما تتاح لها الفرصة - التي بذلك مراكز أي أسواق رئيسية للذهب .

(1) M. NIVEAU. op. cit p 320

ت - يمكن الدول المشاركة - بالاضافة الى احتياطياتها من الذهب - أن تملك في بلدان أخرى مشاركة - أي عضو في مؤتمر جنوة - أصول في شكل ودائع كمبيالات ، وكذلك سندات قصيرة الأجل ومصادر أخرى للسيولة .

4 - ان معاهدة جنوة تستند اذن الى التبادل وفق قاعدة الذهب Gold exchange standart . ومما سبق يمكننا القول أن مؤتمر جنوة يهدف الى توفير الذهب أين المخزون العالمي لم يتطور بنفس وتيرة الاسعار خلال الحرب العالمية الأولى . ومن ثم فان المؤتمر عمل على تجنب الآثار الكسادية والتي يمكن أن تبرز من خلال العودة الى قاعدة الذهب ، ولقد اخذت البلدان الصناعية بقاعدة الذهب ، ووفقا لهذه القاعدة يميز بين التداول الخارجي والتداول الداخلي . حيث على هذا المستوى تصدر وتستخدم النقود الورقية (كل واحدة منها تعادل وزن معين من الذهب) ، أما على المستوى الخارجي تستخدم الحوالات الذهبية بهدف تسوية المدفوعات الخارجية الناتجة عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات (1) وهذه التفرقة أدت الى استمرار استخدام القاعدة كوسيلة للهيمنة على المستعمرات .

ان الاختلاف الجوهري بين قاعدة الذهب قبل 1914 وقاعدة المبادلات بالذهب لسنة 1922 تتمثل في تحول الهياكل المالية المرتبة بسبب النزاع العالمي وقبل الحرب العالمية الأولى تمتع الجنيه الاسترليني بصفة العملة الوطنية الوحيدة ال[illegible] المستعملة كعملة دولية . وبعد الحرب أصبح الدولار المنافس القوى للجنسية الاسترليني . ولقد توسعت دائرة التنافس وبدأ النزاع يأخذ بعدا أكبر ليشمل

(1) د / مصطفى رشدي شيحه - النقود والبنوك - الدار الجامعية - مصر - ص 64 .

الدول الكبرى لاسيما اذا علمنا أن متانة النظام الاقتصادي لأمة من الأمم تقاس على أساس سعر عملتها مقارنة بأسعار العملات الدول الأخرى . وهكذا أدى هذا النزاع الى اضعاف القاعدة السالفة الذكر والاعتراف بفشلها . والدليل على ذلك يتمثل في تشكيل منطقة الجنيه الاسترليني والتي ظهرت سنة 1931 - وتضم كل دول الكومنولث باستثناء كندا أين مصالحها التجارية والمالية كانت مرتبطة - وهذا منذ تاريخ طويل بالولايات المتحدة الأمريكية (1) هذه المنطقة تم تشكيلها بدافع العلاقات التجارية حيث حرصت بريطانيا على الاحتفاظ بمنافذها . وبالاضافة الى ذلك نجد القروض الخارجية التي عملت هي الأخرى على تدعيم مفعول الاتفاقيات التجارية كما عملت هذه القروض على تحقيق هدفين أساسين : أولهما مساندة الصناعة البريطانية ، وثانيهما الابقاء على معدل صرف مستقر مع الجنيه وذلك حتى لا افتقار هذه الدول منطقة الجنيه الاسترليني .

هذه المعاملات النقدية أدت بأفول النظام السالف الذكر . وما يمكن استنتاجه في هذا المجال أن النزاع امتد بين الدول الكبرى لاسيما اذا علمنا أن هذا السلوك الذي نهجته بريطانيا قابلة تجمع دول معارضة وتتمسك بمبدأ قاعدة الذهب وهي ماتسمى بمجموعة الذهب (Bloc - or) وتتزعم هذه الدول فرنسا وايطاليا وبلجيكا وغيرهم ممن دافعوا من أجل ابقاء نظام قاعدة الذهب . والواقع أن هذا النزاع سببه يكمن في تسرب الموارد الذهبية من أوربا الى أمريكا أثناء(2) وبعد الحرب العالمية الأولى وذلك لتسديد المشتريات الأمريكية ، ومن ثم

---

(1) M. NIVEAU. op. cit p. 321

(2) روجيه دوحرم - مدخل الى الاقتصاد ترجمة . د / سموحي فوق العادة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر - ص 173 .

تعتبر الولايات المتحدة المستفيد الأول من هذا الوضع من العلم أنها كانت وراء نظام النسبة بين كمية الذهب المتوفرة في الغطاء النقدي وبين حجم الدولارات المصدرة وهذه النسبة في حدود 64% [1] ولقد أدى هذا النظام الى تصدير التضخم من الولايات المتحدة الى باقي انحاء العالم . واستمر هذا الوضع الى غاية 1929 أين عرف العالم الأزمة الاقتصادية والنقدية واستمرت آثارها حتى قيام الحرب العالمية الثانية . ورافق ذلك من تدهور للاسترليني عام 1931 والدولار عام 1933 ، اذ كشف ذلك عن حقيقة عدم التعادل بينهما وعقب حالة عدم الاستقرار في النظام النقدي وهكذا فقدت الثقة من الأوراق النقدية ونجم عن ذلك الاندفاع نحو تحويل السيولة النقدية الى اكتناز ذهبي وانعكس ذلك سلبا على التموين والاستثمار . فتسبب ذلك في انخفاض الانتاج ونقص الاستهلاك وزيادة البطالة ـ وقد مست هذه الأزمة المستعمرات دون المحيط التي احجمت عن الاستيراد وهذا تسبب في احداث عجز في موازين المدفوعات لدول المركز وهكذا نستنتج أن الأزمة ارتبطت بهيكل النظام الرأسمالي وهددت كيانه وهذا ما أدى الى ضرورة التفكير الجدي في تدخل الدولة في عملية الاشراف على النقد والائتمان . الا أن آثار الأزمة استمرت حتى قيام الحرب العالمية الثانية سنة 1939 .[2] ولقد اقترح الاقتصادي الشهير اللورد كينز KEYNS عام 1936 وارادات الاستخدام الكامل بهدف انشاء نظام نقدي دولي يمنح كل بلد جزءا من الحرية الخارجية تكفي لتحقيق أهدافه الداخلية .

---

1) النقود والبنوك . مرجع سبق ذكره ص 67

2) النقود والبنوك مرجع أعلاه ص 70 .

بينما اقترحت الولايات المتحدة مشروعا متعدد ودا للتضامن المالي الدولي . يأخذ على عاتقه مساعدة الدول الأعضاء على التغلب على المصاعب المؤقتة في ميزان مدفوعاتهم وهذا الاقتراح يعرف تحت اسم مشروع هوايت (White) ، ويعتبر رفض الأمريكيين للمشروع البريطاني ناجم عن تخوفهم من أن يضطر الى تمويل العالم تلقائيا بالفائض من واردتهم من طريق الاتحاد السالف الذكر .

لقد قدمت هذه المقترحات على العنوان التي طرحت به الاقتراحات السالفة الذكر وذلك بهدف توسيع مجال التجارة الدولية ويكون ذلك بالتخلي عن النظام الحمائي وازالة كل الحواجز بحيث تقام الحواجز كذريعة تقتضيها اعادة التوازن لميزان المدفوعات عند ما يكون في حالة عجز . هذين المشروعين سيكونا ورقة العمل التي من خلالها يتم انشاء المؤسستين الماليتين التوأمتين وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعادة الانشاء والتعمير .

وانطلاقا من التحليل السابق جاء اختيارنا لدراسة حالة صندوق النقد الدولي في ابراز مفهوم الهيمنة التي حددنا معالمه في القسم الأول . فالصندوق - كما سنرى - يقوم بتمويل العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فهو بذلك يأمر شروطا مالية في سبيل توسيع المبادلات الدولية من خلال الضغط على الأعضاء لتحريرها ويرفض في نفس الوقت اللجوء الى مراقبة النقد الأجنبي الا ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال .

ومن ثم فان دراسة صندوق النقد - حسب اعتقادي - يعد استكمالا للأطروحات النظرية المعروضة في القسم الأول والتي - كما رأينا - لم تول اهتماما المنظام النقدي الدولي وانعكاساته على التجارة الدولية ومن ثم تشخيص مفهوم الهيمنة بدقة .

ومن جهة أخرى فان دراسة الحالة موضوع البحث تمد نقدا لكل الأطروحات ولو أن بعضها أثار مشكلة حركة رؤوس الأموال والنتائج المترتبة عنها الا أنها بقيت محصورة في مجال الاستثمارات التي يقوم بها المركز في المحيط وحتى نبين أكثر مفهوم الهيمنة من خلال دراسة هذه الحالة نقترح الخطوات التالية :-

1 - دراسة تحليلية لبنية صندوق النقد الدولي . والعوامل المساعدة على نشأته .

2 - تطور نظام بريتون وودز وأهم التعديلات التي عرفتها أحكام الصندوق .

3 - الخاتمة وفيها نربط تطور الصندوق وميكانيزماته بمفهوم الهيمنة من خلال ابراز مواطن الضعف في قوانينه .

الفصـــل الأول : دراســـة تحليليـــة لبنيــة صندوق النقد الدولي .

تمهيـــــد :

ان النتائج المترتبة على الانهيار الذي ساد خلال الثلاثينات ،وكذلك الدمار الناجم عن الحرب العالمية الثانية ، أرغم الدول المتحالفة على الاتفاق من أجل وضـــع أسس جديدة للتعاون الدولي ،وذلك بسبب هذا الانهيار للشبكة العالمية للتبادل .يكذلك لانهيار نظام المدفوعات المتعددة الأطراف والتي افرزت مشاكل جديدة ابتداءا من 1945 .

فمنــذ 1941 شرعت الحكومة الأمريكية في التفكير في اعادة البناء الاقتصادي امـــا بعــد الحرب وذلك وفــق منظور ليبرالي ومتعدد الأطراف ،وقد ترجم هذا التصـــور من خــلال اتفاقية التعاون المتبادل الذي وقع بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في 23 فبفري 1942 . وقد أكد الطرفين - وهذا كما ورد في البند الثامـــن من الاتفاقية - على أنهما سيعملان على تصفية كل مشكل يستخدم التمييز ومبدأ مفاضلة طرف عن آخر في التجارة الدولية .(1) هذه التصفية سيشرع فيها متى أصبحـــت الظروف مناسبة لذلك ،وعلاوة على ذلك سيعملان على تخفيض الرسوم الجمركيـــة وازالة كل العراقيل والموانع والتي من شأنها عرقلة السير الحسن للمبادلات الدولية ، اذ تعد هذه الأخيرة عاملا أساسيا للأمن والسلام كما تساهم في دفع عجلة التنمية لكل الدول . الا أن هذا الاتفاق يبين تخوف الولايات المتحدة وعلى الخصوص يبرز هذا التخوف من مفعول الامتياز الامبريالي القائم بين بريطانيا ودول الكومنولـــــث كما أنــه - أي التخوف - نابع من الدور الذي تلعبه منظمة منطقة الاسترليني ،والتي

---

1) M. NIVEAU. op-cit p 331

يمنح لبريطانيا امتياز يجعل من عملتها عملة ذات صبغة دولية قابلة للتحويـــل وعليه فان هذا التخوف الأمريكي والمشاكل السالفة الذكر في مقدمة هذا القسم ، ولد ت ارادة قوية لدى جميع الأطراف من أجل اصلاح النظام النقدي الدولــي . هذا الاصلاح الذي يمكن أن ننظر اليه من زاويتين : - من ناحية التحليـــل العقلاني للتصور النظري ، ثم من ناحية النزاعات القائمة بين الدول من أجـــل الدفاع عن المصالح ، وعليه فان اصلاح النظام النقدي سيخدم دون شك مصالـــح دول دون أخرى وهذا بناءا على الوزن النسبي لكل دولة في الاقتصاد العالمـــي ، اذ ستعمل الدول القوية على دعم موقعها من خلال المحافظة على مصالحها ، ومن ناحية أخرى فان النظام النقدي الدولي يدخل في اطار ارساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي ، من خلال انشاء المؤسسات والمنظمات الدولية وسن القوانين التي تحكـــم العلاقات فيما بين هذه المؤسسات كما تحدد مجال التعامل مع الدول الأعضاء ، هذه المؤسسات والمنظمات ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وقد جاءت لتضع حـــدا للأزمات التي شوهت اقتصاديات الدول وتخطيطها كما أنها تعمل على حل كـــل النزاعات الدولية فهي بذلك تلعب دور الحكم وهذا حتى تجنب العالم كارثـــة كالتي عاشها في 1914 و 1938 .

من بين المؤسسات الدولية التي أنشأت لهذا الغرض ، نجد صندوق النقدي الدولي الذي تم انشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك حتى يعمل على تحقيق جملة من الأهداف - سنذكرها في أوانها - من بينها تحقيق ثبات النظام النقـــدي الدولي ومساعدة حكومات الدول في حل المشاكل الاقتصادية عن طريق تطبيق جملة من الاجراءات(1) نذكر منها في هذا السياق ، تقديم المساعدات التقنية وصندوق يسير

---

1) SIBALI BOUKRMI : la Finance Inter-nationale ed. P.U Alg. 1981 ... P: 36

العون عن طريق الخبراء وذلك بوضعهم تحت تصرف هذه الدول ... الخ . الا أن هذه الاجراءات لن تكون مجانا ، ولقد ذهب البعض الى حد القول بأن الصندوق يعد أقوى حكومة فوق وطنية في عالم اليوم اذ تمنحه الموارد التي يتحكم فيها وقدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للأمم التي تلجأ اليه سلطة قوية .(1)

هذا ماسنحاول الكشف عنه من خلال الدراسة التحليلية لأحكام STATUS ، الصندوق ونقترح لذلك الخطوات التالية : -

1) - تقديم عرض لمؤتمر بريتون وودز من تحليل مخططي كينز وهوايت .

2) - البحث على مواطن الهيمنة من خلال تحليل أحكام الاتفاقية .

3) خاتمة الفصل وتتمثل في تقييم غايات الصندوق .

---

1) شارل باير - مرجع سبق ذكره ص 5 .

مبحــــث أول : مؤتمر بريتون وودز ونشأة صندوق النقد الدولي :

مقدمـــــة

لقد كانت تتمتع المبادلات التجارية والاستثمارات الدولية بالحرية ، ولقد كان تمويل التجارة الدولية تضمنه الائتمانات التي تقدمها البنوك في صورة الذهب أو العملات الوطنية (وعلى الخصوص الجنيه الاسترليني) ، وهذا بهدف تسوية كـــــل التحويلات الدولية والتي تتميز بتنقل الرساميل بحرية مطلقة من دولة الى أخــرى وذلك وفق معدل صرف ثابت ، أين كانت كل العملات مغطاة بوزن معين من الذهب أو الفضة ولقد ساد هذا النظام - كما أسلفنا - حتى 1914 أي قبل الحرب العالمية الأولــى .

أما المرحلة والتي تعرف بمرحلة مابين الحربين فان الذهب أصبح بحق الملـــك المطلق - وهذا على حد تعبير اللورد يكنز Monarque Absolu (1) ، حيث عرفـــت هذه المرحلة اضطرابات عديدة دفعت بالدول الى اللجوء الى تقنيات جديـــدة نذكر منها في هذا السياق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر . معدل الصرف المتعدد ، الرقابة على الصرف ، تسوية التجارة الخارجية ... الخ وأمام هـــذا الوضع الذي تسوده الفوضى والنزاعات الداخلية الحادة في المجال الاقتصادي ، قامت الدول بإحية القرار في المنظومة الدولية بتنظيم التجارة العالمية وكذلك المدفوعات الدولية على أساس عقلاني يمتاز بالحرية جاءت (هذه المبادرة بعد أن عرف العالم الحرب العالمية الثانية المدمرة) ، وبدافع من الولايات المتحدة الأمريكية سيتم

---

(1) D. CARREAU. le F.M.I. Collection U PARIS 1970. p.7.

انشاء مؤسستين دوليتين ، حيث تهتم احداهما بالمسائل التجارية بينما تهتم الأخرى بالمسائل النقدية ، هذه الأخيرة ، تتمثل في صندوق النقد الدولي والذي بانشائه عملت الدول على تحقيق الاستقرار النقدي على الصعيد الدولي والاستفادة من دروس الماضي التي - كما ذكرنا - أثرت في التجارة الدولية من خلال النزاعات الحادة التي ولدتها المبادلات طبقا لقاعدة الذهب ، فكيف توصلت المنظومة الدولية آنذاك الى الاجماع حول ضرورة انشاء هذه المؤسسة المالية الدولية وما هي الخلفية النظرية اليها وثيقة التأسيس ؟ .

المطلـــب الأول : - مؤتمر بريتون وود ز وانشاء صندوق النقدي الدولي :

في الواقع يرجع الفضل ، وهذا بدون تحفظ - الى اللورد كينز ، الذي لم يكتـــف فقط بحل مشاكل المدفوعات الدولية فحسب كما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية ، بل وضع أيضا توقعات بخصوص الصعوبات التي ستفرزها الحرب بعد انتهائهـــا . وفي هذا المجال بيّن بأن عودة الدول الأوروبيـــة الى قاعدة الذهب انما يؤكـــد على مدى التأثير الذي يمارسه الذهب وكذلك دوره الكبير في نظام المدفوعـــات الدولية . وبالتالي فانه يؤدي الى الاختيار بين الاستقرار الاقتصادي واستقرار المبادلات ، وفي هذا السياق ، يجب أن لا ننسى الاحتياجات الضخمة والطلـــب المتزايد على رأس المال وهذا من أجل دعم النهضة الاقتصادية لأوروبا . فالولايات المتحدة تعد الدولة الوحيدة التي لم تتأثر بالحرب العالمية الثانية بل على عكـــس ذلك عرف اقتصادها تطورا كبيرا خلال هذه الفترة.[1] وهكذا ولأول مرة فـــي تاريخ النظام الرأسمالي يتم تسيير وتنظيم المبادلات الدولية وفق نصوص قانونية مقترحة من طرف الاقتصاد المهيمن ويفرض على الدول الأخرى التعامل في اطارها .

فهذه النصوص تقنن نظام المدفوعات وكذلك النظام المالي والمبادلات التجاريـــة ، والتي ستنبثـــق عنها مؤسسة صندوق النقد الدولي والمستوحاة من المشروعين اللذين تقدم بهما الأنجليزي اللورد مينز كينز والأمريكي هوايت White نوردهـــم علـــى النحـــو التالـــي : -

---

1) D. DELAUBIER. les Relations Financières Internationales
ed: ENIPATION Economique (IE)
les Editeurs ouvrières . PARIS 1975 p 88

١ - مخطط كينز : LE PLAN KEYNS .

لم يعد مخطط كينز خصيصا للمؤتمر الذي نحن بصدد عرضه ، اذ نجد هــذا المشروع قد اقترح أصلا سنة 1943 ، حيث قدمه كورقة عمل يرسم فيها كينز الاطار الذي من خلاله يمكن قيام نظام نقدي دولي . ولقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحـاد مقاصة دولي ، وبعبارة أخرى تمثــل الفكرة دعوة صريحة لانشاء بنك مركزي دولي للاحتياط ، وعليه فانه يقترح مقاصة عالمية للمدفوعات الدولية تجنب الدول من اللجوء نحو سياسة الانكماش ، وذلــك لأن نظام المقايضة الذي خضعت لـه المبادلات الدولية تشكل في حد ذاتهــا توجها نحو الانكماش ، حيث الاختلال الخارجي يؤثر سلبا على وضعية التوازن الداخلي لاسيما اذا أدخلت تعديلات على معدلات التبادل حتى يتمكن مــن تحويل الضغوطات الانكماشية الى الدول الأخرى . وعليه فان الذهب لا يمكــن اعتباره الحل الأمثل ، لاسيما اذا كانت الدولة تتمتع بفائض كبير يمكنها من اجتذاب هذا المعدن ومن ثم تؤثر في المجموعة الدولية وتفرض عليها حالة الانكماش(1).

اذن ، يقترح كينز اضافة الطابع النقدي على المبادلات الدولية وذلك في اطار أسعار الصرف الثابتة ، وعليه يقترح المخطط .

أ - انشاء عملة دولية جديدة : -

يتم ذلك بسعر صرف ثابت بالنسبة للذهب ، اصطلح على تسميته ذلك بالبانكور - BANCOR - وبذلك يلغي كل الاحتياطي من العملات الرئيسية لأن البانكور

---

1) M. Bye / G.D. Debernis : R.E.I Précis DALLOZ . 5e ed 198.
p 640

يحل محلها . ومع ذلك يبقى على الذهب وذلك للأغراض النقدية الدولية ، وعليه فانه يرى عند دخول هذا المخطط حيز التطبيق ستتم تسوية المدفوعات الدولية وذلك بوسيطين فقط لا أكثر وهما البانكور والذهب . ويمكن للدول الحصول على البانكور عن طريق بيع الذهب أو عن طريق استخدام حقها في الاقتراض من اتحاد المقاصة الدولي . أما في الحالة العكسية فان ذلك غير ممكنا أي الحصول على ذهب مقابل البانكور .

ان مخطط كينز يركز على اتحاد المقاصة الدولي كما يستند هذا المخطط الى حالات العجز والفائض في موازين المدفوعات ، هذه الحالات تحدث بصورة دورية ففي حالة العجز تلجأ الدولة الى بيع الذهب أو الاقتراض من الاتحاد للحصول على البانكور . ويحدد كينز حجم الحصة على أساس اجمالي صادرات وواردات الدولية ومن ثم يحدد رسما يقدر بـ ١ ٪ سنويا للدولة التي تطلب قرضا لا يزيد عن نصف حصتها في الاتحاد كحد أقصى أما اذا تجاوز هذا المقدار فانها مجبرة لدفع رسم مقدر بـ ٢ ٪ سنويا . وفي هذا السياق يؤكد كينز أن الرسم تدفعه أيضا الدول التي تعرف موازين مدفوعاتها فائضا وذلك عندما يفوق رصيدها الدائن نصف حصتها ، وقد حدد هذا الرسم بـ ١ ٪ سنويا .

ب - تطبيق نظام معدل صرف ثابت : -

بحيث يصبح البانكور القاسم المشترك لكل العملات بما فيها عملة الدولة ذات الاقتصاد المسيطر والتي لا تتمتع - في اطار هذا المخطط - بقانون خاص أو امتياز وتنفرد به عن باقي الدول . وفي هذا المجال فان معدلات الصرف ثابتة ، وتخفيض العملة

مدفوع في حدود 5% وذلك اذا تجاوزت الدولة 25% من حصتها خلال سنة. (1)

ومما سبق يبدو لنا أن جوهر المخطط الذي قدمه كينز يتمحور حول النقطتين السالفة الذكر وأنه يهدف الى انشاء اتحاد المقاصة الدولي بعملة دولية جديدة البانكور ولقد ذهب البعض الى حد القول بأنه يهدف باقتراحه السابقة انشاء بنك مركزي دولي، ولقد حاول من خلال مشروع تقنين التسويات الدولية واطار حركة رأس المال، هذا المشروع الذي نجده في الفصل 38 من مؤلفه في النقود TREATISE ON MONEY - وقد كان ذلك كما ذكرنا سنة 1930، والتي يتقدم بها كورقة عمل لمؤتمر بريتون وودز في 1944. والتي يتم التوفيق بينهما بين مخطط هوايت فيما هي اذن أوجه الاختلاف الموجودة بين المخططين ؟ وما هو محتوى مخطط الأمريكي هوايت ؟ .

2 - مخطط هاري هوايت : PLAN.H. white .

لقد وضع هوايت مشروعه بناء على معرفته الجيدة بالتاريخ، ومن ثم فان مشروعه يهدف الى وضع شروط - مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانكماش - التي تسمح للدولار بأن يصبح وسيلة التسوية الدولية، فمخطط هوايت في الواقع يعكس وجهة نظر الأمريكيين - كما أسلفنا - حيث يرى - كما هو الحال عند كينز - ضرورة انشاء وحدة حساب هي " UNITAS " وهي محددة بالنسبة للذهب . كما ركز على ضرورة توازن ميزان المدفوعات أكثر من اهتمامه بالقضايا التجارية ، وحتى يصبح تصحيح الاختلال ممكنا يقتض انشاء صندوق لتسوية مبادلات العملات

---

(1) M Byé / G.D. Debernis op. cit p. 642.

هذا الجهاز يتولى مهمة تثبيت أسعار العملات الأجنبية بالنسبة الى الوحدة الحسابية UNITAS وهذا يتطلب تمويل الصندوق المقترح بموارد مكونة من الذهب والعملات الأجنبية يلتزم بدفعها الأعضاء - ولتحقيق الهدف المذكور أعلاه والمتمثل في اعطاء الدولار بمكانته حتى يصبح وسيلة التسوية الدولية، فانه يقترح في مخططه بأن الولايات المتحدة ستمول هذا الصندوق بقسط كبير والسبب في ذلك امتلاكها لأكبر احتياطي من الذهب النقدي العالمي .

وعلى العموم ،لقد جرت العادة أن يوازن مخطط هوايت وكينز ويعد مهما المنظرين والمهتمين بالنظام النقدي الدولي على أساس أنهما مخططين متضاربين في الغاية والوسائل ،وفي هذا السياق يحدد كينز بنفسه العناصر التي تعد موقع خلافه مع هوايت ،اذ يكمن الاختلاف في فكرة اتحاد المقاصة الدولي أين الدول الأعضاء عليها بتقديم حساباتها الخارجية للاتحاد ،بينما العمليات يتم ابرامها بحرية ووفق وحدة حساب دولية تتمثل في البانكور ،وعليه فان جوهر الاختلاف يكمن في بسط الاستقرار ،اذ يعد بمثابة بنك للدول الأعضاء نظرا للعلاقة التي ستربطه بالبنوك المركزية . وهكذا فان الاختلاف - على حد تعبير كينز - يكمن في نقطة واحدة لا أكثر ،ومن ثم لا يمكن اعتبار المخططين متناقضين ولو أنه يرى بأن مخطط هوايت يقترب كثيرا من قاعدة الذهب ،كما أنه لم يتطرق الى التزامات الدول الدائنة وعكس ذلك يقترح - قيود صارمة تجاه الدول المدينة . ورغم هذا كله فان المشروعين تجمعهم جملة من الاقتراحات المشتركة (1) ،اذ كلاهما يرفض الثنائية

---

(1) D. CARREAU. op-cit p 14.

ويركزان على تعدد الأطراف الكاملة من أجل ادارة العلاقات النقدية فيما بين الدول ، كما يؤكدان على التعاون النقدي الدولي الدائم والمنظم ، ويؤكد أيضا على امكانية مراقبة حركة رؤوس الأموال الدولية .

أو فيما يخص تقارب المشروعين فان هذا يعد أمرا طبيعيا ، اذ يعكس السياق الذي نشأ بين الدولتين - أي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أين كانت بريطانيا تسعى لاستعادة هيبتها وموقعها على الصعيد الاقتصادي الدولي بينما تسعى أمريكا الى دعم مركزها وتعزيزه في النظام الاقتصادي العالمي الجديد آنذاك أي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

مطلب ثاني : - انشاء صندوق النقدي الدولي FOND MONETAIRE International

بعد عرض أهم المقترحات التي وردت في المخططين ، واللذان في حقيقة الأمر يشكلان الأرضية التي تقوم عليها الوثيقة الموقعة والتي بموجبها تم انشاء صندوق النقدي الدولي F.M.I .

ففي مدينة اطلانطيك تم اجتماع مندوبو 30 بلدا يستعرضون مشروع تضمن الاقتراحات الدولية لانشاء الصندوق والبنك الدولي لاعادة الانشاء والتعمير وقد كان ذلك في 30 جوان 1944 ، ويعد هذا الاجتماع تمهيدي لمؤتمر بريتون وودز - Shemper Brettenwoods - والذي حدد من 1 الى 22 جويلية 1944 وقد حضرته 44 دولة وذلك من أجل مناقشة المشروعين السالفين الذكر وهذه الدول هي على النحو التالي :

---

(1) DJALALI . A.E.K. Aperçu du S.M.I . E.N.L Alger 1984 p 33

1 - استراليا	9 - كوبا	17 - اليونان	25 - ليبيريا	33 - هولندا	41 - الاتحاد السوفيتي
2 - بلجيكا	10 - الدانمارك *	18 - غواتيمالا	26 - اللكسمبورغ	34 - البيرو	42 - الأورغواي
3 - بوليفيا	11 - الدومينيكان	19 - هايتي	27 - المكسيك	35 - الفيلبين	43 - فنزويلا .
4 - كندا	12 - الاكوادور	20 - الهندوراس	28 - زيلندا الجديدة	36 - بولونيا	44 - يوغسلافيا -
5 - الشيلي	13 - مصر	21 - الهند	29 - نيكاراغوا	37 - بريطانيا	
6 - الصين	14 - الولايات المتحدة	22 - العراق	30 - النرويج	38 - السلفادور	
7 - كولومبيا	15 - اثيوبيا	23 - ايران	31 - بناما	39 - تشيكوسلوفاكيا	
8 - كوستاريكا	16 - فرنسا	24 - ايسلندا	32 - البرغواي	40 - افريقيا الجنوبية	

Source:- D. CARREAU op. cit p. 46

لقد كان هذا المؤتمر للتشاور ومناقشة المشروعين كما ذكرنا وقد تم انعقاده تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة وبعد المشاورات والمناقشات التي سادت هذه الندوة التي تعد الأولى من نوعها من حيث جدول أعمالها ، حيث عملت على البحث في سبل وضع القواعد الرئيسية والملائمة للنظام النقدي الدولي .

ولقد تم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 ديسمبر 1945 من قبل 28 دولة فقط وبذلك اكتسبت هذه الاتفاقية قوتها القانونية ، ولقد شرع الصندوق في نشاطه سنة 1946 ، هذا النشاط ناتج عن التوفيق بين المخططين المذكورين والذي انبثق عنه صندوق النقد الدولي والذي يعمل على تحقيق الأهداف التاليــة :(1)

1 - العمل بنظام دولي لأسعار صرف ثابتة بحيث تتبادل في اطاره عمــلات الدول الأعضاء وذلك وفقا لنسب مبادلة يتم الاتفاق عليها مسبقا .

2 - العمل على تحقيق تنظيم دائم يهدف الى تحقيق التعاون الدولي في المسائل النقديــة العالميــة .

3 - العمل على الغاء القيود المفروضة على الصرف وتكوين نظام دولي متعـــدد الأطـــراف .

4 - انشاء احتياطي دولي وذلك بهدف مد الدول الأعضاء بالأرصدة اللازمــة لمواجهة الاختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات وذلك حتى تحترم الـــدول الأعضاء محتوى الاتفاقية ، وبذلك تعمل على ثبات أسعار الصرف وتحرير المدفوعات الدوليــة من القيــود .

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر فان الدول الأعضاء تلتزم بما يلي :(2)

أ - تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء المشتركة بحيث كل دولة عضو تلتزم بتقديم

---

1) DJALALI A.E.K. op-cit p 13

2) محمد زكي الشافعي - التاريخ النقدي المتخلف - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - اكتوبر 87 - ص 34 .

معلومات دقيقة ووافية للصندوق عن حالة ميزان مدفوعاتها ، كما تقدم عروض حال لاحتياطياتها واستثماراتها وكذلك مستوى الدخل الوطني ، وفي هذا الاطار تلتزم الدول الأعضاء بتقديم معلومات وافية حول مستوى الأسعار والنفقات ، وبالمقابل يضع الصندوق كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء ، وفي هذا السياق يلتزم الصندوق بتقديم المساعدات الاستشارية فيما يتعلق بالأنظمة النقدية ، والسياسات المالية وهلم جرا .

ب - أنه يحق حرية تحويل العملات بتحول دون وضع الرقابة على القطاع في الدول الأعضاء .

ج - استخدام موارد الصندوق من أجل تصحيح الاختلالات التي تواجه الدول في موازين مدفوعاتها لأن ذلك قد يؤثر سلبا على باقي الدول الأعضاء .

د - العمل على ازالة العقبات التي تحول دون تشجيع الأداء الحسن للتجارة الدولية ، وحتى يحقق هذا الغرض فانه من الواجب ايجاد السيولة الدولية والعمل على مساعدة الدول ماليا في الأزمات ، والكوارث عن طريق تقديم القروض .

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف ، وضعت أحكاما في شكل قوانين (STATUT) يلتزم بها جميع الأعضاء وهذا ما سنقوم بابرازه في المبحث الموالي : -

المبحث الثاني : الهيمنة من خلال تحليل أحكام (STATUT) الصندوق :

لقد عبر كينز عن دهشته للسرعة الفائقة ، التي تم بها اعداد وثيقة اتفاقية بريتون وودز والخاصة بانشاء صندوق النقدي الدولي ، وفي هذا الصدد يقول ، بأن الحصيلة النهائية كانت واضحة بل تتسم بلمسة جمالية في مرغبها [1] ، وهذه

الاتفاقية عبارة عن نص قانوني تحدد المعايير والشروط الضرورية لتسيير الصندوق وتنظيمه وكذلك ميكانيزماته ، وفي هذا المبحث سوف نعمل على مناقشة وعرض أهم الأحكام ، لاسيما تلك المتعلقة بالميكانيزمات التي يعمل بها صندوق النقد الدولي .

المطلب الأول : - تحليل بنود اتفاقية بريتون وودز .

اذا كان الجزء الأول من الاتفاقية قد حدد أهداف الصندوق ، والتي تعمل في حقيقة الأمر على دعم فعالية أسعار الصرف وذلك من خلال الغاء القيود المفروضة عليه ، كما تعمل أيضا على انشاء احتياطي دولي يعمل على الاختلالات التي تتعرض لها موازين المدفوعات ، وبذلك تسعى هذه الأهداف الى تحقيق حرية تحويل العملات وازالة الحواجز أمام التجارة الدولية وفيما يلي نورد أهم الأحكام التي تضمنتها الاتفاقية : -

أولا : - شروط العضوية في الصندوق : -

لقد عمل الصندوق النقدي الدولي على ترك الباب مفتوحا أمام جميع الدول للانخراط فيه ، بشرط أن تقوم الدولة التي ترغب في الانخراط بتحديد عملتها بالذهب أو بعملة محددة بالذهب ، كما تتعهد بالالتزام بنصوص الاتفاقية واحترام الشروط مع تنفيذ حقوق وواجبات العضوية (1) .

ولقد اعتبر الصندوق ، الأعضاء الذين وقعوا على الاتفاقية أعضاء مؤسسين وعددهم 30 دولة وذلك قبل تاريخ 31/ 12/ 1945 من بين 44 دولة حضرت المؤتمر .

---

1) د / عز الدين صلحاني - صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية - معهد الانماء العربي - بيروت 1983 ص 16 .

وفي هذا السياق تجدر الاشارة ، أن الصندوق أضاف 10 دول كأعضاء مؤسسين وذلك بتاريخ 31 مارس 1946 ، واستفادوا من توزيع الحصص على نفس المنوال التي تمت به بالنسبة للأعضاء السابقين .

وهكذا فان الاعضاء المؤسسين حددوا بـ 40 دولة الى غاية التاريخ السالف الذكر ، وألحقت استراليا بالأعضاء المؤسسين في 1947 وبالتالي في 1955 ، أما زيلندا الجديدة فقد تم قبولها كعضو مؤسس بعد توقيعها على الاتفاقية في 1961 وأخيرا ليبيريا في 1962 ، والجدير بالذكر أن (3) ثلاثة أعضاء مؤسسين غادروا الصندوق وهم بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وكوبا ، وبينما رفض الاتحاد السوفيتي رفضا قاطعا المشاركة في أي نشاط للصندوق رغم توقيعه على الاتفاقية .(1)

أما الأعضاء الجدد ، فلا نجد أي شرط خاص اضافي عن تلك التي حددت سابقا فيما يخص بشروط العضوية ، اذ عليهم بتقديم حصصهم في مدة لا تتجاوز ثلاثون يوم (30 يوم) ، والتعهد بعدم تغيير في سعر عملته الا بعد مشاورة الصندوق .

وباكتمال هذه الشروط ، يصبح المترشح عضوا كامل الحقوق . أما المرحلة الموالية لاكتساب صفة العضوية ، فتتمثل في عملية الاكتتاب ، اذ أن نظام الحصص يلعب دورا مركزيا في ميكانيزمات الصندوق ، وحسب أحكام الاتفاقية فان الحصص للأعضاء غير المؤسسين يتم تحديدها من طرف مجلس المحافظين ، اذ أن عملية تحديد الحصص تعد من العناصر الأساسية لشروط العضوية . وعادة ما يكون الاكتتاب مساويا للحصة والتي يتم تقديمها دفعة واحدة للصندوق بل خلال فترة محددة وبمساعدة

---

1) D. CARREAU- op-cit p 28

مايكون أقصاها تاريخ توقيع اتفاقية الصندوق .[1]

وعليه ايداع الاكتتاب تتم بدفع جزء منها بالذهب والجزء المتبقي من العملة الوطنية فبالنسبة للجزء المكون من الذهب أو من العملات الأجنبية القابلة للتبادل الحر لا تتجاوز 25% من اجمالي الأصول[2]، والجزء المتبقي أي 75% من الحصة تلتزم الدولة بتقديمها من عملتها الوطنية .

هذه الحصص يتم مراجعتها كل 5 سنوات ، وذلك متى استدعت الضرورة الى الزيادة في حجم رأس مال الصندوق ... وللقيام بأي تعديل في الحصص فانه يتعين موافقة الأغلبية على ذلك[3]، والمقدرة بـ 85% من اجمالي الأصوات وهذا من أجل القيام بالمراجعة العامة ، كما يحدد موافقة الأغلبية كشرط حتى تتم التعديلات في الحصص والمقدرة بـ $\frac{4}{5}$ من الأعضاء . وفي حالة الموافقة على الزيادة فان الأعضاء يلتزمون بتقديم هذه الزيادة في خلال 30 يوما من تاريخ الموافقة وتوزع هذه الزيادة على غرار توزيع الحصة - أي 25% ذهب و 75 من العملة الوطنية - وعلى العكس في حالة تقليص حجم الحصة فان الصندوق بعد قبوله لعملية التقليص ، يقوم بتعويض العضو في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ الموافقة . ويكون التعويض بالعملة الوطنية وبالذهب أحيانا ، تفاديا من الصندوق انخفاض ودائع هذا العضو من عملته الوطنية دون النسبة المحددة سابقا - أي 75% .

أما فيما يخص تحديد الحصة ، فان أحكام الصندوق[4]، أشارت الى الحصة

1) Voir Article 3 Section 3b STATUT du F.M.I version française

2) Voir Article 3 Section 2 Statut du F.M.I.

3) IBidem Article V Section 1.

4) M.BYé/G.D. Deberms op-cit p 645.

النقدية لكل دولة عضو يتم التعبير عنها بالذهب ،أو بالدولار الأمريكي وهذا التقدير ساري المفعول من 1 جويلية 1944 ،وفي هذا الاطار تطرقت أحكام الصندوق الى التعديل الذي يمكن اجراؤه على الحصص وعليه فان البلد العضو لا يمكن أن يقوم بذلك على عملته الوطنية الا اذا كان الأمر يتعلق بتصحيح اختلاف جوهري ، أو بطلب من بلد عضو له ثقله في الصندوق ، كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا - على أن يكون هذا التعديل لا يتجاوز 10٪ من الحصة المبدئية ،وفي حالة عدم احترام قرار الصندوق في قبول هذا التعديل فان هذا العضو سيحرم من الانتفاع من موارد الصندوق .(1)

أما الوظيفة الثالثة ،والهامة للحصص تكمن في تحديد عدد الأصوات ،اذ من خلال حجم الحصة يتم تحديد القوة التصويتية لكل بلد عضو ، حيث آليات اتخاذ القرار داخل الصندوق ترتكز الى مبدأ التصويت المقترن ،وهو ما يمثل التقسيم المستقر لأغلبية المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ،فعند تأسيس الصندوق كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تشكل 37،90٪ من حجم مجموع الحصص عند تأسيس الصندوق وذلك كما هو مبين في الجدول التالي : -

---

1) Article VIII (voir statut du F.M.I)

الجدول : - يبين الحصص المبدئية (بملايين الدولارات) الحصة التصويتية

البلد	الحصة	نسبة التصويت	البلد	الحصة	نسبة التصويت
أستراليا	200	2,7	ايران	25	0,3
بلجيكا	220	3	ايسلندا	1	0,013
بوليفيا	10	0,13	ليبيريا	0،5	0,04
البرازيل	150	2,0	اللكسمبورغ	10	0,013
كندا	300	4,0	المكسيك	90	1,2
الشيلي	50	0,6	نيكاراغوا	2	0,02
الصين	550	7,0	النرويج	50	0,6
كولومبيا	50	0,6	زيلندا الجديدة	50	0,6
كوستاريكا	5	0,06	بناما	0،5	0,02
كوبا	50	0,60	البراغواي	2	0,02
الدانمارك*	—	—	هولندا	275	3,0
مصر	40	0,6	البيرو	25	0,03
الاكوادور	5	0,06	الفيليبين	15	0,02
الولايات المتحدة	2750	31،50	بولونيا	125	1,7
ايثيوبيا	6	0,08	جمهورية الدومينيكان	5	0,06
فرنسا	450	6,0	السلفادور	2،5	0,03
بريطانيا	1300	14،9	تشيكوسلوفاكيا	125	1,7
اليونان	40	0,5	الاتحاد السوفيتي	1200	16,50
غواتيمالا	5	0,06	افريقيا الجنوبية	100	1,3
هايتي	5	[illegible]	الأورغواي	15	0,02
الهندوراس	2،5	0,03	فنزويلا	15	0,02
الهند	400	5,0	يوغسلافيا	60	0,8
العراق	8	0,1	المجموع	8805	100

Source: Le Système monétaire International. Laffont. France. 1976. p: 51.

* [illegible] قدمت الدانمارك بعد أن قررت الحكومة الدانماركية توقيع الاتفاقية - كما [illegible]

وهكذا فان ميكانيزمات اتخاذ القرار داخل الصندوق تستند الى مبدأ التصويت المتزن ، وحسب احكامه فان كل دولة تملك 250 صوت ، ولكل سهم اضافي صوت واحد ، مع العلم أن قيمة السهم حددت بمئة ألف (100 . 000) ، دولار أمريكي . (1)

وعليه نستنتج أن كل عضو يمتلك 250 صوت يعادل حصة تقدر بـ 25 مليون دولار ، ومن ثم فان الولايات المتحدة الأمريكية - وهذا حسب الجدول السابق - تملك حصة قيمتها 2750 مليون دولار وبذلك فانها تتمتع بـ 27750 صوت أي أنها تملك 30 ، 37 % من مجموع الأصوات وهذا في الواقع يبرهن على أن ميكانيزمات الصندوق النقدي الدولي تترجم بصدق هيمنة الاقتصاد الأمريكي على قرارات الصندوق .

بالاضافة الى مبدأ التصويت ، نجد اتفاقية بريتون وودز قد حددت حقوق أخرى تتمتع بها الدول الأعضاء ، وفي هذا السياق نذكر حقوق السحب ، حيث يتم ذلك عندما تواجه دولة عضو في الصندوق ، اختلال في ميزان مدفوعاتها اذ تتقدم الدولة المتضررة بطلب الحصول على القرض ، وقد وضعت لذلك حدودا معينة للمقادير التي تستطيع الدول الحصول عليها من العملات ، اذ بامكانها الحصول على قرض يقدر بـ 125 % وهذا خاص بالدول المتقدمة . أما الدول المتخلفة فانه اذا كانت حصتها 100 مليون فانها تحصل على قرض يقدر بـ 175 مليون دولار - (2) من حجم الحصة الكلي وذلك خلال (05) خمس سنوات ، هذا وعند تسديد القرض تتم العملية بشكل معاكس ، حيث تقبل الدولة المعنية على شراء العملة الوطنية من الصندوق وعموما فان حقوق السحب للدول الأعضاء ترتكز الى أهمية الحصة التي ساهمت بها في

---

1) د / عز الدين علماني - مرجع سبق ذكره ص 19 .

2) Ch. ATALA. De Bretton Woods à Watergate. LEMAC. Quebec CANADA. 1973 p 100.

الصندوق وكذلك الى عدد الأصوات التي تتمتع بها ونصيبها في ادارة الصندوق .
وتجدر الاشارة الى أن الصندوق لا يتقاضى فائدة عن الأشهر الثلاثة الأولى ، وبعد
هذه الفترة يفرض فائدة تتراوح بين 5 ، 0 - 5 % وذلك تبعا لمدة القرض وطبقا له .
ففي سنة 1947 كان مجموع الحصص قد ارتفع الى 7 ، 6 مليار دولار حيث
تم ايداع (1) واحد مليار دولار في صورة ذهب (لقد كانت هناك رغبة
من أجل ايداع ربع الاكتتاب بالمعدن الأصفر) و 2 مليار بالعملة الوطنية .
أما الباقي والمقدر بـ 6 ، 4 مليار دولار فانه يتكون من الاكتتابات المودعة من
قبل أغلبية الأعضاء والذين عملتهم الوطنية كانت غير قابلة للتحويل بمعنى أن هذه
العملات كانت [illegible] ضعيف لتكوين الطلب عليها من قبل الدول الأخرى ، وعليه
فان أغلبية الودائع في الصندوق تتكون من عملات غير مستغلة وغير قابلة للاستعمال .
وهذا مايطرح مشاكل حقيقية لصندوق النقدي الدولي وهذا ماجعله يضع شروطا
للسحب ، حيث أن تلزم الدولة المستفيدة من السحب باتباع توجيهاته وتطبيقها
كما أنها ملزمة بتقديم حسابها وأن تتماشى المشاريع التي تسطرها مع أغراض الصندوق
والتي يجب أن يكون تمويلها بالعملة الأجنبية (2) .

وهكذا فان حقوق السحب تترجم رغبة الصندوق في تجسيد مبادئه التي أنشأ من
أجلها والتي من بينها جعل موارد الصندوق في متناول جميع الأعضاء بشريطة أن
يقدموا الضمانات الكافية ، وهذه الموارد تسمح لهم - كما أسلفنا - تصحيح الاختلالات
التي قد تتعرض لها موازين مدفوعاتهم .

---

1) ATALA IBidem p 152.
2) J Gold. Bretton woods après 40 ans - Rev Fin et developpement 1984 - p 23

الصندوق وكذلك الى عدد الأصوات التي تتمتع بها ونصيبها في ادارة الصندوق ،
وتجدر الاشارة الى أن الصندوق لا يتقاضى فائدة عن الأشهر الثلاثة الأولى ، وبعد
هذه الفترة يفرض فائدة تتراوح بين 5 ، 0 - 5 % وذلك تبعا لمدة القرض ومبلغه ،
ففي سنة 1947 كان مجموع الحصص قد ارتفع الى 5 ، 7 مليار دولار ، بحيث
تم ايداع (1) واحد مليار دولار في صورة ذهب (التي كانت ضمان رئيسي
من أجل ايداع ربع الاكتتاب بالمعدن الأصفر) و 2 مليار بالعملة الرئيسية ،
أما الباقي والمقدر بـ 6 ، 4 مليار دولار فانه يتكون من الاكتتابات المودعة من
قبل أغلبية الأعضاء والذين عملتهم الوطنية كانت غير قابلة للتحويل بمعنى أن هذه
العملات كانت ... التكوين ... عليها من قبل الدول الأخرى ، وعليه
فان أغلبية الودائع في الصندوق تتكون من عملات غير مستقلة وغير قابلة للاستعمال ،
وهذا ما يطرح مشاكل حقيقية لصندوق النقد الدولي وهذا ما جعله يضع شروطا
للسحب ، حيث أن تلزم الدولة المستفيدة من السحب باتباع توجيهاته وتطبيقها
كما أنها ملزمة بتقديم حسابها وأن تتماشى المشاريع التي تسطرها مع أغراض الصندوق
والتي يجب أن يكون تمويلها بالعملة الأجنبية .(2)

وهكذا فان حقوق السحب تترجم رغبة الصندوق في تجسيد مبادئه التي أنشأ من
أجلها والتي من بينها جعل موارد الصندوق في متناول جميع الأعضاء بشريطة أن
يقدموا الضمانات الكافية ، وهذه الموارد تسمح لهم - كما أسلفنا - تصحيح الاختلالات
التي قد تتعرض لها موازين مدفوعاتهم .

---

1) ATALA IBidem p 152.
2) J. Gold. Bretton woods après 40 ans - Revu Fin et developpement 1984 - p 23

ثانيا : التزامات الدول الأعضاء .

بالاضافة الى الحقوق ،حددت اتفاقية بريتون وودز جملة من الالتزامات وهي على النحو التالي : - (1)

1 - ازالة القيود على المدفوعات الجارية ، بحيث لا يمكن للدول الأعضاء الاعتراض دون اقرار مسبق من الصندوق لتقييد المدفوعات الدولية وكذلك العوائد الناجمة عن التحويلات الدولية الجارية .

2 - الغاء الممارسات النقدية ذات الطابع التمييزي ،اذ لا يسمح لأي عضو باتخاذ اجراءات تفضيلية أو تمنح امتيازات أو حتى اللجوء الى تطبيق أسعار الصرف المتعددة الا بعد استشارة الصندوق وموافقته .

3 - قابلية التحويل للأصول الموجودة في الخارج ،حيث تلتزم الدول الأعضاء باعادة شراء أصولها من عملتها الوطنية التي هي بحوزة الأعضاء الآخرين .

4 - تقديم المعلومات ،حيث أن الصندوق له الحق في طلب المعلومات التي يراها ضرورية ،(2) حتى وان تعلق الأمر بتقديم معلومات حول المعطيات الوطنية والتي يحصرها فيما يلي : -

1) - تقديم المعلومات حول الأصول الداخلية والخارجية (الذهب والعملة الصعبة) كما يقدم معلومات وافية حول أصول الداخلية والخارجية للبنوك والمؤسسات المالية الرسمية وغيرها (أصولها لما تمتلكه من الذهب والعملة الصعبة) .

2) - تقديم كذلك معلومات حول قيمة لانتاج الذهب ان وجد ،وكذلك لعملية استيراده

---

1) D. CARREAU op-cit p 45.

2) MBYE / GD debernis op-cit p: 647

وتصديره مع ذكر الدول التي يتم التعامل معها (سواء المستوردة أو المصدرة اليها) .

3) - عملية الاستيراد والتصدير لاجمالي السلع مقدرة بالعملة الوطنية مع الاشارة الى الدول التي يتم التعامل معها - وفي هذا الصدد تلتزم الدول الأعضاء باعطاء عرض لوضعية الاستثمارات الدولية ، وكذلك تقديم المعلومات حول الدخل الوطـــني والأرقام القياسية للأسعار ، وبعبارة أخرى ، تقديم عرض شامل لأسعار الجملة والتجزئة وكذلك أسعار الواردات والصادرات .(1)

4) - تلتزم الدول الأعضاء بتقديم معلومات وافية حول سوق الصرف وكل ما يتعلـــق بعملية بيع العملات الأجنبية وعملية الشراء .

أخيرا يجب الاشارة الى أن أحكام الاتفاقيـــة اشارت الى طرق الانسحاب من الصندوق وهـــي كما يلـــي :(2)

أ - الانسحاب الارادي : - ان لكل عضو امكانية الانسحاب من الصندوق في أي وقت شاء دون تقديم أي عذر الا أنه يتوجب عليه تقديم طلب انسحابه كتابيا ويكـــون تاريخ تسلم المكتوب ، تاريخ الانسحاب الرسمي . ونقدم في هذا الاطار أمثلة الدول المؤسسـة التي انسحبت رغم توقيعها على نصوص الاتفاقيـــة .

ب - الانسحاب الاجباري أو الطرد . وهذا يعد قرارا يتخذ في شأن أي دولـــة عضو تخل بالتزاماتها - السالفة الذكر - تجاه الصندوق ، الا أنه قبل الطرد يشعـر العضو بانذار وتعطى له مهلة قانونية قبل اتخاذ قرارا الطرد من قبل مجلس المحافظين الذي يملك هذه السلطة وبأغلبية الأصوات طبعا وقد اتخذ بعض المواقف سوف تأتـــي على ذكرهـــا في أوانها .

---

1) M BYE/G.D Debernis op-cit p..

2) D.CARREAU-op-cit p.50

المطلب الثاني : نظرة عامة لأجهزة الصندوق .

لقد ورد في القانون الأساسي تعريفا شاملا للصندوق ،فهو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه ،وبذلك فان الصندوق يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول ، ومن ثم فانه مثله مثل باقي المؤسسات الدولية يعتمد على أجهزة وموظفين يسهرون على تنفيذ وتخطيط الوظائف المحددة في الاتفاقية . وهكذا نجد على رأس هذه المؤسسة مجلس المحافظين وهو أعلى هيئة ثم يليه المتصرفين الاداريين والذين توكل اليهم مهمة ضمان السلوك العام للعمليات التي يقوم بها الصندوق وأخيرا المدير العام والموظفين وهؤلاء اسندت لهم مهمة التسيير العادي للصندوق .

أولا : - مجلس المحافظين .

لقد نصت الاتفاقية على أنه لكل دولة الحق في تعيين محافظ ومستخلف وذلك دون أي قيد أو شرط ،ولا يمكن للصندوق الاعتراف والوقوف دون رغبة الدول الأعضاء في تعيينهم من يرونه مناسبا لتمثيلهم على مستوى الصندوق . ومن المفروض أن مدة التعيين قد تم تحديدها بخمسة (05) سنوات وقد يمكن أن تكون أقل وذلك بقرار من الدولة المعنية أو أن تكون أطول وذلك من خلال تمديد فترة التمثيل وعادة مايكون المحافظ والمستخلف يمثلان شخص وزير المالية أو محافظ البنك المركزي (1) .
ان مجلس المحافظين يجتمع مرة في السنة على الأقل ،ويكون ذلك بمبادرة من المجلس نفسه أو بناءا على اقتراح مجلس المتصرفين الاداريين كما ينعقد المجلس بطلب خمسة

1) Voir Article XII Section 2.a .

أعضاء يحوزون ربع الأصوات ، والاجتماع السنوي يتم عادة في شهر سبتمبر وذلك تزامنا مع اجتماع الأجهزة المديرة للبنك الدولي لاعادة الانشاء والتعمير وفروعها وهي المؤسسة المالية الدولية (S.F.I) والجمعية الدولية للتنمية (A.I.D)

وهذا يبرز التنسيق الموجود بين هذه الهيئات .

ويلعب مجلس المحافظين دورا أساسيا في الصندوق ، اذ يمكن اعتباره الجهاز التشريعي لهذه المؤسسة ، ومن الوظائف المنوطة به نذكر مايلي : -

1 - مناقشة الترشيحات الجديدة الخاصة بالانضمام واتخاذ القرار بشأنها .

2 - الموافقة على مراجعة الحصص .

3 - الموافقة على التعديلات الموحدة المتعلقة بالحصص النقدية لكل الدول الأعضاء

4 - الموافقة على اتفاقيات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

5 - تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق .

6 - اتخاذ قرارات الطرد من الصندوق

7 - امكانية مراجعة ميثاق صندوق النقد الدولي .

ثانيا : مجلس الادارة (المتصرفين الاداريين) .

يحدد هذا المجلس ب 20 عضوا (1) وهو قابل للتعديل يوزعون على النحو التالي : -

5 أعضاء : يتم تعيينهم من طرف الدول التي تملك أكبر الحصص بالصندوق .

3 أعضاء : يتم انتخابهم لتمثيل قارة أمريكا اللاتينية وذلك لمدة سنتين .

12 عضو : يتم انتخابهم لتمثيل باقي الدول الأعضاء .

---

1) عند التأسيس كان العدد محدد ب 12 عضوا ثم تم ارتفع الى 20 عضوا وهذا محرر وفق المادة XII الفرع 3 .

يجتمع هذا المجلس بطلب من المدير العام (والذي يعتبر في نفس الوقت رئيس هذا المجلس ، وعادة يلتقي أعضاء هذا المجلس مرة أو مرتين في الأسبوع لدراسة البرنامج المعد من طرف رئيسه ، وغالبا ما تكون في اجتماعاته المشاكل المستعجلة التي قد تعرقل السير الحسن للصندوق ، وفي هذا الاطار تتخذ حلولا لها ولكل عضو حق التصويت ، إذ يمتلك أصوات المجموعة التي يمثلها .

لقد حدد دور هذا المجلس في النصوص القانونية لاتفاقية بريتون وودز ، إذ اعتبرته المسؤول عن السلوك العام لشؤون الصندوق ، أي التسيير اليومي ، وكذلك العمليات التي يقوم بها (1) ومن ثم فانه يعد بمثابة الهيئة التنفيذية وله صلاحيات وسلطات بترخيص من مجلس المحافظين - في اتخاذ القرارات التي يراها مناسبة والتي تسمح بالتوجيه الفعلي للسياسة العامة للصندوق ، كما أنه أوكلت له مهمة اعداد الميزانية وتنفيذها ومراقبتها . وبصورة عامة فان هذا المجلس أوكلت له المهام التالية :-

1) - الاشراف على الميزانية

2) - تحضير مشاريع القوانين والتي تقدم لمجلس المحافظين للمصادقة عليها .

3) - تقديم المساعدات التقنية للدول الأعضاء .

وهكذا يتضح لنا بأن هذا المجلس يعد الجهاز المحرك للصندوق النقدي الدولي .

أما المدير العام ، فقد نصت الاتفاقية على أنه يتم انتخابه من بين أعضاء المجلس الاداري ، ويشترط أن لا يكون محافظا أو متصرفا اداريا (2) ولقد حددت القوانين

---

(2)

1) Article XII Section 4b

المكملة - (by-LAWS) المدة بخمسة سنوات،وهي قابلة للتجديد بشرط أن لا يكون قد بلغ سن السبعين ،وفي الاطار يشترط في المترشح لهذا المنصب أن يكون دون من 65 سنة ،كما يشترط أن يكون المدير العام من غير الجنسية الأمريكية ،وعموما فان المديرين الذين تعاقبوا على الصندوق كلهم من أوروبا .

ان الدور الذي يؤديه المدير بالصندوق يعد ثانويا وذو طبيعة ادارية بحتة ولقد اعتبرته الاتفاقية على أنه رئيس مصالح الصندوق والمسير للأعمال الجارية وذلك تحت ادارة المتصرفين ومن ثم يخضع لرقابتهم ،كما اعتبرته مسؤولا عن تنظيم هذه المصالح والاشراف على شؤون الموظفين من توظيف وترقيات ... الخ (1)
كما أنه يترأس المجلس الاداري الا أنه لا يتمتع بحق التصويت الا في حالة واحدة والمتمثلة في تعادل الأصوات داخل المجلس ،ومن مهامه أيضا ،تحضير رزنامة الاجتماعات المشار اليها سالفا ،وتحت اشرافه يقوم الموظفين بالصندوق بالدراسات وتقديم التقارير ومن صلاحياته القيام باعداد ميزانية التسيير للصندوق وادارته عند عملية سحب الدول أو التسديد . (2)

الخاتمة : استنتاجات عامة :-

تفاديا للتكرار ،فضلنا عدم التطرق الى أطروحة كينز في القسم الأول ،ذلك لأننا سنعالجها في هذا القسم الخاص بدراسة حالة صندوق النقد الدولي ،فالنظرية

1) Article XII Section 4-b

2) D. CARREAU op-cit p 67.

الكينزيــة تم بد راسة التوازن الخارجي والداخلي ، حيث يعتقد كينز بأن عجز ميزان المدفوعات يدل على أن الطلب الداخلي يفوق الدخل الوطني وعليه فــا ن تصحيح الاختلاف يتم عن طريق خروج الاحتياطي [1] . وذلك اما في شكل السبائــك الذهبيــة أو في صورة النقد الأجنبي - أي العملة الصعبة . كما أنـه يمكن أن يخرج في شكل سندات مالية أو أسهم أجنبية . ومن ثـم فان اطروحة كينز أثرت الأطروحات التي قمنا بعرضها سابقا ، اذ أنـه ربط التجارة الخارجية بفكرة توازن ميــــزا ن المدفوعات كما أنـه أولى أهمية لدور النقود في تسوية المعاملات الدولية ، وهــذا ما لا نجد له أثر في الأطروحات السابقة . وعليه فان المخطط الذي قدمه كينز والذ ي انبثـق عنـه انشاء صندوق النقدي الدولي ماهو الا ترجمة الأطروحته في التجــارة الدولية . والتي تنطلق من فلسفة ليبيرالية تعد امتدادا للأطروحات الرأسمالية السابقة الا أنها استخدمت أدوات تحليل كمية في مستوى التحليل الكلي ، حيث انصب بحثـه على بلوغ التشغيل الكامل أو ما أطلقنا عليه فيما سبق بالتوازن الداخلي والذي ينعكس أثره على ميزان المدفوعات ، وعليه فان المشكلة الجوهرية في الأطروحة الكينزية تعتمد اذن على التوفيق بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وقــد عمل على البحث في امكانية تحقيق هذا الانسجام بالاعتماد على المعادلات الجبرية في اطار الاقتصاد الكلــي [2] .

هذه الاشكالية تبدو بوضوح في مخطط كينز ، حيث عمل على تجسيد أطروحته مــــن خلال مساهمتـه في ارساء قواعد النظام النقدي الدولي . وفي هذا الاطار جــاء مشروع تريفــن PLAN TRIFFIN الذي يعد من أهم الناقدين لنظام بريتون وودز حيث يرفض رفضا قاطعا فكرة الاعتماد على عملة أو عملتين احتياطيتين في توفــــير

---

1) R. DOHEM Precis d'économie Internationale. Dunod Quebec. CANADA 1985 p15

2) R. DOHEM IBIDEM p 183

السيولة ،والتي تجعل من هذا النظام مهددا بالانهيار وبالمقابل يقترح البديل الذي تضمنه مشروعه والمتمثل في تجميع احتياطيات العالم في مركز واحد من خلال فتح حسابات ايداع للدول في الصندوق ،هذه الودائع تكفلها مقاديـر محددة من الذهب ويقدره بـ 20٪ على الأقل من قيمة احتياطياتها ،كما تضمن مشروع تريفن مقترح يتعلق بقيام الصندوق بعمليات تنظم مقدار السيولة المتوفرة بهدف تحقيق السيولة الدولية في الأمد الطويل (1) .

ان الأخذ بمبدأ الاعتماد على عمليتين في التسويات الدولية انما يعمل - وهذا حسب اعتقادي - على دعم الدوليتين ذات الاقتصاد المهيمن ،وقد عبر كينز عن ذلك صراحة بقوله أن اتفاقية بريتون وودز ما هي الا تزاوج مختلط للأفكار (MIXED MARRIAGE OF IDEAS) ويقصد بذلك أفكاره وأفكار الأمريكي هوايت .

ان اتفاقية بريتون وودز قد وضعت في غياب أغلبية الدول لا سيما دول المحيط بالرغم من وجود بعضها قد حضرت المناقشات ووقعت الاتفاقية ،الا أنها كانت في وضع شبه استعماري وتعد - وهذا حسب اعتقادي - امتداد طبيعي للدول الامبريالية صانعة القرار ،ولقد أثبتت الأطروحات السابقة على أنها اقتصاديات تابعة تحوم في فلك المركز المتقدم ومرتبطة به ارتباطا عضويا ،وعليه فان أهداف الصندوق السالفة الذكر تفرض الانضباط المالي الامبريالي على هذه البلدان وذلك تحت غطاء تعددية الأطراف وكذلك الكفاءة التقنية ،ومن ثم فان مفهوم الهيمنة سيشمل كل المجالات الاقتصادية بشقيها المالي والتجاري ،واذا تفحصنا جيدا في هذه الأهداف فاننا نتوصل الى جملة من الحقائق نذكر منها في المجال :

أ - الصراع من أجل اعادة اقتسام المناطق التابعة ،لاسيما وأن العالم عـرف

1) مصطفى الكثيري - مرجع سبق ذكره ص : 226

حربين في أقل من ربع قرن ، وعليه فان الدول المتحالفة من خلال الأهداف السابقة تعمل على ارساء قواعد تحرير التجارة فيما بينها ، الا أنها في ذات الوقت تكبل التجارة بين المجموعة ككل وسائر العالم الخارجي بقيود وخاصة البلاد المتخلفة .

ب - تحول الصراع من المستوى المعهود - أي فيما بين الدول الرأسمالية - الى صراع مابين القطبين أي الرأسمالي والاشتراكي وهكذا فان الأهداف تكرس مبدأ حرية السوق والعمل على استدراج هذه الدول في فلك الرأسمالية ، فيتيسر بذلك الهيمنة على اقتصادياتها . الا أن الدول الاشتراكية آنذاك تفطنت لذلك وانسحبت من الصندوق - كما سنرى ذلك لاحقا .

ج - ان التأكيد على سعر الصرف في أهداف الصندوق انما يترجم نية الدول الكبرى في استنزاف موارد البلاد المتخلفة سواء الموارد الطبيعية أو الموارد المالية وذلك من خلال تقييد هذه الدول على العمل بهذه الأدوات وقد تذهب دول المركز الى أبعد من ذلك عندما تلجأ الى استخدام القوة سواء الدبلوماسية أو العسكرية بهدف استمرار الأوضاع في خدمة مصالحها والأمثلة على ذلك كثيرة . وعليه فان الاشتراك في الصندوق وقبول شروطه والالتزام بها وفق الأحكام السالفة الذكر يخول للدول المتقدمة المالكة لحصص كبيرة به من بسط هيمنتها على اقتصاديات الدول المتخلفة وذلك باضفاء الصفة القانونية على ممارساتها من خلال التدخل المباشر واملاء سياسات تلتزم الدول المتخلفة بتطبيقها وتقديم تقارير وافية بشأنها . هذه الممارسات جعلت الاتحاد السوفيتي وجملة أخرى من الدول الاشتراكية الأخرى تدرك المخطط الذي ترمي الى تحقيقه الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل في محاولة الاحتواء لها ولباقي دول العالم . ويظهر ذلك جليا من خلال تقسيم العمل والتخصص الدوليين كما يبدو ذلك أكثر وضوحا في السوق الرأسمالية العالمية .

ولقد تمسكت الولايات المتحدة آنذاك بمبدأ التعمير واعتباره المشكلة الأقتصادية وعليه فانها ترى ضرورة العمل على انعاش الزراعة والصناعة في البلدان التي خربتها الحرب ، ومن ثم تسهيل عمليات التصدير والتي تعزز موازين المدفوعات ولقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية - استنادا الى منطق تحليلها والى المساعدات المالية التي كانت تقدمها لبرنامج الانعاش الأوروبي - على قرارات عاقت النشاط المالي للصندوق في السنوات الأولى لنشأته [1] وهذا في الواقع يؤكد الامتيازات المطلقة للولايات المتحدة والتي من شأنها الاستمرار في هيمنتها على مقدرات العالم الاقتصادية . وقد ساعد على ذلك خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب منتصرة من جهة وحاجة الدول الأعضاء الى مساعدتها سواء المالية أو المادية وخير دليل على ذلك مشروع مارشال الذي شمل الدول الأوروبية الغربية وحتى بعض الدول الاشتراكية مثل يوغسلافيا وكذلك الأحتياطي الذي تتمتع به أمريكا من الذهب والذي قدر 21600 مليون دولار من مجموع الذهب النقدي في العالم ، ولذا فان الدولار احتل صدارة الاحتياطيات النقدية وذلك لامكانية تحويله الى ذهب . وكذلك لقوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

ومن خلال التفحص الدقيق لبنود أحكام الاتفاقية يتبين لنا أن الصندوق يعتمد على مبدأ التصويت في معاملاته مع الدول الأعضاء ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بأغلبية ملحوظة 37,90 % فان اتخاذ أي قرار لن يتم دون موافقتها [2] .

وفي هذا الاطار فان المجالات التي تحتاج الى قرارات منها :

---

1) جولد جوزيف - انطباعات عن الصندوق النقدي الدولي - التحويل والتنمية بمارس 1984 ص 50

2) محمد زكي الشافعي . مرجع سبق ذكره ص

1 - تقديم المساعدات للدول بهدف مواجهة المشاكل التي تعاني منها موازين مدفوعاتها وقد يتوقف الصندوق عن تقديم هذه المساعدات والقروض اذا تبين أن الدولة لا تحسن استخدام تلك المساعدات كأن تنفق القروض في شراء السلع الاستهلاكية أو الترفيهية أو كأن تبالغ الدولة في عملية الانفاق على التسليح (1).

2 - تخفيض القيمة الخارجية للعملة يتم بموافقة الصندوق ، وفي حالة الموافقة على التخفيض فانه يتعين على الدولة أن تعيد قيمة ذهبها أو دولاراتها التي ساهمت بها في الصندوق الى ماكانت عليه . وأن تقدم للصندوق أو تضع تحت تصرفه قدر أكبر من عملتها الوطنية .

مما سبق يتبين لنا أن الصندوق ملزما تبعا لبنود الاتفاقية أن يدعم مسار النظام الرأسمالي العالمي وأن يواجه الضغوط التي تتعرض لها المدفوعات والتجارة الدولية وهذا ماعبرت عنه بنود الاتفاقية لاسيما البند الثامن والذي يجبر الدول الأعضاء على تفادي فرض القيود على المدفوعات الجارية وأيضا على الترتيبات الغير عادلة المتعددة الأطراف وهذه تمثل جملة الالتزامات للدول الأعضاء اذ باحترامها وتنفيذها تتمكن من الحصول على خدمات الصندوق ، وهذه الخدمات تتقدم بعد سلسلة من المفاوضات حول شروط السحوبات وفي هذا الصدد يلعب التصويت دورا جوهريا في تحديد حجم القروض وكذلك طبيعة الشروط ويحتاج الى أغلبية 30٪ من اجمالي الأصوات ، ولذا فان الولايات المتحدة تملك عمليا سلطة الفيتو - حق النقض - بالنسبة لهذه القرارات (2) ، وفي هذا السياق يستخدم الصندوق أساليب خاصة مع البلدان

---

1) [illegible] نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 1 - 1977 ص 176

2) شارل باير مرجع سبق ذكره ص 207 .

المتخلفة ،تساعده على زيادة تدخله ،منها طريقة التمويل التعويضي اذ بموجبها يمكن للبلدان هذه أن تتلقى قروضا في حالة انخفاض حصيلتها من الصادرات ، بشرط أن تتعاون مع الصندوق لايجاد حلول مناسبة للعجز في موازين مدفوعاتها ويتوفر الصندوق على جهاز ضخم للمعلومات يضعها في خدمة البنوك الخاصة وعليه فان الاقدام على طلب القروض يكون مرفقا بوعد صريح يلتزم البلد المعني بتطبيق السياسة التي يطليها الصندوق وفي حالة الاخلال بأحد البنود المذكورة في الالتزامات السالفة الذكر يحق الصندوق سحب معونته ومن الشروط التي يطليها نذكر مايلي :(1)

1) - حريـة التجـارة والصـرف .

2) - تخفيـض العملـة .

3) - وضع برنامج لمكافحة التضخم وذلك باتباع الخطوات التاليـة : -

أ - مراقبة القروض المصرفية وكذلك أسعار الفائدة بهدف زيادة الاحتياطات .

ب - الحد من عجز ميزانية الدولة بتخفيض النفقات العامة وزيادة الضرائب والغا ء السدعـم .

3) - توفيـر المناخ الملائـم للاستثمار الأجنبـي .

هذه الشروط ينعدم أثرها عند مايكون القرض موجها للدول المتقدمة ،فالولايات المتحدة تعد البلد الدائن الأول في العالم ،وقد استفادت بشكل ضخم مـن موارد الصندوق ،وهذا اما عن طريق اتفاقيات الدعم أو بوسائل أخرى الا أنهـا لـم يحدث أن تعرضت لهذا النوع من الاملاء الذي فرض على البلدان المتخلفة ،ولقد

---

1) SID Ahmed A.E.K. Dette et developpement. O.P.U. Alger. p 116.

شكل الصندوق مصدرا رئيسيا لتمويل العجز الأمريكي والذي كان يتزايد مع تفاقم وضعها كدولة دائنة وانتقالها الى وضع الدولة المدينة.(1)

هذا الامتياز أثقل كاهل الدول المتخلفة وأفرزت جملة من الآثار السلبية صنفها سيد أحمد عبد القادر على النحو التالي :-

ركود في معدل النمو، وانخفاض مستوى العمالة وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للأجور، يضاف الى ذلك زيادة التفاوت في الدخول ومن جهة أخرى تبرز هذه الآثار السلبية من خلال التوجه نحو انفتاح اقتصاديات هذه الدول على الخارج .

هذه الآثار تؤدي الى انخفاض الاستثمار ومن ثم تؤثر على القدرة على الوفاء بالديون الخارجية وهكذا يجد البلد نفسه مضطرا للاستدانة أكثر ويزداد ارتباطه بالصندوق والذي يقدم قروضا توجه عادة الى اقامة البناءات الركائزية المادية والاجتماعية، وهي بذلك تخدم الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية (2)

وهكذا من خلال الاهداف التي يضبطها الشافعي يبين أن اتفاقية بريتون وودز تجاهلت تماما البلدان المتخلفة وأن هذه الأهداف انما تترجم هيمنة الدول المتقدمة والتي تتمتع بهياكل اقتصادية قوية متكاملة وهذا عكس الدول المتخلفة التي تفتقر الى الصناعات الاستراتيجية وتقتصر صادراتها على المواد الأولية وهذا ما يجعل غالبيتها يتزايد على المنتجات المصنعة ومن ثم فان موازين مدفوعاتها تشكو غالبا من العجز وبالاضافة الى ذلك فان معظم التدفقات المالية التجارية تأتي من الدول الرأسمالية

---

1) شارل بابير - مرجع سبق ذكره 200 .

2) Sid. Ahmed. A.E.K. IBIDEM P: 130

3) د / رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية مرجع سبق ذكره ص

وعليه فان هذه الأخيرة تعد من أكبر مصادر الاقراض ، وأن القروض المقدمة الى مجموعة الدول المتخلفة تتكون أساسا من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل وهذا ما أدى الى تزايد عبء خدمة الدّين والى تزايد مطامع الدول المتقدمة في نهب واستغلال هذه البلدان والحيلولة دون تقدمها . فالقروض المقدمة مرتبطة بشروط السوق بحيث يشكل الأداة الرئيسية لربط هذه البلاد بالسوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولي الرأسمالي . فهي - أي القروض - متحيزة ضد التصنيع اذ لا تقوم على تمويل المشروعات التي تعمل على تنمية القطاعات الصناعية [1] ، التي تضمن الاعتماد على النفس ورفع نصيب الصناعة التحويلية من الناتج الوطني .

وهكذا فأن الصندوق النقدي الدولي يعد حلقة في تنظيم محكم يساهم في بسط هيمنة الدول المتقدمة ، فالأحكام المعروضة سابقا لاتفاقية بريتون وودز تترجم البنية الحقيقية لهذه الدول في ارساء وقواعد النظام الاقتصادي الدولي والذي يخدم مصالحها وتكون لها فيه الزّيادة بدون منازع وهذا مايفسر انشاء هذه المؤسسات المالية والتجارية والمؤسسات الأخرى التي تقيد المجموعة الدولية بالعمل وفق قوانينها وطبقا للفلسفة التي سطرتها هذه الدول العظمى .

ان اتفاقية بريتون وودز تعد نموذجا مثاليا يعكس الصورة المشخصة اعلاه ، ويبدو ذلك جليا في البند الثامن والذي تضمن التزامات الدول الأعضاء بازالة القيود على المدفوعات الجارية ... الخ من الالتزامات التي تم ذكرها فيما سبق ، والتي من

---

1) قضية التصنيع - مصدر سبق ذكره ص 232 .

خلالها يخول للصندوق فرض نظام متشدد على بعض الدول دون الأخرى ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي ومدى مساهمتها في الصندوق (1) . وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، فان الولايات المتحدة قد استفادت بشكل ضخم من موارد الصندوق وهذا عن طريق اتفاقيات الدعم وكذلك عن طريق وسائل أخرى الا أنها لم تخضع لأي قيد من القيود ولم تملي عليها شروط كتلك التي فرضت على البلدان الأخرى بما في ذلك بريطانيا ، فكأن الصندوق من خلال قراراته المحددة لميكانيزماته قد جعل موارده المتاحة للدول القوية دون مراعاة السلوك الحسن La bonne Conduite والمنصوص عليها في نصوص الاتفاقية . فهو بذلك يعمل على دعم الولايات المتحدة من أجل مواجهة صعوباتها الاقتصادية وتصحيح اختلالات ميزان مدفوعاتها لاعتقاده - أي الصندوق - من أنها تشكل خطرا على استقرار النظام النقدي الدولي (2) . وبالفعل فقد تعرض هذا النظام الى أزمات حادة كانت سببا في انهيار نظام بريتون وودز الذي لم يدم طويلا ومن ثم فقد كان لزاما على الصندوق البحث عن الحلول المناسبة لمواجهة هذه الأزمات التي زعزعت النظام النقدي القائم فما هي أسباب هذه الأزمات وماهي الحلول المقترحة ؟ وكيف واجه الصندوق النقدي الدولي هذه الأزمات وماهي أهم التعديلات التي اعتمدها الصندوق لضمان استمرار نشاطه ؟ ومن المستفيد من هذه الاصلاحات ؟ .

هذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الموالي والذي من خلاله نحاول الاجابة على هذه التساؤلات والتي على ضوئها نبين أثر هذه الاصلاحات في اقتصاديات الدول المتخلفة .

---

1) M. Byé / G. D. debernis op. cit 646

2) شارل باير - مرجع سبق ذكره ص 208 .

الفصل الثاني : تطور الصندوق النقدي الدولي :

مقدمة :

لقد تم في الفصل السابق عرض أهم بنود اتفاقية بريتون وودز وذلك دون التعرض الى الاصلاحات والتعديلات التي أدخلت عليه ، حيث عرف الصندوق مراجعة الحصص لعدة مرات ، سوف نأتي على ذكرها - وهذا دلالة على أن نطاق تدخل الصندوق عرف توسعا كبيرا ، كما عمد الى تغيير وحدة حساباته والتزام جملة من الدول العمل بقابلية العملة للتحويل وغيرها جزء من التعديلات الأخرى - ولقد ذهب البعض الى ادراج هذه التعديلات في اطار اصلاح النظام النقدي الدولي ، ومن ثم يعتقدون بأن هذه التغيرات لا تزيد عن كونها تقنينا للممارسات الخاصة التي ظهرت بعد أن اضمحل نظام بريتون وودز وما ارتبط بذلك من انقلابات مالية ، اذ أن قيمة العملات تعد في الواقع انعكاس للثقة في اقتصاد بلد ما - الا أن هذه الثقة عرفت اهتزازات مما جعل المختصين في مجال المالية الدولية يجمعون على انهيار هذا النظام وهذا ما أحدث تغييرات في سياسات وممارسات الصندوق النقدي الدولي وذلك لما واجهه من عجز تجاري متزايد للبلدان المتخلفة ومن ثم اقتصر على العمليات الائتمانية حيث يسعى من خلالها الى توسيع نطاق موارده القابلة للاقراض وفق معدلات فائدة محددة وتبعا لشروط يفرضها لطرق تسديد الدين .

ويعتقد الباحثون بأن سبب انهيار نظام بريتون وودز ذو ارتباط وثيق بمشكلة السيولة الدولية ، اذ تشكو الدول المتخلفة من ندرتها وهذا لكون صادراتها

عاجزة على تغطية وارداتها، وبعبارة أخرى أنها لا تحقق مايكفي لتسديد ثمن كل ماتحتاجه . وهذا عكس الدول المتقدمة التي يتوفرلها منها أكثر مما تحتاج اليه في صورة دولارات امريكية ،ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتسديد عجزها التجاري بالدولارات التي تتراكم لدى هذه الدول وكذلك المصارف الأجنبية ،هذا ما جعل الصندوق النقدي يقترح بفتح حساب بديل وذلك لاستعادة التحكم في خلق السيولة . هذا الحساب يقبل الدولارات ويصدر حقوق السحب الخاصة - كما سنرى ذلك - والتي يتم تقييمها وفقا لسلة من العملات وقد حددت بستة عشر (16) عملة وهكذا فان مهمة السيولة الدولية تتمثل في تمويل العجز ،بيد أن عملية تمويله لا تكفي وحدها بل يجب أن تقترن بعملية القضاء عليه ،وذلك لأن استمراره لمدة طويلة يولد اضطرابات نقدية واقتصادية عامة .(1)

بالاضافة الى مشكلة السيولة الدولية ،يرجع البعض الآخر أسباب انهيار هذا النظام الى الاعلان الشهير للرئيس نيكسون في 15 أوت 1971 والمتضمن توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار الى ذهب ،وبذلك يعد هذا الاعلان في حد ذاته اعلانا لنهاية النظام القائم على معيار الذهب والدولار ،وقد نجم عن هذا الاعلان اضطرابات خطيرة في الأسواق المالية الدولية وعدم استقرار أسعار العملات حيث لجأت معظم الدول الى تعويم عملاتها ،هذا ما أدى الى ارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة اصلاح النظام النقدي ،ولقد عمل الصندوق على ادخال بعض التعديلات في نصوص الاتفاقية التي سبق عرضها . وفي هذا الفصل

---

1) د / هاشم حيدر - أزمة الدولار - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1971 ص 44 .

سوف نسلط الأضواء على تحليل جوهر الأزمة النقدية وأهم التعديلات وأثرها على اقتصاديات الدول المتخلفة . ولذلك نعرض العناصر التالية لتحقيق هذه الغاية : -

مبحث أول وفيه نعمل على تحليل أزمة نظام بريتون وودز .

أما المبحث الثاني فيتم عرض أهم التعديلات التي طرأت على نصوص اتفاقية بريتون وودز .

وفي الخاتمة نبين أثر هذه الأزمة وكذلك هذه التعديلات على اقتصاديات الدول المتخلفة : -

مبحث أول : - تحليل أزمة نظام بريتون وودز : -

يمكننا القول بأن الصندوق النقدي الدولي كان ولا زال يترجم المبادئ أو العقيدة الاقتصادية للعالم الغربي (1)، كما أنه يلعب دورا هاما في الدول المتخلفة بإجبارها على انتهاج مبدأ حرية السوق ويظهر ذلك من خلال الاستثمارات المباشرة والعمل على تحقيق التوازن الخارجي لها . ومن ثم فإن هذه الدول تتلقى توجيهات وتعليمات تجبر على تنفيذها وهي مملاة من طرف الدول المتقدمة - أي دول المركز - صاحبة القرار والمالكة للقوة التفاوضية the pargaing Power بحكم هيمنتها على السوق الدولية وذلك من خلال قوة وحجم منتوجاتها ذات الطابع الاحتكاري والتي تدعى بالشركات المتعددة الجنسيات ، ومن هنا فإن أي اقتراح لإصلاح النظام النقدي الدولي لن يحظى بالقبول إلا بموافقة هذه الشركات المباركة من خلال موافقة الدول المتقدمة ، وهذا بالرغم من وجود أصوات من الدول المتخلفة تدعو إلى وضع أسس نظام عادل وتبحث عن سبل تسديد المديونية الثقيلة وإزالة

---

(1) D. CAMERON : Le F.M.I La réforme monétaire et le tiers-monde. L'actualité économique N° 1 Jan-Mars 79

أثارها الا أن هذه الاقتراحات تبقى عقيمة لانعدام الانسجام بين الأنظمة في هذه الكتلة وتباين نطورها من المديونية . وهكذا فان الحديث عن أزمة النظـــام بالعمل على ايجاد الحلول ، انما هي في الواقع أزمة الدول المتقدمة ومن ثم فـــان وضع الحلول المناسبة الغاية منها اعادة التوازن لاقتصادياتها دون مراعاة الآثار السلبية لهذه الحلول على غيرها من الدول أي الدول المتخلفة ، ومما لا شك فيه عنـــد تحليل أزمة نظام بريتون وودز فاننا نميز بين مرحلتين هامتين لهذه الأزمـــة وهي على النحـو التالـــي : -

1 - المرحلة الأولى والتي برزت فيها للنظام المشاكل التي أصبحت تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة ، هذه المرحلة تمتد من 1960 - 1970 .

2 - المرحلة الثانية : - وهي المرحلة التي انهار فيها النظام 1971 - 1973 .

مطلـــب أول : - المشاكل التي ميزت الفترة 1960 - 1970 .

ان الصعوبات التي واجهت نظام بريتون وودز خلال هذه الفترة تتجلى مع مطلـــع الستينات وبالتحديد منذ 1960 أين بدأت وقائع الأزمة ، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك احتياطات كبيرة من الذهب بحيث كل دولار يتداول على المستوى الدولي مغطى ومضمون خلال هذه الحقبة ، الا أنه ، ابتداءا من 1960 (وهي السنة التي عرف فيها ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا اجماليا كبيرا) فان المخزون من الذهب الرسمي بالولايات المتحدة الأمريكية أصبح اقل من مجموع الدولارات المتداولة بالخارج من طرف البنوك الرسمية والمؤسسات الخاصة (1) هذا ما أدى الى زعزعة الثقة بامكانيـــة الصرف الطويلة المدى للعملة الأمريكية مقابل المعدن الأصفر ، هذا ما أدى بجملة مـــن البنوك المركزية ، خلال هذه الحقبة من طلب سرعة تحويل ما لديها من الدولارات الى ذهب ، ولتوضيح وفهم أسباب نشأة الأزمة نقدم الجدول التالي ، والذي يفسر ما ذكر أعلاه.(2)

---

1) B. PASCALLON - Le S.M.I. Ed. de l'Epargne. PARIS 1978 p 3[illegible]

2) PASCALLON - Ibidem p 132.

نقدم الجدول التالي الذي يفسر ماذكر اعلاه . (1)

الجدول : ـ الاستدانة السيالة للولايات المتحدة عبر العالم من 1948 - 1971 - بالمقارنة مع الموجودات من الذهب (بمليارات الدولارات) .

الاستدانة السائلة (Liquide)			المخزون الرسمي من الذهب	السنة
المجموع	القطاع الخاص	السلطات النقدية		
6	3	3	24	1948
9	4	5	23	1950
14	6	8	22	1955
21	10	11	18	1960
30	14	16	14	1965
31	16	15	13	1966
36	18	18	18	1967
38	21	17	11	1968
46	30	16	12	1969
47	23	24	11	1970
68	17	51	11.	1971

Source: F.M.I International Financial statistics. Suppliment 1972

من الجدول نستنتج أن كمية الأرصدة الذهبية الأمريكية 12 مليار دولار أي أنها تملك 75 ٪ من ذهب العالم . هذا المخزون الهائل استطاعت الولايات المتحدة

1) P. PASCALLON - Ibid am p. 132.

جميعه بفضل الحرب العالمية الثانية التي ساعدته على امتصاص ذهب العالم، كما أن الدولارات المتداولة خلال نفس الفترة كانت ضئيلة مقارنة بالمخزون الرسمي من الذهب ذلك لأن دول العالم كافة كانت بحاجة الى الاستيراد من الاقتصاد الأمريكي ، اذ أنها بمجرد حصولها على الدولارات فانها تستعملها في هذا المجال دون التفكير في تكوين أرصدة خارجية . ولقد ساعد هذا التفاوت بين كمية الذهب الهائلة وكمية الدولارات الضئيلة في الخارج على اعادة عملية التبديل ومن هنا يأتي القول الأمريكي الشهير الدولارات جيدة كالذهب (1) ولقد استمر هذا الوضع الى نهاية الخمسينات ومع بداية الستينات أي سنة 1960 بدأت الأزمة في الظهور حيث أصبح المخزون الرسمي للذهب دون كمية أرصدة العالم من الدولارات أنظر الجدول السابق - وهذا مادفع جملة من البنوك المركزية الى تحويل أرصدتها من الدولار الى ذهب ولمواجهة هذه الصعوبات فان الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع بعض الدول الموالية لها قامت بوضع نظام هدفه الدفاع عن الدولار من المراقبة والمضاربة ولهذه الغاية اتخذت جملة من الاجراءات : -

أ - اجراءات للمحافظة على الغطاء الذهبي للدولار .

لقد انخفض المخزون الرسمي من الذهب للولايات المتحدة سنة 1960 الى 18 مليار دولار والسبب في ذلك يعود - كما هو مبين في الجدول اعلاه - الى أن كمية الدولارات في الخارج رسمية كانت أو خاصة ازدادت بنسبة معتبرة اذ بلغت 21 مليار دولار - الأمر الذي جعل السلطات النقدية المسؤولة في العالم الى تقدير وفهم مدى خطورة تراكم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي . ومن هذا التاريخ يمكننا القول أن

---

1) أزمة الدولار - مرجع سبق ذكره . ص 30

أن الثقة بدأت تتزعزع بالدولار (1) وعليه ، عرف سعر الذهب ارتفاعا منذ أكتوبر 1960

وهذا من 35 دولار للأوقية الى 40 دولار للأوقية (2) ولهذه الأسباب اتخذت الولايات

المتحدة اجراءات من بينها اعطاء صلاحية لبنك بريطانيا للحصول على الذهب من

أجل عرضه للبيع في سوق لندن مع تثبيت السعر عند 35 دولار للأوقية ، الا أنه

لم يحقق الغاية المرجوة وعليه تم انشاء مجمع الذهب (Pool d'or) وذلك

في مؤتمر بال BÂLE سنة 1961 بهدف تثبيت سعر الذهب والحيلولة دون ارتفاعه

هذا المجمع يقوده بنك أنجلترا ويضم سبعة (07) بنوك مركزية (وهي الولايات المتحدة

فرنسا و ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، ايطاليا ، وسويسرا) وفي هذا المجمع

تلعب انجلترا دورا مركزيا حيث تعمل على الحد من عدم توازن العرض والطلب

في السوق الحرة . (3)

ب - اجراءات لتفادي تحويل الدولار الى ذهب .

حسب القاعدة المعمول بها فانه بامكان البنوك المركزية التي بحوزتها أرصدة هائلة من الدولار تحويلها متى شاءت بالذهب وحتى تتفادى ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية اقترحت على البنوك المركزية الأجنبية والتي بحوزتها رصيد من الدولار الاكتتاب في سندات الخزينة غير قابلة للتفاوض bons de trésor non négociable لمدة تتراوح بين 15 الى 24 شهرا ، هذه السندات التي لجأت اليها البنوك المركزية للدول المتخلفة لا يمكنها بأي حال طرحها في السوق النقدية الامريكية . ولقد تمت عليه الاكتتاب وفق سندات روزا Bons Roosa (4) حيث بلغت تقريبا 2 مليار دولار في مرحلة أولى

---

1) مرجع اعلاه ، ص 93

2) D PASCALLOW IBidem p 133

3) J. L'huillier Le S.M.I A COLIN 1971 p 226

(4) Roosa وهو اسم كاتب الدولة للخزينة آنذاك .

أما المرحلة الثانية بلغت عملية الاكتتاب 500 مليون دولار وذلك سنة 1963

أما في سنة 1966 فقد بلغت 1،7 مليار دولار و 3 مليارات سنة 1967 ،
ثم 3،9 مليار سنة 1971 و 16 مليار دولار سنة 1972 .(1)

كما اتخذت جملة من الاجراءات الأخرى منها مساندة سعر الصرف للدولار والجنيه الاسترليني وذلك عن طريق استخدام وسائل من طرف السلطات النقدية الأمريكيــة والبريطانية تمكنهم من التدخل في أسواق الصرف لمساندة عملاتهم وعليه فـــان البحث عن السيولة يتم اما عن طريق اتفاق مباشر مع البنوك المركزية أو عـــن طريق صندوق النقدي الدولي .

فالاتفاق المباشر مع البنوك المركزية الأخرى يعبر عنها بتقنية اتفاقيات التبادل (SWAP) وهكذا كل أزمة تظهر في سوق الصرف الا ورافقتها اتفاقيــات التبادل (SWAP) ، الا أنه في هذا السياق نتساءل كيف يمكن لهــذه التقنيــة أن تتم ؟ فالدولار لم يعد مغطى سوى بنسبة ضئيلة من المخزون الرسمي من الذهب والولايات المتحدة تعمل على احترام تعهداتها الدولية الا أنهـــا عمليا لا تستطيع تحقيق ذلك .(2) بالرغم من أنها - أي الولايات المتحدة - قد أعلنت في اجتماع بال - سويسرا BÂLE على أنها ملتزمة وعلى أتم الاستعداد لتبديل الدولارات الرسمية بالذهب ، وهي ذات الوقت تطالب من سائر الدول عدم الاقبال على مثل هذا العمل وهكذا أصبحت البنوك المركزية تملك الحق الا أنها لا تستطيع استعمالـــه .

---

1) D. De LAUBIER - les R.F.I - les éd. OUVRIÈRES 1975 p: 157

2) أزمة الدولار - مرجع سبق ذكره . ص 143 .

المطلـــب الثانـــي : - انهيار نظام بريتون وودز 1971 - 1973

لقد افرز هذا الوضع آثارا سلبية وذلك في المنتصف الأول من الستينات نذكر منها ظاهرة التضخم ، الا أن الملاحظ في هذا الصدد أن معدل التضخم كـــان أقل وطأة بالولايات المتحدة من ذلك المعدل الذي تأثرت به باقي الدول الصناعية . وهذا مايفسر تخفيض قيمة أغلبية العملات بالنسبة للذهب (ذلك لأن قيمة النقـــود محددة بالذهب) وكذلك بالنسبة للدولار ، وقد استمر هذا الوضع حتى منتصـــف الستينات والجدول التالي يوضح ذلك[1] .

الجدول : - ارتفاع الأسعار في الدول الصناعية 1960 - 1970 .
(التغير بالنسبة المئوية للأرقام القياسية لأسعار الـ P.N.B ، بالمعـــدل السنوي) .

الـــدولـــة	المعـــدل السنوي			التغير بالنسبة للسنة السابقة			
	1960 - 1966	1966 - 1970	1960 - 1970	67	68	69	1970
الولايات المتحدة	1،4	4،0	2،7	3،2	4،0	4،8	5،5
فرنســـا	4،2	4،0	4،1	2،7	3،0	4،7	3،1
ألمانيـــا	4،1	4،5	4،3	2،9	5،0	6،9	5،2
ايطاليـــا	3،8	3،4	3،5	1،1	1،6	3،5	7،4
بريطانيـــا	4،3	4،6	4،4	4،3	5،5	4،1	5،6
اليابـــان	5،0	4،5	4،3	4،2	3،7	4،1	6،2

Source.. F.M.I Rapport Annuel - 1971 - 64

1) J. marchal : le S.M.I _ CUJAS _ 1975 _ p 22 - 23 .

ولقد أثر هذا الوضع تأثيرا بالغا في اقتصاديات الدول المتخلفة ، لكونها لا تستعمل عملاتها والغير مؤهلة لأن تكون سيولة دولية ، وبعبارة أخرى فان عملاتها غير مؤهلة على أن تكون عملة قادرة على التدخل لدى البنوك المركزية وفي ذات الوقت لا يمكن اعتبارها عملات رئيسية في الاحتياط الدولي للقطاع الخاص ، ومن ثم فان جملة الأرصدة من الأصول الدولية السائلة غير كافية لتأسيس انتظام ميكانيزمات النظام النقدي الدولي والتي يعمل الصندوق على تحقيقها تماشيا مع اطراد نمو الانتاج والتجارة الدولية ، وما دام مصادر الاحتياطي الدولي من الأصول السائلة تنحصر في الذهب والدولار على وجه الخصوص ، فان تحقيق هذه الغاية بات صعبة التحقيق لما لحق بميزان المدفوعات الأمريكية من عجز من جهة ، وفي ذات الوقت نفس رصيد الولايات المتحدة من الذهب وعدم قدرتها على الالتزام بتحويل الدولارات المتواجدة في الخارج الى ذهب ،⁽¹⁾ هذا ما أدى الى الاقبال الغالب على الذهب حيث خسرت بلدان مجمع الذهب في خلال 6 أشهر ما قيمته 2،5 مليار دولار هذا ما أدى بها الى عقد اجتماع في واشنطن في 17 مارس 1968 تقرر فيه الغاء هذا المجمع وترك سعر الذهب حرا يتحدد بقوى العرض والطلب .⁽²⁾

وهكذا كان انشاء مجمع الذهب (Pool d'or) بهدف دعم الدولار الأمريكي ونقطة التحويل في حياة النظام النقدي الدولي ، وكما أن الفائض ناجم عن فقدان الثقة بالدولار والذي يعد أساس النظام القائم وذلك لاستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية - كما ذكرنا سالفا - ، هذا العجز الذي يمكن ارجاعه للأسباب

---

1) R. DOHEM: De l'étalon-sterling à l'étalon-or. claman-l p

2) أزمة الدولار - مرجع سبق ذكره ص 93 .

التاليـــة : (1) أ) ـ التطور المعتبر لخروج الرساميـل

ب) ـ حرب الفيتنام والتي كلفت الولايات المتحدة وأفرزت

آثارا سلبيـة على الناحية الاقتصادية وأفقدتها الثقة التي تتمتـع بها ـ وهكذا ،

ونظرا لاشتداد الأزمة فان الدول الأوروبية أعلنت عن عدم استمرارها في الالتزام المبرم

بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي ذكرناها سابقا ، هذا مادفع بالرئيس

نيكسون الى اتخاذ جملة من الاجراءات في خطابه الشهير بخطاب 15 أوت 1971 ،

هذه الاجراءات تتضمن اتخاذ سياسة اقتصادية جديدة ويمكن تصنيفها الى ثلاثـــة

فـــروع . (2)

1 ـ مكافحـة التضخـم النقـدي

2 ـ مكافحـة البطالــة

3 ـ الدفـاع عن الدولار .

وما يهمنا في هذه الاجراءات العنصر الأخير والمتعلق بالدفاع عن الدولار وذلك

بتعليق عملية تبديله ذهبا .

هذا القرار يعد بمثابة انهاء لنظام الصرف بالذهب ، والى جانب هذه القرارات اتخذت

الحكومة الأمريكية اجراءات أخرى ، منها رفع الرسوم الجمركية فهذا الاجراء يعد فـي

الواقع بمثابة خرق لاتفاقية بريتون وودز وقد نجم عن ذلك في 25 أوت 1971 تولـد

سوقين للصـرف .

---

1) Ch. Goux . Pourquoi la crise ? dans les cahiers français « la crise du S.M.I » 1978 p 8.

2) أزمة الدولار مرجع اعـــلاه ص 133 .

لقد وجدت هذه القرارات ردود فعل لاسيما من جانب الدول الأوروبية ، والتي بدأت في سلسلة من المفاوضات وأهم مراحل هذه المفاوضات نخص بالذكر سلسلة اجتماعات مجموعة العشرة (بلندن في سبتمبر 1971 ، ثم بروما في 28 نوفمبر) والتي توصلت الى جملة من القرارات في اجتماعها بواشنطن في 17 و 18 / 12 / 1971 وهي تتضمن مايلي : -(1)

- على المستوى التجاري : - تعهدت الولايات المتحدة بحذف الرسم الاضافي المقدر بـ 10٪ والذي تقرر في خطاب 15 أوت 1971 . وعليه تقوم بمفاوضات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة .

- أما على المستوى النقدي : - فانه قد تم تحديد حصص جديدة كما هو مبين في الجدول أدناه . (2)

---

1) P. PASCALLON :- les S.M.I - Edᴿ L'épargne - FRANCE.

2) IBid p 141.

الجدول : — اعادة تقييم العملات (le Réalignement) في ديسمبر 1971

العملة	العملات الرئيسية والذهب		
	التغطية القديمة بالغرامات	التغطية الجديدة بالغرامات	الفرق (%)
الين	0,00 24685	0,0026576	+ 7,66 %
المارك	0, 242806	2,2 5 399	+ 4,61 %
الفلورن	0,2 4 5 4 89	0, 25 2264	+ 2,76 %
الفرنك البلجيكي	0,177784	0, 182639	× 2,76 %
الجنيه الاسترليني	[illegible] 12285	0,166	ثابت
الفرنك الفرنسي : التجاري	0, 166	0, 1 66	ثابت
المالي	0, 1 66	0,1 66	ثابت
الليرة	0,00 14218	0,00 140766	— 1,00 %
الدولار	0, 888671	0,81851625	— 7,89 %

Source : le cahier français : La crise des S.M.I. N° 153 Mars-Avril 1972 p : 30

يتبع في الصفحة الموالية .

الجـــدول : اعــادة تقيــيم العملات le Réalignement في ديسمبر 1971

يوم 1971/12/17 تقدر الدولار (بالعملات الوطنية) حسب الحصص الرسمية	حسب أسواق الصــرف	يوم 71/12/20 تقدير الدولار (بالعملات الوطنية) الحصص الجديدة الرسميـــة	هبـــوط الدولار (%) بالنسبة للحصة القديمة الرسمية وفق العملات الوطنيـــة	بالنسبة الي آخر تقييم في سوق الصرف
360	32,58	308	− 16,88 %	− 4,0890
3,66	3,2580	3,2230	13,57 %	− 108 %
2,62	3,28	3,245	− 11,57 %	− 1,07 %
50	45,45	44,81	− 11,57 %	− 1,42 %
0,4166	0,3953	0,3838	− 8,57 %	− 3,00 %
5,554	5,5125	5,116	− 8,570 %	− 7,75 %
5,554	5,96	5,116	− 8,57 %	− 2,81 %
625	599	581,5	7,49 %	− 3,01 %
1	1	1	1	1

Source: le Cahier français: La crise du S.M.I. N° 153. Mars. Avril. 1972 P : 30

ويمكننا - من خلال الجدول السابق - استنتاج مايلي (1) : -

1 - أن الدولار قد تم تخفيضه بنسبة 7،83 % وذلك بالنسبة الى الذهب بحيث وقيمة الذهب لم تعد تقابل 35 دولار بل تساوي 38 دولار - الا أن تحويل الدولار الى ذهب يصحح وفق المعدل المذكور .

2 - اعادة تقييم العملات الرئيسية لا سيما الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني بمقدار 8،57 % ، ولم يؤثر على الحصص الرسمية لهاتين العملتين والتي بقيت ثابتة بالنسبة للذهب .

3 - لقد تم تصحيح نظام ثبات الحصص ، الا أنه بالمقابل تم توسيع هوامش تدفق العملات : 2،25 % كحد أقصى ونفس النسبة المئوية تأخذ كحد أدنى (أي + 2،25 %) للحصة وهذا بدلا من النسبة المحددة في اتفاقية بريتون وودز والمقدرة بـ 1 % وهذا مايتماشى والهامش الاجمالي الجديد للتدفق والمقدر بـ 4،5 % .

كما توصلت اتفاقية واشنطن الى فتح المجال لمناقشة اصلاح النظام النقدي وذلك تحت اشراف الصندوق النقدي الدولي . الا أن هذه الاجراءات المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هددت انسجام وتضامن السوق الأوروبية كما هددت استقرار مبادلتهم التجارية بما في ذلك نظام الاسعار الزراعية المشتركة ولذا نجد - وهذا حسب الجدول السابق - ان فرنسا قد انشأت سوقين للدولار ، السوق الأولى وهي الرسمية وتختص بتسوية المعاملات التجارية وفيها يبقى سعر الدولار ثابتا ، أما السوق الثانية فهي السوق الحرة وتختص بالمعاملات الاخرى لاسيما

---

1) P. PASCALLON - Ibid p 144.

حركات رؤوس الأموال ويتحدد سعر الدولار فيها على أساس ميكانيزم السوق - أي قوى العرض والطلب - (1)

وهذا قد ولد عدم الاستقرار بسبب الاضطرابات غير المتوقعة التي تؤثر على ميزان الحساب الجاري ، كما يكون لها تأثير كبير على سعر الصرف وهكذا فان أي تغيير سلبي في شروط التبادل سيؤدي لا محالة الى اضطراب الحساب الجاري (2) ، وقد نجم عن هذا الاضطراب تضخم حاد من جهة ، وكذلك الى بروز ظاهر الكساد التي تحسن أسواق السلع والعمل وهذا ماتسبب في ازدياد معدل البطالة لكل من عنصر رأس المال والعمل .

---

1) أزمة الدولار مرجع سبق ذكره ص 160 .

2) جاك أرتوس ، نحو نظام أكثر ترتيبا لعرض الصرف - مجلة التمويل والتنمية - صندوق النقدي الدولي . مارس 1983 ص 10 .

المبحث الثاني : - تعديل أحكام الصندوق :

مقدمة : -

لقد بات العمل شبه مستحيلا بالأحكام المنبثقة عن بريتون وودز ، وذلك بسبب الأزمة الحادة التي تعرض لها النظام النقدي الدولي والتي تسببت في انهياره للأسباب السالفة الذكر ، ومن أجل ضمان استمرار الصندوق في أداء الوظائف التي تأسس من أجلها ، فانه من الضروري ادخال بعض التعديلات على النصوص الأساسية والتي من شأنها الانسجام والمرحلة الجديدة أي لما بعد سنة 1973 ، وفي ذات الوقت خدمة الأهداف المسطرة في الاتفاقية الأصلية والتي بقيت على حالها دون تغيير وهكذا فان جملة التغييرات التي قام بها الصندوق قد شملت في الواقع الوسائل التي تعمل على تحقيق ذلك . وهكذا فانه منذ تبني اتفاقية بريتون وودزه عرفت هذه الأخيرة عدة تعديلات تتمحور أساسا حول جوهر وطبيعة الاحتياطات ، كما شملت أيضا نظام سعر الصرف في اطار النظام النقدي الدولي ، وفي هذا السياق نذكر بأنه من بين أهداف الصندوق النقدي الدولي العمل بنظام دولي لأسعار صرف ثابتة بحيث تتم في ظله تبادل عملات الدول الأعضاء وذلك وفقا لنسب مبادلة يتم الاتفاق عليها مسبقا ، هذا الهدف بقي دون تغيير حتى ولو كان هذا التغيير ممكنا بسبب تطور المحيط النقدي الدولي (1) .

مما سبق فاننا نعالج في هذا المبحث أهم التعديلات التي عرفها الصندوق النقدي

---

1) مالكولم نايت . الآثار السياسات المالية وتغيرات أسعار الصرف . . . عن مجلة التمويل والتنمية - صندوق النقدي الدولي - مارس 1987 . ص 48 .

الدولي ،كما سنسلط الأضواء على جدوى حقوق السحب الخاصة ومدى فعاليتها كما نتعرض الى أبعاد تعويم الصرف ونتائجه .

المطلب الأول : التعديل الأول لاتفاقية بريتون وودز

كما سبق وأن أشرنا ،فقد عرف نظام بريتون وودز جملة من الاصلاحات أهمها التعديل الأول والذي يتعلق بانشاء الأصول والاحتياطي ،أما التعديل الثاني وفيه تم التخلي عن نظام الحصص وتوسيع دور حقوق السحب الخاصة .

فعند وضع اتفاقية بريتون وودز سنة 1944 ،كانت الدول الأعضاء تملك إحتياطيات كافية جدا تمكنها من حل كل المشاكل المتوقعة التي قد تتعرض لها موازين مدفوعاتها - كما أشرنا الى ذلك سابقا - ومع بداية الستينات عرفت الأصول من الاحتياطي للدول الأعضاء تطورا ملحوظا ومع ذلك فان هذه الزيادة في الأصول لا يمكن الاعتماد عليهما والسبب في ذلك يرجع الى التوسع الكبير الذي عرفته التجارة الدولية من جهة ،وكذلك نتيجة لتضاعف عدد العملات القابلة للصرف من جهة أخرى وهذا ما أدى الى تحرير التدفقات الرأسمالية ومن ثم زاد الضغط على الاحتياطيات . مع الاشارة الى أن النص الأولي لاتفاقية بريتون وودز لا يتطرق الى امكانية انشاء وسائل أخرى للاحتياط[1] ، اذ اقتصر فقط على الوسائل المشار اليها في الفصل السابق ،ومن هنا لجأ الصندوق الى البحث عن حلول لتخفيف حدة الضغط وفي هذا السياق نذكر تأكيده على تدعيم التعاون بين البنوك المركزية بهدف ازالة آثار تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على موازين المدفوعات من جهة ،وتوسيع نطاق المعونات والتي يمكن أن يقوم الصندوق

1) R. MOSSÉ : les problèmes monétaires Internationaux. aut autournant des années 1970 - ed[e] Payot - 1970 p 151.

النقدي الدولي ⁽¹⁾ بنفسها، إذ يمكن للدول التي تعرف عجزا في موازين مدفوعاتها والناجمة عن التحويلات الرأسمالية أن تستعمل الموارد المتاحة لديها. ومن أجل تعظيم هذه الموارد والتي بواسطتها يمكن تحقيق التحويلات والتي من شأنها ترقية جهوده للتعاون فانه من الضروري الزيادة في عدد العملات والتي تحقق بواسطتها التحويلات وتسهيلها بين الدول الأعضاء . ولتحقيق هذه التعديلات فان الاتفاقيات العامة للقروض التي تم انشاؤها واستعملت لهذا الغرض وقد تم تجديدها ، قد دعمت موارد الصندوق بمبلغ 6 مليار دولار وفي سنة 1966 عرفت الحصص تعديلا رابعا وبذلك ارتفعت موارد الصندوق من 16 الى 21 مليار دولار (2) .

وفي سنة 1967 عرف الاحتياطي الرسمي للصندوق ركودا ، كما عرف الذهب في نفس السنة (والذي يعد احدى المكونات الأساسية للاحتياطي) انخفاضا ملموسا لم يعرفه منذ نشأة الصندوق . هذه المؤشرات جعلته - أي الصندوق - يحاول فيما بعد انشاء حقوق السحب الخاصة (D.T.S) ، وقد قدم في ذلك مشروعا أعده الوزراء والمحافظين لمجموعة العشرة (Groupe des dix) وتحدد حقوق السحب الخاصة مبدئيا بوزن معين من الذهب والغاية من ذلك تحقيق سيولة دولية اضافية تقدم للدول الأعضاء في الصندوق وذلك بما يعادل حجم الحصة لكل عضو ومن أجل اعتماد هذه الوسيلة الجديدة فانه يتعين عرضها على مجلس المحافظين من أجل الحصول على الأغلبية والمحددة قانونيا بـ 85٪ من إجمالي الأصوات وهذا من أجل الموافقة على انشاء حقوق السحب الخاصة ، فالدول الأعضاء

---

1) D. DELAUBIER - op - cit p 246.
2) D. DELAUBIER - IBid p 157.

الدائنة بامكانها استعمال السيولة الاضافية وذلك عندما يقدمون الادلة الكافية التي تثبت حاجتهم لذلك ، ومن ثم فان حقوق السحب الخاصة تعد حقا غير مشروط للحصول على عملات قابلة للتحويل للدول الأعضاء التي يحددها الصندوق ، ويشترط مقابل ذلك على الدول الدائنة أن لا تستعمل أكثر من 70٪ كمتوسط للحجم المتراكم من حقوق السحب الخاصة التي قدمت لها (1) .

وهكذا تم عرض هذا المشروع على مجلس المحافظين ، والذي وافق على استخدام هذه الوسيلة الجديدة لتحقيق الغاية المذكورة سابقا بتاريخ 23 ماي 1968 ودخلت حيز التطبيق (أي أنها أصبحت سارية المفعول) منذ 29 جويلية 1969 بعد أن تم وضع البنود المحددة لطرق الاستخدام والاستفادة (2) ، وبمجرد صدورهذا الاتفاق ، تقرر انشاء 3 ، 9 مليار من حقوق السحب الخاصة توزع على النحو التالي 3 ، 3 مليار لسنة 1970 و 3 مليارات لسنة 1971 وأخرى لسنة 1972 .

وسوف يتبين لنا بأن حقوق السحب الخاصة تعد في حقيقة الأمر العامل الجوهري في النظام النقدي الدولي بعد عملية الاصلاح .

وهكذا ، فان مايمكن استخلاصه من هذا التحليل أن استخدام الدولار كنقد قيادي لتعزيز احتياطات الصندوق من السيولة الدولية يبرر عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وهذا ما أفرز مشاكل عديدة تأثر لها الاقتصاد العالمي ، ومن ثم يتبين لنا أن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي يعد أساس وجوهر الأزمات النقدية الدولية خلال الحقبة محل الدراسة أي 1960 - 1970 . الا أن هيمنة الولايات المتحدة على ادارة الصندوق وحوزتها على حصة تخول لها التحكم في مصيره من جهة ودعم حلفائها

1) R. MOSSÉ - op-cit p 379.

2) D. DELAUBIER - op-cit p 119.

انها من جهة أخرى جعلها ترفض اقتراح الصندوق والقاضي بتخفيض عملتها لاستمرار العجز وانخفاض رصيدها من الذهب وتسرب الرساميل من الدولار بسبب تزعزع الثقة به ومن ثم جاءت اقتراح التعديل السالف الذكر والمتعلق بانشاء وحدة حقوق السحب الخاصة والتي - حسب اعتقادي - تخدم اقتصاد الولايات المتحدة بالدرجة الأولى . ذلك لأن صندوق النقدي الدولي أصبح يعد مصدرا رئيسيا لتمويل العجز الأمريكي خلال هذه الفترة . اذ غطى حوالي 10٪ من عجز الولايات المتحدة الأمريكية . ومن ثم كانت الولايات المتحدة تسعى في كل مرة الى المحافظة على النظام النقدي الدولي وصيانته وذلك من خلال تقديم مقترحات وحلول تعالج بها أزمات هذا النظام - وهكذا نتوصل الى نتيجة مفادها أن الصندوق يلعب دور منبر للمفاوضات ، اذ ليس بامكانه أن يفرض سياسات معينة حينما يكون الأمر يتعلق بالدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فهذه الدول تستخدم الصندوق كوسيلة للضغط أكثر على الدول المتخلفة ، فهذه الدول تفتقد الى رؤوس الأموال اللازمة لاستراتيجيات التنمية المطبقة بها ولتغطية وارداتها ومن ثم تسعى الدول المتقدمة من خلال الصندوق للضغط على هذه البلدان من أجل تحرير تجارتها ومدفوعاتها (1) ، ومن ثم يفسح لها المجال الى هيكلة الأسواق الدولية لا سيما أسواق الدول المتخلفة - كما أبلغنا في القسم الأول - والتي تشكل أهم المنافذ لمنتجات الدول المصنعة وفي ذات الوقت تعد مصدرا للثروات الطبيعية واليد العاملة الرخيصة ، وعليه فان اسباب انهيار النظام النقدي يرجع أساسا الى حالة العجز المستمرة التي عرفها ميزان المدفوعات الأمريكية من جهة

---

1) شاريل باير - مرجع سبق ذكره ص 30 .

والغاء مجمع الذهب من جهة أخرى ورفض الدول الأوروبية مساندة الولايات المتحدة الأمريكية كما فعلت من قبل ومن ثم فان الحلول المقترحة ومناقشتها والموافقة عليها أو رفضها انما كانت تتم في كل مرة بين الدول المصنعة وفي غياب الدول المتخلفة . وعليه يمكن القول بأن الميكانيزمات الواردة في اتفاقية بريتون وودز وحتى التعديلات التي أدخلت عليها من أجل تجاوز الأزمات النقدية تعد أدوات ذات صبغة امبريالية بين أيدي الولايات المتحدة الأمريكية (1) يدعم موقفها وهيمنتها على باقي العالم . ولقد أبدت الدول الأوروبية تخوفها من ذلك ، هذا ماجعلها ترفض دعم الدولار الأمريكي وتفتح سلسلة من المفاوضات للدفاع عن مصالحها التي باتت مهددة نظرا لانهيار النظام النقدي الدولي ، ومن ثم جاءت هذه التعديلات كنتيجة لهذه المفاوضات ونجم عنها تبني حقوق السحب الخاصة ، الا أن هذه التعديلات لم تستأصل الأزمة من جذورها ومن ثم كان لزاما على صندوق النقد الدولي التفكير في اجراء جملة من التعديلات الأخرى .

المطلب الثاني : - التعديل الثاني : توسيع دور حقوق السحب الخاصة :

لقد توصل الصندوق في سنة 1967 على انشاء حقوق السحب الخاصة D.T.S - والتي بدأ العمل بها سنة 1970 . ولقد حددت هذه الأداة على أنها وحدات نقدية وحسابية ودفترية يتمتع بقوة شرائية وتقبل من كل الأعضاء والمشاركين في الصندوق كعملة قابلة للتحويل وذلك في حدود مقدار معين لا يتجاوز ثلاثة أضعاف الحصة التي

1) A. Sid Ahmed - Dette et developpement - O.P.U Alger 1981 p 129

تقررت للعضو في حقوق السحب الخاصة (1) ، وتمتاز عن غيرها من الاحتياطيات أنه يتم انشاؤها اداريا ولا تستند الى عجز ميزان مدفوعات دولة ما أو على انتاج سلعة مثل الذهب ، فالغاية من انشائها انها تجنب الصندوق التأثر بالأزمات التي قد يتعرض لها ميزان مدفوعات الدول التي تملك حصص ذات وزن وهذا كالولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت في أفول النظام النقدي برمته .

وقد لخصت مميزات حقوق السحب الخاصة على النحو التالي (2) :

1 - أن قيمة وحدة من حقوق السحب الخاصة تعادل قيمة الدولار من الذهب وهذا قبل التخفيض الذي عرفه الدولار سنة 1971 وفي سنة 1974 أصبحت مساوية للمعدل المرجح لسنة عشرة عملة دولية بشرط أن تكون تجارة هذه الدول لا تقل عن 1 ٪ من التجارة الدولية .

2 - حددت حصة كل دولة من حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها في رأسمال الصندوق الى مجموع رأسمال حصص الدول المشتركة .

3 - يمكن انشاء حقوق السحب الخاصة بطلب من مدير الصندوق وبشرط موافقة 85٪ من القوة التصويتية للأعضاء . وبعد الموافقة توزع الحصص على الدول الأعضاء بنفس نسب حصصهم في الصندوق . وتستخدم بهدف تسوية العجز في موازين المدفوعات ولا يمكن لأي عضو أن يستخدم أكثر من 70٪ من مخصصاته للفترة المحددة .

ومنذ تاريخ اصدار وحدة حقوق السحب الخاصة عام 1970 قام صندوق النقد الدولي باصدار قيمة اجمالية قدرت بـ 4 ، 21 مليار وحدة حقوق سحب خاصة وذلك عن

---

1) د / م ، عبد العزيز عجيمة - مرجع سبق ذكره ص 539 .

2) مرجع اعلاه . ص 560

طريق ستة اصدارات ، وتبلغ نسبة وحدة حقوق السحب الخاصة التي تحتفظ (1) بها الدول الأعضاء 4 % من مجموع الاحتياطي الاجمالي باستثناء الذهب وذلك في 30 أفريل 1990 ، كما أن جميع الدول الأعضاء تشترك بعمليات توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة ويمكن لهم الاستفادة من الاصدارات ويستطيعون استخدامها في التعامل فيما بينهم ومع الجهات التي يخول لها التعامل وفق وحدة حقوق السحب الخاصة في العالم وعددهم 16 مؤسسة مالية بما فيها صندوق النقدي الدولي ، الذي يعتمدها كوحدة الحساب وذلك وفق سلة عملات مؤلفة من خمسة وحدات نقدية وهي على التوالي : -

1) - الدولار الأمريكي
2) - المارك الألماني
3) - الجنيه الاسترليني
4) - الين الياباني
5) - الفرنك الفرنسي .

ان صندوق النقدي الدولي يعد السلطة الوحيدة التي تنفرد باصدار وحدات السحب الخاصة وخلق سيولة غير مشروطة كما أن منح وحدات السحب الخاصة تكون ضمن فترات أساسية متتابعة وهي متناسبة - كما أسلفنا - مع حصة كل دولة عضو ، والجدير بالذكر فان آخر عملية منح قام بها الصندوق كانت في 1 / 01 / 81 بمبلغ 1 ، 4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة وزعت آنذاك على 141 دولة عضو ، في

---

1) Bulletin du F.M.I du 6 Aout 1990.

ذلك الوقت ، وذلك بمعدل فائدة الى حقوق السحب الخاصة تحدد أسبوعيا ويناسب المعدل الوسطي لنسبة مردود العملات النقدية الداخلية على المدى القصير للدول المشكلة لسلة العملات والمحددة بخمسة عملات السالفة الذكر (1) .

ان الدول الأعضاء الذين يعانون من صعوبات في ميزان المدفوعات يمكنهم استخدام وحدات السحب الخاصة للحصول على عملات صعبة عن طريق التسمية . اذ يعمد الصندوق بتسمية دولة عضو أخرى بتسديد المقابل لوحدات السحب الخاصة المسماة لدولة عضو في الصندوق عن طريق عملة صعبة دائمة . ويسمى الصندوق الدولة المخولة بتسديد العملة الصعبة المقابلة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار متانة ميزان مدفوعاتها واحتياطها النقدي ، وفي جميع الأحوال يمتنع الصندوق عن مطالبة دولة عضو بتسديد القيمة المقابلة لحقوق السحب الخاصة بالعملات الصعبة عندما يفوق احتياطاتها منها عند 3 أضعاف بالحصة المقررة لها من وحدات السحب الخاصة ويمكن للصندوق زيادة هذا السقف بالاتفاق مع الدولة العضو المعنية . وعموما فان الدول الأعضاء يمكنهم استخدام وحدات السحب الخاصة للقيام بعمليات وتحويلات مختلفة يطلق عليها الخصوص عمليات التحويل بالاتفاق (transaction par accord) بين الدول الأعضاء أو مع حاملي حقوق السحب الخاصة المعتمدين لدى صندوق النقدي الدولي شريطة أن تتم تلك العمليات حسب السعر الرسمي للحقوق الخاصة المحددة من قبل الصندوق وتتم هذه التحويلات على النحو التالي (2) : -

1 - القيام بعمليات تحويل حقوق السحب الخاصة الى عملات صعبة باستثناء الذهب

---

1) D. GUPTA - les Premières années des D.T.S - Fin et develop^t 1979.

2) Bulletin du F.M.I du 6 Aout 1990.

بين الدول الأعضاء أو حاملي حقوق السحب الخاصة شريطة اعادة العملية بشكل معاكس بتاريخ لاحق وبسعر صرف متفق عليه بين الأطراف .

2 - من أجل اجراء عمليات لأجل يمكن للدول الأعضاء في الصندوق شراء أو بيع وحدات السحب الخاصة تسلم لاحقا مقابل عملات صعبة - باستثناء الذهب - وبسعر صرف متفق عليه بين الأطراف .

3 - تمنح قروض بوحدات السحب الخاصة بفوائد ومهل تسديد متفق عليها بين الأطراف المتعاقدة ،كما يتم تسديد القروض والفوائد بوحدات السحب الخاصة .

4 - تستخدم وحدات السحب الخاصة لتسديد الالتزامات المالية . ولضمان تنفيذها تستخدم احدى الطريقتين التاليتين : -

أ - بامكان الدول الأعضاء رهن حقوق السحب الخاصة وذلك لمدة معينة ،وتسجل تلك العمليات في سجل خاص يحتفظ به الصندوق .

ب - أو عن طريق تحويل وحدات السحب الخاصة للطرف الآخر لقاء تقديم التزام مالي معين على أن يسترجعه بعد أن يقوم باعادة تسديد التزاماته .

ويمكن استخدام وحدات السحب الخاصة في مجالات خاصة جدا وذلك في اطار حساب العمليات الاضافية ونذكر في هذا السياق تسهيلات التكييف الهيكلية FAS ، وكذلك تسهيلات التكييف الهيكلية المدعمة FASR والتي تعتبر تسهيلات مقدمة لميزان المدفوعات للدول الأعضاء ذات النمو والمداخيل الضعيفة (1)

يحسب الصندوق النقدي الدولي يوميا قيمة حقوق السحب الخاصة والتي تعادل الدولار الأمريكي وذلك حسب أسعار بورصة لندن عند الظهيرة - أي بعد الزوال - ويتم عن

1) Bulletin du F.M.I du 6 Aout 1990 (supplément)

الجـدول : حساب قيمة حقوق السحب الخاصة D.T.S يوم 3 أوت 1990 .

-3- التقدير بالدولار الأمريكـــي	2 مصرف الصرف يوم 3 / 8 / 1990	1 مبالغ الوحدات النقديـــة	الوحدة النقديـــة
0،334343	1،57620	0،5270	المارك الالمانـي
4·52000	1،0000	0،4520	الدولار الأمريكي
0،192890	5،28800	1،0200	الفرنك الفرنسـي
0،137187	1،37220	0،0633	الجنيه الاسترلينى
0،222934	149،82000	33،4000	الين اليابانـي

Source. Bulletin du F.M.I. du 6 Août 1990 Supplément

ملاحظة 1 : العمود 1 ـ الوحدات النقدية المكونة لسلة حقوق السحب الخاصـة :

العمود رقم 2 ـ الصرف بالوحدات النقدية لكل 1 دولار أمريكي :

ساعد الجنيه الاسترليني الذي يقدر بالدولار .

العمـود 3 : التقدير بالدولار الأمركي لمبالغ الوحدات في العمود رقم 1 وذلـك

سعر الصرف المحدد في العمود رقم 2 وبعبارة أخرى حاصل قسمة رقم 1 -

بالنسبـة الى رقم 2 .

ملاحظة 2 : ـ ان تشكيل سلة العملات لم يتغير منذ ديسمبر 1980 والجدير بالذكر

أن المعاملات الوسطية وكذلك لائحة الوحدات العالمية (Unité monétaires

تعدل مرة كل خمسة سنوات وهكذا فان الجدول السابق يبين عملية حساب قيمة وحـدة

(1)

تطبيق المعامل الوسطي الملائم (Cefficient de fondérationConvenu) وذلك حسب المعدل الوسطي لأسعار الصرف لسلة العملات المعمول بها منذ 1 أكتوبر الى غاية 31 / 12 / 1985 وهي على النحو التالي : -

- المعاملات بالنسبة للعملات المكونة لسلة العملات لوحدة حقوق السحب الخاصة D.T.S .

- الدولار الأمريكي 42%	- الين الياباني 15%	- الجنيه الاسترليني 12%
- المارك الألماني 19%	- الفرنك الفرنسي 12%	

Source: Bulletin du F.M.I . oct 1985.

وهذا يعكس بوجه عام أهمية هذه العملات في مجال التجارة والمبادلات الدولية ولقد تم التوصل الى النسب المذكورة بعد حساب كمية الانتاج للسلع والخدمات المصدرة للدول الخمسة والى كمية الاحتياطي لدى تلك الدول خلال الفترة 1984 - 1980 والجدول التالي يبين حساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة (1) .

---

1)

حقوق السحب الخاصة ، أما بالنسبة لحساب معدل الفائدة لهذه الوحدة ، فإنه ابتداءا من شهر أوت 1983 يحدد معدل الفائدة لحقوق السحب الخاصة كل أسبوع وذلك تبعا لميكانيزم السوق أي العرض والطلب والذي تمثل الرسملي المعدل له وأسعار بعض الوثائق الداخلية قصيرة الأجل للدول الخمسة والتي يتكون منها سلة العملات . والمعدلات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي معدلات كل يوم جمعة ، ومنذ 1 ماي 1981 معدل حقوق السحب الخاصة يساوي المعدل المعمول به في السوق .

كما سبق وأن أشرنا الى ذلك ، ويحسب هذا المعدل على النحو التالي : -

الجدول : حساب معدل الفائدة لحقوق السحب الخاصة لأسبوع 1990/8/6

الوحدة النقدية	1 مبلغ الوحدة النقدية	2 معدل الفائدة %	3 معدل الصرف ب ن %	4 الحساب
المارك الالماني	0، 5270	8،5471	0،46033100	0،0735
الدولار	0، 4520	7، 5200	0،73367600	2، 4938
الفرنك الفرنسي	1، 0200	10،0755	0،13748300	1،4129
الجنيه الأسترليني	0، 0893	14،8421	1،36229000	1، 8056
الين	33، 4000	7،7500	0،00488444	1، 2643
معدل الفائدة لحقوق السحب الخاصة				% 9،05

Source. Bulletin du F.M.I du 6 Aout 1990 . Supplement.
Département de La trésorerie.

ملاحظة : 1 : - وحدات نقدية مكونة لسلة حقوق السحب الخاصة المعدلة .

2)

العمـــود 2 :ـ معدل الفائدة قصير الأجل مأخوذ يوم الجمعة 3 أوت 1980

العمـــود 3 :ـ سعر الصرف يوم 3 أوت 1980 معبر عنه بحقوق السحب الخاصة

أما العمود 4 : ـ فهو حاصل ضرب الأعمدة 1 ، 2 و 3 .

ان وحدة حقوق السحب الخاصة وهي الوحدة الحسابية لصندوق النقدي الدولـــي هي في ذات الوقت مستعملة كأساس الحساب لبعض المؤسسات الدولية والاقليميـــة أن اعتمادها كوحدة حسابية ناجم عن كونها أكثر استقرارا من أية عملة تقديـــة مكونة لسلة العملات الى حقوق السحب الخاصة . وهذا ما جعل سبعة أعضاء فـــي الصندوق يستخدمونها كوحدة مرجعية (Unité de reference) وهذا الـــى غايـة 30 جوان 1980 .

ان انشاء حقوق السحب الخاصة واستخدامها كان بهدف مواجهة مشكلة السيولة الدوليـــة ومن المآخذ التي أخذت على هذا التعديل أن الحصص قد تم توزيعها على الأعضاء بنفس حصصهم في الصندوق النقدي الدولي وهذا ما جعل الدول المتقدمة وعلـــى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تدعم موقعها المهيمن باستحواذها على نسبـــة كبيرة من تلك الحقوق ويظهر ذلك جليا في القاعدة الانتخابية ،فمن أجل اقرار حقوق السحب الخاصة ،فانه يتعين موافقة الأغلبية بـ 85 ٪ من قوة التصويت (1) ومن جهة أخرى أفرز اصدار حقـوق السحب الخاصة زيادة في معدلات التضخـــم ورافقهـا في ذات الوقت ركودا أثر تأثيرا بالغا في التجارة الدولية وهـــذه الظاهرة اتفق على تسميتها بالكساد التضخمي Stag flation وهي حديثة حداثة الأزمات المعاصرة التي هزت الاقتصاد العالمي اذ لم يسبـــق

---

1) د / حمدي الصباغي ـ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ـ دار الحداثة ـ بيروت الطبعة الثانية 1983 ص 57 .

وأن عرف العالم مثيلا لها من قبل والجدول التالي يبين معدل التضخم السنـوي لأهـم الدول الصناعيــة :

الجدول : ـ معدل التضخم السنوي لأهم الدول الصناعية .

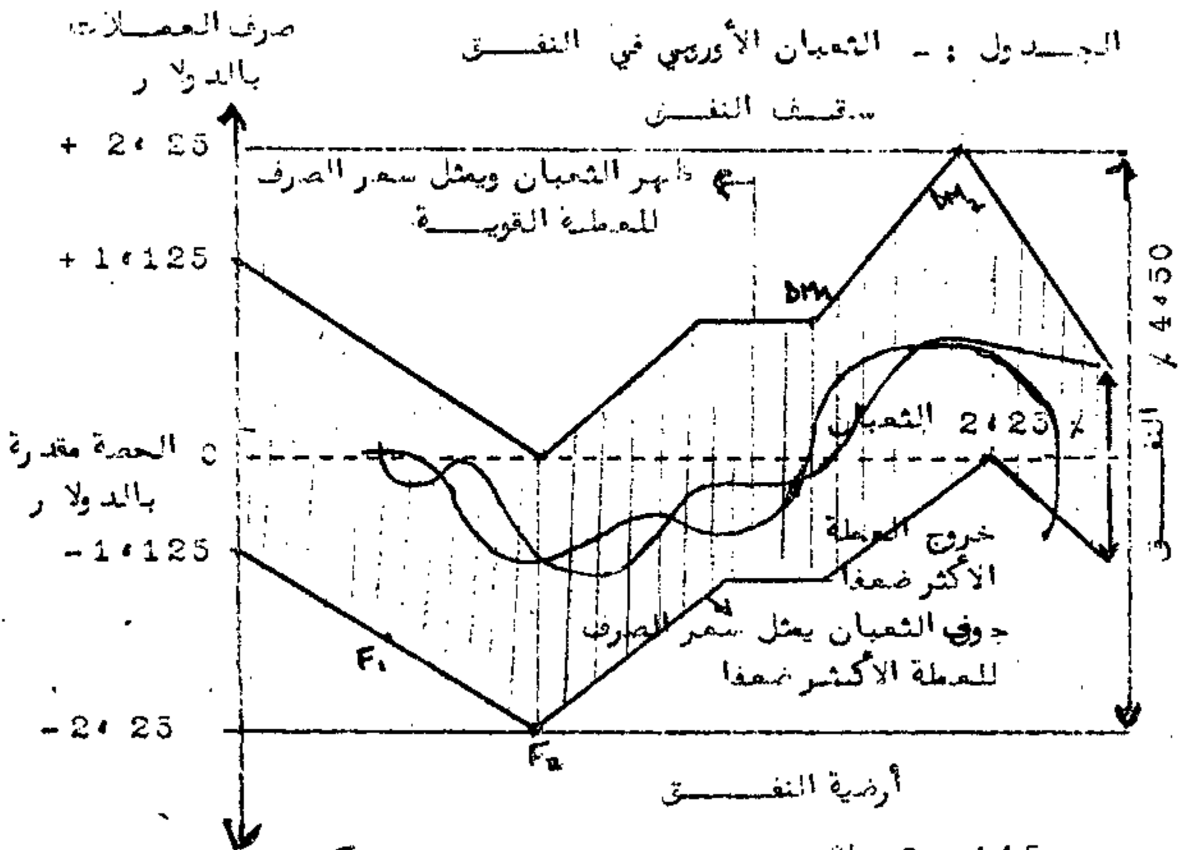
الدولة / السنة	1970 - 1961	1976 - 71	1377	1978	1979
الولايات المتحدة الامريكيـة	2،3	6،6	6،5	7،7	11،3
اليابــــان	5،8	11،1	8،1	3،8	3،6
ألمانيــا	2،7	5،9	3،7	2،7	4،1
فرنســا	4،0	8،8	9،4	9،1	10،3
بريطانيــا	4،1	13،6	15،8	8،0	13،4
ايطاليــا	3،9	12،2	17،0	12،1	14،8

المصدر: د. حمدي الصباغي ص 56

والواقع أن التضخم سياسة مقصودة من طرف أغلب الدول الصناعية وتسعى من ورائه الى تعظيم أرباحها ، ولقد تحكمت الشركات المتعددة الجنسيات في الاسعار بحجة أن الارتفاع الدائم في الأسعار يشجع الانتاج ومن ثم بات التضخم ظاهرة دائمة ، وحسب هاربرار الاقتصادي الأمريكي فان التضخم الأمريكي هو الذي يحكم التضخم العالمي (1) ، وفي هذا السياق يرى بأنه على الدول الصناعية الأخرى مجاراة

---

1) د / حمدي الصباغي ـ مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر ـ دار الحداثة ـ بيروت الطبعة الثانية 1983 ص 57 .



Source : P. PASCALLON op-cit P : 145

ملاحظــة : 1) ان DM_2 أي المارك الألماني يلمس ظهر الثعبان وهذا الأخـــير يمس سقف النفـق ومنه فان البند سبانك تقوم بشراء العملات الأوربية وكذلك الدولارات.(1)

2) عند DM_1 اين المارك يمس ظهر الثعبان ولذا فان البند سبنك يقوم بشـــراء العملات الأوروبيـــة .

3) عنـــد F_1 ، الفرنك يمس بطن الثعبان ومن ثم فان البنك الفرنسي يقوم ببيع العملات الأوروبية وذلك بهدف الابقاء على الفرنك داخل الثعبان ، أما عنـــد F_2 فانه يمس بطن الثعبان وفي نفس الوقت يلمس أرضية النفق وعليه فان بنك فرنسا يقوم

---

(1) D. DeLAUBIER: les Relations Financières Internationales. Ed- OUVRIERES. PARIS. 1975 P 264.

ببيع العملات الأوروبية حتى يبقى داخل الثعبان كما يقوم ببيع الدولارات لضمان البقاء داخل النفق .

الا أن هذه المحاولات للتصدي باءت بالفشل حيث ازداد التنافس بين المجموعة الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ولاسيما اذا ما علمنا بعد ما عرفت اسعار البترول ارتفاعا كبيرا حققت من ورائه الدول النفطية فوائض مالية لا يستهان بها استغلتها من طرف البنوك الأمريكية والأوروبية والتي وظفتها في نفس الدول وكما استغل صندوق النقد الدولي هذا الوضع واذ قام بانشاء ما يسمى بالتسهيلات النفطية وهي مخصصة لمساعدة الدول التي اختلت موازين مدفوعاتها من جراء استيراد للنفط (1) . ومن هنا يمكن القول بأنه من 1974 فلم يعد التضخم سياسة مقصودة تلجأ اليها الدول المصنعة عند الضرورة اذ تطورت لتصبح سياسة دائمة لتشمل كافة مراحل الدورة الاقتصادية بما فيها مرحلة الركود والكساد وذلك وذلك يعود لهيمنة الاحتكارات الدولية على تحركات رؤوس الأموال بنوعيها القصيرة والطويلة الأجل وكذلك بسبب عجز الدول والبنوك المركزية عن الاحتفاظ بنظام نقدي دولي مقبول من الجميع (2) .

---

1 - . بلجيوك - الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة - ترجمة محمد القزويني - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1981 ص 328 .

2 - مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر - مرجع سبق ذكره ص 30 .

الخـلاصـــة : -

بالرغم من اجراء التعديل الأول وكذلك التعديل الثاني ، الا أن الوضع في النظام النقدي ، قد زاد تعقيدا ، وقد جاء مؤتمر جامايكا في جانفي 1976 ، لمعالجة الوضع بحيث تم الاتفاق فيه على الانطلاق في الاصلاح التدريجي ، ومنع التركيز على نظام الصرف وحقوق السحب الخاصة وزيادة حصص الدول الأعضاء وكذلك دور الذهب ، اذ تقرر تقليص دوره في هذا المستوى وذلك بالغاء السعر الرسمي الثابت للذهب كما ألغي التزام الدول الأعضاء باستخدام الذهب في معاملتها مع الصندوق كما نصت الاتفاقية على ضرورة ادخال تعديلات جوهرية على خصائص حقوق السحب الخاصة واستخدامها لتصبح وسيلة الاحتياط الرئيسية والتي تعد الوحدة الحسابية للصندوق أما فيما يخص نظام الصرف الجديد فقد أعطيت له مرونة أكبر من تلك التي كان عليها في النظام السابق ، حيث ترك للدول الأعضاء حرية اختيار النظام الذي يناسبها لربط عملتها بعملة من العملات الرئيسية أو بمجموعة من العملات أو أن تتبع نظام التعويم شريطة عدم تعارضه مع أهداف الصندوق النقدي (1) ولقد أدى هذا الاجراء الجديد الى انهاء العمل بثبات سعر الصرف وهكذا جاء مؤتمر جامايكا بهذه التعديلات عملا منه على تحقيق استقرار نسبي في النظام الدولي ، ومساعدة الاقتصاد الأمريكي من خلال تدعيم اختلال ميزان المدفوعات والسعي الى اعادة توازنه الداخلي والخارجي ، ومن ثم التحكم في ظاهرة التضخم التي ازعجت الدول الصناعية ، ومن بين أهداف جامايكا العمل على حل مشكلة عملة الاحتياط الدولية

1) A. Sid Ahmed - op-cit p 131.

وإعطاء حقوق السحب الخاصة الدور الحقيقي الذي أنشأت من أجله إلا أن هذه التوصيات باءت بالفشل ولم تلق استجابة من طرف الدول الصناعية الكبرى وهكذا استمرت الأزمة النقدية يزداد حدتها وهذا ما انعكس سلبا على التجارة الدولية .

ولقد تساهلت الولايات المتحدة الأمريكية تذبذب سعر الدولار على الصعيد الدولي وهذا بهدف تحقيق مرونة أكثر في أسعار الصرف وإتاحة الفرص التنافسية أمام السلع الأمريكية في السوق الدولية ، والتي تمتاز بمستوى الانتاجية المرتفع (انظر مثال ليونتيف في القسم الأول) وكذلك الجودة . وعليه ندرك بأن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي لا يمكنها تصحيحه إلا عن طريق التصدي للفوائض التي تحققها الدول الغربية ولا سيما اليابان وألمانيا .(٤) وقد يتم تصحيحه عن طريق الافراط في اصدار النقود وقد نجم عن ذلك - كما ذكرنا سالفا - ظاهرة التضخم ،

ولقد كانت البلدان المتخلفة أول من عانى من خلال دفعها المستمر لأسعار مرتفعة مقابل استيراد المعدات والخدمات والسلع ، كما أنها دفعت الثمن الأكبر لتلك الاستثمارات المتأتية من الدول المتقدمة وفي المقابل كانت عائداتها الناجمة عن تصدير منتجاتها من المواد الأولية ضئيلة بسبب مفعول التضخم أو تقويمة تدهور العملة التي تدفع بها وقد يرجع السبب للقيود المفروضة على صادراتها . وهكذا يتم تصدير التضخم من الدول المتقدمة الى البلدان المتخلفة من خلال قنوات التجارة الدولية ، وتدفقات متكسرة لرأس المال .

ومن جهة أخرى فقد أثر انهيار نظام سعر الصرف الثابت واعتماد الدول الصناعية المتقدمة لنظام سعر الصرف العائم على ثروة احتياطات الدول المتخلفة وبالتالي

---

(٤) مشكلات الاقتصاد المعاصر ، مرجع سبق ذكره ص ٤٤ .

في عوامل عديدة نذكر منها الاتجاه الجغرافي والتركيب السلعي لهذه الدول وكذلك العوامل الرئيسية المؤثرة في اسعار الصادرات . وهكذا فان ميل معدل التبادل سيكون سلبيا ويعود ذلك للأسباب التالية (1) :-

أ - تفاعل التغيرات في أسعار الصرف مع بعضها

ب - التحركات المصاحبة لذلك في أسعار الصادرات والاستيراد بالعملات المحلية .

جـ - أهمية ونوعية تجارة الدول المتخلفة والتغيرات فيها .

وهكذا فان ارتفاع أسعار الصرف للعملات الرئيسية للدول المتقدمة سيؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الاستيراد . أما بالنسبة للصادرات فان أسعارها ستميل نحو الثبات وسيعتمد التغير في شروط التبادل على المملة التي تحتسبها تلك الاتفاقيات وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر اذا ارتفعت أسعار الصرف للعملات الرئيسية فان هذا يعني بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الأولية أن انخفضت القيمة الحقيقية لهذه المواد وهذا ما نقصد به جعل معدل التبادل لغير صالح هذه الدول أي تدهور شروط التبادل لها وهذا ما اعتبرناه في القسم الأول كتغير للظاهرة المهيمنة . الا أنها أخذت طابعا حديثا وتطورت معه الاليات المستخدمة لهذا الغرض حيث أصبحت الأولويات النقدية الاتفاقية الرأسمالية الدولية تلعب دورا أكبر بكثير من دور التبادل الغير متكافيء في نهب الفائض الاقتصادي للدول المتخلفة .

مما سبق نستنتج أن الأزمات التي واجهت النظام النقدي وتأثرت بها الدول

---

(1) زكي الشافعي "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية - بيروت 1977 ص408

المتقدمة ، لم يكن للصندوق دورا رئيسيا في تكييف أسعار التبادل والمعاملات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى ، وذلك رغم المبالغ الكبيرة التي أتاحها لها لدعم عملاتها ، وهكذا فانه في أفضل الأحوال يستخدم كمنبر للمفاوضات اذ ليس بامكانه فرض سياسات معينة عندما يكون اختلال كبير في هذه الدول ، الا أن هذا الدلول يختلف عندما يتعلق الأمر بالدول المتخلفة ، اذ يتحول الصندوق من منبر للمفاوضات الى قوة فاعلة يملي الشروط ويرسم السياسات الاقتصادية والمالية ويهدد بتوقيف المساعدات والقروض عند الاخلال باحدى نصوص الاتفاقية أو عدم الاستجابة لشروطه .

هذا ما سنحاول كشفه من خلال هذا الفصل الأخير والذي سنعالج فيه في المبحث الأول آليات صندوق النقد الدولي في العالم الثالث .

أما المبحث الثاني ففيه نشير أهم المقترحات المطالبة باصلاح النظام النقدي الدولي ونركز في هذا المجال على مشروع برادي من جهة والذي يمثل وجهة النظر للدول المتقدمة والدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد والذي يمثل وجهة نظر الدول المتخلفة والسبل التي تراها مناسبة للقضاء أو التخفيف من حدة عبء المديونية وأخيرا الخاتمة نقيم فيها موقف الصندوق ومواطن الهيمنة التي يمكن استنتاجها .

الفصل الثالث : مديونية الدول المتخلفة والحلول المقترحة

المقدمة

لقد اختل سير نظام بريتون وودز خلال السبعينات نتيجة العوامل التي أوردناها سابقا ، اين ظهرت خلافات بين البلدان التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والبلدان التي لها فائض من جهة أخرى فيما يتعلق بمسؤولية اقرار سياسات تمكنها من سد عجز ميزان مدفوعاتها ، ولقد كان لدى البلدان ذات الفائض دوافع قليلة وهذا طبقا لما ينص عليه نظام بريتون وودز للقيام بالتعديل الضروري . وهكذا كان على البلدان التي تعاني عجزا القيام بمثل هذه التعديلات ، وبالرغم من أن العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة قد أصبح مصدر تزايد السيولة الدولية الرئيسي الآأنه كان يبدو على حد قول الجنرال ديغول بأن الولايات المتحدة كانت تملك الامتياز المفرط في تمويلها المستمر لعجزها بواسطة احتياطها المتزايد من الدولار ولقد أدت التغييرات في أسعار الصرف الى احداث تدفقات (تمتاز بالمضاربة) ضخمة لرؤوس الأموال ولقد ساعد على زيادة هذه التدفقات الشركات المتعددة الجنسيات ومن ثم فانه أنشئت حقوق السحب الخاصة الغاية منه احداث مصدر بديل لتوسيع مجال السيولة الدولية الآأنه ومنذ ذلك الوقت والعلاقات النقدية والاقتصادية الدولية تواجه ضغوطا متزايدة ، هذا ما أثار حفيظة كل الدول لهذا الاختلال لا سيما البلدان المتخلفة والبلدان الصنعة الصغيرة التي تخلت الآثار الناجمة من تذبذب أسعار الصرف للعملات الرائدة الرئيسية وهكذا وجدت نفسها أمام مرحلة صعبة جديدة في ادارة أسعار صرفها والاحتياطات الاجنبية وكذلك الديون ولهذه الأسباب تأسست لجنة العشرين سنة 1972 وتضم 9 دول ، 4 تمثل الدول المتخلفة ، ومن مهامها مناقشة الاقتراحات الاصلاحية والتي تتعلق بنظام التحويل وادارة السيولة الدولية ونقل الموارد الحقيقية الى البلدان المتخلفة الآ أن هذه اللجنة لم تتوصل الى نتائج ملموسة ومن

ثم خضعت الى نتائج المفاوضات التي قامت بها اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي الصندوق والتي لم تراع سوى مصلحة الدول المتقدمة كما أسلفنا، وتغاظت عن الآثار السلبية التي تخل بطموحات الدول المتخلفة وساعدت على تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ويبرز ذلك جليا من خلال تدهور شروط التبادل وتباين الاسعار للمنتجات المتبادلة هذا ما جعل موازين مدفوعات هذه الدول تعاني من حالة العجز ومن ثم فانها تلجأ الى صندوق النقد الدولي، والذى انشأ من أجل تكملة احتياطات الدول الاعضاء فيه وبالتالي تمويل حالات العجز. وفي هذا المجال يفرض الصندوق شروطا صارمة. هذه الشروط سنأتي على شرحها في هذا الفصل والذى نعالج فيه النقاط التالية :

ففي المبحث الأول سوف نقوم بدراسة تحليلية لعلاقة الصندوق مع البلدان المتخلفة، والآليات المتبعة لتحقيق أهدافه.
أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه الى مشروع برادى BRADY

وأخيرا نصل الى خاتمة هذا الفصل وفيها نضع جملة من الاستنتاجات تتعلق بعلاقة الصندوق بالدول المتخلفة وأزمة المديونية.

المبحث الأول : الصندوق النقدى الدولي والدول المتخلفة :

مقدمة

لقد عمدنا في الفصول السابقة الى ابراز دور الدول المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة الامريكية - في انشاء صندوق النقد الدولي والطريقة التي تم بها وضع نص الاتفاقية ومحتواها والتعديلات التي أدخلت عليها عبر العقود الماضية لمواجهة الانهيار الاقتصادى الدولي المتمثل بالكساد والتضخم العالميين، وهكذا توصلنا الى ان الاجراءات

المتخذة خدمت مصالح الدول المتقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار وضع الدول المتخلفة ، بالرغم من كونها تواجه ضغوطا عديدة على ميزان مدفوعاتها ، بحيث لم تعد قادرة على التحكم فيها ، هذا ما دفع بالصندوق الى اقتراح وسائل جديدة بعدم الاختلالات التي تعانيها البلدان المتخلفة . فما هي الوسائل المقترحة ، وكيف يمكن أن تفسر ميكانيزمات الصندوق عبر الدول المتخلفة ؟

المطلب الأول : دور الصندوق في الدول المتخلفة .

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بدأت حركات التحرر تكافح من أجل انتزاع استقلالها السياسي ، ولقد تحقق ذلك تارة عن طريق الثورات وتارة أخرى بالمفاوضات وهذا نظرا لاختلاف طبيعة الاستعمار كما اشرنا إلى ذلك في القسم الأول - . ولقد واجهت هذه الدول مشاكل عديدة اجتماعية واقتصادية وشرعت في وضع استراتيجيات للتنمية وغايتها في ذلك ازالة مخلفات الاستعمار والقضاء على الفقر والتخلف وهما السمتان المميزتان لهذه الدول . الأأن بلوغ هذه الأهداف لا يمكن تحقيقه دون توفير مصادر تمويل كافية ، ذلك لكون رؤوس الأموال الوطنية بها لا يمكنها بأي حال تلبية احتياجات المشاريع المسطرة ومن ثم فان اللجوء الى المؤسسات العالمية الدولية بات حتميا لتحقيق هذه الغايات. وهكذا انخرطت هذه الدول في الصندوق النقدى الدولى بهدف حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تأمين مصدر السيولة اللازمة لتغطية العجز الذى قد يصيب موازين مدفوعاتها والحصول على المساعدات التقنية والخبراء المختصين لمساعدتها على رسم السياسات الاقتصادية والتي من شأنها خدمة الغاية التي تعمل على تحقيقها . الأأن الصندوق استخدم أساليب خاصة مع البلدان المتخلفة تختلف عن أساليبها التي تنتهجها مع الدول المتقدمة ، هذه الأساليب تساعده على زيادة تدخله ويبرز هذا

التدخل جليا عند الاقدام على طلب القروض ، اذ ترفقه الدول المتخلفة بوعد صريح تلتزم فيه بتطبيق السياسة التي ينصحها بها وفي حالة الاخلال بأحد البنود المذكورة في الالتزام يحق الصندوق فانه يقوم بسحب معونته ، والاجراءات التي يقترحها الصندوق تدعى سياسة التثبيت ويمكن صياغتها كما لتالي :-

1 - حرية التجارة والصرف

2 - تخفيض العملة

3 - وضع برنامج المكافحة التضخم عن طريق مراقبة القروض المصرفية وأسعار الفائدة من أجل زيادة الاحتياطات وكذلك الحد من عجز ميزانية الدولة بخفض النفقات العامة أو زيادة الضرائب والغاء الدعم كما يمكن مكافحة التضخم عن طريق توفير مناخ ملائم للاستثمار الاجنبي . ولقد طبقت برامج التثبيت هذه في كثير من البلدان منذ الستينات وحتى الثمانينات . ويقوم الصندوق بالمراقبة الفعلية لسياسات الصرف لهذه الدول ومتابعة وتحليل السياسة الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل خاص على تطور الاسعار والنمو كما تؤثر على نتائج ميزان المدفوعات الخارجي ولقد تم تأكيد الهيئة المؤقتة في اجتماعها في افريل 1990 على أهمية المراقبة وقد اعطت الصندوق صلاحيات تمكنه من تشجيع الدول الأعضاء على انتهاج سياسات اقتصادية تساعد على التوسع المستمر (1) وفي هذا السياق يشارك الصندوق في المؤتمرات التي تعقدها الدول السبعة الصناعية وذلك بهدف تقديم تقارير حول الوضع العام للاقتصاد الدولي والذى يسمح لها باتخاذ الاجراءات الوقائية لحماية السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي وتظهر فعالية المراقبة من خلال الوسائل التي يستخدمها الصندوق لهذا الغرض .

---

(1) Bollelin du F.M.I du : AVRIL 1990 P : 144

(2) Supplement du 6 Aout 1990. F.M.I op. cit p: 16

الاخ بمسارة الدولة العضو من قبل خبراء الصندوق

2- القيام باستشارات سنوية للمتابعة في تقييم برنامج الاصلاحات التي تملى على الدول المتخلفة .

3- القيام باستشارات نصامية بهدف الوقوف على تقييم مدى تقدم برامج الاصلاحات الاقتصادية .

4- يطلب من الدولة العضو برنامج مالي كمي .

ولقد خضعت جلسة من الدول المتخلفة لهذه الاجراءات ومن بينها الجزائر وذلك منذ سنة 1988 . وهكذا فان موافقة الصندوق على تقديم المساعدة للدولة تقابلها ضمانات في تطبيق السياسات الاقتصادية والتي من شأنها تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات (Ajustement) بما يتماشى والاتفاقية التأسيسية للصندوق وقراراته وهذا ما يطلق عليه بالشرطية (conditionnalité) .

ومن ثم فان الشرطية تحدد المكون الرئيسي لمساهمة صندوق النقد الدولي لتمويل الصعوبات في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء ولا سيما الدول المتخلفة والضامنة منها أن الدولة المستعملة لموارد الصندوق قادرة على مواجهة التزاماتها تجاه الصندوق ومن ثم فانه يتبع طريقة مطلقة لمساعدة الدول الاعضاء لاستنباط برامج اعادة التكييف مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف أوضاع الدول الأعضاء وعليه فانه لا يمكن الاعتماد ببرنامج موحد لاعادة التكييف ، وعادة ما تعالج هذه البرامج القروض الداخلية والعجز المالي في القطاع العام وكذلك الاحتياطي الدولي والدين الخارجي (2) ومن ثم فانه يركز على بعض الاموال للاهداف الاقتصادية نذكر على سبيل المثال تدعيم الميزان التجاري وتشجيع النمو والبلوغ لذلك اعتمد الصندوق في شهر مارس 1986 تسهيلات اعادة التكييف الهيكلي وذلك لفترة 3 سنوات ويمكن زيادة هذا التسهيل حتى

---

(1) B/F.M.I op-cit- supplément 6 Aout 90. P. 15

(2) B/F.M.I. Ibid . P. 15

حتى 350 ٪ من حجم حصتها المخصصة في الصندوق (1) ويتم تسديد قروض FAS2 بموجب 10 دفعات فعلية والتي تنتهي بعد 10 عشر سنوات .

بالاضافة الى ماسبق اعتماد الصندوق وسيلة اخرى والمتمثلة في التمويل التعويضي والتمويل غير المتوقع (FFCI) والذي يهدف الى مساعدة الدول الاعضاء لمواجهة احتمال انخفاض المداخيل المتأتية عن التصدير أو بسبب ارتفاع في تكاليف وارداتهم وخاصة من الحبوب كالقمح مثلا ومن ثم فان الصندوق يحول الدولة العضو بنسبة 40٪ من حصتها في الصندوق على أساس عجز في الصادرات كما يقدم 17 ٪ من حجم حصتها للتعويض في ارتفاع إسعار الحبوب المتوردة (2) . ويمكن للدولة العضو ان تطلب بحسب 25٪ من حصتها المقررة في الصندوق لاتمام احدى الطرق الثلاثة المذكورة ، سالفا وفي هذا السياق فان جميع الدول الاعضاء يمكنهم الاستفادة من الدعم المالي للصندوق لتخفيض مديونتهم وخدمات ديونهم مقابل حصوله - اى الصندوق - على الضمانات التالية (3)

1 - ان تقوم الدول الأعضاء بتطبيق برامج اعادة التكييف الاقتصادي والذي يتضمن اجراءات الاصلاحات الهيكلية في اطار اتفاق التثبيت أو اتفاق موسع .

2 - تخفيض ارادي للمديونية وخدمتها مبنية على الأسواق النقدية والتي تساعد الدول الاعضاء على استعادة الثقة في هذه الاسواق وذلك في اطار النمو الاقتصادي .

3 - ان الدعم المالي الموجه لتخفيض المديونية وخدمتها يتطلب استخدام فعلي لموارد نادرة .

(1) Bulletin du F.M.I du 6 Aout 1990 (Supplément).p13
(2) B/F.M.I. Ibid p: 12
(3) B./F.M.I. Ibid p: 10

Accords de confirmation, accords élargis de crédit et accords au titre de la facilité d'ajustement structurel (FAS) et de la facilité d'ajustement structurel renforcée (FASR) en vigueur au 30 novembre 1989

(millions de DTS)

	Date de l'accord	Date d'expiration	Montant total approuvé	Solde non tiré
Accords de confirmation			**4.263,18**	**2.781,75**
Algérie	31 mai 1989	30 mai 1990	155,70	—
Argentine	10 nov. 1989	31 mai 1991	1.104,00	920,00
Brésil	23 août 1988	28 fév. 1990	1.096,00	730,70
Cameroun	19 sept. 1988	31 mars 1990	69,53	30,90
Chili	8 nov. 1989	7 nov. 1990	64,00	—
Costa Rica	23 mai 1989	22 mai 1990	42,00	42,00
Côte d'Ivoire	20 nov. 1989	19 avril 1991	175,80	146,50
Equateur	15 sept. 1989	28 fév. 1991	109,90	94,20
Gabon	15 sept. 1989	14 mars 1991	43,00	39,00
Guatemala	26 oct. 1988	28 fév. 1990	54,00	30,84
Haïti	18 sept. 1989	31 déc. 1990	21,00	8,00
Jamaïque	19 sept. 1990	31 mai 1990	82,00	40,90
Jordanie	14 juil. 1989	13 janv. 1991	60,00	41,50
Mali	5 août 1988	4 juin 1990	12,70	7,62
Maroc	30 août 1988	31 déc. 1989	210,00	—
Nigéria	3 fév. 1989	30 avril 1990	475,00	475,00
Pakistan	28 déc. 1988	27 mars 1990	273,15	104,89
Trinité-et-Tobago	13 janv. 1989	28 fév. 1990	99,00	28,30
Zaïre	9 juin 1989	8 juin 1990	116,40	41,40
Accords élargis de crédit			**7.368,20**	**6.554,49**
Mexique	26 mai 1989	25 mai 1992	2.797,20	2.470,86
Philippines	23 mai 1989	22 mai 1992	660,60	589,82
Tunisie	25 juil. 1988	24 juil. 1991	207,30	207,30
Venezuela	23 juin 1989	22 juin 1992	3.703,10	3.286,51
Accords FAS			**1.341,76**	**536,72**
Bangladesh	6 fév. 1987	5 fév. 1990	201,25	—
Bénin	16 juin 1989	15 juin 1992	21,91	15,65
Guinée	29 juil. 1987	28 juil. 1990	40,53	11,58
Guinée-Bissau	14 oct. 1987	13 oct. 1990	5,25	1,50
Guinée équatoriale	7 déc. 1988	6 déc. 1991	12,88	9,20
Haïti	17 déc. 1986	16 déc. 1989	30,87	22,05
Lesotho	29 juin 1988	28 juin 1991	10,57	3,02
Mali	5 août 1988	4 août 1991	35,56	25,40
Mozambique	8 juin 1987	7 juin 1990	42,70	—
Népal	14 oct. 1987	13 oct. 1990	26,11	—
Pakistan	28 déc. 1988	27 déc. 1991	382,41	273,15
République Centrafricaine	1er juin 1987	31 mai 1990	21,28	6,08
République démocratique populaire lao	18 sept. 1989	17 sept. 1992	20,51	14,65
Sao Tomé-et-Principe	2 juin 1989	1er juin 1992	2,80	2,00
Somalie	29 juin 1987	28 juin 1990	30,94	22,10
Sri Lanka	9 mars 1988	8 mars 1991	156,17	44,62
Tanzanie	30 oct. 1987	29 oct. 1990	74,90	21,40
Tchad	30 oct. 1987	29 oct. 1990	21,42	6,12
Zaïre	15 mai 1987	14 mai 1990	203,70	58,20
Accords FASR			**1.370,20**	**834,40**
Bolivie	27 juil. 1988	26 juil. 1991	136,05	90,70
Gambie	23 nov. 1988	22 nov. 1991	20,52	10,26
Ghana	9 nov. 1988	8 nov. 1991	368,10	144,00
Kenya	15 mai 1989	14 mai 1992	241,40	160,94
Madagascar	15 mai 1989	14 mai 1992	76,90	64,08
Malawi	15 juil. 1988	14 juil. 1991	55,80	27,90
Mauritanie	24 mai 1989	23 mai 1992	50,85	42,38
Niger	12 déc. 1988	11 déc. 1991	50,55	33,70
Ouganda	17 avril 1989	16 avril 1992	179,28	136,95
Sénégal	21 nov. 1988	20 nov. 1991	144,67	85,10
Togo	31 mai 1989	30 mai 1992	46,08	38,40
TOTAL			**14.343,34**	**10.707,36**

Note : Les chiffres étant arrondis, la somme des postes ne correspond pas nécessairement aux totaux indiqués.

Source : FMI; Département de la trésorerie

ان الدول التي استفادت من خدمات الصندوق وتوجيهاته هي كوستاريكا والمكسيك والفلبين وكذلك فنزويلا وذلك في شهر ماي 1990 وقد وقعت هذه الدول على اتفاقيات التمويل مع المصارف التجارية الدائنة والجدول التالي يبين المبالغ التي قام بها الصندوق وفق الشروط المذكورة .

ان هذه الأدوات المستخدمة من طرف الصندوق تتم خارج اطار السحوبات الاحتياطية والتمليقية النظامية ، كما ان هذه التسهيلات لا تمنح للدول الاعضاء الا اذا تقدمت ببرامج اقتصادية من شأنها القضاء على مواطن الضعف التي تثبط موازين مدفوعاتها (1) والجدير بالذكر في هذا المجال أنه تركت للصندوق حرية اختيار الشروط والسياسات المناسبة الرامية الى تحقيق اهدافه

المطلب الثاني : اثر التسهيلات على اقتصاديات الدول المتخلفة

في الواقع مان التسهيلات المالغة الذكر والتي وضعها الصندوق لمساعدة الدول المتخلفة ، قد اثرت سلبا على اقتصادياتها وزادت من عبء مديونيتها ، حيث ان هذه التسهيلات لم تستطع بأي حال من الأحوال أداء المهام التي أوجدت من أجلها . هذا ما جعل مجلس المحافظين في ماي 1989 يرسم طرق جديدة يقدمها الصندوق النقدي الدولي الى الدول التي تأثرت بالمديونية ، وتتلخص هذه الاستراتيجية الجديدة في :(2)

1 ـ متابعة اعادة التكييف مع التركيز على النمو والاستمرار في الاصلاحات الهيكلية في الدول المديونية .

---

(1) د / عز الدين صالحاني مرجع سبق ذكره ص 38

(2) Bulletin du F.M.I du 6 Aout 1990 - p: 16

2 - منح موارد دعم مالي مناسب من موارد عمومية وخاصة ومن أجل تقييم نوعية برنامج اعادة تكييف الاصلاحات الهيكلية ومن اجل نوعية برنامج اعادة التكييف والاصلاحات الهيكلية للبلد ما فان الصندوق يفرض عليه سياسات مناسبة لتحسين أوضاع الادخار والاحتكار وتشجيع عودة رؤوس الاموال المهربة ومساهمة رؤوس الأموال الخاصة في عملية الاستثمار المباشر . ذلك لأن الصندوق يعتمد في فلسفته الاقتصادية وما يتفرع عنها من سياسات وشروط من أن الخلل الاقتصادي الداخلي يعد السبب الجوهري لخلل موازين مدفوعات البلدان الاعضاء . وقبل أن يمنح الصندوق دعمه فانه يتأكد من ان .

1 - تمويل برامج التكييف الهيكلي مناسب .

2 - أن الموارد المقدمة تساعد الدولة العضو على اعادة التوازن لميزان مدفوعاتها والذي يمكنها من اعادة تسديد ديونها

3 - أن المصاريف التمويل موزعة توزيعا عادلا .

4 - عودة العلاقات المنتظمة بين الدولة العضو ودائنيها محاسبة يتبين لنا أن صندوق النقد (الدولي) الم يتعرض من حيث المبدأ الى قضايا التنمية الاقتصادية بشكل مباشر(1) فالتعديلات التي أدخلها الصندوق على نص الاتفاقية الأولية لم تراع ظروف الدول المتخلفة والمشاكل الهيكلية التي تتخبط فيها ومن ثم ذهب البعض الى حد القول بأن الصندوق يعد إداة من أدوات الاستعمار الجديد

---

(1) عز الدين صالحاني مرجع سبق ذكره ص65

فالمتفحص لقوانينه وميكانيزماته يتوصل الى تشخيص فلسفة هذه المؤسسات التي تهمش الدول المتخلفة وذلك لاعتمادها على نظام الحصص والتصويت وهذا كما هو مبين في الجدول التالي :

- الجدول في الصفحة الموالية -

ان التعديلات المشار اليها سابقا ، أعطت الصندوق حرية اختيار الشروط التي تمكنه من تحقيق اهدافه ، ولقد أشار الدكتور عز الدين صالحاني في هامشه الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطا على الصندوق وتدفعه الى تقديم قروض الى الدول الحليفة لها كدولة افريقيا الجنوبية، والتي منحها قروضا تقدر بمليار دولار وذلك بفوائد جد منخفضة بالرغم من مقاطعة المجموعة الدولية لها .

ان الأدوات التي اعتمدها الصندوق لم توفق في التخفيف من حدة الأزمات التي أصابت الدول المتخلفة ، وهذا ما أدى الى امتناع البنوك التجارية على منح القروض الجديدة ، وذلك لامتناع مجموعة من هذه الدول على تسديد خدمات ديونها ، بينما ذهبت مجموعة أخرى الى الاعتقاد بوجود تأثير متبادل بين المديونية وأسعار المواد الأولية . والواقع الذي لا يخفى على أحد أن آثار الانهيار الذى حدث في الأسواق المالية سنة 1987 جسيمة على الدول المتخلفة وذلك لارتباطها الايديولوجي والهيكلي . وهكذا فانه من أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية على هذه البلدان كانخفاض العائدات البترولية (وهذا بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط) والتي أدت الى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 بنسبة 25 % مما كانت عليه في سنة 1987 وسبب ذلك يعود الى الانخفاض الذى

Quotes-parts au Fonds

Pays membre	Quotes-parts (millions de DTS)	Quotes-parts (pourcentage du total)
Afghanistan	86,7	0,10
Afrique du Sud	915,7	1,02
Algérie	623,1	0,69
Allemagne (RFA)	5.403,7	6,00
Antigua-et-Barbuda	5,0	0,01
Arabie Saoudite	3.202,4	3,56
Argentine	1.113,0	1,24
Australie	1.619,2	1,80
Autriche	775,6	0,86
Bahamas	66,4	0,07
Bahreïn	48,9	0,05
Bangladesh	287,5	0,32
Barbade	34,1	0,04
Belgique	2.080,4	2,31
Belize	9,5	0,01
Bénin	31,3	0,03
Bhoutan	2,5	0,002
Bolivie	90,7	0,10
Botswana	22,1	0,02
Brésil	1.461,3	1,62
Burkina Faso	31,6	0,04
Burundi	42,7	0,05
Cameroun	92,7	0,10
Canada	2.941,0	3,27
Cap-Vert	4,5	0,01
Chili	440,5	0,49
Chine	2.390,9	2,66
Chypre	69,7	0,08
Colombie	394,2	0,44
Comores	4,5	0,01
Congo	37,3	0,04
Corée	462,8	0,51
Costa Rica	84,1	0,09
Côte d'Ivoire	165,5	0,18
Danemark	711,0	0,79
Djibouti	8,0	0,01
Dominique	4,0	0,004
Egypte	463,4	0,51
El Salvador	89,0	0,10
Emirats arabes unis	202,6	0,23
Equateur	150,7	0,17
Espagne	1.286,0	1,43
Etats-Unis	17.918,3	19,91
Ethiopie	70,6	0,08
Fidji	36,5	0,04
Finlande	574,9	0,64
France	4.482,8	4,98
Gabon	73,1	0,08
Gambie	17,1	0,02
Ghana	204,5	0,23

Pays membre	Quotes-parts (millions de DTS)	Quotes-parts (pourcentage du total)
Grèce	399,9	0,44
Grenade	6,0	0,01
Guatemala	108,0	0,12
Guinée	57,9	0,06
Guinée équatoriale	18,4	0,02
Guinée-Bissau	7,5	0,01
Guyana	49,2	0,05
Haïti	44,1	0,05
Honduras	67,8	0,08
Hongrie	530,7	0,59
Iles Salomon	5,0	0,01
Inde	2.207,7	2,45
Indonésie	1.009,7	1,12
Iran, Rép. islamique d'	660,0	0,73
Iraq	504,0	0,56
Irlande	343,4	0,38
Islande	59,6	0,07
Israël	446,6	0,50
Italie	2.909,1	3,23
Jamaïque	145,5	0,16
Japon	4.223,3	4,69
Jordanie	73,9	0,08
Kampuchea démocratique	25,0	0,03
Kenya	142,0	0,16
Kiribati	2,5	0,002
Koweït	635,3	0,71
Lesotho	15,1	0,02
Liban	78,7	0,09
Libéria	71,3	0,08
Libye	515,7	0,57
Luxembourg	77,0	0,09
Madagascar	66,4	0,07
Malaisie	550,6	0,61
Malawi	37,2	0,04
Maldives	2,0	0,002
Mali	50,8	0,06
Malte	45,1	0,05
Maroc	306,6	0,34
Maurice	53,6	0,06
Mauritanie	33,9	0,04
Mexique	1.165,5	1,30
Mozambique	61,0	0,07
Myanmar	137,0	0,15
Népal	37,3	0,04
Nicaragua	68,2	0,08
Niger	33,7	0,04
Nigéria	849,5	0,94
Norvège	699,0	0,78
Nouvelle-Zélande	461,6	0,51
Oman	63,1	0,07
Ouganda	99,6	0,11

Pays membre	Quotes-parts (millions de DTS)	Quotes-parts (pourcentage du total)
Pakistan	546,3	0,61
Panama	102,2	0,11
Papouasie-Nouvelle-Guinée	65,9	0,07
Paraguay	48,4	0,05
Pays-Bas	2.264,8	2,52
Pérou	330,9	0,37
Philippines	440,4	0,49
Pologne	680,0	0,76
Portugal	376,6	0,42
Qatar	114,9	0,13
République arabe syrienne	139,1	0,15
République Centrafricaine	30,4	0,03
République dém. pop. lao	29,3	0,03
République Dominicaine	112,1	0,12
Roumanie	523,4	0,58
Royaume-Uni	6.194,0	6,88
Rwanda	43,8	0,05
Saint-Kitts-et-Nevis	4,5	0,01
Saint-Vincent	4,0	0,004
Sainte-Lucie	7,5	0,01
Samoa-Occidental	6,0	0,01
Sao Tomé-et-Principe	4,0	0,004
Sénégal	85,1	0,09
Seychelles	3,0	0,003
Sierra Leone	57,9	0,06
Singapour	92,4	0,10
Somalie	44,2	0,05
Soudan	169,7	0,19
Sri Lanka	223,1	0,25
Suède	1.064,3	1,18
Suriname	49,3	0,05
Swaziland	24,7	0,03
Tanzanie	107,0	0,12
Tchad	30,6	0,03
Thaïlande	386,6	0,43
Togo	38,4	0,04
Tonga	3,25	0,003
Trinité-et-Tobago	170,1	0,19
Tunisie	138,2	0,15
Turquie	429,1	0,48
Uruguay	163,8	0,18
Vanuatu	9,0	0,01
Venezuela	1.371,5	1,52
Viet Nam	176,8	0,20
Yémen, Rép. arabe du	43,3	0,05
Yémen, Rép. dém. pop. du	77,2	0,09
Yougoslavie	613,0	0,68
Zaïre	291,0	0,32
Zambie	270,3	0,30
Zimbabwe	191,0	0,21
Total	89.987,55	100,00

عرفته السوق البترولية وكذلك لتدهور قيمة الدولار وهذا ما جعل هذه الدول تعمل على تنويع صادراتها وقد أحدث ذلك ندرة في أسواقها الوطنية . ولقد استفادت الشركات المتعددة الجنسيات من هذا الوضع ومكنها من التحكم في شروط التجارة من خلال فرض أسعار محددة لصادرات هذه الدول وعادة ما تكون جد منخفضة بينما فرضت اسعاراً مرتفعة على السلع المستوردة وهكذا فان هذه الشركات لعبت دورا رئيسيا في ظهور الوضع بهذه الدول أين تهيمن على قطاع الاستخراج وعلى اسواق المواد الأولية ، كما ساهمت هذه الشركات العملاقة في التأثير على النظم النقدية لهذه الدول كما تؤثر تأثيرا بالغا في أسعار الصرف وقد نجم عن ذلك تفاقم مديونية الدول المتخلفة وتردى الوضع الاقتصادى والاجتماعي وحتى السياسي نتج عنها في كثير من الأحيان اضطرابات اجتماعية دامية .

المبحث الثاني : مديونية الدول المتخلفة

ان التدفقات المالية الى الدول المتخلفة لم تتوقف وهذا منذ أن كانت هذه الدول تعاني من الاستعمار بشقية العسكرى والحمائي ولقد زادت هذه التدفقات خلال السبعينات لا سيما التوسع الكبير في انتشار رؤوس الأموال الأمريكية ولا سيما أمريكا اللاتينية فالوضع الحالي - اى منذ منتصف السبعينات - تتميز بتدويل الرأسمالية الوطنية تحت تأثير الامتداد الدولي لنشاطات الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات[1] ومما شجع زيادة التدفقات المالية ، اقبال الدول المتخلفة المفرط على طلب

(1) جورج قرم مرجع سبق ذكره ص 50

رؤوس الأموال الأجنبية وبذلك تتزايد اعتمادها على التمويل الخارجي سواء كان على شكل استثمارات مباشرة أو على شكل قروض أجنبية ، تحصل عليها لتحقيق برامج التنمية .

ان الاستدانة ظاهرة موجودة في كل الاقتصاديات في الوقت الراهن ، وقد لعبت دورا كبيرا في تطور بعض البلدان الرأسمالية في فترات سابقة نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك اليابان ، الآن الاستدانة الخارجية للبلدان المتخلفة في الظروف الراهنة مختلف عنها بالنسبة للبلدان الرأسمالية من حيث الأسباب ومن حيث الدور الذي تقوم به .

مطلب - 1 - : آثار المديونية على اقتصاديات البلاد المتخلفة

مما لاشك فيه ، ان تنامي القروض الخارجية للبلدان المتخلفة لا يمكن حصر أسبابها في احتياجاتها الى التمويل الخارجي سواء في شكل سيولة نقدية أو في شكل رؤوس أموال ، كما لا يمكن اعتبارها مجرد تعبير خارجي عن العجز في موازين المدفوعات لهذه البلدان ، بل تترجم وضع اقتصادي معين له أسبابه التاريخية ومميزاته الخاصة كما أن له اطاره الاجتماعي والسياسي . ومن ثم فان قرار الاقتراض ليس سياسة ظرفية بقدر ما هو اختيار يربط اقتصادها على المدى الطويل مع الجهة المقرضة المتمثلة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والهيئات الدولية المتخصصة(1) ، وهي مرتبطة بجملة من الشروط

(1) أزمة المديونية الخارجية مرجع سبق ذكره ص[illegible]

الجمعية سبق ذكرها - مثل ارتفاعها على تحرير التجارة وكذلك الصرف وتخفيض العملة وغيرها أصبح لكفاءة التضخم وتوفير المناخ الملائم للاستثمار ودفع المدخرين من الأسمار[1]، كما تلتزم الدول المتخلفة بالوفاء بتسديد الديون في شكل أقساط محددة يتفق بشأنها في عقد القرض[؟] ودفع الفوائد ويكون الدفع بالعملات المرتبطة بالعملات الصعبة أو النادرة ومن هنا يتعين على هذه الدول أن تسعى للحصول على هذه المبالغ من مصادر مختلفة الآن هذه الدول أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها لدفع أعباء الديون وتحويل الواردات من السلع والخدمات وهنا يمكن القول أن مشكلة خدمة الديون في الأجل القصير مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة السيولة أي بمدى ملاءمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية، كما ترتبط مشكلة خدمة الدين بالوضعية التي يكون عليها ميزان المدفوعات وفي هذا السياق فإن مصادر هذه الدول من العملات الأجنبية تتميز بالتنوع وأهم هذه المصادر[2]

1 - حصيلة النقد الأجنبي المتأتي من صادرات السلع والخدمات

2 - رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج على اختلاف أنواعها

3 - امكانات السحب من الصندوق النقد الدولي .

ومن أهم العناصر التي تخلف الاضطرابات في ما يخص مدفوعات هذه الدول، عدم الاستقرار الذي تتعرض له حصيلة الصادرات، ان تمثل المصدر الرئيسي للعملات الاجنبية، وفي هذا السياق فان صادرات هذه الدول تعتمد على منتوج واحد في معظمها وفي الغالب الاعم المواد الاولية التي تمثل حوالي 90٪ كما أن حوالي

---

(1) Dette et developpement op-cit p 123

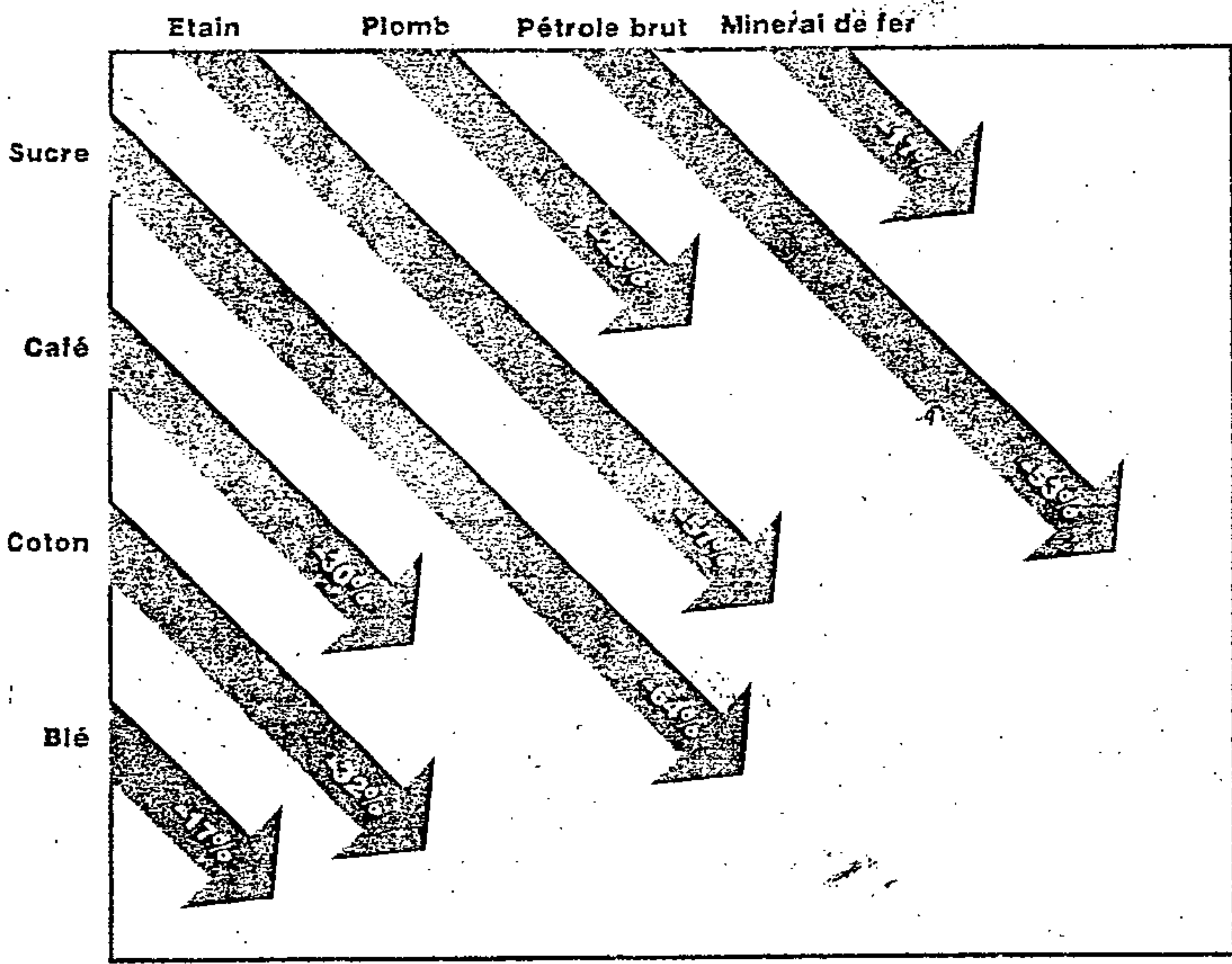
(2) P. PASCALLON - op-cit p: 280

نصف هذه الدول تحصل على 50٪ تقريبا من عوائد صادراتها (4) التي تتميز بعدم الاستقرار والرسم البياني التالي يبين انخفاض المستوى العام لأسعار المواد الأولية الأساسية التي تصدرها هذه الدول بسبب هيمنة الاحتكارات الدولية التي بدلت من نمط التجارة الدولية وانتاج المواد الخام والسلع المصنوعة

هذا الانخفاض أدى الى تدهور شروط التبادل على حساب الدول المتخلفة ونتج عنه مزيدا من الاضطرابات في موازين مدفوعاتها مما جعلها مجبرة على اللجوء الى صندوق النقد الدولي أو الى الاستدانة من المصادر الخاصة ، وقد تضاعفت مديونية هذه الدول وبشكل ملحوظ لا سيما الدول غير المنتجة للبترول ، الأمر الذي يجعلها مستحيلة التسديد والرسم التالي يبين ذلك للفترة 70 ـ 1990 وذلك حسب المناطق الجغرافية ، أما الرسم البياني فانه يوضح نسبة الديون الى الناتج الوطني الخام لكل منطقة جغرافية على حدة ولنفس الفترة .

---

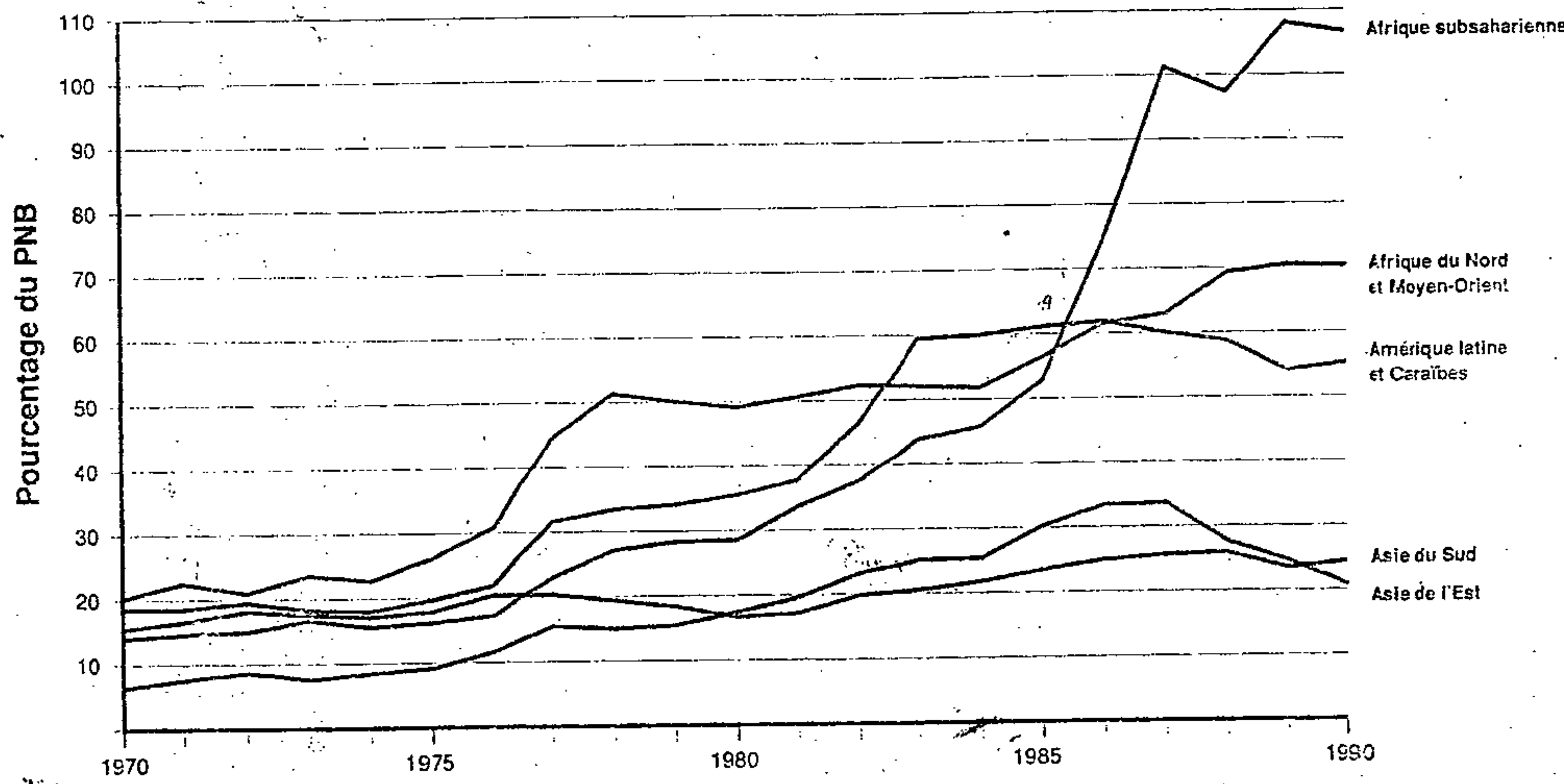
(4) أزمة الديون الخارجية . مرجع سبق ذكره ص94 .



Chute des prix réels de certains produits de base, 1980-1988

Durant cette période, les prix des produits primaires ont baissé de 18% en moyenne

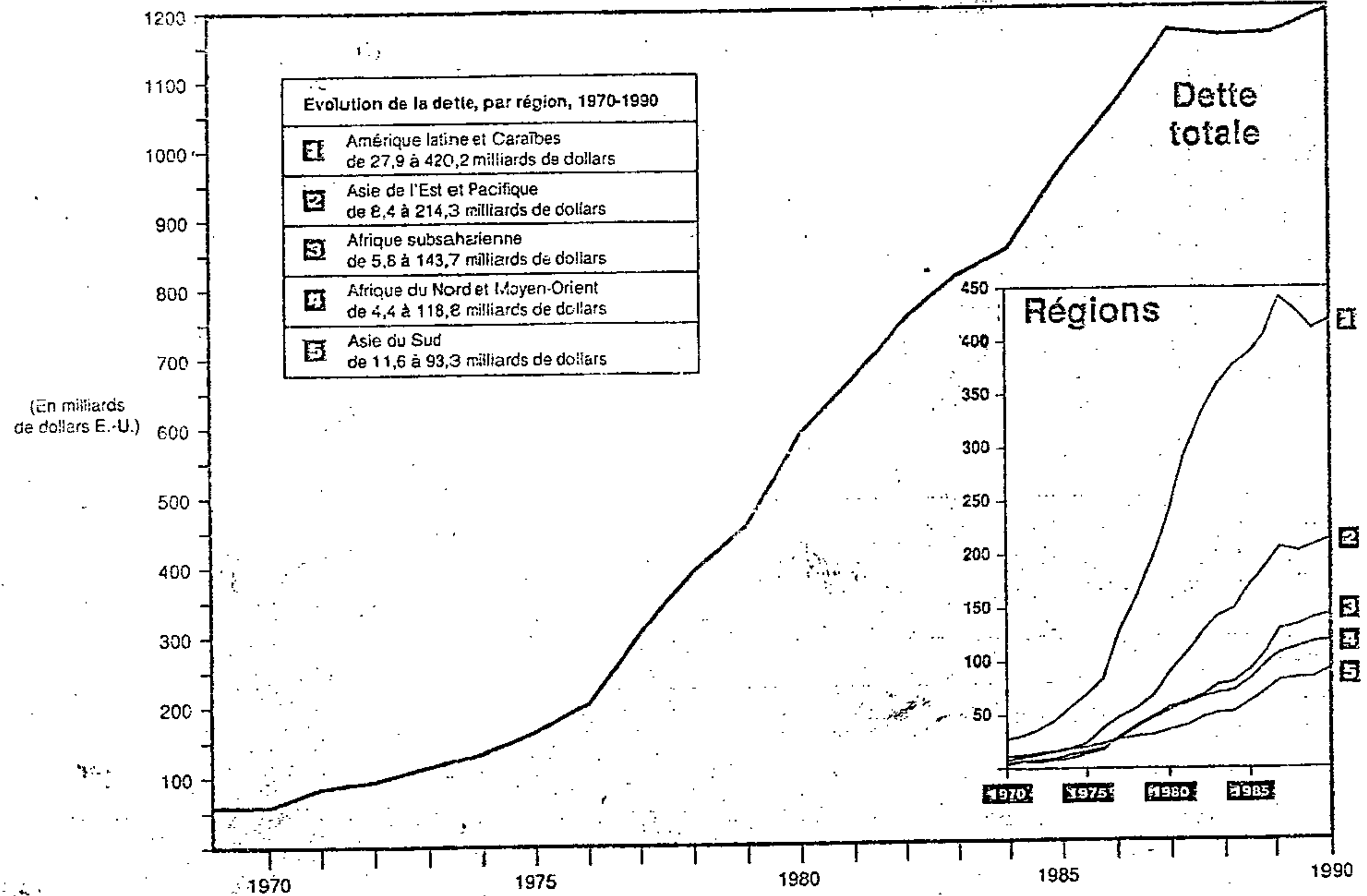
Source : La crise de la dette – publié par le Département de l'information et de l'organisation – O.N.U. sept 1989.



Dette en pourcentage du PNB par région, 1970-1990

Source : La crise de la dette [illegible].

Escalade continue de la dette



Source : La crise de la Dette - IBid.

ولقد بلغت مديونية الجزائر 3ر25 مليار دولار في بداية 1990 والجدول التالي يبين تطورها منذ 1984

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المبلغ الاجمالي للمديونية متوسطة وطويلة الاجل	13 972	16 323	19 566	23 286	23 420	23 608
ديون قصيرة الاجل	794	746	1 000	1 315	1621	1 717
المجموع	14 756	17 069	20 566	24 601	25041	25 325

Source: BANQUE D'ALGERIE Sept 90.

هذه المديونية مرتبطة بجملة من العملات وهي مصنفة حسب الجدول التالي وذلك في نهاية 1989 .

الجدول : تكوين العملات حسب طبيعة القروض (بالنسبة المئوية)

العملات	القروض			
	تجارية	مالية	حكومية	سندات
الدولار الامريكي وكندي	34,18	54,51	44,05	38,2
فرنك فرنسي	29,53	3,20	4,86	-
الين الياباني	4,86	39,95	15,35	26,28
المارك الالماني	10,10	1,36	12,45	35
عملات أخرى	21,33	0,98	23,29	0,52
المجموع	100	100	100	100

Source: Banque D'Algerie. Sept 1990

وهكذا فان حجم المديونية استند اليه البعض لتبرير الاصلاحات الاقتصادية الاخيرة من اعادة الهيكلة الى استقلالية المؤسسات وهذا سعيا الى خصوصة الاقتصاد والعمل لمبدأ حرية السوق وما رافق ذلك من رفع الدعم على الاسعار وتسريح العمال وقد نتج عن ذلك أثار اجتماعية وسياسية خطيرة كانت بدايتها أكتوبر 1988 وعلى نفس المنوال شهدت اقطارا أخرى اضطرابات مثل التي حدثت في تونس والمغرب في 1984 والسودان في 1985 وأخيرا يوغسلافيا

في 1992 ، هذه الاضطرابات تولدت نتيجة للأزمة الاقتصادية التي اجتاحت هذه الاقطار بعد إن عرفت مرحلة استقرار في السبعينات .

ان الاعباء المالية للمديونية تظهر مباشرة في ارتفاع التكاليف الانتاجية للمشاريع لمعدلات عالية تتناسب مع ارتفاع أعباء الديون(1) وهذا مايؤدي الى اضطراب عام في بنية الأسعار كما يؤدي الى التضخم بحيث لا يمكن للدول المدينة التحكم فيهما ما دامت حجم مديونيتها في تزايد مستمر . فالتضخم يؤدي الى اضعاف المداخيل الحقيقية ويشجع الميل الى الاستهلاك وهكذا يقضي على قدرة الادخار ويتجه بذلك لرأس المال المحلي الى انتاج السلع والخدمات التي ترتفع اسعارها باستمرار بشكل لا يفيد التنمية الوطنية . وتبرز الأثار السلبية لهيكلية الأسعار من خلال ارتفاع التكاليف الذي يقضي على القدرة التنافسية للسلع المصدرة وهذا ماينتج عنه ضعف حصيلة الصادرات كما تبرز الاثار السلبية من خلال تثبيط الادخار لدى السواء الاعظم من السكان اذ تنفق دخلها على السلع الضرورية الكمالية . هذه الأثار افقدت هذه الدول مناعتها ومكنت البلدان المتقدمة من التدخل عن طريق القروض والهيمنة عليها من خلال الشروط التي تمليها والتي تزيد من حدة الديون وثقلها وبذلك تصبح هذه الدول خاضعة للمؤسسات المالية الدولية وهذا ما نعتبره اشراف مباشر على استراتيجيات التنمية في هذه البلدان .

---

1) التبعية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص٤٤

2) أزمة الديون الخارجية . مرجع سابق ص394

مطلب ثاني : الحلول المقترحة لمواجهة المديونية :

لقد اضطرت الدول التي تعاني من تفاقم المديونية الى الاستثمار في قطاع التصدير وهذا من أجل الحصول على العملة الأجنبية ، وقد كان لذلك آثار سيئة على بنية اقتصادياتها اذ أختل توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة وبالتالي وقع عبء المديونية في النهاية على عدد قليل من القطاعات الحيوية كالمناجم والنفط وبعض المحاصيل الزراعية الموجهة للخارج .

ان التركيز على القطاعات التصديرية ، جعلها مضطرة على استيراد التكنولوجيا عملا منها على تحسين الانتاج وذلك بتوفر الخصائص التنافسية للسلع المصدرة وهذا مازاد في درجة اعتمادها على الخارج وهذه العملية تتطلب توفر مصادر خارجية لدفع قيمة الواردات بالعملة الصعبة (1) ، وهذا ما جعلها تلجأ الى المؤسسات المالية الدولية والمصارف الأجنبية مما زاد في الأعباء المالية للديون والتي ظهرت بوضوح في ارتفاع التكاليف الانتاجية للمشاريع والتي تسببت في اضطراب عام في بنية الأسعار وتفشي ظاهرة التضخم وهذا يعجز البلد المدين من التحكم فيها مادامت مديونيته الخارجية في تزايد مستمر (2) ، ولمواجهة أزمة المديونية التي شكلت عائقا للانطلاقة الاقتصادية ، برزت جملة من الحلول والاقتراحات للتخفيف من وطأتها نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أهمها .

1 - الطلب على قروض جديدة (مخطط بيكر PLAN J. Baker) .

لقد قام بيكر في عام 1985 بوضع مشروع يهدف الى مساعدة الدول المتخلفة وذلك .

---

1) أزمة الديون الخارجية - مرجع سبق ذكره ص 372

2) التبعية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص 26 .

من أجل تحقيق نمو اقتصادي كافي لمواجهة مشكلة المديونية ، اذ يتضمن هذا المشروع منح قروض جديدة من طرف البنوك التجارية لتمويل التوسع الاقتصادي لهذه الدول ، ولتحقيق ذلك طلب من البنوك التجارية وصندوق النقدي الدولي وكذلك البنك الدولي تقديم هذه القروض بشكل ارادي الى خمسة عشر (15) دولة متخلفة والأكثر مديونية لا سيما دول أمريكا اللاتينية ، كما طلب من الولايات المتحدة الأمريكية الالتزام بتقديم الدعم للدول المدينة التي تقوم بتنفيذ برامج اعادة هيكلة الاقتصاد ، ولم يعطي تفاصيل لنوعية الدعم الذي تلتزم به الولايات المتحدة .

ان هذا المخطط لم يلق استجابة من طرف المؤسسات النقدية الدولية لعدم توفرها على المصادر المالية اللازمة لتلبية طلب القروض الجديدة . وبشكل عام فان القروض التجارية الوحيدة والجديدة التي منحت تتمثل في القروض المحددة لأهداف معينة بحيث اعتبرت البنوك التجارية نفسها ملزمة بتقديمها وذلك في مجال اعادة ترتيب المديونية بهدف منع تلك الدول من الامتناع عن الدفع [1] ، ولقد بقي مشروع بيكر Baker حتى عام 1988 في صلب استراتيجية الدول الصناعية الدائنة اين همشت في ذلك الوقت باقي المشاريع والمقترحات الأخرى كما تجنبت هذه الدول مناقشة المقترحات التي أثارت قضية الغاء المديونية .

2 - مؤتمر تورنتو وسياسة الأبواب المفتوحة جزئيا : -

لقد قامت الدول الصناعية المكونة لمجموعة السبعة (Groupe des septs) والمجتمعة في لقاء قمة تورنتو TORONTO اعتمدت بشكل مبدئي مجموعة

---

1) Bulletin du F.M.I du 8 Mai 1989 p:133.

من الاختيارات للتخفيف من حدة المديونية للدول الأكثر فقرا والمتواجدة غالبا في افريقيا . ولقد اعتمدت هذه المقترحات خلال أشهر من طرف نادي باريس - club de Paris - للدائنين الرسميين ، وذلك تحت صيغة أكثر عناية وهذه الاختيارات التي تتعلق بشكل حصري بالمديونية الرسمية تتضمن مبادئ موجهة نقدمها على النحو التالي(1) :

أ - الغاء 30٪ من الدفعات لخدمة الديون المستحقة مع اعادة جدولة الباقي .

ب - تمديد آجال الاستحقاق الحالية .

ج - تخفيض معدلات الفائدة الى مستوى أقل من معدلات السوق .

فالاختيار يبقى للدول الدائنة في التفاوض مع الدول المدينة اما في النطاق الثنائي كما يمكنها التفاوض في اطار نادي باريس .

ولقد بدأت فعلا بتطبيق هذه الاجراءات بعض الدول الدائنة ، وهكذا فان استراتيجية تورنتو هي مرتبطة بأن تضع الدول المدينة موضع التنفيذ برامج اعادة الهيكلة لصندوق النقدي الدولي .

الا أن بعض الدول مثل فنلندا والنرويج والسويد وبريطانيا قامت بتحويل القروض الحكومية لدول الساحل الافريقي الى هبات وقد نهجت كندا نفس النهج ، حيث قدمت على الغاء جميع القروض الحكومية للدول الأقل تقدما واعتبرها مساعدات خارجية من برنامج التنمية للدول المتخلفة (2) . وقد وسعت تلك العملية لتشمل الدول الافريقية الأشد فقرا ، والتي تعاني من المديونية الشديدة وتعتمد في ذات الوقت

---

1) IBidem p 136 - 137

2) Bulletin du F.M.I du 31-07-89 p 233 - 234

برامج اعادة الهيكلة المعتمدة من صندوق النقدي الدولي ،وفي منتصف 1988 قامت الحكومة الفرنسية والأمريكية والبلجيكية باتخاذ اجراءات محددة بخصوص المديونية لدول الساحل ،الافريقي مع الأخذ بعين الاعتبار المتن الفرنسي والذي يسعى الى الغاء 30 % من القروض الحكومية والمضمونة من قبل الدول المتخلفة المتعاقدة الأشد فقرا . وفي هذا السياق قامت الحكومة الفرنسية بالغاء جميع الديون الموجهة للتنمية وقد استفادت من هذا الالغاء 32 دولة افريقية وقدرت هذه الديون ب 2,3 مليار دولار[1] ولقد نهجت الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا نفس النهج حيث أعلنتا الغاء المديونية الموجهة لمساعدات التنمية للدول الأفريقية التي تقوم بانجاز برنامج اعادة الهيكلة .

ج - التخفيض الارادي للمديونية : Reduction volontaire de la dette -

لقد ظهرت استراتيجيات حديثة لتسوية الالتزامات التجارية للدول ذات المديونية الكبيرة . هذه الاستراتيجية تحوم حول الاقتراح القائل بالتخفيض الارادي للمديونية من طرف البنوك التجارية مطابقة في ذلك مختلف الوسائل بما في ذلك تحويل المديونية الى مساهمة أو اعادة شراء للمديونية من قبل الدولة المدينة بأسعار السوق مع الأخذ بعين الاعتبار للقيمة الحقيقية لمديونية الدول المتخلفة والذي يتم تبادله بشكل عام في السوق الثانوية التي تمتاز بتخفيض هام وهذه الأدوات تمكن الدائنين من استعادة جزء هام من الديون المعتبرة والتي تعد في حكم الضياع وبالتالي تحسين القيمة المتوسطة لحافظة الأوراق (Porte - feuille

---

1) Ibidem p 235

العائدة للبنوك التجارية (1)

وهذه الأدوات التقنية لتحويل المديونية تتضمن :

أ - التحويل الى استثمارات : les conversions en Investissements .

لقد طورت بعض الحكومات أساليب التعامل مع المؤسسات الأجنبية الراغبة في الاستثمار المحلي ، حيث اشترطت لذلك اعادة شراء الأدوات العائدة لقروضهم في السوق الثانوية وحسب الأسعار السائدة كما اشترطت أن تقوم ببيعها محليا وبالعملة المحلية للبنك المركزي (2) .

ولقد سمحت بعض البرامج للمنظمات الانسانية باعادة شراء المديونية واستخدام العائد في المجالات الانسانية في الدولة المدينة . كما طبقت هذه الطريقة أيضا للحفاظ على البيئة وفي هذا المجال نذكر عملية الحفاظ على الغابات الاستوائية في البرازيل وبعض النباتات في كرستاريكا والاكوانور .

ب - اعادة شراء المديونية : le Rachat de créance .

ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عندما تكون قيمة المديونية في السوق الثانوية مرتفعة وأن الدائنين يسمحون باجراء العملية . ولقد قامت بعض الدول المدينة مثل بوليفيا والشيلي باعادة شراء جزء من مديونيتهم في السوق الثانوية (3) .

ج - تسديد المديونية وفق سندات تخلي : Bon de dégagement .

استخدمت المكسيك سنة 1988 تقنيات جديدة لضمان الدفعات المستقبلية المديونية وتخفيض حجمها . وتتكون هذه التقنيات من قائمة بسندات تخلي (exit Bonds) مضمونة الدفع تحل محل الديون الحقيقية . ويمتاز

---

1) B/F.M.I - op-cit P: 13

2) Bulletin du F.M.I du 8.05.89 p 137

3) IBidem p:- 138 .

هذا الميكانيزم بالتعقيد الا أنه يسمح بشكل رئيسي لدائن أن يقوم بالتبديل لديون قديم مقابل سندات ذات فائدة ضعيفة أو معفاة من الفوائد على الاطلاق الا أن التسديد مضمون من قبل بلد وسيط في العملية (1).

ففي حالة المكسيك ، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من السندات الخاصة للخزينة المركزية الأمريكية وتم بيعها للحكومة المكسيكية .

وهذه السندات ذات استحقاقات طويلة المدى وأن جميع الفوائد لا تسدد الا بعد استحقاق تلك السندات " bon ā Coupon Zero " (2). وقيمتها الحالية ضعيفة . ولهذا قامت المكسيك بتشجيع بنوكها التجارية بتبديل جزء من مديونيتها مقابل هذه السندات ، الا أن نجاح هذه العملية كان محدودا اذ خفضت مديونيتها بقدر ٪ . وأن عدد قليل ومحدود من البلدان نجحت في تخفيض صافي المديونية بموجب هذه التقنيات .

وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، تمكنت بوليفيا من الغاء نصف مديونيتها تقريبا عن طريق شراء جزء من المديونية في السوق الثانوية ، وفي هذا السياق تمكنت الشيلي من تخفيض مديونيتها بمقدار ٪ عن طريق عملية التحويل الى استثمارات الا أن هذه العملية أثرت تأثيرا سلبيا اقتصاديات هذه الدول حيث أجبرت البنوك المركزية على زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة وذلك لتسديد المديونية بالعملة المحلية وهذا أدى الى زيادة الاتجاهات التضخمية . ويعتقد بعض الخبراء أن معدلات التضخم المرتفعة المسجلة في البرازيل عام 1990 سببها اللجوء المفرط الى هذا النوع من التبديل للمديونية (3).

---

1) Bulletin du F.M.I du 6 Août 1990 p 13/14
2) Bulletin du F.M.I du Aout 1990. p. 16.
3) I Bidem p:12.

4 - تحديد سقف للدفعات الخاصة بخدمة الدين : -

تهدف المقترحات الى الحد مباشرة من القيمة الاجمالية للمدفوعات السنوية المستحقة لخدمة الدين . فهي بذلك - أي المقترحات - لا تهدف الى تخفيض حجم المديونية . ولتحقيق عملية تخفيض خدمة الدين يمكن اللجوء الى العديد من التقنيات نذكر منها (1) :

أ - تخفيض معدلات الفائدة : -

يمكن تثبيت معدل الفائدة في مستوى عائم بحيث يكون أقل من معدلات الفائدة للسوق ويتم ذلك في اطار اعادة ترتيب أو هيكلة المديونية .

وفي هذا السياق فان الفرق بين المعدل المتعارف عليه المدفوع والمعدل الحقيقي للفائدة يتم عن طريق اضافة المتأخرات (arriérés) أو عن طريق اضافة حجم المديونية الأساسي كأي قرض أو عن طريق الفائدة (2) .

ب - تحديد سقف للدفعات الخاصة بخدمة الدين : -

وهذه التقنية تعتمد على تحديد سقف لاجمالي الدفعات لخدمة الدين بنسبة معينة من عائدات التصدير السنوية . اذ يتحدد بالفرق بين اجمالي المبلغ المستحق واجمالي المبلغ الحقيقي المدفوع والذي يمكن أن يضاف الى المتأخرات كما يمكن أن يضاف الى حجم المديونية الأساسي كأي قرض (3) . وفي هذا السياق اقترحت اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة سقف لخدمة الدين

1) Bulletin du F.M.I du 6 Août 1990 supplément p: 6

2) Bulletin du F.M.I du 6. Août 1990 p: 13.

3) Bulletin du F.M.I du 27 Mars 1989 p: 90

وبالمقابل اقترحت دولة البيرو ونيجريا تحديد سقف لدفعات خدمة الدين بين 10٪
- 20٪ على التوالي من عائدات التصدير السنوية .

جـ - التسديد بالعطية المحلية : -

لقد تمكنت بعض الدول الدائنة اعادة استثمار الدفعات في مشاريع التنمية أو في مشاريع الحفاظ على البيئة داخل الدولة المدينة والتي تسمح لهؤلاء الدائنين في دولهم الأصلية من تخفيض هذه المبالغ من الضرائب المستحقة عليهم ضمن قوانين الاعفاء الضريبي للمنح والهبات . أما المدفوعات بالمنتوجات المحلية فتكون بمقايضة دفعات الدين بمنتوجات تلك الدولة من المواد الأولية والزراعية . حيث توجد بنوك لديها فروع مختصة في تسويق المنتجات تقوم باعادة بيع تلك المنتوجات وتسديد عائدات العمليات النقدية في حساب الدول المدينة .(1)

3 - الاستراتيجية الرائدة ومشروع برادي : Projet Nicolas Brady .

ان المشروع الذي تم اقتراحه في سنة 1989 من طرف كاتب الخزينة الأمريكية تضمن دعوة صريحة للبنوك بتطبيق مبدأ الربح والخسارة لجزء من مديونية الدول المتخلفة والعمل على اعادة المدينين من تسعيرة السوق الثانوية للمديونية ، كما تضمن أيضا منح تأجيلات مؤقتة لمدفوعات الفوائد واعادة دفع المبالغ الرئيسية للقروض خلال مدة لا تتجاوز 3 سنوات .

وهكذا فان مشروع برادي يعطي صندوق النقدي الدولي والبنك الدولي دورا بالغ الأهمية في التخفيف من حدة المديونية . اذ طلب منهما تقديم الضمانات الكافية

---

1) IBidem p 90

الى البنوك التجارية بالدفعات المستقبلية لخدمة الدين .

فلقد اعتمد الصندوق والبنك الدولي مساعدة موجهة والتي تسمح باستخدام مواردها لتحسين معدلات الفائدة لعمليات تخفيض المديونية وخدمة الدين وفي هذا السياق سيقوما بتقديم 12 مليار دولار خلال فترة السنوات الثلاث القادمة (1) بحيث نصف هذا المبلغ يتكون من تمويل اضافي أما الباقي فهو من المخصصات (réafections) ، وفي هذا الاتجاه التزمت اليابان بتقديم 10 مليارات كقرض موازي لعمليات تخفيف عبء المديونية .

ان مشروع برادي تضمن 39 دولة مدينة عكس مشروع بيكر الذي اقترح 15 دولة مدينة فقط . ولقد استخدمت المكسيك لاختيار هذه الاستراتيجية الرائدة لمعالجة المديونية وذلك ضغط الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث اعتمدت المكسيك في أوت 1989 جملة معقدة من الاجراءات للتخفيف من وطأة هذه الأزمة وذلك عن طريق استخدام قروض جديدة . وبموجب ذلك فان البنوك التجارية في تعاملها مع المكسيك لها حق الاختيار بين (2)

- اما تبديل الديون بسندات مستحقة للدفع بعد 30 سنة بمعدل فائدة 35 % في السوق الثانوية .
- أو تبديل الديون بسندات تستحق الدفع بعد 30 سنة وبالقيمة الاسمية للديون وبمعدل فائدة منخفض جدا .
- وأخيرا بتقديم تمويلات جديدة ولمدة 4 سنوات تعادل 25 % من القيمة

1) Bulletin du F.M.I du 27.3.89 p 91

2) Ibidem p 94

الاجمالية للقروض الممنوحة من قبل هذه البنوك .

ولقد تبين أن تكاليف خدمة الدين للمكسيك لم تخفض الا بشكل طفيف ، حيث أن جزء من الأرباح المحققة سوف تمتص بواسطة الالتزامات الجديدة تجاه البنوك التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اكذلك اليابان (1) .

ان برادي يشترط على الدول التي ترغب في الاستفادة من مخططه تطبيق سياسات التكييف الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وعموما يمكن تلخيص مخطط برادي في النقاط التالية : - (2)

1 - من أجل الوفاء بالدين ، فانه يجب تقليص النفقات . وهذا يتطلب تقليص في الميزانية الحكومية ويمس الفروع غير المربحة - والتي تعد ضرورية في الدول المتخلفة - مثل الصحة والتعليم والسكن ... الخ

وكذلك الغاء دعم أسعار المنتجات الضرورية وتقليص الطلب الداخلي عن طريق كبح الأجور .

2 - من أجل تسديد الدين يجب العمل على تعظيم الأرباح وهذا الاجراء يشترطه الصندوق النقدي الدولي وعموما يطبق اما عن طريق تطوير السلع المعدة للتصدير أو عن طريق اقامة المناطق الحرة " les Zones franches " .

أما الدول التي وقع عليها الاختيار من طرف برادي والتي يمكنها أن تستفيد من مخططه هي موزعة جغرافيا على النحو التالي : -

13 - دولة من أمريكا اللاتينية (بما فيها نيكارغوا مع استثناء كوبا) .

13 - دولة من افريقيا .

4 - دول من آسيا

---

(1) IBidem p 97
(2) IBid p: 98

4 - دولة من أوروبا الشرقية وهي يوغسلافيا .

هذه الدول بلغت مديونيتها 37 مليار دولار وهي تمثل نسبة 36٪ من اجمالي مديونية الدول المتخلفة .

- استنتاجات : -

لقد حاولنا في هذا الفصل عرض أهم الحلول والمقترحات التي تقدمت بها الدول الصناعية للتخفيف من عبء المديونية إلا أن هذه المقترحات والتي دخل البعض منها حيز التطبيق تحمل في طياتها الهيمنة من خلال تعميق درجة التبعية للدول المدينة ويظهر ذلك جليا من خلال التكثيف من الرساميل الموجهة لها وكذلك التخصص المحدود في بعض الفروع التي تخدم مباشرة أسواق الدول الرأسمالية المصنعة والتي بواسطتها تتمكن من بسط هيمنتها ونفوذها . هذه الهيمنة تظهر جليا من خلال ارغام الدول المتخلفة على الذهاب الى باريس ولندن لاعادة جدولة ديونها ، ومن ثم تجبر هذه الدول على التفاوض مع الأطراف الدائنة بهدف تأجيل التسديد وتخفيض أعباء الديون في الأجل القصير . وهكذا تجد البلدان المدينة نفسها مسلوبة في القرار السياسي والاقتصادي ومتورطة في استراتيجية جديدة لتقسيم العمل الدولي تضمن الاستمرار والبقاء والهيمنة للنظام الرأسمالي .
وهكذا تتم اعادة جدولة الديون الرسمية في نادي باريس والذي تأسس سنة 1956 من طرف الدول الأوروبية اذ كانت الغاية من تأسيسه التفاوض على أرصدتها مع الأرجنتين وأهم مايتميز به هذا النادي (1) : -

أن العقود المبرمة لا تخص الديون قصيرة الأجل كما يستثنى منها الديون المجدولة .
كما يفترض تغطية سوابق الدفع المتحصل عليها في فترة تزيد عن سنة .

---

1)

أما المضاربة بالمديونية فهي سابقة منذ سنة 1985 عبر قنوات السوق الثانوية

- marché secondaire - أين تصبح سندات الدين للدول المدينة لدى

البنوك تكون قابلة للتداول . ولقد كان لذلك تأثيرا بالغا على بنية التجارة الخارجية

للدول المتخلفة ، حيث اضطرت لتقليص حجم وارداتها بينما مالت صادراتها الى

الارتفاع . وهكذا فان أزمة المديونية أفرزت مؤشرات أثرت على المستوى المعيشي

لشعوب الدول المدينة من خلال انخفاض الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض

مستوى الاستهلاك الغذائي وارتفاع مستوى التضخم وفي ذات الوقت انتشار البطالة

وهذا ما أدى الى اضطرابات اجتماعية خطيرة بهذه البلدان كتلك التي عانت منها

الجزائر منذ أكتوبر 1988 ويوغسلافيا حاليا وكذلك الجمهوريات السوفيتية .

وعموما فان الحلول المقترحة بصفة عامة ومخطط برادي بصفة خاصة يحمل في

طياته الفلسفة الأمبريالية - التي أشرنا اليها في القسم الأول - وعلى الخصوص

هيمنة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتجلى في العناصر التالية : -

* استغلال واضطهاد الشعوب المتخلفة

* نهب وسلب الدول المدينة .

* تعاظم المضاربة

* الزيادة من التفاضل عن طريق استخدام المديونية من أجل تمويل

عجز الميزانيات أين الجزء الأكبر يوجه للتسلح .

أما نادي لندن فقد تم انشاؤه مؤخرا وفيه يتم التفاوض بين الدول المدينة والبنوك التجارية ، هذه الأخيرة تمنح فترة سماح مؤقتة أو تأجيل لاعادة التوازن ويشترط لذلك جملة من الاجراءات الاصلاحية مثل التكييف الهيكلي الذي يطلبه صندوق النقد الدولي والذي يتضمن اعادة هيكلة المؤسسات ورفع الدعم عن الأسعار للمواد الأساسية وتجميد الأجور . وعادة ماتقبل الدول المدينة هذه الشروط ذلك لكونها تتفاوض بشكل منفرد وهكذا عكس الدول الدائنة التي تتفاوض مجتمعة زمن ثم تستطيع تنسيق مواقفهم للضغط على هذه الدول واجبارها على قبول هذه الشروط .

ان الحلول والمقترحات السابقة ترتكز الى فلسفة واحدة وهي متجانسة في مجملها وأنها تميل الى زيادة القيمة الاجمالية للمديونية على المدى الطويل للدول المدينة أين معدلات الفائدة تكون مرتفعة تماشيا مع ميكانيزمات السوق كما أن الدفوعات تكون في الغالب الأعم ممولة بقروض جديدة . وهكذا شكلت المديونية وسيلة للمضاربة واضطهاد الشعوب . اذ يبرز خلالها اجبار الدول المدينة على رفع الدعم عن أسعار المنتوجات الأساسية وفي ذات الوقت ترغمهم على تجميد الأجور وهذا مايكون له انعكاسات خطيرة على المواد الأغذية ومن شعوب هذه البلدان ، كما تبرز المضاربة بالمديونية واضطهاد الدول المدينة من خلال فرض برامج تهدف الى خوصصة اقتصادياتها وتقليص حجم القطاع العام ودوره من خلال سعيه الى تعظيم الأرباح وذلك اما عن طريق تحسين الانتاج وتطويره واما عن طريق تسريح العمال وتحرير الأسعار .

الخــاتمـــــــــة :-

تعرض الصندوق النقدي الدولي لانتقادات عديدة من طرف البلدان المتخلفة المشروط التي يفرضها ، اذ تجزم هذه الدول بأن شروطه تتجاوز صلاحياته المنصوص عليها في أحكام الاتفاقية . وتعتقد هذه الدول بأن الصندوق يمـــــارس وظائفه بطريقة أبوية من خلال اقتراحاته لسياسات التكييف الهيكلي والـــتي بناها على أسس نقدية لتحليل موازين المدفوعات . ومن ثم فان الشروط الـــتي يطلبها تفترض عادة أن مشاكل ميزان المدفوعات وليدة ضخامة الطلب المحلي وبالتالي فان حلها يكمن في موازنة الميزانية والحد من عرض النقود والاعانات ، الا أن هذه الحلول في الغالب الأعم أثرت تأثيرا بالغا وسلبيا على الاستهلاك المحلي ، ويرجع السبب في ذلك الى كون العديد من هذه البلدان تعاني من نقص في المواد الغذائية بصفة خاصة والسلع الاستهلاكية بصفة عامة (1) وهذه تعد من أهم الأسباب الـــتي أدت الى ارتفاع حجم المديونية ، حيث بلغت سنة 1955 حوالي 8 مليارات وبلغت 19 مليار دولار سنة 1960 وسنة 1991 بلغت ما يزيد عن 1200 مليار دولار ، (2) وقد تجاوزت نسبة خدمة الدين من ايرادات صادرات البلدان المتخلفة معدلات خطيرة ، وفي هذا السياق قدم رئيس الحكومة عبد السلام بلعيد أرقاما في هذا الشأن يؤكد ما ذكرناه ، حيث بلغت خدمة الدين 9 مليار في 1991 وارتفعت الى 10

---

1) في الطريق الى المجاعة - معهد الانماء العربي - قسم الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية ، بيروت 1976 ص 67 . دل - Bulletin du F.M.I.

6 Aout 1991 2)

2) الندوة الصحفية الأولى لرئيس الحكومة بعد تسلمه المهام .

مليـار دولار سنـة 1992 لمديونية تتميز بحالة الاستقرار (*Etat stationnaire*)
بينما تراوحت ايرادات الصادرات بين 10 الى 12 مليار دولار وهذا مايمثل قرابة
80 % الموجهـة لتغطية خدمة الديون [1] ، ومن ثم فانها - أي الجزائر - مجبرة
على البحث عن مصادر جديدة للقروض لتغطية احتياجات السكان من السلع الضرورية
كالأغذية والأدوية وهلم جرّا من المواد ذات الاستهلاك الواسع ، والتي لا يمكن
بأي حال من الأحوال التقليل من استيرادها .

ان الجزائر تمثل من حيث تبعيتها الغذائية للخارج حالة نموذجية تتكرر من مختلف
البلدان المتخلفة بصورة أو بأخرى ، وتكون أكثر وطأة في الدول التي تفتقر الى مصادر
العملة الأجنبيـة ، فتضطر بذلك الى الاستدانة من أجل تأمين التموين [2] ، لا سيمـا
البلدان التي تتعرض للجفاف سواء في الساحل الافريقي أو البلدان ذات الكثافـة
السكانية المرتفعة ، ومنه فان الواردات الغذائية تساهم في تغطية نسبة كبيرة من الحاجات
الغذائية للسكان . وهذا مايبين مدى هشاشة البنى الاقتصادية لهذه الدول
وتضاؤل الوزن النسبي لها مابين الأمم ، والسبب في ذلك - كما رأينا - التقدم
التكنولوجي المدون وتحكمها فيـه وكذلك بفعل النهب الاستعماري الماضي والحالـي ،
وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية أن تخطوا خطوات
عملاقة ويظهر ذلك من خلال حجم استثماراتها ومشروعاتها المتعددة الجنسيـات
وهذا مايدعم وزنها النسبي مابين الأمم ويزيد من مناعة اقتصادياتها وهيمنتها
على دواليب الاقتصاد العالمي . وعلى العكس ازدادت الفجوة اتساعا باستمـرار

---

(1) - الندوة الصحفية الأولى لرئيس الحكومة السيد بلعيد عبد السلام بعد تعيينه. (2)
(2) - في الطريق الى المجاعة - مرجع سابق الذكر ص 68

التبعية الكاملة للبلدان المتخلفة واعتمادها اعتمادا مطلقا على الدول الرأسمالية المتقدمة ويظهر ذلك بكل وضوح في مجال التكنولوجيا وسبل نقلها ، كما تظهر من خلال ضعف الانتاج الزراعي بصفة خاصة وذلك لاهمال هذا القطاع الحساس والتركيز على القطاع الصناعي وذلك من خلال اعتمادها لاستراتيجيات تنمية تقوم في معظمها على تطوير القطاع الصناعي بهدف الالتحاق بالركب والخروج من دائرة التخلف وهذا ما عمل على تشجيع الهجرة الريفية وما نتج عنها من تبوير للأراضي الزراعية اما عن طريق الاهمال أو عن طريق الزحف العمراني ، مما جعل هذه الدول مجبرة على اللجوء الى الاستيراد لتأمين احتياجاتها .

وبالنتيجة ، اضطرت هذه البلدان الى مضاعفة ديونها وهذا حتى تغطي هذه الاحتياجات . ومن ثم فان تدفق رؤوس الأموال من الدول المتقدمة نحو هذه الدول في شكل قروض واستثمارات تحقق من ورائها أرباحا طائلة - كما سبق وأن أشرنا الى ذلك - والرسم البياني التالي يبين تدفق رأس المال من الشمال نحو الجنوب والعكس والتي توجه في معظمها اما للاستثمار المباشر أو الاستثمار في الحافظة المالية ، وقد تكون في شكل قروض فهذه التدفقات وجهت بصفة رئيسية الى قطاع الانتاج الأولي وبصفة خاصة الى الصناعة الاستراتيجية .

وهكذا فان تضاعف المديونية لهذه الدول نتج عنها تدهور شروط التجارة بالنسبة لجميع صادراتها ، وهذا مايفسر لجوء الصندوق النقدي الدولي الى التسهيلات السالفة الذكر ، وهذا في الواقع يعمل على ابقاء هذه الدول في وضع لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوز هذه العقبة ومن ثم فان تدفق رؤوس الأموال تشكل من حلقات مفرغة لعرض رؤوس الأموال والطالب عليها - على حد تعبير نيركسه كما تدخل هذه التدفقات كاحدى العناصر الأساسية في تحديد مكانة هذه الدول في تقسيم العمل والتخصص الدوليين والتي من شأنها أن تكرس اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية ، وفي هذا السياق حدد سلسو فرتادو - Celso Fertado - العناصر الأساسية للهيمنة وهي (1) ،

* التحكم في التكنولوجيا
* التحكم في الموارد المالية .
* التحكم في مراكز الموارد غير المتجددة وباطنها .
* التحكم في القوى العاملة وخاصة منها الزهيدة التكلفة .

فالبلدان المتخلفة لم تفلح في الهيمنة على هذه المتغيرات التي حددها فرتادو واعتبرها جوهرا لتحديد مفهوم الهيمنة الذي يكون على النحو التالي : -

---

1) SiD Ahmed A.E.K. DiAlogue NoRD-Sud. oP.U. Alger.
عبد القادر سيد أحمد - المفاوضات بين الشمال والجنوب - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ترجمة : حاجيات وناجي - 1983 - ص 92/93.

على ذلك المناخ الاستثماري الملائم جداً للعمل في هذه البلدان ، ضف الى ذلك اختلال التوازن الكامل في موازين القوى بين هذه الشركات والدول المتخلفة والذي لا يسمح بقيام مساومة متكافئة بينهما ، اذ أن القوة التفاوضية لهذه الشركات العملاقة تفوق من ناحية الامكانيات المالية ، والتفوق التكنولوجي والمعلومات المتاحة امكانيات الدول المتخلفة ، ويزداد هذا الاختلال بسبب اختلاف الأنظمة الحاكمة وعدم تجانسها من جهة وتنافسها لاستقطاب هذه الشركات من جهة أخرى ، الأمر الذي يسمح لهذه الشركات بضرب هذه الدول بعضها ببعض بحثاً منها على الفوز بأفضل الشروط .

وقد اعتبر بعض المفكرين في الدول المتخلفة السباق لاستقطاب هذه الشركات على أنها مظهر من مظاهر التخلف .

ان السياسات التنموية المقترحة والمطبقة في ذات الوقت في هذه البلدان كانت عديمة الجدوى ، وذلك لكونها تعد في جوهرها نماذج تابعة بعيدة عن الواقع المعاش في هذه الدول ويغلب عليها طابع الغربنة . وبالرغم من أن هذه السياسات أثبتت فشلها الا ان الســواد الأعظم من هذه الدول لا زال متمسكاً بها ويعمل على تطبيقها دون مراعاة المتغيرات الجديدة التي يعيشها العالم اليوم والتي تعد بحق المعالم الأولى للنظام الدولي الجديد .

فهل فكرت هذه الدول في موقعها في ظل هذا النظام ؟

بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وأفول الاتحاد السوفيتي وتصدعه الى دول متناحرة ، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة تسعى الى تحقيق مبدأ القوة العظمى (super- power) من خلال بسط نفوذها عبر العالم واجباره على مسايرة

الهيمنة هي تمثلاتي للنفوذ عن طريق التسلط بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وتركز الهيمنة الى العوامل التالي :-

1)- تركيز الانتاج و رأس المال بدرجة عالية .

2)- تصدير رؤوس الاموال و وفق شروط مجحفة .

3)- التحكم في التكنولوجيا .

4)- التحكم في القوة التفاوضية

5)- التحكم في ميكانيزملت السوق

6)- طبيعة المنتجات و نوعيتها .

ان الهيمنة والتبعية وجهان لعملة واحدة ،فالأولى تعكس الغلبة والقوة والاستبداد والحكم المطلق ،أما الثانية ،أي التبعية ـ فان تعبر عن البؤس والفقر وعلى العموم فإنها صفة لصيقة بالتخلف .

ولقد حاولت الدول المتخلفة الخروج من هذه الدائرة الا أن اعتمادها على الدول الغربية جعلها تصل الى نتائج عكسية حيث ازدادت الفجوة اتساعا وتكرست بذلك مظاهر الهيمنة ودرجات الاعتماد على السوق الرأسمالية ،وهذا ما ذهب البعض الى حد اعتباره نموا للتخلف (أنظر أطروحة أندري قوندر فرانك (A.G. Frank) وربط ذلك بتدفقات رؤوس الأموال والطرق الملتوية المستعملة في تحويل الأرباح من المحيط نحو المركز ،هذه الطرق تعد نتيجة تضخم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات ،والتي أقامت مشروعات موجهة للتصدير ،فهي لا تكتفي فقط بتحويل المواد الأولية المحلية بل يتم أيضا تحويل المداخيل كما أسلفنا ،ومايشجعها على الاقدام

السياسات التي تمارسها ، هذه السياسات تحرص على تحقيق أهدافها وحماية مكاسبها لا سيما الاقتصادية منها ، ولقد شعرت الدول الأوروبية بهذه المزايا وهذا ما جعلها تسعى جاهدة إلى التكتل من خلال بناء أوروبا الموحدة سياسيا واقتصاديا وقد ترجمت هذه الإرادة في معاهدة ماستريخت التي حددت مقومات الوحدة وكان للجانب الاقتصادي والمالي حصة الأسد فيها . وهكذا يتبين لنا بأن سعي الدول الأوروبية إلى تحقيق هذه الوحدة إنما جاء نتيجة للوضع الجديد الذي يشهده العالم ومن ثم فإن وزنها مابين الأمم لا يكون له أي تأثير إلا من خلال تكتلها وهذا لمواجهة الهيمنة الأمريكية الضارية والزحف التكنولوجي الياباني الذي بات يهدد الشركات الأوروبية والأمريكية ، فاليابان أضحى طرفا لا يستهان به في المجالين التجاري والمالي من خلال تأثيرها في سير التجارة الدولية ، وهكذا تبرز لنا جليا ملامح الصراع بين هذه الأطراف . وفي هذا السياق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على المنظومة الأوروبية في اجتماعها المنعقد ببرمنغهام يوم 16 أكتوبر 1992 من أجل إجبارها على التوقيع على اتفاقية تتعلق بالتجارة الدولية ،(1) دفاعا عن مصالحها من جهة ، وتأكيدا لهيمنتها من جهة أخرى . بينما تسعى الدول الأوروبية - كما أسلفنا - إلى مواجهة هذا الوضع الجديد الذي لا يمكنها بأي حال من الأحوال مواجهته منفردة .

مما سبق نخلص إلى أن الدول المتقدمة ، شرعت في تهيئة الأدوات التي تمكنها من الانسجام والوضع الجديد ، فانشغالها منحصر في تأمين المنافذ الضرورية لها وسف

---

1) قمة الدول الأوروبية المنعقدة ببرمنغهام يوم الجمعة 16/10/1992 .

منتجاتها وفي ذات الوقت تأمين منافذ استيراد احتياجاتها من المواد الأولية
هذه المنافذ التي تسعى الشركات العملاقة الأمريكية الى الاستيلاء عليها لكونها
تعد الورقة الرابحة في المفاوضات التي يتوقع اجراؤها وبها تكتسب القوة التفاوضية
فالولايات المتحدة الأمريكية كشفت عن نواياها في بسط هيمنتها على باقي الدول العالم
وتسعى من خلال تنفيذ مخطط النظام الدولي الجديد أن تكون القوة العظمى دون
منازع وهذا ما جعل أوروبا تستعجل مشروع وحدتها ومناورة اليابان من خلال
انتهاج سياسات الاغراق وغزو الأسواق بفضل نوعية منتجاتها العالية وباتت تهدد
الصناعات المنافسة للدول المتقدمة . هذا ما يجعلنا نعتقد بأن الخلاف ما بين
هذه الأقطاب - أي أوروبا واليابان والولايات المتحدة - سيشتد وهذا من أجل
الدفاع عن المصالح المهددة وبالتالي نتوقع - وهذا حسب اعتقادي - مفاوضات
ماراثونية لتسوية هذه النزاعات لاسيما تلك المتعلقة بالتجارة الدولية وكذلك النظام
النقدي الدولي .

مما سبق يتضح لنا أن الصراع بات محصورا بين الأقطاب الثلاثة السالفة الذكر
والتي تسعى كل منها الى بسط هيمنتها على العالم .

ومن ثم نتساءل عن مصير الدول المتخلفة في ظل المعطيات الجديدة وهل تهيأت
لمواجهة الوضع الجديد وما هو دورها في النظام الدولي الجديد ؟ .

لقد قامت هذه الدول - كما أسلفنا - بعدة محاولات للخروج من دائرة التخلف
وذلك من خلال وضعها الاستراتيجيات تنموية تمكنها من تحقيق الغايات المسطرة
على المستوى الداخلي كالقضاء على الفقر وبناء اللبنات الأولى لصناعات تساعدها

على تقليص الهوة الموجودة بينها وبين الدول المتحضرة ، الا أن هذه الاستراتيجيات ما أثبتت جدواها الا نسبيا هذا ما جعلها عرضة لمخاطر عديدة سبق وأن ذكرناها ولربما لجوءها الى التكتل في مجموعات (مجموعة عدم الانحياز ، مجموعة 24 ، مجموعة 77 ... الخ) ثم الأمل الوحيد الذي يمكنها من اسماع صوتها والمطالبة بنظام دولي عادل تراعى فيه ظروفها المادية والاجتماعية وفي هذا السياق تمت جملة من المؤتمرات في هذا الشأن نذكر منها المفاوضات العامة وحوار شمال - جنوب ومؤتمر قمة كانكون ... الخ الا أنها لم تصل الى تحقيق أية نتيجة تستحق الذكر نظرا لتباين وجهات النظر لكل منهما .

وهذا يرجع في الواقع الى ضعف الدول المتخلفة بعدم انسجام مواقفها لاختلاف أنظمتها فاذا كانت الدول الأوروبية أدركت أن ضمان مستقبلها يكمن في وحدتها فان الدول المتخلفة لم تصل بعد الى ادراك هذه الحقيقة فهي [illegible] منقسمة [illegible] شمال - جنوب [illegible] التقسيم .

وهذا ما يفسر نمو التخلف بها وسيطرة الغرب على خيراتها ونهبها ومن ثم الهيمنة على اقتصادياتها منفردة ، والحيلولة دون انسجامها ومن ثم فان المشروعية القادمة (وهذا حسب المعطيات الحالية) ستعاني فيها الدول المتخلفة من انتشار الأزمات المرفوقة بالمجاعة والاضطرابات الاجتماعية والحروب الاقليمية التي تصبح ضرورة من أجل الفوز بعروض الاقتصاد المهيمن عالميا . وهكذا ـ وهذا حسب اعتقادي ـ ستتجسد نكسة المركز المهيمن والمحيط التابع الذي لا يمكنه بأي حال من الأحوال التخلص من هذا الارتباط العضوي الا عن طريق الاعتماد على الذات ويكون ذلك بواسطة نفي الاسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي أوصلتها الى الحالة السالفة المذكورة(8) والواقع فان الاعتماد على الذات ـ وهذا حسب اعتقادي ـ يكون ممكنا اذا لجأت هذه الدول المتخلفة الى تقييم السياسات المنتهجة والتي حالت دون تقدمها لكونها سياسات تابعة .

ومن ثم فانه من الضروري البحث عن استراتيجيات تنمية مستقلة تغنيها عن اللجوء الى الاستدانة وتمكنها من استغلال ثرواتها المهدورة ، ومن أجل بلوغ هذه الغاية فانه من الضروري الاخذ بعين الاعتبار المقومات الوطنية لكل أمة ومراعاة التقاليد والعادات واستغلالها أحسن استغلال لخدمة التنمية ، وهذا ما يجعلنا نعتقد ـ وهذا في حالة الجزائر والدول الاسلامية على وجه الخصوص ـ بضرورة الاهتمام بالفكر الاسلامي الذي يمكن

---

(8) د / عارف دليلة ، مرجع سابق ص [illegible]

أن يستشف منه الحل الأمثل للخروج من دائرة التخلف والتخفيف من أعباء المديونية .

وهذا عكس الاعتقاد السائد لدى الباحثين (لا سيما الاقتصاديين) والذين يروا بان الدولة الدينية مولعة بالكلام في الغيبيات والحديث عن اللاهوتية وهذه الاعتقادات في الواقع لا صلة لها بالعقل والاسلام فهو أبعد الأديان عن هذا التصور ، فالدولة من المنظور الشرعي مسؤولة عن دين الله ودنيا الناس في آن واحد ومن ثم فانه لا يمكن الحديث عن حلول دون البحث بجدية في سر هذه الرسالة والاستفادة من التاريخ لمعرفة العوامل التي مكنت المسلمين من بلوغ أعلى درجات الرقي والحضارة وفي ذات الوقت البحث عن أسباب ومسببات العوامل التي ساهمت في تخاذلهم وتخلفهم فاجحين بذلك المجال أمام الدول التي تسمى اليوم دولا صناعية متقدمة ولقد حصر شكيب أرسلان هذه العوامل فيما يلي . (٨)

1 ـ العناد على نبذ الحرية الدينية جهلا بمزيتها

2 ـ تغلب السياسة المطلقة الاستبدادية في كل الأقطار الاسلامية

3 ـ حرمان الامة من حرية العمل وفقدانها الأمن والأمل ، وفقد قوة الرأى العام بالحجر والتفريق .

4 ـ حصر الاهتمام السياسي بالجباية والتسلح .

5 ـ فهم القدر (Destin) على أنه الجبر والكسل .

ومنه نفهم بأن التخلف يعد نتيجة لفساد الاخلاق والفهم الجاهل للدين وفصله عن العقلية والتخلي عن روحه الداعية الى التضحية وقد كان لذلك انعكاسات سلبية على

---

(٨) شكيب أرسلان ـ لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ـ موفم للنشر ـ الجزائر ١٩٩٠ ص ١٦

البنى الاقتصادية والسياسية .

ومن ثم نتساءل هل يمكن وضع سياسة تنموية مبنية على الشريعة الاسلامية قادرة على حل معضلة الدول المتخلفة واذا كان ذلك ممكنا فما هي الشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيق ذلك ؛ سواء على المستوى الداخلي وكذلك على المستوى الخارجي؟

وهكذا فان اعتقادنا بضرورة البحث عن الحل الاسلامي ناتج عن الفشل الذي عرفته الاستراتيجيات المطبقة سواء الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية أو تلك التي تعمل على القضاء على الفقر والجوع ، والتي بتطبيقها أفرزت جملة من الظواهر السلبية ساهمت في نمو التخلف بهذه البلدان واثقالها بالديون والزيادة من تبعيتها هذا ما أدى بجملة من الباحثين في المجال الاقتصادي والاجتماعي يؤكدون ضرورة تبني استراتيجيات تنموية مستقلة فهل يمكن تحقيق ذلك في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم ؟ وهل يمكن الحديث عن حوار الجنوب - جنوب أو التكامل لمواجهة هذه التغيرات والحواجز دون اقامة النظام الدولي الجديد الذي تزعمته الولايات المتحدة وشرعت في تنفيذه ؟

والذي يقوم أساسها على الهيمنة باستخدام القوة حفاظا على مصالحها المتواجدة عبر العالم .

قائمة المراجع باللغة العربية

- عبد الرحمان الكواكبي :

- طبائع الاستبداد - موفم للنشر - الجزائر - 1992

- عارف دليلة :

- بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي .

- دار الطليعة - الطبعة الاولى - بيروت - 1982 .

- عارف دليلة :

- بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي .

- دار الطليعة - الطبعة الثانية - بيروت - 1987 .

- عز الدين صالحاني :

- الصندوق النقدي الدولي والمناهضة النقدية - معهد الانماء العربي - بيروت - 1983 .

- بول باران :

- الاقتصاد السياسي - ترجمة أحمد بلهم - دار الحقيقة - بيروت 1971 .

- ج . م . مايندر :

- التجارة الدولية والتنمية - ترجمة : أحمد سعيد دويدار - دار النهضة - مصر - 1968 .

- جيل برتان :

- الاستثمار الدولي - ترجمة : علي مقلد وعلي زيغور - مكتبة الفكر - بيروت - 1970 .

- جورج قرم :

- التنمية الاقتصادية - مأزق الاستدانة في العالم الثالث - دار الطليعة - بيروت - 1980 .

- حسين عمر :

- التطور الاقتصادي - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى - بيروت - 1988 .

- حمدي الصباحي :

- مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر - دار الحداثة - بيروت - الطبعة الثانية - 1983 .

- أحمد الصفتي :

- اقتصاديات التجارة الدولية - مكتبة نهضة الشرق - مصر - 1977 .

- ابن خلدون :

- المقدمة - دار القلم - بيروت - 1989 .

- إ بلجشكوك :

- الازمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصر - ترجمة محمد القزويني - د يوان المطبوعات الجامعية الجزائر - 1981 .

- روجيه د وهيم :

- مدخل الى الاقتصاد - ترجمة مشيلوجيسي فدوق الغادة - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر

- زكي الشافعي :

- التاريخ النقدي للتخلف - سلسلة عالم المعرفة الكويت - اكتوبر 1987 .

- زكي الشافعي :

- مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية - دار النهضة العربية - بيروت - 1977 .

- سمير آمين :

- التطور اللامتكافئ - ترجمة : برهان خليون - دار الطليعة بيروت : - الطبعة الثالثة - 1980 .

- سمير أمين :

- التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة - دار الحقيقة بيروت - 1974 .

- سيد عبد المولى :

- أصول الاقتصاد - دار الفكر العربي - بيروت - 1977 .

- سعيد النجار :

- تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين - دار النهضة العربية - بيروت - 1973 .

- اسماعيل صبري عبد الله :

- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - الهيئة المصرية للكتاب - الطبعة الاولى - مصر - 1977 .

- سيد احمد عبد القادر :

- دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية معهد الانماء العربي للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بيروت - 1977 .

- سيد احمد عبد القادر :

- المفاوضات بين الشمال والجنوب - الرهانات - ترجمة عبد الحميد صالحيات وابراهيم ناصري - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1983 .

- سامي عفيفي حاتم :

- دراسات في الاقتصاد الدولي - الدار المصرية اللبنانية الطبعة الثالثة - بيروت - 1989 .

- شكيب أرسلان :

- لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم - موفم للنشر الجزائر - 1990 .

- صاويل عمود :

- الاقتصاد السياسي للرأسمالية - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر - 1990 .

- طلال البابا :

- قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - دار الطليعة الطبعة الثانية - بيروت - 1986 .

- فؤاد مرسي :

- دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية - دار الطليعة - بيروت - .

- فرنك (ا . ق) وآخرون :

- الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة دار ابن خلدون - بيروت - 1974 .

- كارل ماركس / أنجلز :

- المختارات - دار التقدم - موسكو - 1978 .

- كريستيان بالوا :

- الاقتصاد الرأسمالي العالمي - ترجمة : عادل عبد المهدي - دار ابن خلدون - الطبعة الاولى - بيروت - 1978 .

- ف . لينين :

- الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية - دار التقدم - موسكو .

- ناصر الدين سعيدوني :

- النظام المالي الجزائري في أواخر العهد العثماني (1792 - 1830) المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر - 1985

- محمد خالد الحريري :

- الاقتصاد الدولي - مطبعة الجديدة - دمشق - 1977 .

- محمد عبد العزيز عجمية / مصطفى رشدى شيحة :

- النقود والبنك والعلاقات الاقتصادية الدولية - الدار الجامعية - مصر -

- محمد العربي الزبيرى :

- التجارة الخارجية للشرق الجزائرى للفترة 1792 - 1830 المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر - 1984

- محمود عبد المولى :

- العالم الثالث ونمو التخلف - الدار العربية للكتاب - الطبعة الثانية - بيروت - 1980 .

- محمود عبد الشفيع :

- قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادى العالمي الجديد دار الوحدة - الطبعة الاولى - بيروت - 1982 .

- هاشم حيدر :

- ازمة الدولار - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت - 1971 .

محاضرات :

- محمد يحيى ربيع :

تكوين التخلف ونظريات التنمية - معهد الاقتصاد - جامعة الجزائر - 1981 .

- شمعون شمعون :

نظرية المشروع والشركات المتعددة الجنسيات معهد الاقتصاد - جامعة الجزائر - 1982 .

- تقارير ودوريات .

- مجلة التمويل والتنمية - الصادرة عن الصندوق النقدي الدولي

- التقارير السنوية - الصادرة عن مؤسسة البنك الدولي

- المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت

- قضايا عربية - بيروت

- في الطريق الى الجماعة - معهد الانماء العربي - بيروت - 1976 .

F. Perroux - Les économies du [illegible] Siècle - édit P.U.F.
FRANCE.

F.Perroux. - Dialogue des Monopoles et des Nations- édit P.U.G.
GRENOBLE FRANCE [illegible].

Ch.Goux - Le Petit Americain - édit Année Clam- Levy. FRANC

G.CORM. Dette et Devellopement - O.P.U Alger 1981.

J.Weiller : Probléme d'économie Mondiale - P.U.F
FRANCE.

SIDALI BOUKRAMI : - Le Finance Internationale - O.P.U.
Alger 1981

D.CARREAU : Le F.M.I -Aspect Juridique - collection U. PARIS.
1970.

D.De L'AUBIER - Les relations Financières Internationales.
édit [illegible] Economique(CEI).
[illegible] édit Ouvrières - PARIS 1975.

M.BYé/G.D.Debernis -R.E.I. Précis DALLOZ.
PARIS - 5è édit 1987.

A.E.K. Djalali - S.M.I édit Année Alger.
- Le Statut du F.M.I Version Française
édit OPU.

Ch.ATALA - DE BRETTON.Woods. à [illegible].
Le [illegible]. Quebec - CANADA. 1975.

R.DOHEM - Précis d'économie Internationale.
[illegible] Quebec- CANADA. 1985.

D.CAMERON - Le F.M.I, Le système monétaire et le tiers-Monde-
Actualité Economique-Janvier-Mars 79.

D.PSCALLON - Le S.M.I
édit - De L'épargne- PARIS 1982.

J.MARCHAL - Le S.M.I CUJAS 1975.

R.DOHEM - De l'étalon - sterling à l'étalon-or- Clam-levy.
FRANCE 1972.

R.MOSSE - Les Problémes Monétaires Internationaux.[illegible]
des année 70-édit PAYOT. FRANCE 1

Andé GRJERINE. La nouvelle économie internationale ed^é P.U.F
PARIS 1980.

M.NIVEAU - H.F.E - P.U.F. 1966.

S. AMIN - L'Accumulation à l'échelle mondiale.
Anthropos - PARIS 1970.

A. Piettre - Pensée économique et théories contemporaines.
5 edé Précis-DALLOZ-FRANCE.

P. Jallée - Le pillage du tiers-Monde PM/petit collection
edé MASPERO 1965.

P. BRAILLARD/P.de SENARCLENS-L'impérialisme- serie que-sais-je?
edé P.U.F 1980.

V. Linine - L'impérialisme stade suprême du capitalisme.
edé - Sociales- PARIS 1971.

Université D'Alger - Colloque sur l'impérialisme.
Alger.
1969.

J.Lecaillon. - Element de théorie Economique.
edé CUJAS 2edé 1978.

R.Luxembourg. Oeuvres IV -L'accumulation du capital
PCM/petit collection edé MASPERO PARIS 1972.

A.G.FRANK: Le Développement du sous-développement
edé MASPERO FRANCE traduit par ch.PASSADEOS
1970.

A.EMMANUEL. - L'Echange inégal. - edé MASPERO.
FRANCE 1969.

S.M.Khaldi :L'integration des économies Industrielles. Thése de doctorat D'Etat.
I.S.E U.Alger.

ATTALI - Les Trois Mondes.
Livre de poche- PLURIEL-Paris
FAYARD - 1981.

PERIODIQUES:

- Fin. et Developpement. éd. F.M.I.

- Bulletin du F.M.I.

- Rapport de la Banque D'Algerie sur la Dette.
Septembre 89.

- (F.M.I) International Financial Statistics(Supplément)(1972)

Les Cahiers Français a la crise du S.M.I).
1972.

- Revue Tiers - Monde.

- Rapports annuels du F.M.I. et de la Banque Mondiale.

- La crise de la dette
Publié par le Departement de l'information
et de l'organisation- O.N.U
Sept 1989.

الهيمنة من خلال نظريات التجارة الدولية
مع دراسة حالة ..
الصندوق النقدي الدولي.

الفهرس: العناوين — الصفحة .

الفصل الثاني : الهيمنة من خلال الأطروحات الماركسية

الخاتمة : استنتاجات عامة وامكانية تطبيق هذه المتغيرات على النظام النقدي الدولي.

القسم الثاني : دراسة خاصة الصندوق النقدي الدولي